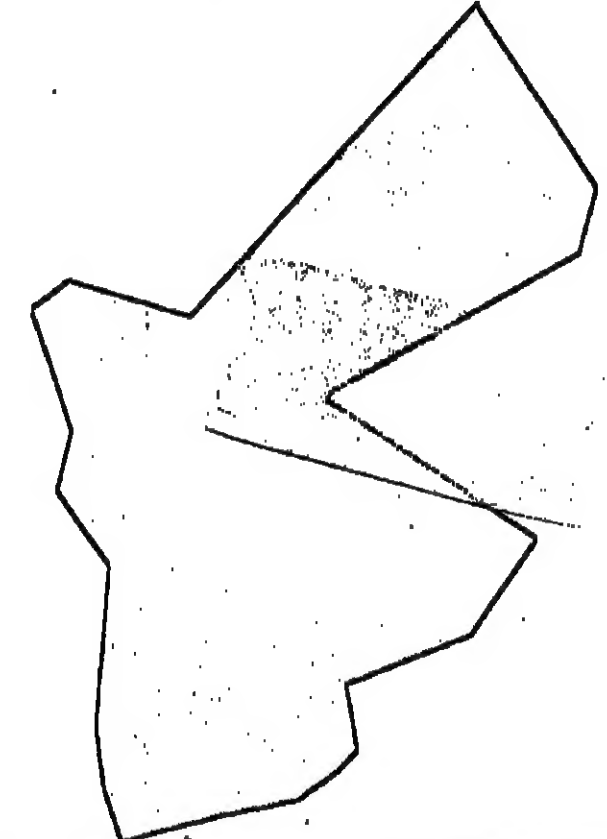


٢٩٤٤٦
١



الجريدة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية

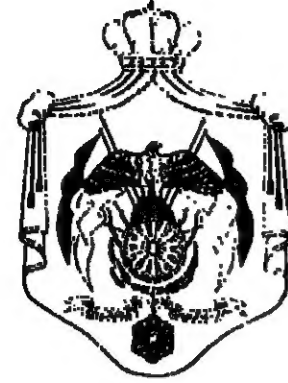


عمان : الاثنين ٢٥ ربيع الثاني سنة ١٤٢٢ هـ. الموافق ١٦ تموز سنة ٢٠٠١ م.

العدد : ٤٤٩٦

تصدر عن رئاسة الوزراء - مديرية الجريدة الرسمية

مديرية الجريدة الرسمية



الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

تصدر عن رئاسة الوزراء/ مديرية الجريدة الرسمية

فهرس العدد ٤٤٩٦ ***** الصادر بتاريخ ٢٠٠١/٧/١٦

القسم الأول

رقم الصفحة	المحتويات
٢٧٠٢	— مجلس الأعيان / قبول استقالة
٢٧٠٤	— قانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠١ - قانون تصديق اتفاقية إقامة منطقة التجارة الحرة بين المملكة الأردنية الهاشمية والولايات المتحدة الأمريكية
٢٧٥١	— قانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠١ - قانون معدل لقانون ضريبة الدخل
٢٧٧١	— قانون رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠١ - قانون الدين العام وإدارته
٢٧٧٨	— قانون رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠١ - قانون المجلس الوطني لشؤون الأسرة
٢٧٨٥	— قانون رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠١ - قانون الوعلاء والوسطاء التجاريين
٢٧٩٢	— قانون رقم (٢٩) لسنة ٢٠٠١ - قانون الطاقة النووية والوقاية الإشعاعية
٢٨٠٨	— قانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠١ - قانون معدل لقانون تطوير وادي الأردن
٢٨٢١	— قانون رقم (٣١) لسنة ٢٠٠١ - قانون التحكم
٢٨٣٨	— قانون رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠١ - قانون الأوقاف والشؤون والمؤسسات الإسلامية
٢٨٥٢	— قانون رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠١ - قانون مؤسسة نهر الأردن
٢٨٥٨	— نظام رقم (٤١) لسنة ٢٠٠١ - نظام معدل لنظام امتيازات الضباط الذين يحملون رتبة مشير في القوات المسلحة الأردنية

يتبع...

هذه النسخة

مح ن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣٦) من الدستور
نصدر اراءتنا بما هو آت :-

عبد الله الثاني ابن الحسين

تقبل استقالة معالي الدكتور جواد العناني من عضوية مجلس الاعيان
اعتبارا من تاريخ ٢٠٠١/٧/٣.

٢٠٠١/٧/٣

رئيس الوزراء

المهندس علي ابو الراغب

نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية

الدكتور عوض خليفات

مكتبة الرئاسة الأردنية
٢٩٤٢٢

٢٠٠٢

رقم الصفحة	المحتويات
٢٨٦٠	- تعليمات معدلة لتعليمات تجهيز سيارات الركوب الصغوية العاملة في نقل الركاب
٢٨٦٢	- تعليمات استيراد وشراء وبيع وتركيب وصيانة عدادات الأجرة للسيارات الصغوية (مكاتب التاكسي)
٢٨٦٤	- تعليمات أسس معادلة الشهادات غير الأردنية
٢٨٦٩	- تعليمات لقتاء المواد المكتبية رقم (٢) لسنة ٢٠٠١ في مكاتب المؤسسات التعليمية التابعة لوزارة التربية والتعليم
٢٨٧٢	- تعليمات رقم (٤) لسنة ٢٠٠١ تعليمات تطبيق معايير المحاسبة الدولية
٢٨٧٣	- قرار رقم (٦) لسنة ٢٠٠١ صادر عن مجلس إدارة هيئة تنظيم قطاع التأمين
٢٨٧٤	- تعليمات رقم (٣) لسنة ٢٠٠١ معدلة للتعليمات رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٩ الخاصة برسوم الخزن والبدلات الأخرى
٢٨٧٥	- قرار بتعيين مسجل للأسماء التجارية

القسم الثاني

رقم الصفحة	المحتويات
٢٨٧٩	- إتمام ملكي
٢٨٧٩	- الأسماء
٢٨٨٠	- وكالات الوزراء
٢٨٨٠	- التمثيل الدبلوماسي والقناصل الفخريين
٢٨٨١	- الموظفين
٢٩٠٩	- الجنسية الأردنية
٢٩١١	- الاستملاك
٢٩١٥	- الشؤون البلدية والقروية والبيئة
٢٩٦٧	- المواصفات القياسية
٢٩٧٠	- المحامون الشرعيون
٢٩٧٣	- الإغلاقات
٢٩٩٧	- الإغلاقات

نحن فيصل بن الحسين نائب جلالة الملك المعظم
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلسا الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونامر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠١

قانون تصديق اتفاقية اقامة منطقة التجارة الحرة

بين

المملكة الاردنية الهاشمية

و

الولايات المتحدة الامريكية

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون تصديق اتفاقية اقامة منطقة التجارة الحرة بين
المملكة الاردنية الهاشمية والولايات المتحدة الامريكية لسنة ٢٠٠١) ويعمل
به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعتبر اتفاقية اقامة منطقة التجارة الحرة بين المملكة الاردنية الهاشمية من
جهة والولايات المتحدة الامريكية من جهة اخرى الملحق بهذا القانون
ومرفقاتها صحيحة ونافذة بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منها .

المادة ٣- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا
القانون .

فيصل بن الحسين

٢٠٠١/٥/٢٤

رئيس الوزراء
وزير الدفاع
المهندس علي أبو الراغب

نائب رئيس الوزراء
وزير الداخلية
الدكتور عوض خليفات

نائب رئيس الوزراء
وزير النقل
الدكتور صالح ارشيدات

نائب رئيس الوزراء
وزير العدل
فارس الشلهبي

نائب رئيس الوزراء
دولة للشؤون الاقتصادية
الدكتور محمد الحلايقة

وزير الأوقاف والشؤون
والمقدسات الإسلامية
الدكتور عبد السلام العبادي

وزير
الصحة
الدكتور طارق سحيمات

وزير دولة لشؤون
التنمية الإدارية
الدكتور محمد ذنيبات

وزير دولة
لشؤون البرلمانية
يوسف الدلابيح

وزير
الخارجية
عبد الله الخطيب

وزير
السياحة والآثار
عقل بلقاجي

وزير
المالية
الدكتور ميشيل ماركو

وزير
العمل
عبد الغايز

وزير الأشغال
والعمامة والاسكان
المهندس حسني أبو غيدا

وزير
الشباب والرياضة
سعيد شقم

وزير الطاقة
والثروة المعدنية
المهندس وائل صبري

وزير
الأعلام
الدكتور طالب الرفاعي

وزير
التربية والتعليم
الدكتور خالد طوقان

وزير الشؤون البلدية
والقروية والبيئة
عبد الرحيم العكور

وزير
الثقافة
محمود الكايد الحياصات

وزير
الزراعة
زهير زلوله

وزير
دولة
الدكتور عادل الشريدة

وزير
الصناعة والتجارة
واصل عازر

وزير
التخطيط
جواد حديد

وزير
المياه والري
المهندس حاتم الحلواني

وزير دولة
لشؤون القانونية
ضيف الله المساعدة

وزير
التنمية الاجتماعية
تمام الغول

وزير
البريد والاتصالات
الدكتور فواز حاتم الزعبي

وزير
الدكتور فواز حاتم الزعبي

ص.م.ن.الصل

اتفاقية بين
المملكة الأردنية الهاشمية
والولايات المتحدة الأمريكية
لتأسيس منطقة تجارة حرة

تمهيد

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ("الأردن") وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية ("الولايات المتحدة")،

وإذ تتطلعان إلى تقوية أواصر الصداقة والعلاقات الاقتصادية والتعاون بينهما؛

وإذ ترغبان في وضع قواعد واضحة للتجارة بينهما تخدم مصالحهما المتبادلة؛

وإذ تطمحان إلى تحقيق مصالحهما المتبادلة من خلال تحرير التجارة وتوسيعها بين بلديهما؛

وإذ تؤكدان عزمهما على تعزيز نظام التجارة المتعدد الأطراف كما تبنته منظمة التجارة العالمية وتدعيمه، وعلى الإسهام في التعاون الإقليمي والدولي؛

وإذ تدركان أن الاقتصاد الأردني لا يزال في طور النمو ويواجه تحديات خاصة؛

وإذ تدركان هدف التنمية المستدامة وتتشدنان لحماية البيئة والحفاظ عليها وتعزيز الوسائل لتحقيق ذلك بما يتوافق مع احتياجات كل منهما واهتماماته على مختلف مستويات التنمية الاقتصادية؛

وإذ تدركان أن عليهما بناء علاقاتهما في مجال التجارة والنشاط الاقتصادي بما يحقق رفع مستوى المعيشة، وتشجيع النمو الاقتصادي، وزيادة فرص الاستثمار والتنمية والرخاء وتوظيف العمالة، والاستخدام الأمثل للموارد في أراضيها؛

وإذ ترغبان في رعاية الإبداع والابتكار وتشجيع التجارة في السلع والخدمات التي هي موضوع حقوق الملكية الفكرية؛

وإذ تدركان الحاجة إلى زيادة الوعي العام للتحديات والفرص المترتبة على تحرير التجارة؛

وإذ تتطلعان إلى رفع قدرتهما الإنتاجية وزيادة تنافسية سلع وخدمات كل منهما على المستوى الدولي؛

وإذ ترغبان والنظر إلى الالتزامات الدولية لكل منهما في رفع مستويات العمل وذلك من خلال تعزيز التعاون بينهما في أمور العمل؛

وإذ تتطلعان إلى تفعيل تشريعات البيئة والعمل لدى كل منهما؛

فقد اتفقتا على ما يلي:

المادة ١: تأسيس منطقة تجارة حرة وعلاقة هذه الاتفاقية مع الاتفاقيات الأخرى.

١. يؤسس طرفا هذه الاتفاقية وبموجبها ووفقا لأحكامها منطقة تجارة حرة، وذلك بما يتفق

مع أحكام المادة (٢٤) من الاتفاقية العامة للتعريف والتجارة ١٩٩٤ ("الجات ١٩٩٤")،

والمادة (٥) من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات ("الجاتس").

٢. يؤكد كل من الطرفين على حقوقه والتزاماته قبل الطرف الآخر وذلك بموجب الاتفاقيات

القائمة، الثنائية والمتعددة الأطراف والتي يشكل كل منهما طرفا فيها، بما في ذلك

اتفاقية مراكز المنشأة لمنظمة التجارة العالمية ("اتفاقية منظمة التجارة العالمية").

٣. لا تفسر هذه الاتفاقية بأنها تنتقص من أي من الالتزامات القانونية الدولية بين الطرفين

التي تمنح سلعة أو خدمة، أو مورد لسلعة أو خدمة، معاملة أفضل مما تمنحه هذه

الاتفاقية.

٤. ليس في المادة (١٧) ما يفسر على أنه يعطي لأي طرف الحق باتخاذ إجراء يخل

بالتزاماته بموجب اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

المادة ٢: التجارة في السلع

١. مالم ينص في هذه الاتفاقية على خلاف ذلك، فإنه يتعين على كل طرف أن يزيل

تدريجياً رسومه الجمركية على السلع ذات المنشأ من الطرف الآخر، وذلك وفقاً للملحق

٢ (١) والجدول الخاص بالطرف في ذلك الملحق.

٢. لغايات هذه الاتفاقية يقصد بـ "سلعة ذات منشأ" السلعة المبينة في الملحق ٢ (٢).

٣. يمنح كل طرف سلع الطرف الآخر معاملة وطنية وفقاً للمادة (٣) من اتفاقية الجات

١٩٩٤ والملاحظات التفسيرية الواردة عليها. ولهذه الغاية، ومع مراعاة الملحق رقم

٢ (٣)، يتم تضمين المادة (٣) من اتفاقية الجات ١٩٩٤ والملاحظات التفسيرية الواردة

عليها في هذه الاتفاقية بحيث تكون جزءاً منها.

١ لغايات هذه الاتفاقية تشمل عبارة "الجدول" كلا من الجدول والملاحظة التفسيرية

٤. مع مراعاة الملحق ٢ (٣)، لا يجوز لأي طرف أن يستحدث رسماً جمركياً أو قيداً كمياً على الواردات من الطرف الآخر ما لم يسمح بذلك في هذه الاتفاقية.

٥. إذا دخلت هذه الاتفاقية حيز النفاذ بتاريخ غير تاريخ الأول من كانون الثاني، فإن عبارة "السنة الأولى"، و لغايات الملحق ٢ (١) وجدول كل من الطرفين في ذلك الملحق، تعني ذلك الفترة من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية إلى نهاية السنة التقويمية الميلادية. ويسري مفعول تخفيضات الرسوم الجمركية في الجدول الخاص بكل طرف في الملحق ٢ (١) اعتباراً من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية. وفي هذه الحالة تعني عبارة "الأول من كانون الثاني من السنة الأولى" ذلك التاريخ الذي تدخل فيه هذه الاتفاقية حيز النفاذ.

المادة ٣: التجارة في الخدمات

١. تطبق هذه المادة على الإجراءات التي يتخذها أي من الطرفين والتي تؤثر على التجارة في الخدمات بينهما.

٢. (أ) فيما يتعلق بالنفاذ إلى السوق من خلال أنماط التوريد المحددة في المادة (١) من اتفاقية الجاتس، يمنع كل طرف خدمات وموردي خدمات الطرف الآخر معاملة لا تقل عن تلك المعاملة المبينة في جدول تعهداته الوارد في الملحق (٣)، وذلك وفقاً للشروط والقيود المستق عليها والمبينة فيه. وبالنسبة للقطاعات التي تم اتخاذ تعهدات بشأنها، فإنه لا يجوز لأي طرف أن يمارس أو يتخذ أي من الإجراءات المحددة في المادة ١٦ (٢) (أ) - (و) من اتفاقية الجاتس سواء على مستوى إقليمي أو على مستوى كامل أراضيه ما لم ينص على خلاف ذلك في جدول تعهداته الخاصة الوارد في الملحق ٣ (١).

(ب) بالنسبة لقطاعات المدرجة في جدول خدماته الوارد في الملحق ٣ (١)، ومع مراعاة أي شروط أو تحفظات مبينة في الجدول، فإنه يتعين على كل طرف أن يمنح خدمات وموردي خدمات الطرف الآخر، معاملة لا تقل عن المعاملة التي يمنحها هذا الطرف للخدمات المشابهة وموردي الخدمات المشابهة لديه، وذلك فيما يتعلق بجميع الإجراءات التي لها أثر على توريد الخدمات.

(ج) ١. مع مراعاة أحكام الفقرة ج ٢ ينشئ أي تعهد يتعلق بالنفاذ إلى السوق أو المعاملة الوطنية يكون مدرجاً في جدول خدمات الطرف الوارد في الملحق ٣ (١) ذات الحقوق والالتزامات بين الطرفين كما لو كان ذلك التعهد مدرجاً في جدول تعهدات ذلك الطرف الملحق باتفاقية الجاتس ٢.

٢. إن أحكام اتفاقية الجاتس التي ينبغي أن تفسر بأنها تنطبقاً وحقوقاً والتزامات بموجب هذه المادة هي: المادة (٣) مكرر والمادة ٦ (١) و (٢) و (٣) و (٥) و (٦)، والمادة ٧ (١) و (٢)، والمادة ٨ (١) و (٢) و (٥) والمواد ١١ و ١٢ و ١٣ (١) و ١٤ و ١٥ و ١٦ (٢) و ١٧ و ١٨ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٧ والملحق المتعلق بانتقال الأشخاص الطبيعيين من موردي الخدمات بموجب الاتفاقية، والملحق المتعلق بالخدمات المالية، والملحق المتعلق بالنقل الجوي و الفقرات (١)، (٢)، (٣)، (٤)، (٦)، والملحق المتعلق بالاتصالات السلكية واللاسلكية و الفقرات من (١) إلى (٥).

٣. حيث أن الأردن قد أدرج في جدول الملحق باتفاقية الجاتس استثناء على مبدأ معاملة الدولة الأولى بالرعاية، وذلك على أساس متطلب المعاملة بالمثل، فإنه يؤكد في هذا الصدد استيفاء الولايات المتحدة لمتطلبات المعاملة بالمثل في الملحق ٣ (٢).

٤. (أ) تفسر العبارات الواردة في هذه المادة وجدول الخدمات في الملحق ٣ (١) والواردة أيضاً في اتفاقية الجاتس، وفقاً لمعانيها في تلك الاتفاقية مع ما يلزم من تعديل وذلك ما لم تعترف على وجه الخصوص في هذه المادة أو في جدول خدمات الطرف الوارد في الملحق (٣).

٢ ليس في هذه المادة ما يتطلب من أي طرف يتخذ أي إجراء لدى منظمة التجارة العالمية أو مجلس أو لجنة أو هيئة إقليمية لمنظمة التجارة العالمية.

٣ يحترف ويقبل الطرفان بأنه قد تم اتخاذ تعديلات الولايات المتحدة في الخدمات المالية في القوانين الفرعيتين ٢ (أ) و ٢ (ب) وفقاً لنظام منظمة التجارة العالمية حول التعديلات في الخدمات المالية وذلك مع مراعاة القيود والشروط المدرجة في جدول الولايات المتحدة.

(ب) يقصد باتفاقية الجاتس، حيثما يشار إليها في هذه المادة، اتفاقية الجاتس كما هي بتاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ فإذا أجرى أي طرف تغييرا على جدول تعهداته الملحق باتفاقية الجاتس أو أجرى تعديل على تلك الاتفاقية أو إذا دخلت نتائج المفاوضات المشار إليها في المادة (٤)٦ و (١)١٠ و (٢)١٣ و (١)١٥ (١) حيز النفاذ، فيستعين تعديل هذه المادة حسب ما يلزم وبعد عقد مشاورات بين الطرفين.

(ج) تشمل إي إشارة في هذه المادة إلى أي من أحكام اتفاقية الجاتس، أي ملاحظات في الهامش أورد عليها.

المادة ٤: حقوق الملكية الفكرية

١. على كل من الطرفين -و كحد أدنى- أن يضع هذه المادة موضع التنفيذ بما في ذلك الأحكام التالية:-

(أ) أحكام المواد من (١) إلى (٦) من التوصية المشتركة بشأن حماية العلامات المشهورة التي تبنتها الجمعية العامة لاتحاد باريس بشأن حماية الملكية الصناعية والجمعية العامة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية ("وايبو")؛

(ب) أحكام المواد من (١) إلى (٢٢) من الاتفاقية الدولية لحماية الأصناف النباتية الجديدة (١٩٩١) ("اتفاقية يويوف")؛

(ج) أحكام المواد من (١) إلى (١٤) من معاهدة الوايبو بشأن حق المؤلف، (١٩٩٦) و

(د) أحكام المواد من (١) إلى (٢٣) من معاهدة الوايبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي (١٩٩٦).

١. تشمل المادتين (١) و (٢) من معاهدة الوايبو بشأن حق المؤلف من هذه الاتفاقية على أن يدخل هذا الاستثناء بمطابق أي طرف وقتئذ لم يوافق معاهدة المذكورة، واتفاقية برون بشأن حماية المصنفات الأدبية والفنية (١٩٧١) ("اتفاقية برون")، واتفاقية الحوافر المتعلقة بالمتاحف من تشكّل المواد (٢)٨، (٢)١٢ و (٢)٥ من معاهدة الوايبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي (١٩٩٦) من هذه الاتفاقية.

٢. على كل طرف أن يبذل قصارى جهده للمصادقة على أو الانضمام إلى معاهدة التعاون بشأن البراءات (١٩٨٤) و بروتوكول اتفاق مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات (١٩٨٩).

٣. على كل طرف أن يملح مواطني الطرف الآخر معاملة لا تقل عن المعاملة التي يمنحها لمواطنيه وذلك فيما يتعلق بحماية جميع حقوق الملكية الفكرية، والتمتع بها وأية مزايا مستمدة منها وذلك مع مراعاة الاستثناءات المنصوص عليها في هذه المادة.

٤. يجوز لأي طرف أن يحدث استثناءات على الفقرة (٣) وذلك في مجال الإجراءات القضائية والإدارية، كاشتراط تعيين موطن مختار أو تعيين وكيل ضمن نطاق الولاية القضائية للطرف الآخر وذلك حيث تكون هذه الاستثناءات ضرورية لضمان الامتثال لقوانين وأنظمة لا تخل بأحكام هذه الاتفاقية، وحيث لا تشكل هذه الممارسات قيودا مستترا على التجارة.

٥. لا تطبق الالتزامات الواردة في الفقرتين (٣) و (٤) على الإجراءات المنصوص عليها في الاتفاقيات المتعددة الأطراف المنبرمة تحت رعاية المنظمة العالمية للملكية الفكرية (وايبو) والمتعلقة باكتساب حقوق الملكية الفكرية أو المحافظة عليها.

العلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية

٦. تشمل العلامات التجارية علامات الخدمة والعلامات الجماعية وعلامات الجودة كما يمكن أن تشمل المؤشرات الجغرافية.

٦. لغايات أحكام الفقرتين (٣) و (٤) تشمل "حماية" كلمة الأمور التي تؤثر على حقوق الملكية الفكرية بما في ذلك إتاحتها واكتسابها وبطاعتها والمحافظة عليها وإلزامها وكذلك لشمالات حقوق الملكية المشمولة بصورة خاصة في هذه الاتفاقية.

٧. لا يلزم أي من الطرفين بمعاملة علامات الجودة بكلمة مستقلة ضمن تشريعاته الوطنية شريطة أن تكون هذه العلامات محمية.

٨. يشير المؤشر الجغرافي علامة تجارية بالذات الذي يكون فيه هذا المؤشر الجغرافي مكونا من أية إشارة أو مجموعة إشارات تحدد منشأ سلعة أو خدمة باراضتي أحد الطرفين أو منطقة أو موقع في تلك الاراضتي، وذلك حيثما تحدد نوعية السلعة أو الخدمة أو شهرتها أو غيرها من سمات المميزة للسلعة أو الخدمة بصورة أساسية في منشأها الجغرافي.

٧. لمالك العلامة التجارية المسجلة الحق الحصري في أن يمنع أي طرف ثالث لم يحصل على موافقته من استعمال إشارة مشابهة أو مطابقة في مجال التجارة بما في ذلك المؤشرات الجغرافية، وذلك بالنسبة للسلع أو الخدمات المتعلقة بتلك التي سجلت العلامة التجارية من أجلها وحيثما يؤدي هذا الاستعمال إلى احتمال حدوث اللبس .
٨. تنطبق أحكام المادة (٦) مكرر من اتفاقية باريس بشأن حماية الملكية الصناعية (١٩٦٧) ("اتفاقية باريس")، مع ما يلزم من تعديل، على السلع أو الخدمات غير المشابهة لتلك المميزة بعلامة تجارية مشهورة سواء كانت مسجلة أم لا، شريطة أن يوحى استعمال تلك العلامة التجارية من أجل هذه السلع أو الخدمات بصلة فيما بينها وبين مالك العلامة التجارية المشهورة وشريطة احتمال تضرر مصالح مالك العلامة من جراء هذا الاستعمال .
٩. لا يجوز لأي طرف اشتراط تسجيل تراخيص العلامات التجارية لاثبات صلاحية الترخيص أو للدعاء بآية حقوق في العلامة التجارية .

حق المؤلف والحقوق المجاورة

١٠. على كل طرف أن ينص على اعتبار أن أي استنساخ سواء كان مؤقتاً أو دائماً إنما يكون استنساخاً وخاضعاً لأحكام حق الاستنساخ بمفهوم أحكام المادة ١ (٤) من معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف والبيان المتفق عليه بشأنها والمادتين (٧) و(١١) من معاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي والبيان المتفق عليه بشأنها .
١١. على كل طرف أن يمنح المؤلفين وخلفائهم في الحقوق وفناني الاداء ومنتجي التسجيلات الصوتية الحق الحصري بالموافقة على أو بمنع استيراد نسخ من المصنفات والتسجيلات الصوتية إلى أراضيها، حتى وإن كانت هذه النسخ موافقة عليها من قبل المؤلف أو فنان الاداء أو المنتج للتسجيل الصوتي أو من أي من خلفائهم في الحقوق.
١٢. على كل طرف أن يمنح فناني الاداء ومنتجي التسجيلات الصوتية حقاً حصرياً بالموافقة على أو بمنع بث ونقل ادائهم أو تسجيلاتهم الصوتية للجمهور سواء بوسائل سلكية أو لاسلكية، إلا أن لأي طرف أن ينص على استثناءات وذلك في حالة البث غير الرقمي

والبث الحي المباشر، كما له أن يفرض ترخيصاً إجبارياً على الخدمات غير التفاعلية والتي يستبعد أن تتعارض مع الاستغلال العادي للاداء والتسجيل الصوتي، وذلك بفضل الاساليب المستخدمة في برمجتها بما في ذلك محتوى بثها واستخدامها لوسائل تقنية لمنع الاستعمالات غير الموافق عليها .

١٣. عند تطبيق المادة (١١) من معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف والمادة (١٨) من معاهدة الويبو بشأن الاداء والتسجيل الصوتي وذلك فيما يتعلق بحظر تجاوز الوسائل التقنية الفعالة التي يستعملها المؤلفون، وفناني الاداء ومنتجو التسجيلات الصوتية في معرض ممارسة حقوقهم والتي تحد من وقوع الأعمال على مصنفاتهم وادائهم وتسجيلاتهم الصوتية، فإن على كل طرف أن يمنع تحت طائلة المسؤولية المدنية والجزائية صنع أو استيراد أو تداول أي تقنية أو جهاز أو خدمة أو أي جزء من ذلك مما يتم تصميمه أو إنتاجه أو أدائه أو تسويقه لغايات القيام بهذا التصرف المحظور أو مما تكون أهمية غاياته أو استعمالاته التجارية، خارج نطاق تمكين أو تسهيل مثل هذا التصرف، محدودة٩.

١٤. على كل طرف أن ينص على حق أي شخص طبيعي أو اعتباري يمتلك أو يكتسب آياً من الحقوق المالية بعقد أو بغيره، بما في ذلك عقود العمل التي تتضمن موضوعاً يتمتع بالحماية، في نقل هذه الحقوق بحرية واستقلالية وبممارستها باسمه والمتنع بكامل مزاياها.

١٥. على كل طرف أن يصدر قوانيناً أو أنظمة أو أية إجراءات مناسبة أخرى ("الإجراءات") مما تنص على اقتصار استعمال أية جهة حكومية لبرامج الحاسوب على تلك المصرح بها للاستعمال المقصود. كما يتعين أن تنظم هذه الإجراءات بفعالية اكتساب وإدارة برامج الحاسوب للاستعمال الحكومي .

٩. لا يلزم هذا النسخ أي طرف أن يشترط بأن تكون لها من الملتحقات غير مخالفة بوجه آخر والدرجة المستهلك من التكنولوجيا أو أجهزة الاتصالات أو الملتحقات الحاسوبية مصممة بحيث تشجع لأي وسائل تقنية فعالة، كما تكون أي مخالفة للمنع مسئلة عن أي تعد على حق المؤلف وتحتوق الضميمة له.

١٦. على كل طرف أن يقتصر القيود والاستثناءات الواردة على الحقوق الحصرية على حالات خاصة ومحددة، بحيث لا تتعارض مع الاستغلال العادي للمصنف، ولا تسبب ضرر غير مبرر بالمصالح المشروعة لأصحاب الحقوق.

براءات الاختراع :

١٧. مع مراعاة أحكام الفقرة (١٨)، تتاح إمكانية الحصول على براءة لأي اختراع، سواء كان على شكل منتج أو طريقة تصنيع، وفي أي من مجالات التقنية شريطة أن يكون هذا الاختراع جديداً، ومتضمن نشاطاً ابتكارياً، وقابل للتطبيق الصناعي.

١٨. لكل طرف أن يستثني من قابلية الحصول على براءة ما يلي :

(أ) الاختراعات التي يكون منع استغلالها تجارياً ضمن أراضيها ضرورياً لحماية النظام العام والآداب العامة، بما في ذلك حماية حياة الإنسان أو الحيوان أو النبات أو الصحة أو تجنب الحاق أضرار شديدة بالبيئة، شريطة أن لا يكون منع الحماية لمجرد النص على منع استغلال هذه الاختراع بموجب تشريعات ذلك الطرف ؛

(ب) طرق التشخيص والعلاج والجراحة لمعالجة الإنسان أو الحيوان .

١٩. إذا صرح أحد الطرفين لطرف ثالث باستعمال براءة اختراع قائمة لتأييد طلب من افقة على تسويق منتج، فعلى هذا الطرف أن يشترط أن لا يتم في أراضيها أي تصنيع أو استعمال أو بيع لأي منتج أنتج بموجب هذا التصريح إلا إذا كان ذلك لغايات استيفاء متطلبات الموافقة على تسويقه. وفي حالة السماح بتصدير المنتج، فإنه لا يجوز التصدير خارج أراضي ذلك الطرف إلا لغايات استيفاء متطلبات الموافقة على التسويق لديه أو لدى بلد آخر يسمح باستعمال طرف ثالث لبراءة اختراع قائمة لتأييد طلب موافقة على تسويق منتج.

٢٠. لا يجوز لأي طرف أن يسمح باستعمال موضوع براءة الاختراع دون موافقة صاحب الحق على ذلك، إلا في الحالات التالية :-

(أ) لتصحيح ممارسات تقرر قضائياً أو إدارياً بأنها تملع الغير من المنافسة المشروعة؛

(ب) في حالات الاستخدام العام غير التجاري، أو حالات الطوارئ الوطنية أو غير ذلك من حالات الضرورة القصوى شريطة اقتصر هذا الاستخدام على الهيئات الحكومية أو الأشخاص الاعتبارية تحت إشراف الحكومة، أو

(ج) بناءً على عدم استغلال البراءة شريطة اعتبار الاستيراد بمثابة استغلال.

وحسبما يسمح قانون الطرف بالاستعمال وفقاً للبند (أ) ، (ب) أو (ج) فإن على هذا الطرف أن يراعي أحكام المادة (٣١) من اتفاقية تريبس والمادة (٥) (أ) (٤) من اتفاقية باريس.

٢١. فيما يتعلق بإيداع طلب البراءة، وعندما لا يكون من الممكن تقديم وصف خطي كافٍ مما يمكن شخصاً ذا خبرة في مجال هذا الاختراع من تنفيذه، فإن على كل طرف أن يشترط إيداعاً لدى "سلطة إيداع دولية" كما هي معرفة بموجب معاهدة بودابست بشأن الاعتراف الدولي بإيداع الكائنات الدقيقة لأغراض الإجراءات الخاصة بالبراءات (١٩٨٠).

إجراءات متعلقة بمنتجات معينة

٢٢. استناداً لأحكام المادة ٣٩ (٣) من اتفاقية تريبس، وإذا اشترط أي طرف، وذلك لغايات الموافقة على تسويق المنتجات الصيدلانية أو الزراعية الكيماوية التي تستخدم فيها مواد كيماوية جديدة، تقديم اختبارات سرية أو أي بيانات أخرى أو أدلة على الموافقة على التسويق في بلد آخر ١١ تم التوصل إليها نتيجة جهوداً معتبرة، فإن على هذا الطرف أن يوفر حماية لمثل هذه المعلومات من الاستعمال التجاري غير المنصف. كما أن على كل طرف حماية مثل هذه المعلومات من الإفصاح وذلك باستثناء الحالات اللازمة لحماية الجمهور أو اتخاذ إجراءات تكفل حماية هذه المعلومات من الاستعمال التجاري غير المنصف.

١١ من المفهوم أن الحماية للمواد الكيميائية الحديثة تشمل حماية الاستعمالات الحديثة لمواد كيميائية قديمة وذلك لمدة ثلاث سنوات.

١١ من المفهوم أنه وحسبما يكون هناك اعتماد على فئة على الموافقة على التسويق في بلد آخر فإن الأردن وكندا أدركتا سيوفرا الحماية من الاستعمال غير المنصف لهذه المعلومات وذلك لعدم إتي بعملي فيها ذلك الآخر هذه المعلومات من الاستعمال التجاري غير المنصف

٢٣. بالنسبة للمنتجات الصيدلانية التي تكون محلا لبراءة ، فإنه يتوجب ما يلي :-

(أ) يستيح كل طرف تمديد مدة البراءة لتعويض مالكيها عن الفوات غير المعقول من تلك المدة وذلك نتيجة لإجراءات الموافقة على التسويق .

(ب) إعلام مالك البراءة عن هوية أي طرف ثالث تقدم بطلب للتسويق ضمن مدة سريان الحماية للبراءة.

إنقاذ حقوق الملكية الفكرية

٢٤. على كل طرف أن ينص على منح السلطة القضائية، وذلك على الأقل في قضايا التعدي المستند على العلامات التجارية أو حق المؤلف و الحقوق المجاورة له، صلاحية أمر المستعدي بدفع تعويضات مناسبة لجبر الضرر الذي لحق بصاحب الحق إضافة إلى أية أرباح حققها المتعدي نتيجة هذا التعدي لم تؤخذ بعين الاعتبار عند تقدير مبلغ التعويض. ويتم احتساب قيمة الضرر بناء على سعر التجزئة للمنتج الشرعي ، أو بناءا على أية أساليب أخرى معادلة يحددها صاحب الحق لغايات تقدير قيمة البضاعة المصرح بها.

٢٥. على كل طرف أن يتأكد من أن الحد الأعلى للغرامات المفروضة وفقا لقوانينه كاف لردع أعمال التعدي المستقبلية، وأن يتوخى سياسة إزالة الحوافز المالية للمتعدي وإعطاء السلطة القضائية وغيرها من السلطات المختصة صلاحية الأمر بالحجز على البضائع ذات العلامات التجارية المزورة والبضائع المقرصنة و الأدوات ذات الصلة بذلك التي كان قد تم استعمالها بشكل رئيسي بهدف ارتكاب هذه المخالفة، و كذلك البيانات مما هي على شكل مستندات.

٢٦. على كل طرف أن ينص على منح سلطاته ، وعلى الأقل في حالات القرصنة و تزوير العلامات التجارية، الحق في تحريك الدعاوى الجزائية و اتخاذ الإجراءات الحدودية المناسبة، وذلك استنادا الى الوظيفة و دون الحاجة إلى تقديم شكوى رسمية من قبل جهة خاصة او من قبل صاحب الحق .

٢٧. في الدعاوى المدنية المتعلقة بحق المؤلف والحقوق المتصلة به، على كل طرف أن ينص على اعتبار الشخص الطبيعي او الاعتباري الذي يشار الى اسمه في الأحوال العادية

بصفته مؤلفا أو منتجا أو مؤديا أو ناشرا للمصنف أو الأداء أو التسجيل الصوتي صاحب الحق في المصنف أو الأداء أو التسجيل الصوتي المذكور، ما لم يثبت خلاف ذلك. كما على كل طرف أن يعتبر إفتراضا و ، في غياب ما يثبت خلاف ذلك، أن حق المؤلف والحقوق المجاورة له قائمة في ذلك المصنف أو الأداء أو التسجيل الصوتي. ويسري هذا الافتراض في القضايا الجزائية وذلك إلى حين تقديم المشتكى عليه بيعة معتبرة تضع ملكية أو قيام حق المؤلف والحقوق المجاورة موضع النظر.

٢٨. على كل طرف أن ينص على اعتبار أعمال القرصنة على حق المؤلف المقرنة بشكل معتبر بتعديلات متعمدة ليس لها دافع مباشر أو غير مباشر من الكسب المالي، بمثابة تعد متعمد على حق المؤلف على مستوى تجاري .

فترات انتقالية :

٢٩. على كل طرف أن ينفذ بالكامل جميع الالتزامات الواردة في هذه المادة وذلك خلال الفترات التالية :

(أ) خلال سنتين من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية وذلك بالنسبة للالتزامات الواردة في الفقرات (ج)، (د) و ١٠-١٦. كما يوافق الأردن على الانضمام إلى معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي والتصديق عليهما خلال سنتين من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية.

(ب) خلال ستة أشهر من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية، وذلك بالنسبة للالتزامات الواردة في الفقرة (ب). كما يوافق الأردن على التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية الأصناف النباتية الجديدة خلال سنة من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية .

(ج) اعتبارا من تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ، يتعين تنفيذ جميع الالتزامات الواردة في الفقرة (٢٢) وذلك باستثناء الالتزام المبين في الملاحظة (١٠) الواردة في الهامش.

(د) خلال ثلاثة سنوات من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية وذلك بالنسبة للالتزامات الواردة في هذه المادة خلاف المذكورة في البنود (أ) و(ب) و(ج) من هذه الفقرة .

المادة ٥: البيئة

١. يدرك الطرفان بأنه لا يمتنع تشجيع التجارة من خلال التسهيلات في تطبيق القوانين البيئية المحلية. وبناء على ذلك يعمل كل طرف جاهدة على عدم تجاوز هذه القوانين أو الانتقاص منها بأية طريقة أخرى أو عرض التجاوز عنها أو الانتقاص منها تشجيعاً للتجارة مع الطرف الآخر.

٢. مع الاعتراف بحق كل طرف في تحديد مستوى الحماية البيئية الخاص به على الصعيد المحلي وتحديد سياساته وأولوياته في مجال التنمية البيئية، وفي إقرار أو تعديل تشريعاته البيئية وفقاً لذلك، فإنه يتعين على كل من الطرفين أن يسعى لأن توفر تشريعاته مستويات عالية من الحماية البيئية، وأن يطور هذه التشريعات بشكل مستمر.

٣. (أ) لا يجوز لأي طرف، وبعد تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية، أن يحجم عن إنفاذ تشريعاته البيئية وذلك من خلال قيامه المستمر أو المتكرر باتخاذ إجراءات أو الامتناع عن اتخاذ إجراءات بشكل يؤثر في التجارة بين الطرفين.

(ب) يعترف الطرفان باحتفاظ كل منهما بحقه في ممارسة صلاحيات تقديرية بشأن التحقيقات والملاحقات الجزائية والأمور التنظيمية والامتثال للقوانين، وفي اتخاذ قرارات من شأنها تخصيص موارد لتطبيق أمور بيئية أخرى مما تقرر اعتبارها أكثر أولوية. وبناءً عليه يعتبر أي طرف ممثلاً لأحكام الفقرة (أ) حيثما يشكل قيامه بإجراء ما أو الامتناع عن القيام به، ممارسة معقولة لتلك الصلاحيات، أو يكون ناتجاً عن قرار صادر بحسن نية في شأن تخصيص الموارد.

لأغراض هذه المادة، يقصد بالتشريعات البيئية أي قوانين أو أنظمة لدى طرف، أو أي من أحكامها مما تكون غايتها الأساسية حماية البيئة أو وقاية حياة أو صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات من أي خطر، وذلك من خلال:

(أ) منع إطلاق أو تفريغ أو سكب أو بث مواد ملوثة أو مفسدة للبيئة أو تخفيف مفعولها أو السيطرة عليها؛

(ب) السيطرة على الكيماويات والمواد والفضلات الخطرة أو السامة بيئياً، ونشر المعلومات المتعلقة بها؛

(ج) حماية الحياة البرية الحيوانية أو النباتية والمحافظة عليها، ويشمل ذلك حماية الأنواع المهددة بالانقراض، ومواطنها، والمحميات الطبيعية في أراضي أي من الطرفين،

على أن لا يشمل ما سبق أية قوانين أو أنظمة أو أحكام واردة فيها مما تتعلق مباشرة بسلامة وصحة العمال.

المادة ٦: العمل

١. يؤكد الطرفان على التزاماتهما المترتبة على عضويتهم في منظمة العمل الدولية ("ILO")، وعلى تعهداتهما الواردة في إعلان منظمة العمل الدولية حول المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ومتابعتها. ويتعين على الطرفين أن يسعيا للتأكد من إعتراف تشريعاتهما المحلية بمبادئ العمل وحقوق العمل المعترف بها دولياً، و المبيئة في الفقرة (٦).

٢. يدرك الطرفان بأنه لا يمتنع تشجيع التجارة بالتسهيلات في تطبيق قوانين العمل، وبناء على ذلك يعمل كل طرف جاهدة على أن لا يتجاوز هذه القوانين أو أن ينتقص منها، أو أن يعرض التجاوز أو الانتقاص منها تشجيعاً للتجارة مع الطرف الآخر.

٣. مع الاعتراف بحق كل طرف في تحديد المستويات والمعايير المتعلقة بالعمل الخاصة به على الصعيد المحلي، وبحقه في إقرار أو تعديل تشريعاته المتعلقة بالعمل وفقاً لذلك، فإنه يتعين على كل من الطرفين أن يسعى لأن تنص تشريعاته على مستويات عمل متوافقة مع حقوق العمل المعترف بها دولياً المبيئة في الفقرة (٦)، وأن يقوم بتحسين هذه المستويات بشكل مستمر.

٤. (أ) لا يجوز لأي طرف، وبعد تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية، أن يحجم عن إنفاذ تشريعاته العمالية وذلك من خلال قيامه المستمر أو المتكرر باتخاذ إجراءات أو الامتناع عن اتخاذ إجراءات بشكل يؤثر في التجارة بين الطرفين.

(ب) يعترف الطرفان باحتفاظ كل منهما بحقه في ممارسة صلاحيات تقديرية فيما يتعلق بالتحقيقات والملاحقات الجزائية والأمور التنظيمية والامتثال للقوانين.

اتخاذ قرارات من شأنها تخصيص موارد لتطبيق أمور أخرى تتعلق بالعمل مما تقرر اعتبارها أكثر أولوية. بناءً عليه يعتبر أي طرف ممثلاً لأحكام الفقرة (أ) حيثما يشكل قيامه بإجراء ما أو الامتناع عن القيام به، ممارسة معقولة لتلك الصلاحيات، أو يكون ناتجاً عن قرار صادر بحسن نية في شأن تخصيص الموارد.

٥. يدرك الطرفان أن التعاون بينهما يتيح فرصاً جديدة لتحسين مستويات العمل. وبالتالي يتعين على اللجنة المشتركة المشكلة بموجب المادة (١٥)، وخلال اجتماعاتها العادية أن تأخذ بعين الاعتبار أي فرصة يقترحها أي من الطرفين في هذا الصدد.
٦. لغايات هذه المادة، يقصد بـ "تشريعات العمل" القوانين والأنظمة أو الأحكام الواردة فيها المتعلقة مباشرة بحقوق العمل التالية المعترف بها دولياً:
 - (أ) حق تشكيل النقابات؛
 - (ب) حق التنظيم والمفاوضة الجماعية؛
 - (ج) حظر استعمال أي شكل من أشكال العمل الإجمالي أو القسري؛
 - (د) وضع حد أدنى لسن عمالة الأطفال؛ و
 - (هـ) توفير ظروف عمل ملائمة من حيث الحد الأدنى للأجور، وساعات العمل، والسلامة، والصحة المهنية.

المادة ٧: التجارة الإلكترونية

١. حيث أن الطرفان يدركان الفرص التي تتيحها التجارة الإلكترونية ودورها في عملية النمو الاقتصادي، وأهمية تطويرها إزالة العوائق على استعمالها، يسعى كل طرف منهما إلى الامتناع عن القيام بالأمور التالية:
 - (أ) فرض رسوم جمركية على الإرسالات الإلكترونية خلافاً للممارسة القائمة؛
 - (ب) فرض عوائق غير ضرورية على الإرسالات الإلكترونية، بما فيها المنتجات الرقمية؛

(ج) إعاقاة توريد الخدمات الخاضعة للالتزام بموجب المادة (٣) من هذه الاتفاقية وذلك عن طريق الوسائل الإلكترونية، ما لم ينص على خلاف ذلك في جدول خدمات الطرف الوارد في الملحق ٣(١).

٢. على كل من الطرفين إتاحة جميع القوانين والأنظمة والمتطلبات التي لها تأثير على التجارة الإلكترونية لإطلاع الجمهور.
٣. يجند الطرفان التأكيد على المبادئ المعلنة في البيان المشترك للولايات المتحدة و الأردن حول التجارة الإلكترونية.

المادة ٨: التزامات التأشيرات

١. مع مراعاة تشريعاته المتعلقة بدخول الأجانب وإقامتهم واستخدامهم، على كل طرف أن يسمح لمواطني الطرف الآخر بالدخول إلى أراضيه والمكوث فيها وذلك لغايات القيام بأعمال تجارية معتبرة بين الطرفين بشكل أساسي، بما في ذلك أعمال التجارة في الخدمات والتقنية.
٢. مع مراعاة تشريعاته المتعلقة بدخول الأجانب وإقامتهم واستخدامهم، على كل طرف أن يسمح بالدخول والمكوث في أراضيه لغايات إقامة استثمار أو تطويره أو إدارته أو تقديم المشورة فيما يتعلق بتشغيله، وذلك لمواطني الطرف الآخر الذين تعهدوا أو كانوا بصدد التعهد بتخصيص مبلغ معتبر من رأس المال أو غير ذلك من الموارد ١٢ للاستثمار المذكور أو إذا كانت الشركة التي تستخدمهم قد قامت بذلك.

١٢ يعتبر مواطني الأردن بموجب القانون (١) (٢) من هذه السادة مؤهلين للحصول على تأشيرة للجمهورية بموجب معاهدة (١-١) (E-1) (treaty-trader) وتأشيرة مستثمر بموجب معاهدة (٢-٢) (E-2) (treaty-investor) وذلك مع مراعاة أحكام القوانين السارية في الولايات المتحدة والأنظمة المناظرة لها والتي تحكم دخول الأجانب وإقامتهم المؤقتة واستخدامهم. كما تحسن للفردان المذكوران معاملة ساقطة لمواطني الولايات المتحدة الراغبين في دخول الأراضي الأردنية

المادة ٩: مشتريات الحكومة

حيث أن الأردن قد تقدم بطلب بتاريخ ١٢ تموز ٢٠٠٠ للانضمام إلى اتفاقية منظمة التجارة العالمية للمشتريات الحكومية، فإنه يتعين على الطرفين عقد مفاوضات بشأن انضمام الأردن إلى تلك الاتفاقية.

المادة ١٠: إجراءات الحماية

١. إذا أدى تخفيض رسم جمركي ١٣ أو إلغاؤه بموجب هذه الاتفاقية إلى تزايد استيراد طرف لسلعة من منشأ الطرف الآخر تزايداً مطلقاً أو نسبياً بالمقارنة مع الإنتاج المحلي، وكان هذا التزايد سبباً رئيساً لضرر بالغ أو للتهديد بضرر بالغ للصناعة المحلية المنتجة لسلعة مشابهة أو منافسة مباشرة للسلعة المستوردة، فإنه يحق لذلك الطرف:

(أ) تعليق إجراء التخفيض التالي للرسم الجمركي الوارد على السلعة بموجب هذه الاتفاقية؛ أو

(ب) رفع الرسم الوارد على السلعة إلى حد لا يتجاوز أي من الآتي، أيهما أقل:

١. الرسم الجمركي المطبق على أساس الدولة الأولى بالرعاية كما هو وقت اتخاذ الإجراء؛ و

٢. الرسم المطبق على أساس الدولة الأولى بالرعاية كما هو في أول يوم يسبق تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية؛ أو

(ج) في الحالة التي يطبق فيها الرسم الجمركي على السلعة موسمياً، فإنه يتم رفع هذا للرسم إلى ما لا يتجاوز الرسم الجمركي المطبق على السلعة على أساس الدولة الأولى بالرعاية والذي كان سارياً خلال الموسم السابق المماثل أو عند تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية.

١٣ لا يجوز التوصل إلى قرار بأن استيراد السلعة لتج من تخفيض أو إلغاء رسم جمركي ملصق عليه في هذه الاتفاقية ما لم يشكل التخفيض أو الإزالة سبباً معقولاً لبدء الزيادة على أنه لا يشترط أن يشكل سبباً معقولاً أو أكثر من أي سبب آخر. كما أن مرور فترة زمنية بين بدء زيادة السلعة أو الإزالة وبين الزيادة في المستودعات لا يجوز بعد ذلك دون التوصل إلى مثل هذا القرار. كما إذا ثبت أنه لا حلالة بين الإزالة وبين الزيادة في المودعات فلا يجوز التوصل إلى قرار بشأن إبه في هذا الشأن.

٢. تخضع الإجراءات المشار إليها في الفقرة (١) للشروط والضوابط التالية:-

(أ) لا يجوز لأي طرف أن يتخذ إجراءً إلا بعد قيام الجهات المختصة لديه بإجراء تحقيق وفقاً للمادة (٣) والمادة (٢) (ج) من اتفاقية منظمة التجارة العالمية لإجراءات الحماية. ولهذه الغاية يتم تضمين المادة (٣) والمادة (٢) (ج) من اتفاقية منظمة التجارة العالمية لإجراءات الحماية في هذه الاتفاقية بحيث تشكلان جزءاً منها مع يلزم من تعديل.

(ب) على الطرف أن يتقيد، وخلال قيامه بالتحقيق المشار إليه في الفقرة الفرعية (أ)، بمتطلبات المادة (٢) (أ) من اتفاقية منظمة التجارة العالمية لإجراءات الحماية؛ ولهذه الغاية يتم تضمين المادة (٢) (أ) في هذه الاتفاقية بحيث تشكل جزءاً منها وذلك مع ما يلزم من تعديل.

(ج) على كل طرف أن يخطر الطرف الآخر عند بدء التحقيق المشار إليه في الفقرة الفرعية (أ)، وأن يعقد مشاورات معه قبل اتخاذ الإجراء. كما أن على كل طرف أن يخطر الطرف الآخر قبل اتخاذ إجراء مؤقت استناداً إلى الفقرة (٣) وأن يعقد مشاورات معه مباشرة بعد إتخاذ مثل هذا الإجراء.

(د) لا تطبق الإجراءات الا وفقاً لما يلي:

١. يجب أن يقتصر الإجراء الذي يتخذه الطرف على ما هو ضروري لمنع الضرر أو إزالته وللمساعدة على التكيف، وأن لا تزيد مدة تطبيقه على ما هو ضروري لتحقيق ذلك؛

٢. لا يجوز أن تزيد مدة تطبيق الإجراء على أربع سنوات؛ أو

٣. لا يجوز تطبيق الإجراء بعد إنقضاء الفترة الانتقالية إلا بموافقة الطرف الذي يكون منشأ البضاعة التي اتخذ الإجراء ضدها؛

(هـ) لا يجوز تطبيق إجراء على سلعة من منشأ الطرف الآخر مما سبق وأن تم تطبيق إجراء عليها.

(و) إذا كانت المدة المتوقعة للإجراء تزيد على سنة، فعلى الطرف المستورد أن يخفض الإجراء تدريجياً وذلك على فترات منتظمة خلال مدة التطبيق؛ و
(ز) يطبق عند إنقضاء الإجراء الرسم الجمركي الذي كان يفترض أن يكون سارياً بعد سنة من تاريخ تطبيق الإجراء المذكور وذلك وفقاً لجدول الطرف الوارد في الملحق (١)٢ من هذه الاتفاقية أو على الطرف الذي قام بتطبيق الإجراء، ابتداءً من أول كانون الثاني من السنة التي تلي إنقضاء الإجراء، القيام بما يلي:-

١. تطبيق الرسم الجمركي وفقاً لجدوله الوارد في الملحق (١)٢ من هذه الاتفاقية كما لو لم يتم تطبيق الإجراء (إصلاحاً أو
٢. إزالة التعريف الجمركي على مراحل سنوية متساوية يحدد تاريخ انتهاءها بناءً على فئة التخفيض المرحلي للسلعة وذلك كما هو مبين في جدول الطرف الوارد في الملحق (١)٢).

٣. في الحالات الحرجة التي يمكن أن يتسبب فيها التأخير بضرر يصعب تداركه، فإنه يحق للطرف أن يتخذ إجراء وفقاً للفقرة (أ)١ أو (ب)١ أو (ج) وذلك على أساس مؤقت بناءً على نتائج تحقيق أولية تشير إلى وجود أدلة واضحة على تزايد الواردات من الطرف الآخر نتيجة للمعاملة التفضيلية التي تمنحها هذه الاتفاقية وتسبب هذه الواردات بشكل معتبر في ضرر بالغ أو تهديد بضرر بالغ يلحق بالصناعة المحلية. ولا يجوز أن تزيد مدة الإجراء المؤقت على (٢٠٠) يوم بحيث تستوفي خلالها متطلبات الفقرتين (أ)٢، (ب)٢. ويتم رد أي زيادة في التعريف الجمركي دون تأخير إذا لم تبين نتائج التحقيق وفقاً للفقرة (أ)٢ استيفاء متطلبات الفقرة (١)، وتحسب مدة تطبيق أي إجراء مؤقت كجزء من المدة المشار إليها في البند (د)٢.

٤. على الطرف الذي يتخذ إجراء وفقاً للفقرة (١) أن يقدم للطرف الآخر، ومن خلال تحرير التجارة، تعويضاً يتفق عليه الطرفان بحيث يكون على شكل تنازلات لها آثار على التجارة متكافئة إلى حد بعيد أو معادلة لتقييم الرسوم الجمركية الإضافية المتوقع أن تترتب على تطبيق الإجراء. إذا لم يتمكن الطرفان من الاتفاق على التعويض، فإنه يكون للطرف الذي تم تطبيق الإجراء على سلعة من منشئه أن يتخذ تدبيراً متعلقاً بالتعريف الجمركي تكون آثاره على التجارة متكافئة إلى حد كبير مع الإجراء المطبق

استناداً إلى هذه المادة، على أن يقتصر تطبيق هذا التدبير على أقصر مدة لازمة لتحقيق الآثار المتكافئة، إلا أنه لا يجوز اتخاذ التدبير المتعلق بالتعريف الجمركي خلال أول ٢٤ شهراً من تاريخ بدء سريان الإجراء وذلك في الحالات التي يطبق فيها الإجراء نتيجة زيادة مطلقة في الواردات وبشكل متوافق مع أحكام هذه المادة.

٥. يدرك الطرفان أن الصناعات الناشئة قد تواجه تحديات أكثر من تلك التي تواجهها الصناعات الناضجة لكونها حديثة العهد في إنتاج المنتج المشابه أو المنافس مباشرة والمشار إليه في الفقرة (١). وعليه يتعين على كل طرف أن يتأكد من أن الشروط المبينة في الفقرة (٢) لا تشكل عقبات أمام الصناعات الناشئة التي تسعى إلى تطبيق هذه الإجراءات.

٦. تقوم اللجنة المشتركة في اجتماعها العادي للسنة التي تبدأ بعد مرور أربعة عشرة سنة على نفاذ هذه الاتفاقية بمراجعة وتقييم أحكام هذه المادة. ويمكن تمديد الفترة الانتقالية في ضوء نتائج هذه المراجعة وموافقة اللجنة المشتركة.

٧. لغايات هذه المادة يقصد بـ:-
الصناعة المحلية: مجموع المنتجين للمنتج المشابه أو المنافس اللذين يعملون في أراضي الطرف أو أولئك اللذين يشكل مجموع إنتاجهم من المنتج المشابه أو المنافس مباشرة، نسبة كبيرة من كامل الإنتاج المحلي من هذه المنتجات؛
الضرر البالغ: الإضرار الشامل الجسيم الذي يلحق بالصناعات المحلية؛
السبب المعترف: السبب الذي يكون مهماً وليس بأقل من أي سبب آخر؛
التهديد بضرر بالغ: الضرر البالغ الذي يتبين بأنه وشيك الوقوع وذلك بناءً على الوقائع وليس مجرد الادعاء أو الحدس أو الاحتمال البعيد؛ و
الفترة الانتقالية: مدة (١٥) سنة تبدأ في الأول من كانون الثاني من السنة التي تلي السنة التي تدخل فيها هذه الاتفاقية حيز النفاذ، وذلك ما لم تمدد وفقاً للفقرة (٦) من هذه المادة.

٨. لا تنتص هذه الاتفاقية من أي من حقوق أو التزامات كل طرف بموجب المادة (١٩) من اتفاقية الجات ١٩٩٤، واتفاقية منظمة التجارة العالمية حول إجراءات الحماية. ولا

أي منهما أي حقوق أو التزامات إضافية بالنسبة إلى الإجراءات والتدابير المتخذة بموجب المادة (١٩) واتفاقية إجراءات الحماية، إلا أنه يجوز للطرف أن يستثنى من إجراء الحماية الذي يتخذه بموجب المادة (١٩) واتفاقية إجراءات الحماية الواردة من السلع التي يكون منشؤها الطرف الآخر وذلك إذا لم تشكل هذه الواردات سببا معتبرا لضرر بالغ أو لتهديد به.

المادة ١١: ميزان المدفوعات

على أي طرف ممن يقرر اتخاذ تدابير لغايات ميزان المدفوعات، القيام بذلك وفقا لالتزاماته بموجب اتفاقية منظمة التجارة العالمية. كما أن على الطرف الذي يتخذ مثل هذه التدابير أن يسعى جاهدا لعدم الإخلال بالميزات النسبية التي تمنحها هذه الاتفاقية للطرف الآخر.

المادة ١٢: استثناءات

١. لغايات المادة (٢) من هذه الاتفاقية يتم تضمين المادة (٢٠) من اتفاقية الجات ١٩٩٤ والملاحظات التفسيرية الواردة عليها في هذه الاتفاقية، بحيث تعتبر جزءا منها، هذا ويدرك الطرفان أن الإجراءات المشار إليها في المادة ٢٠ (ب) من اتفاقية الجات ١٩٩٤ إنما تشمل على الإجراءات البيئية الضرورية لحماية صحة أو حياة الإنسان والحيوان والنسبات وأن المادة ٢٠ (ز) من اتفاقية الجات ١٩٩٤ تنطبق على الإجراءات المتعلقة بالمحافظة على الموارد الطبيعية الحية وغير الحية، المعرضة للنفاد.

٢. ليس في هذه الاتفاقية ما يفسر بأنه:

(أ) يتطلب من أي طرف أن يقدم معلومات أو يتيح الوصول إلى معلومات يرى أن الإفصاح عنها تعارض مع مصالحه الأمنية الأساسية؛

(ب) يمنع أي طرف من اتخاذ ما يعتبره ضروريا لحماية مصالحه الأمنية الأساسية من إجراءات:

١. تتعلق بالمستجارة بالأسلحة والذخائر وأدوات الحرب أو بالاتجار والتداول بسلع أو مواد أو خدمات أو تقنية، ويتم اتخاذها بشكل مباشر أو غير مباشر لغايات توريدها إلى مؤسسة عسكرية أو أي مؤسسة أمنية أخرى،

٢. يتم اتخاذها في أوقات الحرب وغير ذلك من حالات الطوارئ في نطاق العلاقات الدولية، أو

٣. تتعلق بتنفيذ سياسات وطنية أو اتفاقيات دولية تحظر انتشار الأسلحة النووية أو غيرها من أجهزة التفجير النووية، أو

(ج) يمنع أي طرف من اتخاذ إجراء تنفيذيا لالتزاماته بموجب ميثاق الأمم المتحدة للمحافظة على السلام والأمن الدوليين.

٣. باستثناء أحكام هذه الفقرة، لا تنطبق أي من أحكام هذه الاتفاقية على الإجراءات الضريبية.

(أ) لا تؤثر هذه الاتفاقية على حقوق أي من الطرفين أو التزاماته بموجب أي اتفاق ضريبي. وفي حالة التعارض بين هذه الاتفاقية وأي اتفاق ضريبي، يعمل بالاتفاق الضريبي وذلك إلى مدى هذا الاختلاف.

(ب) على الرغم مما ورد في الفقرة الفرعية (أ)، تطبق أحكام المادة ٢ (٣) وغيرها من أحكام هذه الاتفاقية، مما هو ضروري لإعمال هذه المادة، على الإجراءات الضريبية وذلك بنفس القدر الذي تطبق فيه المادة (٣) من اتفاقية الجات ١٩٩٤ على مثل هذه الإجراءات.

(ج) على الرغم مما ورد في الفقرة الفرعية (أ)، يطبق التعهد بالمعاملة الوطنية وفقا للمادة ٣ (٢) على الإجراءات الضريبية وذلك بنفس القدر الذي تطبق فيه اتفاقية الجات على مثل هذه الإجراءات. كما يطبق التعهد بالمعاملة الوطنية بموجب المادة ٢/٣ (ب) على الإجراءات الضريبية، بنفس القدر كما لو أن الطرف قد اتخذ تعهدا مماثلا بالمعاملة الوطنية وفقا للمادة (١٧) من اتفاقية الجات.

المادة ١٣: التعاون الاقتصادي والمساعدة الفنية

تحقيقا لغايات هذه الاتفاقية وإسهاما في تنفيذ أحكامها:

(أ) يبدي الطرفان استعدادهما لتنمية التعاون الاقتصادي بينهما، و

(ب) تسعى الولايات المتحدة جاهدة الى تزويد الأردن ، وحسبما هو مناسب، بالمساعدات الفنية اللازمة في المجال الاقتصادي، وذلك بالنظر الى وضع الأردن كبلد نام، و الى حجم اقتصاده وموارده .

المادة ١٤: قواعد المنشأ والتعاون في مجال إدارة الجمارك

١. يدرك الطرفان الأهمية البالغة للقواعد في تفعيل هذه الاتفاقية الواردة في المادة (٢) والملحق ٢(٢) ، و التي يستند إليها في تحديد استحقاق سلعة للمعاملة التفضيلية في التعريف الجمركية التي تمنحها هذه الاتفاقية . وعليه يتعين على كل طرف أن يعمل على تطبيق هذه القواعد بصورة فعالة ومطردة ومتوافقة مع غايات وأهداف هذه الاتفاقية واتفاقية منظمة التجارة العالمية.

٢. يقوم الطرفان حسبما يكون مناسباً، بعقد مشاورات من خلال اللجنة المشتركة أو من خلال آلية المشاورات المنشأة استناداً الى المادة (١٦)، وللغايات التالية :-

(أ) الاتفاق على وسائل للتعاون وتوفير المساعدات على المستوى التطبيقي وذلك من أجل تنفيذ التعهدات الواردة في الفقرة (١) أو

(ب) النظر في الحالات المتعلقة بالادعاءات الواردت حول منح المعاملة التفضيلية، بموجب هذه الاتفاقية، لسلع مستوردة غير مستوفية لمتطلبات الملحق ٢(٢).

٣. يعقد الطرفان، خلال ١٨٠ يوماً من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية، مباحثات تهدف لوضع مذكرات تفسيرية وتوضيحية حول تطبيق الملحق ٢(٢).

المادة ١٥: اللجنة المشتركة

١. تشكل بمقتضى هذه الاتفاقية لجنة مشتركة للإشراف على تطبيق هذه الاتفاقية حسب الأصول ولمراجعة و تقييم العلاقات التجارية بين الطرفين.

تتمثل مهام اللجنة المشتركة، فيما تشمل، ما يلي:
مراجعة و تقييم أداء هذه الاتفاقية بوجه عام؛

(ب) مراجعة و تقييم نتائج هذه الاتفاقية في ضوء الخبرة المكتسبة من خلال تطبيقها وفي ضوء غاياتها، والنظر في كيفية تحسين العلاقات التجارية بين الطرفين، وتعزيز غايات هذه الاتفاقية من خلال المزيد من التعاون والمساعدات و غير ذلك؛

(ج) المساعدة على تفادي النزاعات وتسويتها عن طريق المشاورات استناداً الى المادة ١٧(١)(ب) والمادة ١٧(٢)(أ)؛

(د) النظر في التعديلات المقترحة على هذه الاتفاقية، وعلى الالتزامات الواردة فيها، و إقرار تلك التعديلات، وذلك مع مراعاة المتطلبات القانونية لدى كل طرف؛

(هـ) وضع الإرشادات و المذكرات التوضيحية والقواعد اللازمة لتطبيق لهذه الاتفاقية بشكل سليم، و ذلك وفقاً للحاجة، وعلى وجه الخصوص وضعا يلي: (١) إرشادات ومذكرات توضيحية حول تطبيق الملحق ٢(٢) و ٢(٢) قواعد تحكم اختيار أعضاء الهيئات المشكلة استناداً للمادة (١٧) وممارسة هؤلاء الأعضاء لمهامهم و قواعد إجرائية نموذجية لتلك الهيئات؛

(و) مناقشة تقييم الآثار البيئية لهذه الاتفاقية الذي أعده كل من الطرفين وذلك في الاجتماع الأول للجنة.

٣. تشكيل اللجنة المشتركة

(أ) تؤلف اللجنة المشتركة من ممثلين عن كل من الطرفين ويرأسها كل من ممثل تجارة الولايات المتحدة، والوزير المسؤول عن التجارة الدولية في الأردن، أو من ينوب عنهما.

(ب) للجنة المشتركة أن تشكل لجائاً دائمة أو خاصة و أو فرق عمل و أن تفوضها أي من صلاحياتها كما لها أن تستشير أشخاصاً أو مجموعات غير حكومية.

٤. تعقد اللجنة المشتركة اجتماعاً عادياً لمراجعة وتقييم الأداء العام للاتفاقية وذلك مرة واحدة على الأقل كل سنة. وتعقد الاجتماعات العادية للجنة المشتركة مناوبة في البلدين. كما تعقد اللجنة المشتركة اجتماعاتها الخاصة خلال ٣٠ يوماً من تاريخ طلب أي من الطرفين ذلك، وفي بلد الطرف الآخر ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك. وتضع اللجنة المشتركة القواعد الإجرائية الخاصة بها، وتتخذ جميع قراراتها بالإجماع.

٥. أدراكاً منهما لأهمية الشفافية والانفتاح، يؤكد كل من الطرفين على الاستمرار في أخذ آراء المعنيين من الجمهور بعين الاعتبار وذلك توجهاً إلى الاستفادة من مختلف وجهات النظر في تطبيق هذه الاتفاقية.

٦. يسمي كل طرف وحدة رسمية لتكون مركز الاتصال بشأن هذه الاتفاقية، وذلك لتلقي المراسلات الرسمية المتعلقة بالاتفاقية، ولتقديم المساعدة الإدارية للجنة المشتركة ولهيئات تسوية النزاعات المشكلة استناداً للمادة (١٧).

المادة ١٦: المشاورات

١. على كل من الطرفين السعي المستمر للاتفاق على تفسير هذه الاتفاقية وتطبيقها، وبذل كل جهد للتوصل إلى حلول مرضية لكل منهما وذلك فيما يتعلق بأي أمر قد يؤثر على أداء هذه الاتفاقية.

٢. لأي طرف أن يطلب عقد مشاورات مع الطرف الآخر بشأن أي أمر يؤثر على أداء هذه الاتفاقية أو تفسيرها. وعلى الطرف الآخر أن يستجيب لهذا الطلب دون تأخير وأن يتيح فرصة كافية لعقد المشاورات و يشارك فيها بحسن نية.

المادة ١٧: حل النزاعات

١. (أ) على كل من الطرفين بذل كل جهد للتوصل إلى حلول مرضية لدى كل منهما وذلك من خلال التشاور وفقاً لهذه المادة وفي أي من الحالات التالية:

١. إذا نشأ أي نزاع بشأن تفسير هذه الاتفاقية؛

٢. إذا اعتبر أحد الطرفين أن الطرف الآخر قد أخل بالتزاماته بموجب هذه الاتفاقية؛ أو

٣. إذا اعتبر أحد الطرفين أن تدابيراً اتخذها الطرف الآخر تنتقص بشكل كبير من المزايا التي تمنحها الاتفاقية في مجال التجارة، أو تعيق بشدة تحقيق أهدافاً رئيسة لها.

(ب) على الطرف الذي يسعى إلى عقد مشاورات استناداً للفقرة (أ) أن يقدم طلباً بذلك إلى مركز الاتصال المنصوص عليه في المادة ١٥(٦). فإذا لم يتوصل الطرفان، وخلال ٦٠ يوماً من تاريخ تقديم هذا الطلب، إلى حل بشأن أي من الأمور المشار إليها في الفقرة (أ) وذلك من خلال المشاورات بينهما، فإنه يكون لأي منهما إحالة الأمر على اللجنة المشتركة والتي عليها أن تجتمع وتسعى لحل النزاع المذكور.

(ج) إذا لم يتم التوصل إلى حل للمسألة خلال ٩٠ يوماً من تاريخ إحالتها على اللجنة، أو خلال المدة التي توافق عليها اللجنة المشتركة، فلاي من الطرفين إحالة المسألة إلى هيئة لتسوية النزاعات. وتشكل هيئة تسوية النزاعات من ثلاثة أعضاء، بحيث، وما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك، يعين كل طرف عضواً ويختار العضوان المعينان عضواً ثالثاً لتولي الرئاسة.

(د) ترفع الهيئة إلى الطرفين، وذلك خلال ٩٠ يوماً من تعيين العضو الثالث، تقريراً بما وجدت من وقائع وما توصلت إليه بخصوص ما إذا كان أي من الطرفين قد أخل بالتزاماته بموجب الاتفاقية، أو اتخذ تدبيراً ينتقص بشكل كبير من المزايا التي تمنحها الاتفاقية، أو يعيق تحقيق أهدافاً رئيسة لها. وإذا ما وجدت أن أحد الطرفين قد أخل بالتزاماته بموجب هذه الاتفاقية، فلها، وبناء على طلب كل من الطرفين، أن تقدم توصيات لتسوية النزاع. ويكون تقرير الهيئة غير ملزم.

(هـ) ١. إذا لجأ أحد الطرفين إلى هيئة حل النزاعات بموجب هذه الاتفاقية أو إلى أية آلية دولية أخرى مختصة لحل النزاعات بموجب اتفاقية يكون كل من

الطرفين عضوا فيها، فإنه يكون للآلية التي تم اللجوء إليها الاختصاص الحصري للنظر في المسألة التي تم اللجوء إلى هيئة حل النزاعات.

٢. إذا تعذر على الآلية المشار إليها في الفقرة الفرعية هـ (١) و لأسباب إجرائية أو متعلقة بالاختصاص ، ألبت بالشكل اللازم في مسائل القانون أو الواقع ، وذلك بالنسبة لادعاء تشتمل عليه المسألة التي تم اللجوء إلى الآلية من أجلها فيلبيغي عدم تفسير الفقرة الفرعية هـ (١) على أنها تحول دون لجوء الطرف إلى آلية أخرى للنظر في الإدعاء المشار إليه .

٢. (أ) بعد إحالة النزاع إلى هيئة لتسوية النزاعات استنادا لهذه الاتفاقية، وبعد تقديم الهيئة تقريرها، فإن على اللجنة المشتركة السعي لحل النزاع، المذكور آخذة بعين الاعتبار، وحيثما يكون هذا مناسباً.

(ب) إذا لم تتوصل اللجنة المشتركة إلى حل للنزاع وذلك خلال ٣٠ يوما من تاريخ تقديم تقرير الهيئة إليها، فإنه يكون للطرف المتأثر اتخاذ أي إجراء مناسب ومتكافئ حيال ذلك.

٣. يستعين على الطرفين، و خلال ١٨٠ يوما من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية، عقد مباحثات لوضع قواعد تحكم اختيار أعضاء الهيئات وممارستهم لمهامهم، وكذلك وضع إجراءات نموذجية للهيئة. ويكون على اللجنة المشتركة اعتماد هذه القواعد، كما أن على أي هيئة تشكل استنادا لهذه المادة أن تتماشى في إجراءاتها مع الإجراءات النموذجية.

٤. (أ) لا يجوز لأي طرف أن يلجأ ، إلى هيئة لحل النزاعات واستنادا لأحكام الفقرة ١ (ج) من هذه المادة وذلك للنظر في ادعاء مستند على المادة (٣)، إلا في الحالات التي يتعلق فيها الادعاء بتمهيد مدرج في جدول تعهدات الطرف في الملحق (٣) من هذه الاتفاقية وغير مدرج في جدول خدمات الطرف الملحق باتفاقية المجاتس، سواء أكان ذلك بالنسبة للتعهدات حول النفاذ إلى السوق أو المعاملة الوطنية لقطاع معين أو التعهدات الإلغائية المطبقة على قطاع أو التعهدات الإضافية.

(ب) ما لم يتم الاتفاق بين الطرفين على خلاف ذلك، فإنه لا يجوز لأي طرف أن يلجأ إلى هيئة حل نزاعات استنادا إلى الفقرة ١ (ج) من هذه المادة وذلك بالنسبة لادعاءات ناشئة استنادا إلى المادة (٤) وذلك ما لم تكن هذه المطالبة قابلة للبت فيها استنادا إلى التفاهم على قواعد وإجراءات تسوية النزاعات لمنظمة التجارة العالمية.

(ج) إذا تضمن النزاع أيًا من الإدعاءات المشار إليها في الفقرات الفرعية (أ) أو (ب) و إدعاء آخر، فإن الفقرة الفرعية ١ (هـ) لا تمنع أي طرف من اللجوء إلى آلية دولية أخرى لحل النزاعات بالنسبة للإدعاء الآخر، على أنه ليس في هذه الفقرة ما يجيز لأي طرف اللجوء إلى آلية لحل النزاعات استنادا لهذه المادة وآلية حل نزاع دولية أخرى للنظر في نفس الإدعاء .

المادة ١٨: أحكام متفرقة

١. لا يجوز لأي طرف أن ينص في تشريعته على الحق في إقامة دعوى ضد الطرف الآخر على أساس اتخاذه لإجراء يُخل بهذه الاتفاقية.

٢. لغايات المادتين (٥)، (٦) يقصد بـ "القوانين والأنظمة":
(أ) بالنسبة للأردن، القوانين التي يقرها مجلس الأمة الأردني، والأنظمة الصادرة بموجبها ، والتي يتم تنفيذها بموجب إجراء تقوم به الحكومة الأردنية.

(ب) بالنسبة للولايات المتحدة، القوانين الصادرة عن كونغرس الولايات المتحدة والأنظمة الصادرة بموجب أحكامها والتي يتم تنفيذها بناء على إجراء تقوم به أبتداءا الحكومة الفدرالية .

٣. تعتبر جداول و ملحقات هذه الاتفاقية جزءا لا يتجزأ منها.

٤. يقصد باتفاقية الجات ١٩٩٤ حيثما يشار إليها في هذه الاتفاقية، اتفاقية الجات ١٩٩٤ كما هي سارية بتاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ

المادة ١٩ : نفاذ الاتفاقية وإنتهائها

١. لا تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ (لا بعد استكمال كل طرف للإجراءات القانونية اللازمة بحسب تشريعاته .

٢. تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ بعد مرور شهرين على تاريخ تبادل الطرفين الأشعارات الخطية باستكمال تلك الاجراءات القانونية المذكورة في الفقرة السابقة، أو بعد مرور أي مدة أخرى يتفق عليها الطرفان.

٣. لأي طرف إنهاء هذه الاتفاقية بواسطة إشعار خطي يرسله إلى الطرف الآخر. كما تنقضي هذه الاتفاقية بمرور ستة أشهر على تاريخ ذلك الإشعار.

أقرارا بذلك ، و بحيث أن كلاهما مفوض من حكومته ، قام الموقعان أذناه بالتوقيع على هذه الاتفاقية.

حررت في واشنطن وعلى نسختين أصليتين باللغة الإنجليزية في هذا اليوم الرابع والعشرين من تشرين الأول عام ٢٠٠٠ م، الموافق لليوم السادس والعشرين من رجب عام ١٤٢١ هـ، ويتم إعداد نص للاتفاقية باللغة العربية وذلك عند تبادل الإشعارات الدبلوماسية التي تؤكد مطابقتها للنص المحرر باللغة الإنجليزية، وفي حال الاختلاف بين النصين فإنه يعمل بالنص المحرر باللغة الإنجليزية.

عن حكومة

الولايات المتحدة الأمريكية

عن حكومة

المملكة الأردنية الهاشمية

الملحق ٢ (١)

إزالة التعريفات الجمركية

١. ما لم ينص على خلاف ذلك في جدول كل طرف المرفق بهذا الملحق، تطبق فئات المراحل التالية على إزالة كل طرف الرسوم الجمركية بموجب الفقرة (١) من المادة ٢:

أ. تزال الرسوم الجمركية على السلع المنصوص عليها في بنود الفئة المرحلية (أ) في جدول الطرف بحيث تصبح على مرحلتين سنويتين متساويتين ، بدءاً من أول كانون الثاني من السنة الأولى، بحيث تصبح هذه السلع معفاة من الرسوم الجمركية في أول كانون الثاني من السنة الثانية.

ب. تزال الرسوم الجمركية على السلع المنصوص عليها في بنود الفئة المرحلية (ب) في جدول الطرف على أربع مراحل متساوية سنوية بدءاً من أول كانون الثاني من السنة الأولى وبحيث تصبح هذه السلع معفاة من الرسوم الجمركية في أول كانون الثاني من السنة الرابعة.

ج. تزال الرسوم الجمركية على السلع المنصوص عليها في بنود الفئة المرحلية (ج) في جدول الطرف على خمس مراحل سنوية متساوية بدءاً من أول كانون الثاني من السنة الأولى بحيث تصبح هذه البضائع من الرسوم الجمركية في أول كانون الثاني من السنة الخامسة.

د. تزال الرسوم الجمركية على السلع المنصوص عليها في بنود الفئة المرحلية (د) في جدول الطرف على عشر مراحل سنوية متساوية بدءاً من أول كانون الثاني من السنة الأولى،

بحيث تصبح هذه البضائع معفاة من الرسوم الجمركية من أول كانون الثاني من السنة العاشرة.

هـ. تزال الرسوم الجمركية على السلع المنصوص عليها في بنود الفئة المرحلية (هـ) في جدول الطرف وفقا للالتزام القائم لإزالة الرسوم بموجب اتفاقية منظمة التجارة العالمية (جدول منظمة التجارة العالمية رقم ٢٠ للولايات المتحدة، وجدول منظمة التجارة العالمية رقم ١٤٧ للمملكة الأردنية الهاشمية).

٢. تحدد نسبة الرسم الجمركي الأساسي والفئة المرحلية للتوصل إلى نسبة الرسم الجمركي عند كل مرحلة تخفيض للبلد، في جدول كل طرف المرفق بهذا الملحق.

٣. لغاية إزالة الرسوم الجمركية وفقاً للمادة (٢)، يقرب الطرف النسب المرحلية للتخفيض إلى أقرب ٠.٠٠١ من الوحدة النقدية لديه، على الأقل.

١. لا تطبق هذه الاتفاقية على أي سلعة إلا وفقاً لما يلي :-

(أ) إذا كانت السلعة بالكامل من إنماء أو إنتاج أو صنع طرف أو كانت سلعة تجارية جديدة أو مختلفة تم إنمائها أو إنتاجها أو صنعها لدى طرف؛ و
(ب) إذا كان قد تم استيراد السلعة مباشرة من طرف إلى الطرف الآخر؛ و
(ج) إذا كان مجموع (١) تكلفة أو قيمة المواد المنتجة في الطرف المصدر مضافاً إليها (٢) التكاليف المباشرة لعمليات التصنيع في الطرف المصدر، لا تقل عن ٣٥ بالمئة من القيمة المقدرة للسلعة وقت إدخالها إلى الطرف الآخر.

٢. ولغايات هذه الاتفاقية، لا يجوز اعتبار أي سلعة على أنها سلعة تجارية جديدة أو مختلفة أو ادخال أي مادة على أنها محتوى محلي لمجرد أنه حصل عليها (أ) عمليات جمع أو تغليف بسيطة أو (ب) عمليات حلّ بالماء أو بمادة أخرى لا تغير خصائص السلعة أو المادة من الناحية المادية.

٣. لغايات هذه الاتفاقية، يقصد بعبارة "بالكامل من إنماء أو إنتاج أو صنع طرف" أي سلعة تم إنمائها أو إنتاجها أو صنعها بالكامل لدى طرف و كذلك أي من المواد المدخلة في السلعة التي تم إنمائها أو إنتاجها أو صنعها بالكامل لدى الطرف، وذلك خلافاً للسلع أو المواد المستوردة إلى الطرف من بلد غير الطرف الآخر وإن تم تحويلها تحويلاً جوهرياً إلى سلعة تجارية مختلفة أو جديدة بعد استيرادها.

٤. لغايات هذه الاتفاقية، لا تعتبر أي سلعة أو مادة لم يتم إنمائها أو إنتاجها أو صنعها بالكامل في طرف، من منشأ ذلك الطرف، ما لم يتم تحويلها تحويلاً جوهرياً إلى سلعة تجارية جديدة ومختلفة لها تسمية وخصائص واستعمالات جديدة ومميزة عن السلعة أو المواد التي جرى عليها التحويل.

٥. لغايات تحقيق نسبة المحتوى المحلي المطلوبة بموجب هذه الاتفاقية (أي ٣٥%) يجوز احتساب تكلفة أو قيمة المواد المستعملة في إنتاج السلعة والتي تكون من إنتاج الطرف الآخر، كجزء من هذا المحتوى المحلي وذلك إلى حد أعلى لا يتجاوز ١٥% من القيمة المقدرة للسلعة، وعلى أن تكون هذه المواد من منتجات الطرف المستورد وفقاً لمعايير تحديد بلد المنشأ الواردة في هذه الاتفاقية.

٦. (أ) لغايات هذه الاتفاقية، تشمل تكلفة أو قيمة المواد في الطرف ما يلي :

١. تكلفة المواد الفعلية على الصانع؛
٢. وتكاليف الشحن والتأمين والتعليب وجميع النفقات الأخرى المترتبة على نقل المواد إلى مكان المصنع، إلى القدر الذي لم يتم احتسابها في تكاليف المواد الفعلية على الصانع؛
٣. والتكلفة الفعلية لفقدان الفضلات (قائمة المواد) مطروحا منها قيمة الخردة التي يمكن إعادة استعمالها؛
٤. والضرائب و/أو الرسوم التي فرضها الطرف على المواد شريطة ألا تكون مستردة عند التصدير.

(ب) حيثما تسورد المادة إلى الصانع دون مقابل أو بأقل من سعرها السائد في السوق (قيمتها السوقية العادلة) يتم احتساب كلفتها أو قيمتها بجمع ما يلي:

١. جميع النفقات التي تم تكبدها في إنشاء أو إنتاج أو صنع المادة بما في ذلك النفقات العامة ؛
٢. مبلغ مقدار الربح ؛ و
٣. تكاليف الشحن والتأمين والتعليب، وأي نفقات أخرى ترتبت على نقل المادة إلى المصنع.

(ج) في حالة عدم توفر المعلومات اللازمة، فللموظف القائم بالتقدير تحديد أو تقدير قيمة المادة باستعمال جميع الطرق والأساليب المعقولة والمتوفرة له.

٧. التكاليف المباشرة لعمليات التصنيع:

(أ) لغايات هذه الاتفاقية يقصد بـ " تكاليف عمليات التصنيع المباشرة التي تمت في أراضي الطرف " تلك التكاليف المباشرة التي ترتبت على إنشاء أو إنتاج أو صنع أو تجميع السلعة قيد النظر، أو التكاليف التي يمكن إلى حد معقول أن تُحمل على إنشاء أو إنتاج أو صنع أو تجميع السلعة، بما فيها التكاليف التالية، وذلك إلى القدر الذي يمكن أن تُضم إلى القيمة المقدرة للسلعة المستوردة إلى الطرف.

١. جميع تكاليف الأيدي العاملة الفعلية والمترتبة على إنشاء أو إنتاج أو صنع أو تجميع السلعة بما في ذلك تكاليف الميزات المضافة للأجور، والتدريب في موقع العمل وتكاليف العاملين في الهندسة والإشراف ومراقبة الجودة، وأمثالهم ؛
٢. الأصباغ والقلوب والأدوات والاستهلاك على الآلات والمعدات التي يمكن تحميل كلفتها على السلعة ؛
٣. تكاليف البحث والتطوير والتصميم والهندسة والمخططات بالقدر الذي يمكن تحميلها على السلعة ؛
٤. تكاليف معاينة السلعة وفحصها.

(ب) لا تعتبر تكاليف مباشرة لعمليات التصنيع أي أمور لا تُحمل مباشرة على السلعة، أو لا تدخل في تكلفة صنع المنتج بما في ذلك ما يلي :-

١. الربح ؛ و
٢. النفقات العامة للقيام بالعمل التجاري التي لا تُحمل على السلعة المعينة أو لا تتعلق بإنشاء أو إنتاج أو صنع أو تجميع السلعة، مثل رواتب الإدارة والتأمين ضد الإصابات والمسؤولية تجاه الغير، وتكاليف الإعلان، ورواتب مندوبي المبيعات أو عمولاتهم أو نفقاتهم.

٨. لغايات هذه الاتفاقية يقصد بالاستيراد المباشر :-

- (أ) الشحن المباشر من طرف إلى الآخر دون المرور بأراضي أي بلد وسيط؛ أو
(ب) في الحالات التي تمر فيها الشحنة من خلال أراضي بلد وسيط، يكون الاستيراد مباشراً إذا لم تدخل سلعة الشحنة في تجارة البلد الوسيط وإذا تبين من الوثائق وبوليصة الشحن وغيرها من وثائق الشحن أن الطرف الآخر هو بلد المتقصد النهائي؛ أو

(ج) إذا مرت الشحنة خلال أراضي بلد وسيط ولم تبين الوثائق وغيرها من الوثائق أن الطرف الآخر هو بلد المتقصد النهائي، فلا تعتبر السلعة في الشحنة ولدى وصولها إلى ذلك الطرف سلعة مستوردة مباشرة (إلا وفقاً لما يلي):

١. إذا بقيت تحت رقابة السلطة الجمركية في البلد الوسيط؛
٢. إذا لم يتم إدخال هذه السلعة إلى تجارة البلد الوسيط إلا لغايات بيعها على مستوى تجارة الجملة شريطة أن يكون استيراد السلعة أسلاً قد تم بناء على صفقة تجارية عقدت بين المستورد والمنتج أو وكيل مبيعاته؛ و
٣. إذا لم يجر على السلعة أي عمليات عدا التحميل والتفريغ وغير ذلك مما هو ضروري لحفظ السلعة في حالة جيدة.

٩. منتجات الأقمشة (وما يقع في بابها من خيوط واليااف) والألبسة:

(أ) قساعة عامة: لا يعتبر أي منتج من الأقمشة أو الألبسة أنه بالكامل من إنشاء أو إنتاج أو صنع أحد الطرفين، أو إنه سلعة تجارية جديدة أو مختلفة تم إنتاجها أو إنتاجها أو صنعها في أحد الطرفين إلا في الحالات التالية:

١. إذا تم الحصول على المنتج أو تم إنتاجه بالكامل لدى طرف؛
٢. أو إذا كان المنتج غزلاً أو خيطاً أو جنلة أو قبطاناً أو حبلاً أو كبللاً أو ضفيرة، وكانت:

- (١) أليافها المقومة الثابتة مغزولة في أحد الطرفين، أو
- (٢) أو شعيراتها المستمرة ميثوقة في أحد الطرفين،

٣.٤. أو إذا كان المنتج نسيجاً، بما في ذلك الأنسجة المصنفة تحت الباب ٥٩ من النظام المنسق لترميز السلع ووصفها، وكانت مقومات النسيج من الألياف أو الشعيرات أو الخيوط قد جرى غزلها أو تصنيعها أو تخميلها أو تلييدها أو تشبيكها أو تحويلها بأي طريقة أخرى لصنع القماش (النسيج) في ذلك الطرف.

٤. أو إذا كان المنتج أي منتج آخر من الأنسجة أو الألبسة تم تجميعه بالكامل في ذلك الطرف من القطع المكونة له.

(ب) قواعد خاصة:

١. على الرغم من أحكام الفقرة الفرعية (أ) (٤)، وفيما عدا ما هو منصوص عليه في الفقرتين الفرعيتين (ب) (٣) و (ب) (٤)، يتم التحديد وفقاً للقرارات الفرعية (١) أو (٢) أو (٣) من البلد (أ) حسبما يكون الحال، ما إذا كانت هذه الاتفاقية تطبق على بضاعة مصنفة تحت أحد البنود الرئيسة أو الفرعية التالية لنظام التعريف المنسق:

5609,5807,5811,6209.20.50.40,6213,6214,6301,6302,6304,
6305,6306,6307.10,6307.90,6308,or 9404.90.

٢. على الرغم من أحكام الفقرة (أ) (٤)، وفيما عدا الأحكام الواردة في الفقرتين الفرعيتين (ب) (٣)، (ب) (٤) تطبق هذه الاتفاقية على منتجات المنسوجات أو الألبسة المحبوكة إلى تمام شكلها لدى أحد الطرفين.

٣. على الرغم من أحكام الفقرة (أ) (٤)، تطبق هذه الاتفاقية على السلع المصنفة في نظام التعريف المنسق تحت البنود

6117.10,6213.00,6214.00,6302.22,6302.29,6302.52,6302.53,
6302.59,6302.92,6302.93,6302.99,6303.92,6303.99,6304.19,
6304.93,6304.99,9404.90.85, or 9404.90.95,

وذلك باستثناء السلع المصنفة تحت بنود القطن والصوف أو المكونة من مزيج ألياف يحتوي على (١٦) في المئة أو أكثر بالوزن من القطن، إذا كان النسيج في السلعة مصبوغا ومطبوعا أيضا وعندما يكون الصبغ والطبع مصحوبا بأشنتين أو أكثر من عمليات التشطيب، أو القصر، أو الانكماش، أو العدك، أو الترغيب، أو التقسية الدائمة، أو التثقيب، أو التشكيل النافر الدائم، أو التجعيد.

٤. على الرغم من أحكام الفقرة الفرعية (أ) (٣) تطبيق هذه الاتفاقية على الأقمشة المصنفة تحت نظام التعريف المنسوخ على أنها حرير أو قطن أو ألياف صناعية أو ألياف النباتية إذا كان القماش مصبوغا ومطبوعا أيضا في بلد أحد الطرفين وإذا تم تنفيذ هذا الصبغ أو الطبع مع عمليتين أو أكثر من عمليات التشطيب التالية: القصر، والانكماش، والعدك، والترغيب، والتقسية الدائمة، والتثقيب، والتشكيل النافر الدائم، والتجعيد.

(ج) قاعدة تعدد البلدان: في الحالات التي يتعذر فيها البت في إمكانية تطبيق الاتفاقية وفقا للفقرة الفرعية (أ) والفقرة الفرعية (ب) فعندها تطبق أحكام هذه الاتفاقية وفقا لما يلي :-

١. إذا كانت أهم عمليات التجميع أو التصنيع قد تمت في أحد الطرفين ؛ أو
٢. وفي الحالات التي يتعذر فيها البت في إمكانية تطبيق الفقرة الفرعية ج) (٣)، تطبق الاتفاقية إذا تمت آخر عملية تجميع أو تصنيع هامة في أحد البلدين .

١٠. حيثما يتم استيراد بضاعة على أنها تستحق المعاملة التفضيلية المنصوص عليها في هذه الاتفاقية:

- (أ) يعتبر التراضا أن المستورد مقر بأن البضاعة تستحق للمعاملة التفضيلية المنصوص عليها في هذه الاتفاقية ؛
- (ب) يستعين على المستورد أن يكون على استعداد لأن يقدم للسلطات الجمركية عند الطلب، تصريحا مشتملا على جميع المعلومات المتعلقة بإنتاج أو صنع السلعة

بحيث تشمل هذه المعلومات ما يلي كحد أدنى:

١. وصف للسلعة وكمياتها وعددها وعلامات الطرود وأرقام الفواتير وبوالص الشحن؛
 ٢. وصف للعمليات التي تدخل في إنتاج المادة لدى الطرف وتحديدًا لتكاليف المباشرة لعمليات التصنيع ؛
 ٣. وصف للمواد المستعملة في إنتاج السلعة التي تكون بالكامل من إماء أو إنتاج أو صنع أي من الطرفين، وبيان تكلفتها أو قيمتها ؛
 ٤. وصف للعمليات التي أجريت على السلعة وبيان منشأ وتكلفة أو قيمة أي مادة مستعملة في السلعة ويدعي بأنها مصنعة تصنيعا كافيا في بلد الطرف بحيث تعتبر موادا منتجة في ذلك الطرف ؛
 ٥. وصف لمنشأ وتكلفة أو قيمة أي مواد أجنبية مستعملة في السلعة التي لم يتم تحويلها تحويلا جوهريا في الطرف.
- يُعد المستورد التصريح ويوقعه ويقدمه بناء على طلب الطرف المستورد. على أنه لا يجوز طلب تقديم تصريح إلا في الحالات التالية:
- (أ) إذا كان لدى الطرف المستورد سبب للشك في صحة الإقرار الذي يفترض وقوعه استنادا إلى الفقرة الفرعية (ب) أو عندما يستنتج أن مثل هذا التدقيق يكون مناسباً بناء على الأساليب التي يعتمدها الطرف المستورد في إجراءاته لتقدير احتمالية دخول سلع مستوردة بشكل مخالف للأصول وغير صحيح (ج) أو عند القيام بتدقيق عشوائي. وعلى المستورد أن يحتفظ في ملفاته بالمعلومات اللازمة لإعداد التصاريح المشار إليها لمدة (٥) خمس سنوات.

١١. توخيا لتطبيق هذه الاتفاقية بشكل سليم، يتفق الطرفان على مساعدة أحدهما الآخر في الحصول على المعلومات الضرورية لمراجعة وتقييم الإجراءات التي تتم استنادا لهذه الاتفاقية وذلك للتأكد من استيفاء الشروط الواردة فيها.

١٢. على الطرفين من حين لآخر أن يعقدا مشاورات حول تفسير هذه الأحكام وحول أي مشاكل عملية قد تنشأ، وذلك توخيا لتفادي أي عوائق على التجارة لا تتوافق مع غايات هذه الاتفاقية. وفي هذا السياق يجوز اقتراح تعديلات على القواعد الحالية.
١٣. خلال ستة أشهر من دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ يتعين على الطرفين أن يعقدوا مناقشات بهدف التوصل إلى اتفاق حول القدر الذي يجوز فيه إدخال قيمة أو تكلفة المواد التي تكون من إنتاج أراضٍ مناخمة للأردن في القيمة المقدرة للسلعة لغايات تحقيق نسبة المحتوى المحلي المطلوبة (أي ٣٥%) وفق أحكام هذه الاتفاقية.

الملحق ٢ (٣)

تفاهم بشأن المادة (٢)

- لا تطبق أحكام المادة (٣) و (٤) على ما يلي:

(أ) القيسود التي تفرضها الولايات المتحدة على تصدير جذوع الشجر من جميع الأنواع.

(ب) ١. والإجراءات بموجب الأحكام السارية المفعول لقانون الملاحة التجارية لسنة ١٩٢٠، ملحق ٤٦، تفنين الولايات المتحدة المادة ٨٨٣ بدءا، وقانون سفن الركاب، ملحق ٤٦ تفنين الولايات المتحدة، المواد ٢٨٩، ٢٩٢، ٣١٦ و ٤٦ تفنين الولايات المتحدة المادة ١٢١٠٨، وذلك إلى القدر الذي كانت فيها هذه الإجراءات تشكل تشريعا إلزاميا عند انضمام الولايات المتحدة إلى الاتفاقية العامة حول التعريفات الجمركية والتجارة لسنة ١٩٤٧ ولم تعدل للحد من توافقها مع الجزء الثاني من اتفاقية الجات ١٩٤٧.

٢. استمرار سريان مفعول أي حكم في أي قانون مشار إليه في الفقرة الفرعية (ب/١) أو تجديد سريانه دون تأخير؛
٣. تعديل أي نص غير متوافق من أي قانون مشار إليه في الفقرة الفرعية (ب/١) بحيث لا ينتقص التعديل من توافق النص مع أحكام المادة (٣) و (٤).
- (ج) والإجراءات المصرح بها من قبل هيئة تسوية النزاعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية.

٢- لغايات المادة (١) و المادة (٤):

(أ) تشمل عبارة "الرسم الجمركي" أي رسم جمركي أو رسم استيراد أو أي رسم آخر مهما كان نوعه يتعلق باستيراد البضاعة بما في ذلك أي من أشكال الضريبة الإضافية أو الرسوم الإضافية المتعلقة بالاستيراد، على ألا يشمل:

١. أي رسوم معادلة للضريبة الداخلية تفرض على سلع للطرف مشابهة أو منافسة مباشرة أو بديلة، أو على سلع تصنع أو إنتاج السلعة المستوردة منها كلياً أو جزئياً وذلك بما لا يتعارض مع المادة ٢/٣ من اتفاقية الجات ١٩٩٤

٢. رسوم مكافحة الإغراق أو الرسوم التعويضية التي يتم فرضها بموجب قوانين الطرف المحلية؛ و

٣. الأتعاب أو غيرها من البدلات المتعلقة بالاستيراد التي تكون متكافئة مع تكاليف الخدمات المؤداة؛

٤. أي رسم مفروض وفقاً للمادة (٥) من اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة؛

(ب) تشمل عبارة "القيد الكمي" أي منع أو تقييد على استيراد أي بضاعة من الطرف الآخر، إلا ما كان وفقاً للمادة ١١ من اتفاقية الجات ١٩٩٤ أو المادة (٦) من اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن المنسوجات والألبسة مع ما ورد عليها من

ملاحظات تفسيرية. ولهذه الغاية تضمن المادة ١١ من اتفاقية الجات ١٩٩٤ والمادة ٦ من اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن المنسوجات والألبسة في متن هذا الملحق وتشكل جزءاً منه.

الورقة المرجعية لقطاع الاتصالات

نقطة التفتيش

فيما يلي تعريف ومبادئ للإطار العام التنظيمي لخدمات الاتصالات

التعريف

- مستهلكو الخدمة ومزودو الخدمة
المراقق الأساسي تعني: مرافق شبكات نقل اتصالات عامة أو خدمات:
(أ) يقدمها، حصرياً أو في معظمها الأغلب، مقدم خدمة واحد أو عدد محدود من مقدمي الخدمة؛
(ب) ويتعذر عملياً من الناحية الاقتصادية أو الفنية الاستعاضة عنها لتزويد خدمة.
المزود الرئيسي تعني: المزود الذي يملك القدرة على التأثير مادياً (مع اعتبار السعر وحجم الخدمة المتاحة) على إمكانات المشاركة في السوق خدمات الاتصالات الأساسية، وذلك نتيجة:
(أ) سيطرة ذلك المزود على المرافق الأساسية،
(ب) أو استغلاله مركزه في السوق.

١- تدابير الحماية التنافسية

- ١-١ منع الممارسات المخالفة لمبادئ المنافسة في الاتصالات
يجب اتخاذ الإجراءات المناسبة لمنع المزودين الذين يشكلون، منفردين أو مجتمعين، مزوداً رئيسياً، من القيام بممارسات مخالفة لمبادئ المنافسة أو الاستمرار فيها.

٢-١ تدابير الحماية

تتضمن الممارسات المخالفة لمبادئ المنافسة المشار إليها أعلاه على وجه الخصوص ما يلي:
(I) الدعم الألفي المخالف لمبادئ المنافسة،
(II) واستغلال معلومات مستخلصة من مناقسين للوصول إلى نتائج مخالفة للمنافسة،
(ج) وحجب معلومات تقنية عن موردي خدمة آخرين في وقت الحاجة إليها، متعلقة بمرافق ومعلومات تجارية ضرورية لهم ليقدموا الخدمات.

٢-٢ الترابط

٢-٢-١ ينطبق هذا الجزء على الربط مع مزودي الخدمات الذين يوفرّون شبكات نقل الاتصالات العامة أو خدماتها، وذلك لتمكين أحد مزودي خدمة من الاتصال مع مستعملي مزود آخر للخدمة، والوصول إلى خدمات مقدمة من مزود آخر، وذلك حيث يكون تعهد بالتزامات معينة.

٢-٢-٢ ضمان الترابط

- يكون ضمان الترابط مع مزود رئيسي عند أي نقطة في الشبكة تصلح عملياً وفنياً لهذا الغرض. ويتاح الترابط،
(I) وفقاً لشروط وأحكام (تشمل المواصفات والمقاييس الفنية) وأسعار غير تمييزية وبجودة لا تقل عن الجودة التي يوفرها المزود الرئيسي لخدماته أو لخدمات مورد غير حليف له أو لشركات تابعة له أو أخرى حليفة.
(II) وفي وقت مناسب ووفقاً لشروط وأحكام (تشمل المواصفات والمقاييس الفنية) وأسعار مؤسسة على التكاليف، شفافة ومعقولة وتراعى فيها الجدوى الاقتصادية وغير مشروطة بشراء خدمات إضافية يتكلف المشتري ثمنها وهو غير محتاج إليها،
(V) وحسب الطلب، عند نقاط إضافية بعد النقاط التي تنتهي بها الشبكة والمقدمة من معظم المستعملين على أن يعكس الثمن كلفة إنشاء المرافق الإضافية اللازمة.

٣-٢ إعلان الإجراءات اللازمة لمفاوضات الترابط

يجب أن يتاح للجمهور التعرف على الإجراءات اللازمة لتحقيق الترابط مع مزود رئيسي.

٤-٢ شفافية ترتيبات الترابط

على المزود الرئيسي أن يتيح للجمهور معرفة اتفاقياته أو عرضه المرجعي للترابط.

٥-٢ الترابط: تسوية المنازعات

لمزود الخدمة الذي يطلب الترابط مع مزود رئيسي أن يلجأ:

(I) في أي وقت؛

(II) أو بعد فترة معقولة معلن عنها للجمهور

إلى هيئة محلية مستقلة، وقد تكون هيئة للتنظيم المشار إليها في الفقرة (٥) لاحقاً، لحل النزاع حول الأحكام أو الشروط أو الأسعار المناسبة للترابط خلال فترة زمنية مناسبة، من حيث أنها لم تكن محددة من قبل.

٣- الخدمة العالمية

لكل عضو الحق في تحديد الخدمة العالمية التي يريد التزامها، ومثل هذه الالتزامات لا تعتبر بحد ذاتها مخالفة لمبادئ المنافسة ما دام التصرف فيها متوخى فيه الشفافية وعدم التمييز والحياد التنافسي، ولا تشكل عبئاً أكثر من اللازم لنوع الخدمة العالمية التي حددها العضو.

٤- إتاحة تعرف الجمهور على أسس الترخيص

حيثما يلزم الترخيص يجب أن يتاح للجمهور معرفة ما يلي:

(I) كل الشروط اللازمة للحصول على الرخصة والوقت اللازم في الأحوال العادية للبت في طلب الترخيص.

(II) والشروط والأحكام التي تتضمنها كل رخصة يعطى طالب الرخصة عند الطلب بيان لأسباب رفض طلبه.

٥- المنظمون المستقلون

يجب أن تكون هيئة التنظيم مستقلة عن أي مقدم لخدمات اتصالات أساسية وغير مسؤولة تجاهه، ويجب أن تكون قرارات المنظمين وإجراءاتهم غير متحيزة بالنسبة لجميع المشاركين في السوق.

٦- تخصيص واستعمال الموارد المحدودة

كل الإجراءات لتخصيص واستعمال الموارد المحدودة، ومنها الترددات والأرقام وحق المرور، يجب اتخاذها بموضوعية، وفي وقتها، وشفافية، ودون تمييز، كما يجب الإعلان عن وضع الترددات المخصصة، إلا أن تفاصيل التعريف بالترددات المخصصة لاستعمالات حكومية معينة لا داعي لإعلانها.

الملحق ٣ (٢)

مذكرة تفاهم بين المملكة الأردنية الهاشمية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن متطلبات المعاملة بالمثل

أثناء المفاوضات بشأن انضمام المملكة الأردنية الهاشمية (الأردن) إلى منظمة التجارة العالمية تبحث الوفدان الممثلان للأردن والولايات المتحدة الأمريكية (الولايات المتحدة) حول متطلبات الأردن للمعاملة بالمثل في قطاعات خدمات معينة. ولقد أدرج الأردن في جدولته للالتزامات المحددة بموجب الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (الجاتس) إستثناءات على مبدأ معاملة الدولة الأولى بالرعاية بناء على مطلب المعاملة بالمثل. وفي هذا الصدد، تؤكد حكومة الأردن بمقتضى هذه المذكرة إستيفاء الولايات المتحدة لمتطلبات المعاملة بالمثل وذلك بالنسبة لنفاذ المؤهلين حسب الأصول من مدققي الحسابات، والصيادلة، والجيولوجيين/المهندسين الجيولوجيين، و بالنسبة لترخيص المهنيين المختصين في إدارة الفحوص والمختبرات الطبية، وإصدار النشرات الأخبارية من قبل وكالات الأنباء الأجنبية. كما سوف يتيح كل من الأردن والولايات المتحدة لمقدمي الخدمات من الطرف الآخر النفاذ إلى القطاعات المشار إليها أعلاه وذلك كل وفقاً لتعهداته بموجب اتفاقية الجاتس.

و يتفق الطرفان على عقد مشاورات في شأن إعمال مذكرة التفاهم هذه بناء على طلب أي من الحكومتين

عن	عن
حكومة الولايات المتحدة الأمريكية	حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
السيد دانييل . أ. برينزا	عظوفة الدكتور محمد الحلايقة
ملحق	رئيس الوفد المفاوض
الممثل الدائم لدى منظمة التجارة العالمية	أمين عام وزارة الصناعة والتجارة

حررت في جنيف ٢٠ تشرين الثاني ١٩٩٩.

نحن فيصل بن الحسين نائب جلاله الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠١

قانون معدل لقانون ضريبة الدخل

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون ضريبة الدخل لسنة ٢٠٠١) ويقرأ مع القانون رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديل قانوناً واحداً ويعمل به من تاريخ ٢٠٠٢/١/١.

المادة ٢- تعدل المادة (٢) من القانون الأصلي على النحو التالي :-

أولاً: بالغاء تعريف كل من (الشخص) و (الشركة) و (الدخل الإجمالي) الوارد فيها والاستعاضة عن كل منها بالتعريف التالي:-
الشخص : الشخص الطبيعي أو الشخص المعنوي.

الشركة : وتشمل ، باستثناء شركة التضامن وشركة التوصية البسيطة، مايلي:-

- الشركة المساهمة العامة وتعتبر الجمعية التعاونية فيما يتعلق بعملها الذي يستهدف الربح شركة مساهمة عامة .
- الشركة ذات المسؤولية المحدودة .
- شركة التوصية بالأسهم .
- الشركة الأجنبية أو فرعها مهما كان نوعها مقيمة كانت أو غير مقيمة .
- أي شركة أخرى تؤسس أو تعدل تسميتها بموجب قانون الشركات الساري المفعول .

الدخل الإجمالي : دخل المكلف القائم من كل مصدر دخل خاضع للضريبة وفقاً لأحكام هذا القانون.

ثانياً: بإضافة التعريف التالي إليها :-

الدخل الصافي : ما يتبقى من الدخل الإجمالي من كل مصدر خاضع للضريبة بعد تنزيل نفقات ومصاريف العمل المتعلقة به كما هي محددة بمقتضى أحكام هذا القانون .

ثالثاً: بإلغاء تعريف الدخل الخاضع للضريبة والاستعاضة عنه بالتعريف التالي:-

الدخل الخاضع للضريبة : ما يتبقى من الدخل الصافي أو مجموع الدخول الصافية بعد تنزيل الإعفاءات والخسارة المدورة من السنة و/أو السنوات السابقة والتبرعات على التوالي وكما هو منصوص عليها في هذا القانون
رابعاً : بإضافة التعريفين التاليين إليها بعد تعريف الدخل الخاضع للضريبة :-
رصيد الضريبة المستحقة : الضريبة بعد إجراء أي تقاص أو خصم أو دفعة على الحساب وفقاً لأحكام هذا القانون .

ضريبة الخدمات الاجتماعية : الضريبة المفروضة بموجب أحكام قانون ضريبة الخدمات الاجتماعية الساري المفعول .
المادة (٣) :-

تعديل المادة (٣) من القانون الأصلي على النحو التالي :-

أولاً : بإلغاء البند (٧) من الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-
٧- بدل الخلو والمفتاحية والشهرة .

ثانياً : بإلغاء عبارة (ويوزع الدخل الخاضع للضريبة بمقتضى هذا البند على ثلاث سنوات) الواردة في آخر البند (٨) من الفقرة (أ) منها .
ثالثاً : بإضافة البند (١١) التالي إلى الفقرة (أ) منها :-

١١- أرباح اليانصيب والسحوبات والجوائز النقدية والعينية مهما كانت تسميتها والتي لا تقل قيمتها عن ألف دينار للجائزة الواحدة وتخضع للضريبة بنسبة (١٠%) من قيمتها ، وتقتطع هذه الضريبة من قبل الجهة الدافعة لها وتورد للدائرة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ استحقاقها وتعتبر هذه الضريبة مقطوعة ونهائية ولا يجوز ردها أو نقاصها بمقتضى أي حكم من أحكام هذا القانون وإذا تخلف أي شخص عن اقتطاع ودفع هذه الضريبة فتحصل منه الضريبة التي لم يجر اقتطاعها وتوردها كما لو أنها ضريبة مستحقة عليه وذلك مع مراعاة أحكام المادة (٣٨) من هذا القانون .

رابعاً : بإعادة ترقيم البند (١١) من الفقرة (أ) ليصبح (١٢) منها وتعديل عبارة (في البنود ١-١٠) الواردة فيه لتصبح (في البنود ١-١١) .

خامساً : بإلغاء الفقرتين (ج) و (د) منها والاستعاضة عنهما بما يلي :-

ج- تعتبر الأرباح الناجمة عن التصدير أو إعادة التصدير متحققة في المملكة ولمجلس الوزراء بتتسيب من الوزير إعفاء أرباح بعض أنواع الصادرات من الإنتاج المحلي من الضريبة كلياً أو جزئياً .

د- يوزع الدخل الصافي لكل من شركة التضامن وشركة التوصية البسيطة بين الشركاء فيها وتضاف حصة كل منهم من هذا الدخل إلى دخله الصافي من المصادر الأخرى إن وجدت ويحاسب ضريبياً على هذا الأساس باعتباره شخصاً طبيعياً .

المادة (٤) :-

تعديل المادة (٤) من القانون الأصلي بإلغاء الفقرتين (ب) و (ج) منها والاستعاضة عنهما بما يلي :-

ب- مع مراعاة أحكام الفقرة (ج) من هذه المادة يتمتع بالإعفاءات المنصوص عليها في هذا القانون الزوج المكلف أو الزوجة المكلفة ويجوز لأي منهما منح هذه الإعفاءات كلياً أو جزئياً للآخر حسب مقتضى الحال .

ج- تتمتع الزوجة المكلفة بالإعفاءات التالية كلياً أو جزئياً :

١- الإعفاء الشخصي المتعلق بها والإعفاءات المترتبة على دراستها أو إعالة ودراسة أولادها وغيرهم من الأشخاص الذين تكون إعالتهم من مسؤوليتها وكذلك نفقات إعالة والديها إذا تولت إعالتهم وفقاً لأحكام المادة (١٣) من هذا القانون .

٢- الإعفاءات المتعلقة بدخلها من الوظيفة أو الاستخدام المنصوص عليها في الفقرات (أ) و (ز) و (ح) من المادة (١٤) من هذا القانون كما تتمتع بالإعفاءات الأخرى الواردة في تلك المادة إذا ثبت أنها مسؤولة فعلاً عما تم دفعه من النفقات المتعلقة بهذه الإعفاءات .

المادة (٥) :-

تعديل المادة (٥) من القانون الأصلي بإضافة الفقرة (أ) بالنص التالي إليها وبإعادة ترقيم الفقرتين (أ) و (ب) الواردتين فيها لتصبحا على التوالي (ب) و (ج) منها :-

١- يعتبر الدخل أنه تأتى أو تم جنيه لأي شخص عند استحقاقه بصرف النظر عن تاريخ قبضه إلا إذا ورد نص في هذا القانون أو التعليمات الصادرة بمقتضاه على غير ذلك.

٢- يجوز للوزير بتسيب من المدير أن يستثني بعض أنواع الدخول من أحكام البند (١) من هذه الفقرة بمقتضى تعليمات يصدرها لهذه الغاية ويتم نشرها في الجريدة الرسمية.

المادة (٦) :-

تعديل المادة (٧) من القانون الأصلي على النحو التالي:-

أولاً : بإلغاء كل من البنود (٣) و (٤) و (٥) من الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنها بالبنود من (٣-٩) التالية :-

٣- دخل النقابات والهيئات المهنية من عمل لا يستهدف الربح.

٤- دخل الجمعيات التعاونية والخيرية والهيئات الاجتماعية الأخرى المسجلة والمرخصة قانوناً من عمل لا يستهدف الربح.

٥- دخل أي مؤسسة دينية أو خيرية أو ثقافية أو تربية أو رياضية أو صحية ذات صبغة عامة لا تستهدف الربح ودخل الأوقاف الخيرية ودخل استثمارات مؤسسة الأيتام .

٦- دخل الشركة المعفاة المسجلة بموجب قانون الشركات الساري المفعول والمتأني لها من مزاولة أعمالها خارج المملكة باستثناء الدخول المتأني لها من مصادر الدخل الخاضعة للضريبة بموجب أحكام هذا القانون .

٧- دخل الشركة التي لا تهدف إلى تحقيق الربح والمسجلة بموجب قانون الشركات الساري المفعول باستثناء الدخول المتأني لها من مصادر الدخل الخاضعة للضريبة بموجب أحكام هذا القانون.

٨- تحدد قيود وشروط إعفاءات دخل الأشخاص المبينة في البنود (٣-٧) بموجب نظام يصدر عن مجلس الوزراء .

٩- أرباح الأسهم وحصص الأرباح الموزعة من قبل الشركة على أن يرد لأرباح الشخص المستفيد من هذه الأرباح والحصص ما نسبته ٢٥% من الرصيد مقابل نفقاته. ثانياً : بتعديل البند (١١) من الفقرة (أ) منها باعتبار ما ورد فيه فقرة (أ) وإضافة الفقرة (ب) بالنص التالي إليه:-

ب- (٢٥%) من أرباح شراء الأسهم والسندات وبيعها في بورصة عمان وخارجها ومن توزيعات أرباح صندوق الاستثمار المشترك والمتأني للبنوك والشركات المالية على أن لا يرد لأرباح هذه الشركات أي مبالغ من النفقات مقابل إعفاء هذه النسبة من الأرباح . ثالثاً : بإلغاء البنود (١٣) و (١٤) و (١٥) من الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنها بما يلي :-

١٣- (١٥%) من صافي بدل الإيجار المتأني من تأجير العقارات في أمانة عمان الكبرى و (٣٠%) من صافي هذا البديل في باقي مناطق المملكة .

١٤- أرباح الشركة الأجنبية غير العاملة في المملكة (شركة المقر ومكتب التمثيل) الواردة إليها عن أعمالها في الخارج والرواتب والأجور التي تدفعها هذه الشركة لمستخدميها من غير الأردنيين العاملين في مقرها في المملكة .

١٥- المخصصات والعلاوات الإضافية التي تدفع لأعضاء السلك السياسي والقنصلي الأردني ولعموم موظفي الحكومة والمؤسسات العامة وغيرهم من الأشخاص بحكم عملهم في الخارج .

رابعاً : بإعادة ترقيم البنود من (٦-١٥) الواردة في

الفقرة (أ) منها لتصبح من (١٠-١٩) على التوالي ..

خامساً : بإلغاء البندين (٥) و (٦) من الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنها بما يلي :-

٥- فوائد أذونات الخزينة وسندات التنمية وإسناد قرض الخزينة وسندات المؤسسات العامة وإسناد قرض الشركة المساهمة العامة والمستحقة لأي شخص باستثناء الفوائد المتأني للبنوك والشركات المالية فيعفى ما نسبته (٢٥%) من هذه الفوائد على أن لا يرد لأرباح هذه الشركات أي مبالغ من النفقات مقابل إعفاء هذه النسبة .

٦- أرباح سندات المقارضة الموزعة والمستحقة لأي شخص باستثناء أرباح البنوك والشركات المالية فيعفى ما نسبته (٢٥%) من هذه الأرباح شريطة أن لا يرد لأرباح هذه الشركات أي مبالغ من النفقات مقابل إعفاء هذه النسبة .

سادساً : بإلغاء البند (١٤) من الفقرة (ب) منها .

سابعاً : بإلغاء البند (٢) من الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-

٢- أ- تحدد نفقات ومصاريف الاستثمارات المعفاة بما في ذلك أرباح شراء وبيع الأسهم والحصص والاستثمارات المالية الأخرى غير المشمولة في الفقرة (ب) من هذا البند وأرباح شراء إسناد القرض وبيعها في بورصة عمان وخارجها

ومن توزيعات أرباح صندوق الاستثمار المشترك والمتأثية لأي شخص باستثناء البنوك والشركات المالية وذلك بنسبة الدخل المعفى المتأثي من تلك الاستثمارات الى مجموع الإيرادات وضرب الناتج بمجموع النفقات المقبولة وفقاً لاحكام هذا القانون على أن لا تزيد هذه النفقات والمصاريف على ٥٠% من الدخل المعفى .

ب- تحدد نفقات ومصاريف أرباح شراء وبيع الأسهم والحصص والاستثمارات المالية الأخرى في بورصة عمان وخارجها ومن توزيعات أرباح صندوق الاستثمار المشترك بنسبة (٢٥%) من تلك الأرباح المتأثية من استثمار الأموال المتجمعة من حقوق المساهمين مطروحاً منها صافي الموجودات الثابتة كما يظهر في ميزانية الشخص من غير الشركات المستتاة في الفقرة (أ) من هذا البند .

المادة (٧) :-

تعديل المادة (٩) من القانون الأصلي بإلغاء الفقرة (ك) منها والاستعاضة عنها بما يلي:-

ك-١- مصاريف التأسيس وما قبل التشغيل بما في ذلك مصاريف دراسة الجدوى الاقتصادية وتستهلك خلال السنة التي تتحقق فيها .

٢- الخلو والمفتاحية المدفوعة وتستهلك خلال مدة يحددها المكلف على أن لا تتجاوز خمس سنوات.

٣- الشهرة والمبالغ المدفوعة لشراء أو استئجار حق امتياز لاستعمال أو استغلال أي علامة تجارية أو تصميم أو براءة اختراع أو حقوق تأليف أو طبع أو أي عوض آخر عنها وتستهلك خلال مدة يحددها المكلف على أن لا تتجاوز عشرة سنوات.

المادة (٨) :-

تعديل المادة (١٠) من القانون الأصلي على النحو التالي :-

أولاً : بإضافة كلمة (الصافي) بعد عبارة (مجموع دخله) الواردة في الفقرة (أ) منها .

ثانياً : بإلغاء الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنها بما يلي :-

ب- إذا بلغت الخسارة مقدارا لا يمكن نقاصه بكامله على الوجه المبين في الفقرة (أ) من هذه المادة بدور رصيدها الى السنة التالية مباشرة فإلى التي تليها وهكذا بعد السنة التي وقعت فيها الخسارة ويجري نقاص الرصيد المدور الى كل سنة من هذه السنوات من الدخل الصافي المتحقق خلالها .

المادة (٩) :-

تعديل المادة (١١) من القانون الأصلي على النحو التالي:-

أولاً : بإلغاء الفقرة (و) منها والاستعاضة عنها بما يلي :-

و- المخصصات والاحتياطيات على اختلاف أنواعها باستثناء احتياطيات شركات التأمين ومخصصات الديون المشكوك فيها للبنوك والشركات الأخرى والمكلفين الذين يمكن حسابات أصولية حيث يتم تنزيلها من الدخل الإجمالي للشركة وتحدد

احتياطيات شركات التأمين ونسبها المقبولة وكذلك نوعية الديون المقبولة تكوين المخصصات لها ومقاديرها ونسبة المقبولة منها بشروط وقبوع تحدد على النحو التالي:-

١- بنظام يصدر عن مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير وبالتشاور مع البنك المركزي لمخصصات الديون المشكوك فيها للبنوك .

٢- بتعليمات تصدر عن الوزير بتنسيب من المدير وبالتشاور مع هيئة تنظيم قطاع التأمين لمخصصات الديون المشكوك فيها واحتياطيات شركات التأمين .

٣- بتعليمات تصدر عن الوزير بتنسيب من المدير لمخصصات الديون المشكوك فيها للشركات الأخرى غير المذكورة في البندين (١) و (٢) من هذه الفقرة والمكلفين الذين يمكن حسابات أصولية .

وتطبق أحكام هذه الفقرة على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر .

ثانياً : بإلغاء الفقرة (ي) منها والاستعاضة عنها بما يلي:-

ي- ١- أي راتب أو أجر أو أي مبلغ آخر مهما كان تسميته بتقاضاه الشريك أو المساهم في الشركة ، بما في ذلك شركة التوصية البسيطة وشركة التضامن والشركة التي لا تستهدف الربح ، باستثناء الشركة المساهمة العامة ، مقابل عمله فيها أو إدارته لها ، يزيد على (١٨٠٠٠) دينار سنوياً لكل شريك مدير أو مساهم عامل .

٢- يحاسب الشريك أو المساهم العامل في الشركة على المبلغ الحقيقي للراتب أو الأجر أو المبلغ الآخر الذي تقاضاه ذلك الشخص من الشركة مقابل عمله فيها أو إدارته لها .

٣- يخصم من الضريبة المستحقة على الشركة ما يعادل الضريبة التي تستحق على ذلك الشخص عن الفرق الذي زاد على (١٨٠٠٠) دينار من ذلك الراتب أو الأجر أو

المبلغ الآخر بمعزل عن دخوله الأخرى ويعامل الشركاء في شركتي التضامن والتوصية البسيطة على هذا الأساس كل حسب حصته فيها .

٤- بحسب الخصم المشار اليه في البند (٣) من هذه الفقرة بتعليمات يصدرها المدير لهذه الغاية .

المادة (١٠) :-

تعديل المادة (١٢) من القانون الأصلي على النحو التالي :-

أولاً : بإلغاء عبارة (الدخل الخاضع للضريبة) الواردة في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنها بعبارة (الدخل الصافي) .

ثانياً : بإلغاء الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنها بما يلي :-

ب- يسمح لأي شخص بتزويل الاشتراكات والتبرعات المدفوعة في المملكة دون نفس شخصي لمقاصد دينية أو خيرية أو إنسانية أو علمية أو ثقافية أو رياضية أو مهنية إذا أقر مجلس الوزراء لها هذه الصنف والاشتراكات والتبرعات المدفوعة للأحزاب على أن لا يزيد المبلغ عما يسمح به قانون الأحزاب ، ويشترط أن لا يتجاوز ما ينزل بمقتضى أحكام هذه الفقرة ربع الدخل الخاضع للضريبة قبل إجراء هذا التزويل وبعد إجراء التزويل المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة .

المادة (١١) :-

تعديل المادة (١٣) من القانون الأصلي على النحو التالي:

المادة (١٣) :-

أولاً : بإضافة عبارة ((مبلغ ١٠٠٠ دينار) عن زوجة على أن لا يتكرر ذلك لأي منيما) بعد عبارة (مبلغ ١٠٠٠ دينار إعفاء شخصياً) الواردة في الفقرة (أ) منها وإلغاء عبارة (زوجته و) الواردة بعد عبارة (مبلغ ٥٠٠ دينار) في تلك الفقرة .

ثانياً : بإلغاء عبارة (١٥٠٠ دينار) الواردة في كل من الفقرتين (ج) و (د) والاستعاضة عن كل منها بعبارة (٢٠٠٠ دينار) .

المادة (١٢) :-

تعديل المادة (١٤) من القانون الأصلي على النحو التالي :-

أولاً : بإضافة عبارة (للتوصل إلى الدخل الخاضع للضريبة) واعتبارها مطلعاً لها .

ثانياً : بإلغاء عبارة (٥٠٠٠ دينار) وعبارة (١٠٠٠٠ دينار) اللواتي في الفقرة (هـ) منها والاستعاضة عنهما بعبارة (١٠٠٠٠ دينار) وعبارة (١٥٠٠٠ دينار) على التوالي .

ثالثاً : بإلغاء عبارة (٥٠٠٠ دينار) الواردة في الفقرة (و) منها والاستعاضة عنها بعبارة (١٠٠٠٠ دينار) .

رابعاً : بإضافة الفقرة (ط) التالية إليها :-

ط- يعفى من الضريبة ما يدفعه المكلف عن نفسه وزوجته وأفراد عائلته ممن يتولّى إعالتهم كأقساط ووثائق التأمين على الحياة المستهلكة غير المستردة بفروعه المختلفة وكذلك أقساط ووثائق التأمين الصحي غير المستردة بأي صورة كانت .

المادة (١٣) :-

تلغى المادة (١٥) من القانون الأصلي .

المادة (١٤) :-

تعديل المادة (١٧) من القانون الأصلي على النحو التالي :-

أولاً : بإلغاء الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنها بما يلي :-

أ- تستوفي الضريبة عن الدخل الخاضع لأي شخص طبيعي حسب الفئات التالية :-

- عن كل دينار من ال (٢٠٠٠) الأولى (٥٪) .

- عن كل دينار من ال (٤٠٠٠) التالية (١٠٪) .

- عن كل دينار من ال (٨٠٠٠) التالية (٢٠٪) .

- عن كل دينار مما تلاها ٢٥ ٪ .

ثانياً : بإلغاء الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنها بما يلي :-

ب- تستوفي الضريبة من الدخل الخاضع للضريبة لأي شخص معنوي أو شركة على النحو التالي :-

١- بنسبة (١٥٪) من الدخل المتأتي من أي مشروع في كل من القطاعات التالية :-

أ- التعدين .

ب- الصناعة .

ج- الفنادق .

د- المستشفيات .

هـ- النقل .

و- المقاولات الإنشائية .

٢- بنسبة (٣٥٪) من الدخل الخاضع للضريبة المتأتي للبنوك والشركات المالية .

٣- بنسبة (٢٥٪) من الدخل الخاضع للضريبة المتأتي :-

أ- لشركات التأمين .

ب- للصرافة والوساطة .

ج- للاتصالات .

د- للخدمات والشركات التجارية والشركات الأخرى بمختلف أنواعها.

هـ- لأي شخص معنوي آخر .

ثالثاً : بإلغاء الفقرة (هـ) منها .

المادة (١٥) :-

تُلغى المادة (١٧ مكررة) من القانون الأصلي.

المادة (١٦) :-

يُعاد ترقيم المادتين (١٦) و (١٧) من القانون الأصلي لتصبحا (١٥) و (١٦) على التوالي.

المادة (١٧) :-

تعدل المادة (١٩) من القانون الأصلي على النحو التالي:-

٢- يترتب على كل شركة أو مؤسسة عامة أو أي شخص معنوي آخر حين دفعه أي مبالغ كالترام أو مساكنة أو أنعاب أو أجور أو ما مائل ذلك للمقيمين من الأثرياء والمحامين والمهندسين ومدققي الحسابات والخبراء والمستشارين والمفوضين عن المكلفين وغيرهم من أصحاب المهن الحرة بما في ذلك المبالغ المدفوعة مقابل بيع أو تأجير أو منح حق الامتياز لاستعمال أو استغلال أي علامة تجارية أو تصميم أو براءة اختراع أو حقوق تأليف وطبع أو أي عوض آخر عنها ، أن تخصص من هذه الدخول ما نسبته (٢٠%) منها كدفعة على حساب الضريبة المستحقة على أي من هؤلاء الأشخاص وإعداد بيان يوضح فيه مقدار الدخل والمبلغ المخصوم وتزويد الدائرة بنسخة من هذا البيان ودفع المبلغ الذي تم خصمه إلى الدائرة في مدة أقصاها تسعين يوما من تاريخ الخصم.

٢- يترتب على كل شركة أو مؤسسة عامة أو أي شخص معنوي آخر حين دفعه أي مبالغ كالقرام أو مساهمة أو أتعاب أو أجور أو ما مائل ذلك للمقيمين من الأطباء والمحامين والمهندسين ومدققي الحسابات والخبراء والمستشارين والموظفين عن المكلفين وغيرهم من أصحاب المهن الحرة بما في ذلك المبالغ المدفوعة معادل بيع أو تأجير أو منح حق الامتياز لاستعمال أو استغلال أي علامة تجارية أو تصميم أو براءة اختراع أو حقوق تأليف وطبع أو أي عوض آخر عنها، أن تخصص من هذه الدخول ما نسبته (٢٠%) منها كدفعه على حساب الضريبة المستحقة على أي من هؤلاء الأشخاص وإعداد بيان يوضح فيه مقدار الدخل والمبلغ المخصوم وتوريد الدائرة بنسخة من هذا البيان ودفع المبلغ الذي تم خصمه الى الدائرة في مدة أقصاها تسعين يوما من تاريخ الخصم.

ثانياً : بإلغاء الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنها بما يلي :

(١٨) و(١٩) من هذا القانون دفعة على حساب ضريبة الممتلكات ويجرى تقاض هذه المبالغ من الضريبة المستحقة عن السنة التي جرى فيها الخصم أو عن سنة أخرى سابقة أو لاحقة والمقرر حق إعادة النظر في ذلك خلال مدة لا تتجاوز أربعة سنوات تلى تاريخ الانقطاع.

ثالثاً : بإلغاء الفقرة (د) منها والاستعاضة عنها بما يلي :-

د- مع مراعاة أحكام المادة (٣٨) من هذا القانون ، إذا تخلف أي شخص عن خصم أو دفع الضريبة التي يترتب عليه خصمها ودفعها حسب أحكام المادتين (١٨) و (١٩) من هذا القانون تحصل منه الضريبة التي لم يجر خصمها ودفعها كما لو أنها ضريبة مستحقة عليه.

المادة (١٨) :-

تعديل المادة (٢٢) من القانون الأصلي على النحو التالي :-

أولاً : بإلغاء الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنها بما يلي :-

أ-١- على المدير أن يصدر تعليمات يحدد بموجبها فئة المكلفين الذين يترتب عليهم الاحتفاظ بدفاتر وحسابات أصولية ومدققة من مدقق حسابات قانوني وأن يضمن هذه التعليمات القواعد والأساليب التي تحفظ الحسابات المذكورة بموجبها مع مراعاة مبادئ وقواعد المحاسبة الدولية بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون ويتم نشر تلك التعليمات في الجريدة الرسمية .

٢- ويجوز للمدير إصدار تعليمات إلزام فئة أو فئات معينها من المكلفين بمسك دفاتر أو سجلات معينة تتلاءم وطبيعة أعمالهم وفقاً لمقتضيات العمل في الدائرة ويتم نشر هذه التعليمات في الجريدة الرسمية .

٣٠- يتحمل مدقق الحسابات المسؤولية عن إصدار أو المصادقة على بيانات مالية غير مطابقة للواقع بشكل جوهري أو تخالف أحكام هذا القانون أو معايير المحاسبة الدولية للتدقيق والأنظمة والقوانين النافذة المفعول منسواء كان ذلك ناجماً عن خطأ مقصود أو أي عمل جرمي أو عن إهمال جسيم وفي هذه الحالة يعتبر المدقق انه ارتكب جرمًا ويعاقب عليه بالعقوبة المنصوص عليها في المادة (٤٢) من هذا القانون .

ثانياً : بإلغاء الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنها بما يلي :-

ب-١- إذا لم يلتزم أي شخص بالتقيد بالتعليمات التي يصدرها المدير بمقتضى أحكام البنين (١ و ٢) من الفقرة (أ) من هذه المادة ممن تنطبق عليهم هذه التعليمات أو امتنع عن تقديم الحسابات والدفاتر التي نظمت وفقاً لهذه التعليمات يعتبر أنه ارتكب جرماً خلافاً لأحكام هذا القانون .

٢- في حالة عدم الاحتفاظ بالدفاتر والحسابات والسجلات المشار إليها في البندين (١ و٢) من الفقرة (أ) للمدير أن يصدر تعليمات تحدد فيها نسب الأرباح القائمة أو الصافية

للبيضائع أو السلع أو الخدمات التي تتعامل بها القطاعات التجارية والصناعية والخدمية ويتم نشر هذه التعليمات في الجريدة الرسمية وتعتبر هذه النسب قرينة قانونية .
ثالثاً :- بإلغاء الفقرة (د) منها والاستعاضة عنها بما يلي :-

د- للوزير بتسبب من المدير بناءً على توصية لجنة مشكلة لهذه الغاية منع أي شخص طبيعى من مراجعة الدائرة في أي قضية أو عمل خلاف قضيته الشخصية إذا اقتنع أنه خلال مراجعاته وتعامله مع الدائرة ارتكب ما من شأنه الإساءة إلى شرف مهنته أو التحايل على هذا القانون أو الأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه، وله أن يقرر عدم قبول الدائرة للحسابات التي بعدها أو يدققها ذلك الشخص إذا كان محاسباً أو مدقق حسابات قانونياً وذلك للمدة التي يراها مناسبة .
المادة (١٩) :-

تعديل المادة (٢٣) من القانون الأصلي على النحو التالي :-
أولاً : تعديل الفقرة (أ) منها كما يلي :-

١- إضافة عبارة (ويعتبر كل من يمتنع عن إعطاء هذه المعلومات أنه ارتكب جرمًا ويعاقب عليه بالعقوبات المنصوص عليها في المادة (٤٢) من هذا القانون) إلى آخرها.

٢- شطب عبارة (من أية جهة) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (من أي شخص أو جهة) .
ثانياً :-

إضافة الفقرة (ج) التالية إليها :-

ج- يعتبر المدير وموظفو الدائرة الذين يفوضهم خطياً أثناء قيامهم بأعمالهم من رجال الضابطة العدلية في حدود اختصاصهم وفي الحالات التي تستدعي ذلك ويكون التفويض في كل حالة على حده وعلى السلطات الرسمية أن تقدم لموظفي الدائرة المساعدة اللازمة لتمكينهم من القيام بأعمالهم .
المادة (٢٠) :-

تعديل المادة (٣٢) من القانون الأصلي على النحو التالي :-

أولاً :- بإلغاء الفقرتين (أ) و (ج) منها والاستعاضة عنهما بما يلي :-

أ- في الحالات التي لا تزيد فيها مقدار الضريبة النهائية المقدرة على أي شخص ، باستثناء الشركات المساهمة العامة ، في أي سنة من السنوات على ألف دينار ،

يجوز للمدير أن يعتبر تلك الضريبة ضريبة أساسية مقطوعة عن كل سنة من السنوات التالية لتلك السنة على أن لا تزيد على خمس سنوات وعلى الشخص المذكور دفع الضريبة المقطوعة خلال ثلاثين يوماً من انقضاء كل سنة من السنوات التي تسري عليها تلك الضريبة.

ج- يجوز لأي شخص ينطبق عليه قرار الضريبة الأساسية المقطوعة بمقتضى أحكام الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة أن يطلب من المدير إعادة النظر في القرار شريطة تقديم طلب خلال ثلاثين يوماً من انقضاء السنة التي تسري تلك الضريبة عليها أو من تاريخ تبليغه إشعار التقدير والمدير أن يخفض الضريبة أو يلغيها وفي حال إلغائها يتم تقدير الضريبة وفقاً لأحكام هذا القانون .
ثانياً :-

بإضافة الفقرتين (د) و (هـ) التاليتين إليها :-

د- يحق للمدير إلغاء أي من القرارات الصادرة استناداً لأحكام الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة وأن يسري هذا القرار على السنوات اللاحقة لصدوره مع عدم الإخلال بأحكام المادة (٣٣) من هذا القانون .

هـ- يعتبر القرار الصادر من المدير وفقاً لأحكام هذه المادة ، قابلاً للاستئناف لدى محكمة استئناف قضايا ضريبة الدخل .
المادة (٢١) :-

تعديل المادة (٣٣) من القانون الأصلي على النحو التالي :-

أولاً : بإلغاء الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنها بما يلي :-

أ- للمدير أو الموظف الذي يفوضه خطياً وخلال أربع سنوات من تاريخ تقديم الكشف السنوي المنصوص عليه في المادة (٢٦) من هذا القانون أو من السنة التي جرى خلالها التقدير على المكلف وفق أحكام المادتين (٣٠) و (٣٢) من هذا القانون أن يعيد النظر في الكشف السنوي أو بأي إجراءات اتخذها المقدر ويشترط في ذلك أن لا يصدر المدير أو الموظف المفوض قراراً بتخفيض الضريبة إلا في أي من الحالات التالية :-

١- تصحيح أخطاء الحسابية.

٢- تعديل الإعفاءات المنصوص عليها في المادتين (١٣) و (١٤) من هذا القانون وأي شخص أو خدس وز - النص عليه فيه.

٣- في الأحوال التي لا تزيد فيها الضريبة المستحقة بموجب المواد (٢٩) و(٣٠) و(٣١) من هذا القانون على ألف دينار قبل إجراء أي تقاض.

ثانياً : بإلغاء عبارة (لوزير) الواردة في الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنها بعبارة (للمدير).

ثالثاً : بإضافة عبارة (أو تثبيتها) بعد عبارة (بزيادة الضريبة) الواردة في الفقرة (ج) منها والاستعاضة عن كلمة (الوزير) بكلمة (المدير) أينما وردت فيها .

رابعاً :-

بإضافة الفقرة التالية إليها :-

د-١- للمدير تحديد أسس اختيار عينات سنوية من كشوف التقدير الذاتي وقرارات التقدير التي تمت وفقاً لأحكام هذا القانون لغايات تدقيقها أو إعادة تدقيقها سواء اكتسبت الضريبة الصفة القطعية أو لم تكتسبها وذلك بموجب تعليمات يصدرها لهذه الغاية.

٢- يتم اختيار العينات وفقاً للأسس المشار إليها في البند (١) من هذه المادة خلال سنة من تاريخ تقديم الكشف أو إصدار قرار التقدير وفقاً لأحكام هذا القانون بغض النظر عن السنة التي جرى تقديم الكشف السنوي أو صدور قرار التقدير عنها .

٣- للمدير أو الموظف الذي يفوضه خطياً لهذه الغاية إعادة النظر في تدقيق أو تقدير العينات السنوية المشار إليها في البند (٢) من هذه المادة .

٤- للمدير أو الموظف الذي يكلفه لهذه الغاية خطياً تدقيق القرارات الصادرة وفقاً لأحكام البند (٣) من هذه المادة وإصدار القرار المناسب بشأنها وفقاً لأحكام هذا القانون .

المادة (٢٢) :-

تعديل المادة (٣٤) من القانون الأصلي على النحو التالي :-

أولاً : بإلغاء الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنها بما يلي :-

أ-١- تنشأ ضمن ملاك وزارة العدل محكمة تسمى (محكمة استئناف قضائية ضريبة الدخل) يكون مركزها عمان وتعد جلساتها في المركز أو في أي مكان تراه مناسباً برئاسة قاض لا تقل درجته عن الثانية وعضوية قاضيين لا تقل درجة كل منهما عن الرابعة وتطبق عليهم الأحكام القانونية التي تسري على القضاة النظاميين وتمارس اختصاصها وفقاً لأحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بموجبه وتطبق أحكام قانون أصول المحاكمات المدنية .

٢- تختص المحكمة بالنظر في أي استئناف يقدم للطعن في قرارات التقدير وإعادة النظر في التقدير التي يجوز استئنافها بمقتضى أحكام هذا القانون وكذلك في المطالبات المتعلقة بالغرامات والمبالغ الإضافية وأي مبالغ يتوجب خصمها أو دفعها أو اقتطاعها كضريبة نهائية أو دفعة على حساب الضريبة وفقاً لأحكام هذا القانون .

ثانياً : بتعديل الفقرة (ب) منها باعتبار ما ورد فيها بند (١) وإضافة البنود (٤،٣،٢) إليها على النحو التالي :-

٢- يجوز للمدير بالاتفاق مع المستأنف أو المميز حل بعض قضايا الاستئناف وتميز ضريبة الدخل لدى المحاكم المختصة مصالحته وذلك قبل صدور الحكم القطعي بها وعلى المحكمة المختصة في هذه الحالة تصديق هذه المصالحة واعتبارها حكماً قطعياً صادراً عنها .

٣- يتولى تمثيل الدائرة في القضايا التي تكون طرفاً فيها أمام كافة المحاكم المختصة مرافعة ومدافعة وتقديم اللوائح والطلبات والتسبب للمدير بإجراء المصالحات من يعين أو من يفوض خطياً من قبل المدير من المقدرين الحقوقيين ويمارس كل منهم صلاحية مساعد المحامي العام المدني وفقاً لأحكام قانون تشكيل المحاكم النظامية المعمول به .

٤- على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر تعتبر نصف مدة خدمة المقدر التي قضاها بالصفة المذكورة في البند (٣) من هذه الفقرة خدمة قضائية وفقاً لأحكام قانون استقلال القضاء وقانون نقابة المحامين النظاميين شريطة أن لا تقل خدمة المقدر عن ثلاث سنوات متوالية سابقة أو لاحقة لصدور أحكام هذا القانون .

ثالثاً: بإلغاء الفقرتين (هـ) و (و) منها والاستعاضة عنهما بما يلي :-

هـ- للمحكمة أن تقر التقدير أو تخفضه أو تزيده أو تلغيه أو أن تعيد القضية إلى المستأنف عليه لإعادة التقدير .

و- إذا صدر أي قرار بمقتضى أحكام المادة (٣٣) من هذا القانون وكان المكلف قد قدم استئنافاً ضد قرار المقدر المتعلق بسنة التقدير ذاتها يترتب على المحكمة ما يلي :-

١- إسقاط الاستئناف المقدم ضد قرار المقدر .

٢- النظر في الاستئناف المقدم بمقتضى أحكام المادة (٣٣) من هذا القانون بعد تكليف المستأنف بدفع الفرق بين الرسم المترتب على الاستئناف ضد قرار المقدر والرسم الواجب على الاستئناف .

رابعاً : بإضافة الفقرة (ط) التالية إليها :-

ط-١- إذا تم إسقاط الاستئناف إسقاطاً مؤقتاً بسبب الغياب أو أي سبب آخر يجوز تجديد تقديم طلب الاستئناف خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغ الدائـرة لسـكـلف بـقرار المحكمة ويكتسب القرار المستأنف الدرجة القطعية إذا لم يتم تجديده خلال هذه المدة .

٢- لا يجوز تجديد الاستئناف الذي تم إسقاطه للسبب نفسه أكثر من مرتين .

٣- إذا أوقف الاستئناف بحكم القانون إما لوفاة المستأنف أو فقده أهلية الخصومة أو لزوال صفة من كان يباشر الخصومة عنه فيجب السير بالدعوى خلال سنة من تاريخ تبليغ المكلف أو الورثة أو من يقوم مقامهم قانوناً وبخلاف ذلك يكتسب القرار المستأنف الدرجة القطعية .

المادة (٢٣) :-

تعديل المادة (٣٦) من القانون الأصلي على النحو التالي :-

أولاً: بإلغاء الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنها بما يلي :-

١- على كل مكلف أن يدفع الضريبة المستحقة عليه في المواعيد المحددة في هذا القانون وإذا لم يحدد موعد معين لدفعها فتدفع خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغه إشعار قرار التقدير ، في حال تقديم الكشف المنصوص عليه في المادة (١) من المادة (٢٦) من هذا القانون وفقاً لأحكامها .

٢- إذا لم يلتزم المكلف بتقديم الكشف المشار إليه في البند (١) أعلاه ضمن المدة المقررة قانوناً تعتبر الضريبة مستحقة الأداء على المكلف في اليوم الأخير من الشهر الرابع لانتهاؤه سنته المالية .

٣- إذا طعن المكلف في قرار التقدير اعتراضاً أو استئنافاً بمقتضى أحكام هذا القانون يترتب عليه دفع الغرامة على المبلغ المستحق غير المدفوع في حال تحققه وفقاً لأحكام المادة (٣٨) من هذا القانون .

ثانياً : بإضافة الفقرة (د) التالية إليها:

د: للوزير بتنسيق من المدير إصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذه المادة ونشر هذه التعليمات في الجريدة الرسمية.

المادة (٢٤) :-

تعديل المادة (٣٨) من القانون الأصلي على النحو التالي :-

أولاً :- بإلغاء الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنها بما يلي :-

أ- إذا لم تدفع الضريبة أو المبالغ المتوجبة دفعها على حساب الضريبة في المواعيد المحددة للدفع بمقتضى أحكام هذا القانون يضاف إلى رصيد الضريبة أو تلك المبالغ ما يعادل (١,٥%) من مقدار الضريبة أو المبالغ المذكورة عن كل شهر تأخير عن الموعد المحدد قانوناً ويتم تحصيل هذه المبالغ وفقاً لأحكام هذا القانون .

ثانياً بإضافة الفقرتين (ج) و (د) التاليتين إليها :-

ج- تعتبر الغرامات وأي مبالغ إضافية نص عليها هذا القانون تعويضاً مدنياً للدائرة .

د- للوزير بتنسيق من المدير إصدار تعليمات يسمح بموجبها بدفع الضريبة أو المبالغ المتوجبة دفعها على حساب الضريبة وكذلك دفع الغرامات والمبالغ الإضافية على أقساط محددة ويترتب على رصيد هذه الأقساط فائدة سنوية مقدارها (٩%) .

المادة (٢٥) :-

تعديل المادة (٣٩) من القانون الأصلي بإضافة عبارة (والمبالغ الإضافية والغرامات) بعد عبارة (إذا لم تدفع الضريبة) الواردة فيها وإلغاء عبارة (بدفع الضريبة المستحقة) والاستعاضة عنها بعبارة (بدفع أي منها) .

المادة (٢٦) :-

تعديل المادة (٤٠) من القانون الأصلي بإضافة الفقرة (ج) التالية إليها :-

ج- يعتبر كفيل المكلف مسؤولاً بالصفة ذاتها التي يسأل بها المكلف فيما يتعلق بالتزامه بدفع الضريبة وضريبة الخدمات الاجتماعية والمبالغ الإضافية والغرامات المترتبة عليه وفي حدود كفايته وتحصل منه بالتكافل والتضامن مع المكلف كما لسواها ضريبة مستحقة عليه .

المادة (٢٧) :-

تعديل المادة (٤٢) من القانون الأصلي بإضافة الفقرة (ز) التالية إليها:-

ز- امتنع عن تقديم الكشف المنصوص عليه في المادة (٢٦) من هذا القانون وكان مسن الفئات الملزمة بتقديم الكشف قانوناً بعد أن تم تبليغه بوجوب تقديم الكشف وذلك بطريق التبليغ المشار إليها في المادة (٢٥) من هذا القانون .

المادة (٢٨) :-

تلغى المادة (٤٣) من القانون الأصلي ويعاد ترقيم المواد من (٤٤-٥٤) لتصبح من (٤٣-٥٣) على التوالي .

المادة (٢٩) :-

تعديل المادة (٤٤) من القانون الأصلي بإلغاء عبارة (خمسة وعشرين دينار) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (مائة دينار) .

المادة (٣٠) :-

تلغى المادة (٤٥) من القانون الأصلي ويستعاض عنها بما يلي :-

المادة (٤٥) :-

أ- يجوز للمدير ان يجزي مصالحه عن أي فعل ارتكب خلافاً لأحكام هذا القانون لقاء غرامة يقررها ويجوز له قبل صدور الحكم القطعي ان يوقف أي إجراءات تم اتخاذها او ان يجري أي مصالحه بشأنها .

ب- على الرغم مما ورد في أي قانون آخر تسقط دعوى الحق العمام في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون بمضي ثلاث سنوات على تاريخ وقوع أي فعل مخالف لأحكامه اذا لم تجر ملاحقة بشأنه .

المادة (٣١) :-

تعديل المادة (٤٨) من القانون الأصلي على النحو التالي :-

أولاً : بإلغاء مطلع الفقرة (ب) والبند (١) منها والاستعاضة عنهما بما يلي :-

ب- لمقاصد هذا القانون يعتبر المدير مقترراً كما له ان يمارس الصلاحيات التالية:-
ثانياً : بإعادة ترقيم البنود (٢) و(٣) و(٤) من الفقرة (ب) منها لتصبح (١) و(٢) و(٣) على التوالي :-

ثالثاً : بإلغاء الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنها بما يلي :-

ج- ١- للوزير تفويض أي من صلاحياته المنصوص عليها في هذا القانون للمدير على ان يكون التفويض خطياً ومحدداً .

٢- وللمدير ان يفوض أي موظف من موظفي الدائرة بممارسة الصلاحيات المخولة اليه بمقتضى احكام هذا القانون ووفقاً للشروط التي يحددها على ان يكون التفويض خطياً ومحدداً .

المادة ٣٢- تعديل الفقرة (أ) من المادة (٥٠) من القانون الأصلي على النحو التالي :-

أ- لمجلس الوزراء ان يصدر الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك :-

١- تنظيم اصول المحاكمات الضريبية المتبعة في استئناف وتمييز قضايا ضريبة الدخل التي يطعن فيها بمقتضى احكام هذا القانون بما في ذلك الاحكام المتعلقة بدفع الرسوم ومواعيد الطعن واجراءاته ومحتويات الالحة ومن له حق رفع الدعوى وجميع الاحكام والاجراءات اللازمة للسير في الدعوى الضريبية .

٢- اقتطاع الضريبة ودفعها من الرواتب وأي دخل آخر تقضي احكام هذا القانون باقتطاع الضريبة منه وان يتضمن ذلك النظام احكاماً تتعلق بمواعيد الدفع والاجراءات والاحكام الضرورية الاخرى .

٢٠٠١/٦/٥

فيصل بن الحسين

نائب رئيس الوزراء وزير النقل الدكتور صالح ارشدات	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الدكتور عوض خليلات	رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب
وزير الاولاد والشؤون والمقدرات الإسلامية الدكتور عبد السلام العبادي	نائب رئيس الوزراء ووزير دولة الشؤون الاقتصادية الدكتور محمد الحلاقه	نائب رئيس الوزراء وزير العدل فارس النابلسي
وزير الخارجية عبد الله الخطيب	وزير دولة لشؤون البرلمانية يوسف الدلابيح	وزير الصحة الدكتور طارق سحيمات
وزير الأشغال العامة والاسكان المهندس حسني ابو عدا	وزير العمل عبد الفاي	وزير السياحة والآثار عقل بلقاسي
وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوقان	وزير الأصنام الدكتور طالب الرفاعي	وزير الشباب والرياضة سعيد شقم
وزير دولة الدكتور عادل الشريدة	وزير الزراعة زهير زلوله	وزير الشؤون البلدية والتقوية والبيئة عبد الرحيم العكور
وزير المياه والري المهندس حاتم الحلواني	وزير التخطيط جواد حديد	وزير الصناعة والتجارة واصل عازر
وزير البريد والاتصالات الدكتور فواز حاتم الزعبي	وزير التنمية الاجتماعية تمام اللول	وزير دولة لشؤون القانونية ضيف الله المساعدة

نحن فيصل بن الحسين نائب جلالة الملك المعظم بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ماقرره مجلس الاعيان والنواب نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره و اضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠١

قانون الدين العام وادارته

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون الدين العام وادارته لسنة ٢٠٠١) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الحكومة	: الوزارات والدوائر الحكومية المدرجة في قانون الموازنة العامة .
اللجنة	: اللجنة الوزارية العليا المشكلة بمقتضى هذا القانون لادارة الدين العام .
الوزارة	: وزارة المالية .
الوزير	: وزير المالية .
البنك المركزي	: البنك المركزي الاردني .
المحافظ	: محافظ البنك المركزي .
المديرية	: مديرية الدين العام في الوزارة .
الدين العام	: الرصيد القائم للالتزامات المباشرة وغير المباشرة ، المقيم بالدينار الاردني ، غير المسدد والمتروك على الحكومة دفعه تسديدا لالتزاماتها .

الدين الخارجي : الدين العام الواجب تسديده بغير الدينار الاردني .

الدين الداخلي : الدين العام الواجب تسديده بالدينار الاردني .

السجل : هو سجل السندات الحكومية المنظم بموجب احكام المادة (٥) من هذا القانون .

السند المسجل : سند الدين العام الذي تسجل قيمته الاسمية باسم مالكة في السجل .

إذن الخزينة : الصك الصادر عن الحكومة والذي تسجل قيمته الاسمية

باسم مالكة في السجل .

السندات الحكومية: السندات المسجلة واذونات الخزينة الصادرة بمقتضى احكام

هذا القانون .

اللجنة

المادة (٣) :-

أ- تشكل اللجنة برئاسة وزير المالية وعضوية كل من وزير التخطيط والمحافظة

ب- تتولى اللجنة المهام والصلاحيات التالية على ان يتم رفعها الى مجلس الوزراء للمصادقة عليها :

١- وضع الإطار العام لسياسات واستراتيجيات إدارة الدين العام .

٢- تحديد أهداف واضحة قصيرة الأمد وطويلة الأمد لإدارة الدين العام .

٣- دراسة المقترحات والتوصيات المقدمة من الجهات الحكومية المعنية .

واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

٤- أي مهام أخرى تراها لازمة لتحقيق أهدافها .

المادة (٤) :-

تجتمع اللجنة كل ثلاثة أشهر بدعوة من رئيسها وكلما دعت الحاجة ولا يكون اجتماعها قانونياً إلا بحضور جميع أعضائها .

السجل

المادة (٥) :-

أ- ينظم في البنك المركزي سجل يسمى (سجل السندات الحكومية) يقيّد فيه بصورة خاصة ما يلي :-

١- اسم مالك السند الحكومي .

٢- أي تغيير يقع على ملكية السند أو رهنه أو حجزه .

ب- تجوز استخدام الحاسب الآلي في تنظيم السجل وتعتبر البيانات الصادرة والموقعة من الموظف المسؤول عن السجل بمثابة سندات رسمية.

المادة (٦) :-

يتم دمج السجلات والقيود المتعلقة بالسندات الحكومية القائمة بتاريخ سريان هذا القانون في السجل وتعتبر جزءاً متكاملاً له وتخضع في صحة قيودها لأحكام القانون المعمول به حين فيها في تلك السجلات .

المادة (٧) :-

يتم تبادل المعلومات من قبل البنك المركزي مع مركز إيداع الأوراق المالية والمتعاملين بإصدارات السندات الحكومية يومياً ، بواسطة الوثائق أو الوسائل الإلكترونية ، لضمان قيوداً متماثلة لدى كل من هذه الجهات ويتم لهذه الغاية مطابقتها شهرياً من قبلها .

المادة (٨) :-

تعتبر القيود المتعلقة بتداول السندات الحكومية لدى أي جهة ذات علاقة بينه على ملكيتها .

الاقتراض

المادة (٩) :-

أ- مع مراعاة ما ورد في أي قانون آخر ذي علاقة يعتبر وزير المالية مخولاً من مجلس الوزراء بالاقتراض لصالح الحكومة وفقاً لأحكام هذا القانون وتتخذ موافقة مجلس الوزراء على كل حالة .

ب- على الرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة يحق لوزير التخطيط بعد التنسيق مع الوزير الاقتراض وفقاً لقانون المجلس القومي للتخطيط شريطة موافقة مجلس الوزراء على هذا الاقتراض بناءً على التسبب المشترك من وزير التخطيط والمالية .

ج- تلتزم أجهزة الدولة المختلفة بتزويد المديرية بجميع البيانات المتعلقة بما يخصها من الدين العام .

المادة (١٠) :-

يقتصر الاقتراض الحكومي على أي من الأغراض التالية :

أ- تمويل عجز الموازنة العامة .

ب- دعم ميزان المدفوعات .

ج- تمويل المشاريع ذات الأولوية الوطنية المدرجة في الموازنة العامة .

د- توفير التمويل اللازم المدرج في الموازنة العامة أو أي قانون مؤقت لمواجهة الكوارث وحالات الطوارئ .

هـ- إعادة هيكلة المديونية الداخلية والخارجية .

المادة (١١) :-

أ- للحكومة بناءً على تسبب من اللجنة الاقتراض بواسطة السندات الحكومية بما في ذلك الاقتراض المباشر بعملة غير الدينار الأردني .

ب- يقرر الوزير ، بعد التشاور مع المحافظ ، خطة إصدارات الدين العام السنوية والإعلان عنها وشروط الاكتتاب فيها ، ويجوز له بالطريقة ذاتها إجراء أي تعديل على هذه الخطة .

ج- يحدد الوزير شروط إصدار السندات الحكومية بعد التشاور مع المحافظ .

المادة (١٢) :-

أ- تحدد القيمة الاسمية الإجمالية لأي إصدار من إصدارات السندات الحكومية في شروط ذلك الإصدار .

ب- لا يجوز أن تزيد المدة الواقعة بين تاريخ إصدار السندات وتاريخ الوفاء بها على ثلاثين سنة .

المادة (١٣) :-

تحدد بتعليمات يصدرها المحافظ شروط اعتماد الأشخاص المتعاملين بالإصدارات الأولية للسندات الحكومية .

المادة (١٤) :-

ترصد في قانون الموازنة العامة سنوياً المبالغ الكافية للوفاء باستحقاقات الدين العام وخدمته .

المادة (١٥) :-

إذا كان موعد تسديد أي مبلغ مستحق من الدين العام يوم عطلة رسمية للحكومة أو للبنوك التجارية فيكون يوم العمل التالي مباشرة اليوم الواجب للتسديد .

المادة (١٦) :-

يتولى البنك المركزي إصدارات الدين العام ، وعلى المحافظ تزويد الوزير بتقارير شهرية عن أوضاع هذا الدين منظمة بالصورة المتفق عليها بينهما .

المادة (١٧) :-

يتم تداول السندات الحكومية في بورصة عمان ويجوز تداولها خارج البورصة .

المادة (١٨) :-

لا يجوز للحكومة أن تكفل مالياً أي جهة كانت إلا في حالات استثنائية مبررة تتعلق بمشاريع استثمارية تقتضيها المصلحة الوطنية ولجهة رسمية وقرار من مجلس الوزراء بناءً على تسبب الوزير .

المادة (١٩) :-

يمثل الدين العام التزاماً مطلقاً وغير مشروط على الحكومة ولهذه الغاية تتساوى السندات والقروض الحكومية في أولوية الالتزام بتسديدها .

الدين العام

المادة (٢٠) :-

على الرغم مما ورد في أي قانون آخر يتم الاقتراض الداخلي للحكومة بواسطة السندات الحكومية ويحظر عليها الاقتراض الداخلي المباشر من البنوك التجارية أو أي مؤسسة أخرى .

المادة (٢١) :-

لا يجوز أن يزيد الرصيد القائم للدين العام للدخلي في أي وقت من الأوقات على (٦٠%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للسنة الأخيرة التي تتوافر عنها هذه البيانات .

المادة (٢٢) :-

لا يجوز أن يزيد الرصيد القائم للدين العام الخارجي في أي وقت من الأوقات على (٦٠%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للسنة الأخيرة التي تتوافر عنها البيانات .

المادة (٢٣) :-

على الرغم من أي نص مخالف لا يجوز أن يزيد الرصيد القائم للدين العام في أي وقت من الأوقات على (٨٠%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للسنة الأخيرة التي تتوافر عنها البيانات .

أحكام عامة

المادة (٢٤) :-

تسري أحكام المادة (٢٢) والمادة (٢٣) من هذا القانون اعتباراً من التاريخ الذي يقرره مجلس الوزراء .

المادة ٢٥- لا يجوز أن تتجاوز مديونية الحكومة للبنك المركزي بعد سريان أحكام هذا القانون الرصيد القائم لهذه المديونية بتاريخ سريانه وذلك على الرغم من أحكام أي تشريع آخر أو نص مخالف في هذا القانون .

المادة ٢٦- يلغى قانون الدين العام رقم (١) لسنة ١٩٧١ وجميع التعديلات التي طرأ عليه .

المادة ٢٧- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

فيصل بن الحسين

٢٠٠١/٥/٣١

رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي أبو الراغب	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الدكتور عوض خليفات	نائب رئيس الوزراء وزير النقل الدكتور صالح ارشيدات
نائب رئيس الوزراء وزير العدل فارس النابلسي	نائب رئيس الوزراء ووزير دولة للشؤون الاقتصادية الدكتور محمد الحلايقة	وزير الأوقاف والشؤون والمقننات الإسلامية الدكتور عبد السلام العبادي
وزير الصحة الدكتور طارق سحيمات	وزير دولة لشؤون التنمية الإدارية الدكتور محمد نزيهات	وزير دولة للشؤون البرلمانية يوسف الدلاييح
وزير السياحة والآثار عقل بلتاجي	وزير المالية الدكتور ميشيل مارتو	وزير العمل عبد الحاي
وزير الشباب والرياضة سعيد شقم	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس وال صبري	وزير الأعمال الدكتور طالب الرفاعي
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة عبد الرحيم العكور	وزير الثقافة محمود الكايد الحياصات	وزير الزراعة زهير زلوله
وزير الصناعة والتجارة واصف عازر	وزير التخطيط جواد حديد	وزير المياه والري المهندس حاتم الحلواني
وزير دولة للشؤون القانونية ضيف الله المساعدة	وزير التنمية الاجتماعية تمام الغول	وزير البريد والاتصالات الدكتور لواز حاتم الزعبي

محكمة العدل

نحن فيصل بن الحسين نائب جلاله الملك المعظم
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠١

قانون المجلس الوطني لشؤون الاسرة

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون المجلس الوطني لشؤون الاسرة لسنة ٢٠٠١) ويعمل
به بعد ستين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني
المخصصة لها ادناه ، مالم تدل القرينة على غير ذلك :-

- المجلس : المجلس الوطني لشؤون الاسرة المنشأ بموجب هذا القانون .
الرئيس : رئيس المجلس .
اللجنة : اللجنة التنفيذية المشكلة بموجب هذا القانون .
الامانة العامة : الامانة العامة للمجلس .
الامين العام : امين عام المجلس .

المادة ٣- أ- تنشأ في المملكة هيئة اهلية تسمى (المجلس الوطني لشؤون الاسرة)
يتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي واداري وله بهذه الصفة تملك
الاموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة له لتحقيق اهدافه والقيام بجميع
التصرفات القانونية ويكون له حق التقاضي

ب- مركز المجلس الرئيسي في عمان وله ان ينشئ فروعاً او مكاتب له في أي
مكان اخر في المملكة او خارجها

المادة ٤- يهدف المجلس الى تعزيز مكانة الاسرة الاردنية وتعظيم دورها في المجتمع
لتمكنها من المساهمة في المحافظة على موروث الامة القيمي والحضاري

بما يواكب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المملكة ولهذه
الغاية يعمل المجلس وبصورة خاصة على تحقيق مايلي :-

أ- المساهمة في وضع السياسات والاستراتيجيات والخطط التنموية ذات
العلاقة بالاسرة وافرادها ومتابعة تنفيذها .

ب- المساهمة في تحسين نوعية مستوى حياة الاسرة ورعاية وتعزيز دورها وتمكينها من تلبية
احتياجات افرادها وضمان امنهم .

ج- المساهمة في النهوض بالاسرة وحمايتها وتأمين استقرارها والحفاظ على تماسكها وهويتها .

د- دعم جهود مؤسسات المجتمع وهيئاته المختلفة ، في القطاعين العام والخاص ، المعنية بشؤون
الاسرة وتحقيق التنسيق والتكامل بين هذه الجهات .

المادة (٥) :-

أ- يعين رئيس المجلس بأمر ملكية سامية .

ب- يعين اعضاء المجلس بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الرئيس على ان لا يتجاوز
عندهم الثلاثين عضواً ، ومن فيهم الامين العام ، يمثلون الوزارات والمؤسسات والهيئات الرسمية
والاهلية المعنية بشؤون الاسرة ومن لهم اهتمام ولديهم خبرة في هذا المجال .

ج- يكون تعيين الاعضاء لمدة سنتين قابلة للتجديد ويجوز تغيير أي منهم بتعيين عضو بديل له
المدة المنبغية من عضويته وبالطريقة ذاتها المحددة في الفقرة (ب) من هذه المادة .

د- يختار المجلس من بين اعضاءه نائباً للرئيس .

المادة (٦) :-

يمارس المجلس المهام والصلاحيات التالية :-

أ- وضع السياسة العامة لعمل المجلس وقرار خطط وبرامج تنفيذها بما لمسي ذلك تبلي تنفيذ
المشاريع الربانية ذات العلاقة بأهداف المجلس .

ب- تقديم التوصيات لتحسين الاولويات الوطنية المتعلقة بشؤون الاسرة وافرادها وفقاً لحاجات
المجتمع الأردني .

- ج- العمل على تفعيل مشاركة الأسرة في الحياة العامة مع إيلاء شؤون المرأة والشباب والاطفال رعاية خاصة.
- د- السعي لتوفير الدعم الفني والمساندة للجهات المعنية بشؤون الأسرة وتنمية الموارد البشرية اللازمة لها وتطوير وسائل عملها .
- هـ- تشجيع البرامج والنشاطات التربوية والاجتماعية والثقافية والاعلامية الموجهة للأسرة والمشاركة في تطوير تلك البرامج.
- و- متابعة تطبيق الاستراتيجية الوطنية المعتمدة لتنمية الطفولة المبكرة وتطويرها والعمل على تحقيق رعاية خاصة لحقوق الأطفال.
- ز- متابعة الجهود الرامية إلى تحقيق اهداف الموائيق والاتفاقيات الدولية المتعلقة بشؤون الأسرة والمرأة والأطفال والشباب التي صادقت المملكة الأردنية الهاشمية عليها.
- ح- المساهمة في تطوير التشريعات لمرعاة احتياجات الأسرة وضمان أمنها واستقرارها.
- ط- التعاون مع المؤسسات والجهات الأهلية القائمة ذات العلاقة باهداف المجلس.
- ي- متابعة اعمال المراجعة والتقييم لنتائج النشاطات والبرامج المتعلقة بشؤون الاسرة واقتراح اليات وبرامج لتطوير تلك النشاطات والبرامج.
- ك- اجراء البحوث والدراسات وإنشاء قواعد البيانات المتعلقة بشؤون الاسرة واقرادها ، وتحديد المؤشرات اللازمة للمتابعة والتقييم.
- ل- اقرار التقرير السنوي والموازنة السنوية للمجلس.
- م- اقرار الهيكل التنظيمي وجدول التشكيلات للامانة العامة.
- ن- اقرار التعليمات اللازمة لعمل المجلس بما في ذلك التعليمات المتعلقة بالامور المالية والادارية وشؤون الموظفين .
- س- تعيين مدقق الحسابات القانوني وتحديد ائتمابه.
- ع- تشكيل فرق عمل أو لجان متخصصة من أعضاء المجلس وخارجه لتنفيذ واجبات أو مهام خاصة تتعلق بمسؤوليات المجلس.

- المادة (٧) :-
- يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه أو نائبه عند غيابه مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة اشهر ويكون اجتماعه قانونياً بحضور أغلبية أعضائه على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائبه ويتخذ قراراته بأغلبية أعضائه الحاضرين وإذا تساوت الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه الرئيس.
- المادة (٨) :-
- يشكل المجلس (لجنة تنفيذية) من سبعة اعضاء اربعة منهم على الاقل من اعضاء المجلس ، بمن فيهم الامين العام ، لمساعدته على القيام بمهامه ومسؤولياته ، ويسمى المجلس رئيساً لها ونائباً للرئيس يقوم مقامه عند غيابه.
- المادة (٩) :-
- تتولى اللجنة التنفيذية المهام التالية :-
- أ- متابعة تنفيذ قرارات المجلس .
- ب- دراسة مشروع خطة العمل السنوية والخطة الدورية الاخرى.
- ج- دراسة مشروع الموازنة السنوية للمجلس .
- د- دراسة التقرير السنوي الذي تعدده الامانة العامة .
- هـ- اجراء التقييم الدوري لاعمال الامانة العامة والنجازاتها وتقديم التوصيات اللازمة.
- و- التنسيب للمجلس بتعيين مدقق الحسابات القانوني وتحديد ائتمابه.
- ز- أي مهام أو اعمال اخرى يكلفها به المجلس .
- المادة (١٠) :-
- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها أو نائبه عند غيابه مرة على الأقل كل شهر ، ويكون اجتماعها قانونياً بحضور أغلبية الأعضاء على أن يكون رئيس اللجنة أو نائبه من بينهم وتتخذ توصياتها بأكثرية عدد الأعضاء الحاضرين وفي حال تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الجلسة .

المادة (١١) :-

- أ- يكون للمجلس أمانة عامة يرأسها أمين عام يتم تعيينه وتحديد راتبه وسائر حقوقه المالية وإنهاء خدماته بقرار من المجلس وتنسيب من الرئيس .
- ب- يكون الأمين العام مقررًا للمجلس واللجنة التنفيذية .

المادة (١٢) :-

- يتولى الأمين العام الاشراف على جهاز الأمانة العامة ويكون مسؤولاً امام المجلس عن حسن سير العمل فيها ، ويمارس في سبيل ذلك الصلاحيات التالية:-
- أ- تنفيذ قرارات المجلس واللجنة التنفيذية بالإضافة إلى قرارات اللجان المتخصصة وفرق العمل المنبثقة عنها والمصادق عليها حسب الأصول.
- ب- إعداد مشروع خطة العمل السنوية واي خطط دورية اخرى وعرضها على اللجنة لقرارها.
- ج- إعداد التقارير المالية والإدارية والفنية الدورية والسنوية وعرضها على اللجنة .

د- إعداد مشروع الموازنة السنوية للمجلس.

هـ- تشكيل اللجان الاستشارية وتكليف الخبراء والمستشارين والباحثين لمساعدة المجلس على القيام بمهامه وعرضها على اللجنة التنفيذية لاتخاذ القرار المناسب بشأنها.

و- اقتراح الهيكل التنظيمي وجدول تشكيلات الوظائف للأمانة العامة وعرضها على اللجنة للتوصية بشأنها للمجلس.

ز- اقتراح التعليمات اللازمة لعمل المجلس .

ح- تقديم التوصيات اللازمة لتطوير عمل المجلس وتحقيق أهدافه وعرضها على اللجنة للتوصية بشأنها للمجلس.

ط- أي مهام أو أعمال أخرى يكلنه بها المجلس أو اللجنة .

المادة (١٣) :-

يكون للأمانة العامة جهاز إداري من الموظفين يتم تعيينهم ووصف وظائفهم وتحديد رواتبهم وسائر حقوقهم وإنهاء خدماتهم بموجب تعليمات يضعها المجلس لهذه الغاية.

المادة (١٤) :-

تتألف الموارد المالية للمجلس من :-

- أ- ريع الأموال المنقولة وغير المنقولة التي يملكها المجلس.
- ب- عوائد الصناديق والمشاريع والبرامج التي يديرها المجلس.
- ج- منحة للحكومة .

د- التبرعات والهيئات التي يوافق عليها المجلس على أن تؤخذ موافقة مجلس الوزراء إذا كانت من مصدر غير أردني.

هـ- أي موارد أخرى يوافق عليها المجلس.

المادة (١٥) :-

- أ- تبدأ السنة المالية للمجلس اعتباراً من اليوم الأول من شهر كانون الثاني من كل سنة وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول من السنة ذاتها .
- ب- تنظم موازنة المجلس وحساباته الختامية وفق الأصول المحاسبية المتعارف عليها.

المادة ١٦ - يتمتع المجلس بالاعفاءات والتسهيلات المقررة للوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة .

المادة ١٧ - يصدر مجلس الوزراء الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ١٨ - يلغى نظام المجلس الاعلى لرعاية الطفولة والاحداث رقم (٩٠) لسنة ١٩٧٣ ، على ان تبقى التعليمات الصادرة بمقتضاه نافذة المفعول الى ان يستبدل غيرها بها خلال مدة لا تتجاوز السنة من تاريخ نفاذ مفعول هذا القانون .

المادة ١٩- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

٢٠٠١/٦/٥

فيصل بن الحسين

نائب رئيس الوزراء وزير النقل الدكتور صالح ارشدات	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الدكتور عوض خليفات	رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب
وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الدكتور عبد السلام العبادي	نائب رئيس الوزراء وزير دولة الشؤون الاقتصادية الدكتور محمد الحلايقة	نائب رئيس الوزراء وزير العدل فارس النابلسي
وزير الخارجية عبد الله الخطيب	وزير دولة للشؤون البرلمانية يوسف الدلاييح	وزير الصحة الدكتور طارق سحيحات
وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو غدا	وزير العمل عبد الفايز	وزير السياحة والآثار عقل بلقاجي
وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوقان	وزير الأعمال الدكتور طالب الرفاعي	وزير النشاط والرياضة سعيد شقم
وزير دولة الدكتور عادل الشريدة	وزير الزراعة زهير زلوله	وزير الشؤون البلدية والثروة والبيئة عبد الرحيم العكور
وزير المياه والري المهندس حاتم الحلواني	وزير التخطيط جواد حديد	وزير الصناعة والتجارة ولصف عازر
وزير البريد والاتصالات الدكتور فواز خاتم الزعبي	وزير التنمية الاجتماعية تمام الغول	وزير دولة للشؤون القانونية ضيف الله المساعدة

نحن فيصل بن الحسين نائب جلالة الملك المعظم
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠١

قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين لسنة ٢٠٠١) ويعمل به بعد
ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها
ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الوزارة : وزارة الصناعة والتجارة .
الوزير : وزير الصناعة والتجارة .
الموكل : المنتج او الصانع او الموزع المعتمد من أي منهما او المصدر او مقدم
خدمة تجارية ، ويكون مركز أي منهم خارج المملكة ويتخذ وكيلًا تجاريًا
له فيها .
الوكيل التجاري : الشخص المعتمد من الموكل ليكون وكيلًا او ممثلًا له في المملكة او
موزعًا لمنتجاته فيها سواء كان وكيلًا بالعمولة او باي مقابل آخر او كان
يعمل لحسابه الخاص يبيع ما يستورده من منتجات الموكل .
الوكالة التجارية : عقد بين الموكل والوكيل يلتزم الوكيل بموجبه باستيراد منتجات موكله
او توزيعها او بيعها او عرضها او تقديم خدمات تجارية داخل المملكة او
لحسابه نيابة عن الموكل .
الوسيط التجاري : الشخص الذي يقوم باعمال الوساطة التجارية بين طرفين احدهما منتج
او موزع او مصدر مسجل خارج المملكة لقاء مقابل من اجل ابرام عقد

أو تسهيل إبرامه في المعاملات التجارية دون أن يكون طرفاً في هذا العقد أو تابعا لأي من طرفيه .

الوساطة التجارية : قيام شخص بالوساطة بين طرفين لعقد العقود أو تسهيل عقد المعاملات التجارية وما يفرغ عنها لقاء أجر دون تحمل تبعاتها .

المسجل : الموظف في الوزارة المعين لتسجيل الوكلاء والوسطاء التجاريين والوكالات التجارية والقيام بمسائر المهام الموكولة اليه وفق احكام هذا القانون .

المادة (٣) :- يجب أن يكون الوكيل التجاري أو الوسيط التجاري اردنياً اذا كان شخصاً طبيعياً أو شركة اردنية مسجلة وفق احكام هذا القانون .

المادة (٤) :- ينظم في الوزارة سجل تحت اشراف المسجل لتدوين اسماء الوكلاء التجاريين في المملكة والمعلومات الرئيسية الخاصة بوكالاتهم وسجل آخر لتدوين اسماء الوسطاء التجاريين .

المادة (٥) :- لا يجوز لأي شخص ممارسة اعمال الوكالة التجارية أو الوساطة التجارية في المملكة الا اذا كان مسجلاً ، حسب مقتضى الحال ، في سجل الوكلاء التجاريين أو سجل الوسطاء التجاريين .

المادة (٦) :-

أ- يقدم طلب تسجيل الوكيل التجاري أو الوسيط التجاري الى المسجل مرفقاً به الوثائق المحددة بمقتضى التعليمات التي يصدرها الوزير .

ب- يقدم طلب تسجيل الوكالة التجارية الى المسجل مرفقاً به عقد الوكالة مصدقاً رسمياً حسب الأصول خلال ستمين يوماً من تاريخ العقد .

ب- على المسجل أن يصدر قراره ويبلغه خلال مدة أقصاها أسبوعان بعد استكمال الوثائق المحددة بمقتضى التعليمات التي يصدرها الوزير وفقاً للفقرة (أ) من هذه المادة وعليه في حالة الموافقة أن يصدر شهادة بالتسجيل خلال أسبوعين من تاريخ قراره .

ج- يستوفي المسجل عند تسجيل الوكيل التجاري أو الوسيط التجاري أو الوكالة التجارية الرسوم المقررة بمقتضى النظام الصادر وفقاً لأحكام هذا القانون .

المادة (٧) :-

أ- يجوز للغير الحصول على المعلومات والبيانات المدونة بالسجل والمتعلقة باسم الوكيل التجاري أو الوسيط التجاري أو الوكالة التجارية ورقم تسجيله واسم الموكل وتاريخ تسجيل الوكالة أو إلغائها .

ب- على الوكيل التجاري أو الوسيط التجاري أن يدون رقم تسجيله في جميع مراسلاته ومعاملاته التجارية .

المادة (٨) :-

أ- يلتزم الوكيل التجاري الذي ينقطع عن ممارسة عمله أو ينتهي عقد وكالته بإبلاغ المسجل بذلك خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ انقطاعه أو انتهاء عقد الوكالة طالباً شطب تسجيله أو تسجيل وكالته من السجل .

ب- يلتزم الوسيط التجاري الذي ينقطع عن ممارسة عمله بإبلاغ المسجل بذلك خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ انقطاعه طالباً شطب تسجيله .

المادة (٩) :-

أ- اذا ثبت للمسجل أن تسجيل الوكيل التجاري أو الوسيط التجاري قد تم بناء على طلب اشتمل على بيانات غير صحيحة يتوجب عليه إلغاء هذا التسجيل .

ب- وعلى المسجل إلغاء تسجيل الوكالة التجارية في أي من الحالات التالية :-

١- إذا الغي تسجيل الوكيل التجاري وفقاً للفقرة (أ) من هذه المادة .

٢- إذا تبين له أن تسجيل الوكالة كان بناء على بيانات غير صحيحة .

٣- إذا الغيت لأي سبب كان .

ج- يتم تبليغ الوكيل التجاري أو الوسيط التجاري بالبريد المسجل بأي من قرارات المسجل بالإلغاء المذكورة في الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة ، حسب مقتضى الحال ، خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ صدور قرار الإلغاء .

المادة (١٠) :-

أ- لا يتمتع أي من طرفي وكالة غير مسجلة وفق احكام هذا القانون بأي مزايا منحها القانون للموكل أو الوكيل التجاري ، الا أنه يجوز للغير إقامة الدعوى استناداً الى وكالة غير مسجلة اذا ثبت وجودها من ناحية واقعية .

ب- لا تسمع دعوى شخص يقوم بأعمال وساطة تجارية ضد أي من طرفي عقد كان وسيطاً في إبرامه إلا إذا كان مسجلاً وسيطاً تجارياً .

المادة (١١) :-

يلتزم الوكيل التجاري بتوفير ما يكفي من قطع الغيار ومراكز الصيانة اللازمة للمنتجات أو السلع أو الخدمات التي تشملها وكالته التجارية .

المادة (١٢) :-

أ- على الرغم مما ورد في احكام هذا القانون أو أي تشريع آخر ، يحظر على الأردنيين وغير الأردنيين ممارسة أعمال الوكالة التجارية أو الوساطة التجارية في استيراد أو بيع الأسلحة أو قطع غيارها أو للقطع المتممة أو المطورة لها أو الذخائر التي تورد للقوات المسلحة الأردنية والأجهزة الأمنية ، بما في ذلك صيانة هذه الأسلحة وقطعها والتأمين عليها .

ب- يجوز لمجلس الوزراء بناء على تنسيب من جهة مختصة حظر ممارسة أعمال الوكالة التجارية أو الوساطة التجارية أو تدخل الوكلاء أو الوسطاء التجاريين في أي عقود تتعلق باستيراد اللوازم والأجهزة والمعدات والآليات وقطعها التبديلية للقوات المسلحة الأردنية والأجهزة الأمنية ويجوز أن يشمل هذا الحظر صيانة هذه المواد أو التأمين عليها وأي خدمات أخرى يمكن تقديمها لأي منها .

المادة (١٣) :-

لا يجوز لشركة أو مؤسسة أجنبية مسجلة للعمل في المملكة أن تزاوّل بالانحصار إلى أعمالها ، تمثيل شركات أجنبية مؤسسة في الخارج بموجب وكالة تجارية ولا يشمل هذا الحظر الوكالات التجارية التي سجلت باسمها لهذه الغاية قبل نفاذ احكام هذا القانون .

المادة (١٤) :-

إذا أُلغى الموكل عقد الوكالة قبل انتهاء مدته دون خطأ من الوكيل أو لأي سبب غير مشروع يحق للوكيل مطالبة الموكل بتعويض عن الضرر الذي يلحق به والربح الذي يفوته .

المادة (١٥) :-

تنفيذاً لأحكام المادة (١٤) من هذا القانون يكون الموكل والوكيل التجاري الجديد متضامنين وملزمين مجتمعين ومنفردين بشراء ما يكون لدى الوكيل السابق من بضاعة

شملتها الوكالة التجارية وذلك بسعر التكلفة أو بسعر السوق المحلي إيهما أقل والوفاء بجميع الالتزامات الناشئة عن عقد الوكالة التي التزم بها الوكيل السابق للغير .

المادة (١٦) :-

أ- تختص المحاكم الأردنية بالنظر في أي نزاع أو خلاف ناشئ عن عقد الوكالة التجارية أو عن تطبيق احكام هذا القانون .

ب- لا تسمع الدعوى في أي نزاع أو خلاف ناشئ عن عقد الوكالة التجارية بعد مرور ثلاث سنوات على انتهاء العقد أو إنهائه لأي سبب كان .

المادة (١٧) :-

أ- يعتبر أي من انه كذّاء التحريين أو الوسطاء التجاريين أو الوكالات التجارية الذين تم تسجيلهم قبل سريان مفعول هذا القانون معقول هذا القانون مسجلين وفق أحكامه على أن يزود الوكيل التجاري أو المستعد التجاري المسجل بأي بيانات يقتضيها هذا القانون أو الأنظمة والتعليمات المعمورة بمقتضاه .

ب- على الوكيل التجاري الذي ارتبط بعقد وكالة تجارية غير مسجلة قبل سريان مفعول هذا القانون تسجيلها في هذا القانون خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ نفاذه .

ج- يسقط حق الوكيل التجاري أو الوسيط التجاري الذي يتخلف عن التسجيل وفقاً لأحكام الفقرة (أ) من المادة (٦) من هذا القانون والفقرة (ب) من هذه المادة حسب مقتضى الحال متى أُرسل المبرر لتسجيله إذا لم تتجاوز مدة التخلف عن ثلاثة أشهر وخمسة أمثال تلك المدة إذا رأت مدة التخلف عن ذلك .

المادة (١٨) :-

أ- تورد بحدود يتي غنوية تند ينص عليها أي قانون آخر ومع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة بدفع غرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على ألفي دينار كل من :-

١- قدم لمسجل أو لأي جهة رسمية بسوء نية بيانات غير صحيحة تتعلق بتسجيل الوكالة التجارية أو تمثيلها أو تغييرها .

٢- ادعى -تمارسات أو تعويضات المتعلقة بأعماله التجارية أو أعلن بأي وسيلة كانت انه وكيل تجاري أو وسيط تجاري دون أن يكون مسجلاً .

٣- تخلف عن تسجيل وكالته التجارية وفقاً لأحكام هذا القانون .

ب- لا تسمع دعوى شخص يقوم بأعمال وساطة تجارية ضد أي من طرفي عقد كان وسيطاً في إبرامه إلا إذا كان مسجلاً وسيطاً تجارياً .

المادة (١١) :-

يلتزم الوكيل التجاري بتوفير ما يكفي من قطع الغيار ومراكز الصيانة اللازمة للمنتجات أو السلع أو الخدمات التي تشملها وكالته التجارية .

المادة (١٢) :-

أ- على الرغم مما ورد في احكام هذا القانون أو أي تشريع آخر ، يحظر على الأردنيين وغير الأردنيين ممارسة أعمال الوكالة التجارية أو الوساطة التجارية في استيراد أو بيع الأسلحة أو قطع غيارها أو القطع المتممة أو المطورة لها أو الذخائر التي تورد للقوات المسلحة الأردنية والأجهزة الأمنية ، بما في ذلك صيانة هذه الأسلحة وقطعها والتأمين عليها .

ب- يجوز لمجلس الوزراء بناء على تنسيب من جهة مختصة حظر ممارسة أعمال الوكالة التجارية أو الوساطة التجارية أو تدخل الوكلاء أو الوسطاء التجاريين في أي عقود تتعلق باستيراد اللوازم والأجهزة والمعدات والآليات وقطعها التبديلية للقوات المسلحة الأردنية والأجهزة الأمنية ويجوز أن يشمل هذا الحظر صيانة هذه المواد أو التأمين عليها وأي خدمات أخرى يمكن تقديمها لأي منها .

المادة (١٣) :-

لا يجوز لشركة أو مؤسسة أجنبية مسجلة للعمل في المملكة أن تزاول بالاضافة الى أعمالها ، تمثيل شركات أجنبية مؤسسة في الخارج بموجب وكالة تجارية ولا يتصل هذا الحظر الوكالات التجارية التي سجلت باسمها لهذه الغاية قبل نفاذ احكام هذا القانون .

المادة (١٤) :-

إذا ألغى الموكل عقد الوكالة قبل انتهاء مدته دون خطأ من الوكيل أو لأي سبب غير مشروع يحق للوكيل مطالبة الموكل بتعويض عن الضرر الذي يلحق به والربح الذي يفوته .

المادة (١٥) :-

تنفذ أحكام المادة (١٤) من هذا القانون بكون الموكل والوكيل التجاري الجديد متضامنين وملزمين مجتمعين ومنفردين بشراء ما يكون لدى الوكيل السابق من بضاعة

شملتها الوكالة التجارية وذلك بسعر التكلفة أو بسعر السوق المحلي أيهما اقل والوفاء بجميع الالتزامات الناشئة عن عقد الوكالة التي التزم بها الوكيل السابق للغير .

المادة (١٦) :-

أ- تختص المحاكم الأردنية بالنظر في أي نزاع أو خلاف ناشئ عن عقد الوكالة التجارية أو عن تطبيق احكام هذا القانون .

ب- لا تسمع الدعوى في أي نزاع أو خلاف ناشئ عن عقد الوكالة التجارية بعد مرور ثلاث سنوات على انتهاء العقد أو إنهائه لأي سبب كان .

المادة (١٧) :-

أ- يعتبر أي من الوكلاء التجاريين أو الوسطاء التجاريين أو الوكالات التجارية الذين تم تسجيلهم قبل سريان مفعول هذا القانون مسجلين وفق أحكامه على أن يزود الوكيل التجاري أو الوسيط التجاري للمسجل بأي بيانات يقتضيها هذا القانون أو الأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه .

ب- على الوكيل التجاري الذي ارتبط بعقد وكالة تجارية غير مسجلة قبل سريان مفعول هذا القانون تسجيلها وفقاً لأحكامه خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ نفاذه .

ج- يستوفى من الوكيل التجاري أو الوسيط التجاري الذي يتخلف عن التسجيل وفقاً لأحكام الفقرة (أ) من المادة (١٦) من هذا القانون والفقرة (ب) من هذه المادة حسب مقتضى الحال مثلي الرسم المقرر للتسجيل إذا لم تتجاوز مدة التخلف عن ثلاثة أشهر وخمسة أمثال ذلك الرسم إذا زادت مدة التخلف عن ذلك .

المادة (١٨) :

أ- دون إخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها أي قانون آخر ومع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على ألفي دينار كل من :-

١- قدم للمسجل أو لأي جهة رسمية بسوء نية بيانات غير صحيحة تتعلق بتسجيل الوكالة التجارية أو تعديلها أو تغييرها .

٢- ادعى بالمراسلات أو المطبوعات المتعلقة بأعماله التجارية أو أعلن بأي وسيلة كانت أنه وكيل تجاري أو وسيط تجاري دون أن يكون مسجلاً .

٣- تخلف عن تسجيل وكالته التجارية وفقاً لأحكام هذا القانون .

٤-خالف أحكام المادة (٨) أو المادة (١٢) من هذا القانون ، وإذا لم يتم بإزالة المخالفة تضاعف العقوبة كل ثلاثة أشهر إلى أن يزول المخالف أسباب المخالفة .

ب- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف دينار ولا تزيد على خمسة وعشرين ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام المادة (١٢) من هذا القانون مع تضمينه مقدار الممولات التي تقاضاها أو الأرباح التي حصل عليها أو تم التعهد له بها أو وعد بالحصول عليها إذا كانت معروفة وتخضع لتقدير المحكمة إذا كانت غير معروفة .

المادة ١٩- يصدر مجلس الوزراء الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون بما في ذلك تحديد مقدار الرسوم الواجب استيفاؤها عن تسجيل الوكيل التجاري والوسيط التجاري والوكالة التجارية وعن تسجيل أي تغيير يتعلق بالبيانات المطلوبة بشأن أي منها .

المادة ٢٠- يحدد بدل إصدار أي شهادات أو بيانات مستخرجة من السجلات تتعلق بالوكلاء التجاريين والوكالات التجارية والوسطاء التجاريين بمقتضى تعليمات يصدرها الوزير لهذه الغاية .

المادة ٢١- يلغى قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين رقم (٤٤) لسنة ١٩٨٥ .

المادة ٢٢- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

٢٠٠١/٦/٣

فيصل بن الحسين

رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي أبو الراغب	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الدكتور عوض خليلات	نائب رئيس الوزراء وزير النقل الدكتور صالح ارشيدات
نائب رئيس الوزراء وزير العدل فارس الفالاسي	نائب رئيس الوزراء دولة للشؤون الاقتصادية الدكتور محمد الحلافة	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الدكتور عبد السلام العبادي
وزير الصحة الدكتور طارق سمحات	وزير دولة للشؤون للتنمية الإدارية الدكتور محمد ذنبيات	وزير للشؤون البرلمانية يوسف الدلابيح
وزير السياحة والآثار عقل بلقاسي	وزير المالية الدكتور ميشيل ماركو	وزير العمل عبد الحافظ
وزير الشباب والرياضة سميد شلم	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس وائل صبري	وزير الأعلام الدكتور طالب الرفاعي
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة عبد الرحيم المعور	وزير الثقافة محمود الكايد الحياصات	وزير الزراعة زهير زنون
وزير الصناعة والتجارة واسف عازر	وزير التخطيط جواد حديد	وزير المياه والري المهندس حاتم الحلواني
وزير دولة للشؤون القانونية ضيف الله المساعدة	وزير التنمية الاجتماعية تمام الحول	وزير البريد والاتصالات الدكتور لواز حاتم الزعبي

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونأمر بإصداره
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٢٩) لسنة ٢٠٠١

قانون الطاقة النووية والوقاية الاشعاعية

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون الطاقة النووية والوقاية الاشعاعية لسنة ٢٠٠١) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الوزير : وزير الطاقة والثروة المعدنية .

الهيئة : هيئة الطاقة النووية الاردنية المنشأة بموجب احكام هذا القانون .

المجلس : مجلس ادارة الهيئة .

الرئيس : رئيس المجلس .

المدير العام : مدير عام الهيئة .

الطاقة النووية : الطاقة التي تولد نتيجة لتفاعلات نووية انشطارية ، اندماجية او اي تفاعلات نووية اخرى ينتج عنها طاقة تستخدم للاغراض المختلفة كتوليد الكهرباء وتحلية المياه ونتاج النظائر المشعة للتطبيقات الطبية والصناعية والزراعية وغيرها .

الاشعة المؤينة : الاشعة الكهرومغناطيسية او الجسيمية التي تسبب تأيئاً للمادة عند تعرضها لها
مصادر الاشعة : المواد او الاجهزة التي تنبعث منها او يمكن ان تنبعث منها الاشعة المؤينة .
الاشعاع : ظاهرة انبعاث الاشعة المؤينة من مصادر طبيعية او صناعية او النشاط الاشعاعي لمصادر الاشعة .

العمل الاشعاعي : العمل بمصادر الاشعة او في المناطق التي يزيد فيها الاشعاع على المستوى الطبيعي بمقدار يحدد بنظام يصدر لهذه الغاية وفقاً لمعايير الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ويقصد بالمستوى الطبيعي الحد الاشعاعي في منطقة معينة

والنتائج من الاشعة الكونية ومصادر الاشعة الطبيعية الارضية دون اي تأثيرات صناعية اخرى .

التعرض : كمية تعبر عن مقدار الطاقة التي يمتصها الهواء من الاشعة المؤينة عند مرورها فيه مقيسة بالوحدات المناسبة .

مكافئ الجرعة : كمية تعبر عن التأثير الحياتي البيولوجي للأشعة مقيسة بالوحدات المناسبة .

الشخص : أي شخص طبيعي أو معنوي يتعامل مع مصادر الأشعة أو يتعرض لها .

عامل الأشعة : الشخص الطبيعي الذي يعمل في إطار العمل الإشعاعي وظروفه .

المنطقة المراقبة : مكان العمل الذي يمكن أن يتلقى فيه عامل الأشعة تعرضات تزيد على ثلاثة أعشار حد مكافئ الجرعة .

الكشف الإشعاعي : قياس الإشعاع أو النشاط الإشعاعي للأشخاص بقصد تحديد مستوى التعرض وتفسير نتائج ذلك القياس .

ضابط الوقاية الإشعاعية : الشخص الفني المؤهل في الوقاية الإشعاعية الملزمة لطبيعة العمل المعين في المؤسسات والمنشآت التي تستخدم مصادر الأشعة للإشراف على تطبيق نظم الوقاية الإشعاعية المقررة وتقديم المشورة في هذا المجال .

الوقاية الطبية : الإشراف الطبي الشامل على الفحوص الخاصة التي تجري على العاملين الذين يتعرضون للأشعة في ظروف العمل بما في ذلك الإشراف الطبي العادي .

المراقب الطبي المعتمد : الشخص المسؤول عن الإشراف الطبي على العاملين في ظروف العمل الخاضعة للإشراف لتطبيق نظم الوقاية الإشعاعية .

الإشراف الفيزيائي : قياس مستويات الأشعة والمراقبة المستمرة للإشعاعات في موقع معين وتحديد سبل الوقاية وطرق إزالة التلوث والإشراف عليها .

المسح الجماعي : إجراء فحوص إشعاعية لمجموعة من الأفراد لأغراض علمية أو طبية أو بقصد اكتشاف الحالة المرضية في وقت مبكر للحصول على نتائج علاجية أفضل .

الترخيص : الإذن أو الموافقة للشخص على إقامة أو تشغيل أو إدارة أي منشأة نووية أو باستيراد أو تصنيع مصادر الأشعة أو استخدامها أو التعامل بها أو حيازتها أو

إنتاجها أو الاتجار بها أو نقلها أو تخزينها أو إتلافها أو التخلص منها أو السماح للأفراد والمؤسسات بالعمل الإشعاعي وذلك وفقاً لأحكام هذا القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه.

التصريح: الإذن الذي يمنح لشخص لتحويله بمسؤوليات محددة تتعلق بالوقاية من الإشعاعات والمعالجة بالأشعة، أو السماح له بتقديم خدمات أو تسييلات معينة لتمكين الشخص الحاصل على الرخصة من حيازة مصادر الأشعة أو استخدامها.

الوقاية الإشعاعية والأمان النووي: الإجراءات والوسائل التي تكفل وقاية الناس والبيئة من التعرض للإشعاعات المؤينة أو المواد المشعة كما تكفل تحقيق أمان المصادر المشعة وذلك باستخدام الأجهزة والمعدات المختلفة لتقليل الجرعات والأخطار الإشعاعية إلى أدنى حد معقول وذلك دون قيود الجرعة المقررة، وكذلك اتخاذ الوسائل اللازمة لمنع وقوع الحوادث الإشعاعية والنوعية وتخفيف عواقب هذه الحوادث في حالة وقوعها.

المادة (٣):

أ- تنشأ في المملكة هيئة تسمى (هيئة الطاقة النووية الأردنية) تتمتع بالشخصية الاعتبارية وبالاستقلال المالي والإداري، ولها بهذه الصفة القيام بجميع التصرفات القانونية لتحقيق أهدافها بما في ذلك تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة وإيداع العقود والقروض وقبول المساعدات والهبات والتبرعات والمنح ولها في التقاضي وأن تنيب عنها في الإجراءات القضائية المحامي العام المدني. كما يمكن تفويض أي محام.

ب- يكون مقر الهيئة الرئيس في عمان ولها أن تنشئ فروعاً أو مكاتب في أي من أنحاء المملكة.

المادة (٤):

تهدف الهيئة بالتنسيق والتعاون مع الجهات ذات العلاقة إلى تحقيق ما يلي:

أ- تطوير استخدامات الطاقة النووية واستخدام العلوم والتكنولوجيا النووية في المملكة وتقديم المشورة في هذا المجال.

ب- التأكد من توافر شروط ومتطلبات السلامة العامة والوقاية الإشعاعية والأمان النووي وحماية البيئة وصحة الإنسان وممتلكاته من أخطار التلوث والتعرض للإشعاعات المؤينة وفقاً لأحكام هذا القانون.

ج- توفير البنية التحتية وتوجيه الجهد لإقامة المشاريع اللازمة لخدمة الاقتصاد الوطني في مجال تكنولوجيا الطاقة النووية واستخدامها في المجالات الزراعية والصناعية والطبية وتوليد الطاقة وتحلية المياه وأي أغراض سلمية أخرى.

المادة (٥):

تحقيقاً للأهداف المذكورة في المادة (٤) من هذا القانون، تتولى الهيئة المهام والصلاحيات التالية:

أ- إجراء البحوث والدراسات في المجالات النظرية والتطبيقية الخاصة بالطاقة والعلوم النووية والوقاية الإشعاعية والأمان النووي ودعمها، وتوثيق المعلومات ونشرها، وتقديم المشورة العلمية والفنية والتقنية.

ب- إنشاء مرافق ومخابر للبحث العلمي الخاصة بالوسائل النووية والإشعاعية وتطويرها ووضعها في خدمة المؤسسات والعلماء والباحثين.

ج- وضع الأسس الفنية اللازمة لاستخراج العناصر والمواد النووية المحلية كاليورانيوم والزركونيوم والثوريوم والفناديوم والماء الثقيل والاستفادة منها في الأغراض المختلفة.

د- إقامة المنشآت النووية كالمفاعلات والمسارعات النووية لمختلف الأغراض السلمية.

هـ- إنشاء المرافق اللازمة للوقاية الإشعاعية والأمان النووي وحماية البيئة من أخطار التلوث الإشعاعي.

و- إنشاء المشاريع الاستثمارية في مجال تطبيقات الطاقة النووية وإدارتها على أسس تجارية بالإنفراد أو بالاشتراك مع الجهات الأخرى في القطاعين العام والخاص.

ز- الاتصال بالمؤسسات والهيئات المعنية بالعلوم والتكنولوجيا النووية في الدول العربية والأجنبية لاستفادة من الخبرات والبحوث العلمية والمعونات التي يمكن الحصول عليها منها.

ح- متابعة انتصورات العلمية في توليد الطاقة باستخدام المصادر النووية الإنشطارية والاندماجية والتعاون مع المنظمات والهيئات العربية والإقليمية والدولية المعنية.

ط- الاشتراك في المشروعات العربية والإقليمية والدولية الخاصة بالطاقة النووية والوقاية الإشعاعية والأمان النووي سواء كانت متعلقة بالخبرات أو الإنتاج أو البحوث وذلك بموافقة مجلس الوزراء.

ي- تنظيم العلاقات بين الجهات والمؤسسات الأردنية المعنية بشؤون العلوم والتكنولوجيا والتطبيقات النووية والأشعة المؤينة والوقاية الإشعاعية والأمان النووي وبينها وبين المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية والعربية ذات العلاقة.

ك- المشاركة مع الجهات المعنية في وضع ترتيبات وطنية من أجل التصدي للحوادث الإشعاعية والنووية ، وتشخير إمكانات الهيئة العلمية والفنية والمخبرية والقوى البشرية فيها للتعامل مع تلك الحوادث الطارئة .

المادة (٦):

- ١- يتولى إدارة الهيئة والإشراف على شؤونها مجلس إدارة برئاسة الوزير وعضوية كل من:
 - ١- المدير العام.
 - ٢- مدير عام المؤسسة العامة لحماية البيئة.
 - ٣- مدير عام سلطة المصادر الطبيعية.
 - ٤- سبعة أشخاص أردنيين الجنسية من ذوي الخبرة والاختصاص يعينهم مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد ولمجلس الوزراء إعفاء أي منهم وتعيين بديل له في أي وقت.
- ب- ينتخب المجلس من بين أعضائه نائباً للرئيس.

المادة (٧):

- يتولى المجلس المهام والصلاحيات اللازمة لتحقيق أهداف الهيئة وعلى وجه الخصوص ما يلي:
- أ- وضع السياسة العامة وإعداد الاستراتيجية الوطنية اللازمة في مجالات استخدام الطاقة النووية والوقاية الإشعاعية والأمان النووي ، ورفعها لمجلس الوزراء للمصادقة عليها.

- ب- وضع أسس وقاية البيئة والصحة العامة من أخطار التلوث والتعرض للإشعاعات المؤينة وتوفير متطلبات الوقاية العامة بما في ذلك الأجهزة الخاصة بالرصد الإشعاعي البيئي ومعالجة الفضلات والنفايات المشعة.
- ج- وضع أسس مراقبة النظم والإجراءات المتعلقة بالسلامة الإشعاعية وتوجيهها والإشراف عليها.
- د- توفير قوى بشرية مؤهلة ذات كفاءة في مجالات الطاقة النووية والوقاية الإشعاعية والأمان النووي وتطبيقاتها ووضع برامج التأهيل والتدريب اللازمة لذلك بما في ذلك تأسيس معهد لهذه الغاية وفقاً للتشريعات المعمول بها.
- هـ- دراسة الحوادث الإشعاعية والنووية أو التلوث البيئي الناجمة عن التسرب الإشعاعي وتقصي أسبابها والتعاون في ذلك مع الدوائر الرسمية والأهلية ذات العلاقة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع وقوع تلك الحوادث أو الحد منها ومعالجة أثارها.
- و- إعداد مشروعات القوانين والأنظمة المتعلقة بأعمال الهيئة.
- ز- تحديد الأجور وبدل الخدمات التي تقدمها الهيئة وحصة الهيئة من أي عوائد تتلصق من أنشطتها المختلفة بموافقة مجلس الوزراء .
- ح- عقد القروض وإبرام الاتفاقيات لتحقيق أهداف الهيئة وتمويل أعمالها ومشاريعها.
- ط- إصدار تقرير سنوي يبين أنشطة الهيئة وإنجازاتها والتطور الذي طرأ على خدماتها وأعمالها وخطط الهيئة المستقبلية.
- ي- إقرار مشروع الموازنة السنوية والحسابات الختامية للهيئة ورفعها إلى مجلس الوزراء للتصديق عليها.
- ك- تشكيل اللجان الاستشارية والفنية اللازمة لمساعدة الهيئة في تنفيذ مهامها.

المادة (٨):

- أ- يجتمع المجلس بدعوة من الرئيس أو نائبه عند غيابه مرة واحدة على الأقل كل شهر أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك، ويكون اجتماعه قانونياً بحضور أغلبية أعضائه على الأقل على أن يكون الرئيس أو نائبه من بينهم في حال غياب الرئيس، ويصدر المجلس قراراته وتوصياته بالإجماع أو بأكثرية أصوات الحاضرين، وفي حال تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع.
- ب- للمجلس أن يدعو لحضور اجتماعاته أي شخص أو خبير أو مستشار للاستئناس برأيه في الأمور المعروضة عليه.

ج- يتولى نائب الرئيس صلاحيات الرئيس في حال غيابه، كما يتولى أي صلاحيات أخرى يفوضه بها الرئيس على أن يكون التفويض خطياً ومحدداً.

المادة (٩):

أ- يعين المدير العام بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ويقترن بإرادة ملكية سامية وتنتهي خدماته بالطريقة ذاتها.

ب- يشترط في المدير العام أن يكون أردنياً من ذوي الاختصاص والخبرة في العلوم والتكنولوجيا النووية.

المادة (١٠):

أ- يكون المدير العام مسؤولاً عن سير أعمال الهيئة فنياً وإدارياً ومالياً ويتولى المهام والصلاحيات التالية:

١- تنفيذ السياسة العامة للهيئة وتنفيذ الخطط والبرامج التي يقرها المجلس والقرارات الصادرة عنه بهذا الشأن.

٢- الإشراف على الجهاز التنفيذي للهيئة.

٣- مراقبة التزام المرخص لهم من القطاعين العام والخاص بشروط السرخيص واتخاذ الإجراءات المناسبة لإلزامهم بالتقيد بها.

٤- اتخاذ الإجراءات لضبط الوقاية الإشعاعية والأمان النووي بما في ذلك إجراء التفتيش على المؤسسات والمنشآت والمرافق والأماكن التي يوجد فيها مصادر أشعة أو التي تتداولها أو تتعامل بها أو تستخدمها للتحقق من توافر الاحتياطات ونظم الوقاية لضبط الوقاية الإشعاعية والأمان النووي.

٥- اقتراح المواصفات والمقاييس الفنية اللازمة للسماح بإدخال أجهزة ومصادر الأشعة وأجهزة الطاقة النووية والوقاية الإشعاعية إلى المملكة وإعلان هذه المواصفات بعد إقرارها.

٦- إصدار النشرات وإعداد البرامج الإعلامية اللازمة لتوعية الجمهور بأهمية الوقاية الإشعاعية والأمان النووي واستخدام الطاقة النووية وآثارها الإيجابية على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٧- توفير المعلومات الضرورية لأعمال الهيئة التي تمكنها من تنفيذ واجباتها، وإعداد التقارير والبيانات التي يطلبها المجلس أو مجلس الوزراء من الهيئة.

٨- إعداد التقرير السنوي عن أعمال الهيئة وخططها المستقبلية وعرضه على المجلس.

٩- إعداد مشروع الموازنة السنوية والحسابات الختامية للهيئة وعرضها على المجلس.

ب- للمدير العام تفويض أي من صلاحياته المنصوص عليها في هذا القانون لأي من مساعديه أو لأي موظف في الهيئة على أن يكون التفويض خطياً ومحدداً.

المادة (١١):

تستوفي الهيئة رسوماً عن الرخص والتصاريح التي تصدرها وعن تجديدها وتحدد مقادير هذه الرسوم بموجب أنظمة تصدر لهذه الغاية.

المادة (١٢):

تتكون الموارد المالية للهيئة مما يلي:

أ- المبالغ التي تخصص للهيئة في الموازنة العامة للدولة.

ب- رسوم الرخص والتصاريح ورسوم تجديدها.

ج- الأجر وبدل الخدمات التي تنقاضيها الهيئة بما في ذلك بدل البحوث والدراسات والاستشارات التي تقوم بها.

د- ريع أموال الهيئة المنقولة وغير المنقولة وعوائد أرباح مشروعات الهيئة وبرامجها الاستثمارية.

هـ- المساعدات والهبات والتبرعات والمنح على أن يوافق عليها مجلس الوزراء إذا كانت من مصدر غير أردني.

و- عوائد بيع المطبوعات والكتب والنشرات التي تصدرها الهيئة.

ز- حصة الغرامات المفروضة بموجب أحكام هذا القانون.

ح- أي موارد أخرى يوافق عليها مجلس الوزراء.

المادة (١٣):

أ- تعفى الهيئة من جميع الرسوم والضرائب كأي دائرة حكومية باستثناء الرسوم والضرائب البلدية.

ب- تعتبر أموال الهيئة وحقوقها لدى الغير أموالاً عامة تتم جبايتها وتحصيلها بموجب قانون تحصيل الأموال الأميرية المعمول به، وإغايات تطبيق أحكام هذه الفقرة يمارس المدير العام جميع الصلاحيات المخولة لأحكام الإداري ولجنة تحصيل الأموال الأميرية المنصوص عليها في القانون المذكور.

ج- يقوم ديوان المحاسبة بتدقيق حسابات الهيئة والمجلس تعيين مدقق حسابات قلنوني لهذه الغاية وتحديد أتعابه.

المادة (١٤) :

المادة (١٤):
اعتباراً من نفاذ أحكام هذا القانون تصبح الهيئة الخلف القانوني والواقعي لوزارة الطاقة والثروة المعدنية في كل الأمور المتعلقة بالطاقة النووية والوقاية الإشعاعية والأمان النووي ، وتؤول إليها جميع الحقوق والالتزامات والموجودات والأموال المنقولة وغير المنقولة والمرافق والأجهزة والمعدات والسجلات المتعلقة بكل ذلك، وتنقل إلى الهيئة المعاملات والوثائق المتعلقة بالرخص والتصاريح السارية المفعول.

المادة (١٥) :

١- يحظر على أي شخص القيام بأي عمل من الأعمال التالية دون ترخيص مسبق:

١- إقامة أي منشأة نووية في المملكة أو تشغيلها أو إدارتها.

٢- التداول بأي مصادر أشعة أو بأي مواد تصدر عنها أشعة مؤينة أو المنفرد بها أو تصديرها أو استخدامها أو التعامل بها أو حيازتها أو الإيجار بها أو نسيغتها أو تأجيرها أو نقلها أو تخزينها أو إطلاقها أو التخلص منها أو إنتاجها بما في ذلك استكشافها أو طحنها أو تكسيرها أو استخلاصها أو تحويلها أو تعديدها أو تصنيعها.

٣- استخدام الأشعة المؤينة أو القيام بأي عمل يتعلق بها.

ب- على جميع المرخص لهم قبل العمل بهذا القانون توفيق أو ضاعفهم، مع أحكامه خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ نفاذه، وتعتبر الرخص الممنوحة قبيل العمل بهذا القانون سارية المفعول، وتسري عليها المدة والشروط والأحكام التي يحددها هذا القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه.

المادة (١٦):

يلتزم كل من تم الترخيص له بالقيام بأي من الأعمال المذكورة في المادة (١٥) من هذا القانون بالنقيد بالشروط التالية في مؤسساتهم:

أ- توفير الاحتياطات اللازمة للوقاية الإشعاعية والأمان النووي بما يتناسب مع طبيعة مصدر الأشعة والخطر المتوقع وحجمه وتعيين ضوابط للوقاية الإشعاعية والأمان النووي .

ب- وضع رسومات أو إشارات أو نقوش تحذيرية مناسبة للمناطق المراقبة بالصورة المتعارف عليها دولياً وبطريقة واضحة ومفهومة لبيان خطر التعرض وطبيعته.

ج- وضع برامج للإشراف الفيزيائي تحدد بموجبها طبيعة الاختبارات الواجب اتخاذها وتقوم فعالية هذه الاختبارات ومراجعة برامج الكشف الإشعاعي والإشراف الفيزيائي بصورة دورية وعند حصول أي تعديل جوهري على طبيعة العمل أو مكانه أو شروطه أو ظروفه.

د- وضع برامج للوقاية الطبية لتقويم صحة العاملين والتأكد من الملاءمة المستمرة بين العمل وصحة العامل وتوفير المعلومات اللازمة عنها في حالات الحوادث وأمرأتى المهنة على أن تتضمن هذه البرامج ما يلي:

١. تأمين الوقاية الطبية للعاملين وفقاً للأسس العامة للطب المهني على أن تراعى في ذلك ظروفهم السابقة والحالية بالإضافة لتعرضهم للمواد الكيميائية السامة وأي ظروف فيزيائية أخرى تتطوي على أخطار تضر بالصحة.

٢. إجراء الفحص الطبي الميني على العاملين بصورة دورية، وذلك تحت طائلة المسؤولية عن أي ضرر يلحق بالعامل.

٣. توفير الخلوء والملائمة للمراقب الطبي المعتمد من الهيئة للقيام بأعمال الإشراف الطبي، وتزويده بالمعلومات التي يطلبها بما في ذلك تفاصيل الوصف الوظيفي لأي عامل.

وتزويده بالمعلومات التي يطلبها بما في ذلك تفاصيل الترخيص
٤- فحص الأشخاص الذين يتعرضون للأشعة ويعالجون على نفقة المرحّل له، على أن تحدد الحالات التي تتطلب الفحص والمعالجة من قبل لجنة خاصة يؤلفها المجلس.
هـ- تنظيم السجلات وحفظها بما في ذلك السجلات التي يحددها المجلس والسجلات الخاصة بالكشف الطبي والحوادث وأمراض المهنة والسجلات ذات الطبيعة السرية.

أن تحدد الحالات التي تتطلب الفحص والمعالجة من قبل لجنة مكافحة الأمراض - تنظيم السجلات وحفظها بما في ذلك السجلات التي يحددها المجلس والسجلات الخاصة بالكشف الطبي والحوادث وأمراض المهنة والسجلات ذات الطبيعة السرية.

و- إبلاغ الهيئة ومديرية الدفاع المدني بأي وسيلة ممكنة فور وقوع أي حادث أدى أو قد يؤدي إلى تلوث البيئة أو تعرض أي شخص لجرعة إشعاعية تزيد على الجرعة القصوى أو عند فقدان أي مصدر للأشعة المؤينة أو وقوع تلف فيه أو فقدان السيطرة عليه مع إيضاح لتفاصيل الحادث وبيان الأسباب التي أدت إلى وقوعه، على أن يتبع ذلك فوراً توثيق خطي للإبلاغ.

المادة (١٧):

للمجلس في حال عدم قيام المرخص له بالاحتياطات اللازمة للوقاية الإشعاعية والأمان النووي المنصوص عليها في المادة (١٦) من هذا القانون أن يقرر اتخاذ الاحتياطات اللازمة حسب ما يراه مناسباً على حساب المرخص له بالإضافة لفرض الغرامات حسب أحكام هذا القانون .

المادة (١٨):

على الرغم مما ورد في المادة (١٥) من هذا القانون:

أ- يحظر على أي شخص إدخال أي مواد مشعة مصنفة كنفائيات أو فضلات مشعة إلى أراضي المملكة أو استخدامها أو التعامل بها أو نقلها أو تخزينها أو التخلص منها أو دفنها في أراضي المملكة بما في ذلك المواقع التي وردت الإشارة إليها في البند (٢) من الفقرة (ب) من هذه المادة.

ب- يحظر على أي شخص القيام بأي عمل من الأعمال التالية:

١. معالجة للمواد الغذائية بالأشعة المؤينة والتداول بالمواد الغذائية المعالجة بتلك الطريقة بما في ذلك بيعها أو توزيعها أو استعمالها إلا بموافقة المجلس على كل حالة.

٢. طرح النفايات أو الفضلات المشعة الناتجة من الاستخدامات أو التطبيقات المختلفة في المملكة أو دفنها في أي أرض من أراضيها إلا من قبل المجلس أو تحت إشرافه وفي المواقع المخصصة لذلك من قبل المؤسسة العامة لحماية البيئة.

المادة (١٩):

أ- تلغى الرخصة في أي من الحالات التالية:

١. إذا تبين أن المرخص له قد قدم بيانات غير صحيحة أو لجأ إلى طرق غير مشروعة ترتب عليها صدور الترخيص.

٢. إذا خالف المرخص له أي شرط من الشروط المنصوص عليها في هذا القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه.

٣. إذا أصيب الشخص المرخص له بمرض يجعله غير قادر على العمل بالأشعة المؤينة إلا إذا توافر لديه شخص مؤهل للقيام بهذا العمل ومرخص له بممارسته.

٤. إذا تبين وجود خطر على البيئة أو على المرخص له أو العاملين لديه نتيجة تعرضهم للأشعة المؤينة.

ب- للمجلس وقف العمل بالرخصة للمدة التي يحددها، كما يجوز له إعطاء مهلة للمرخص له لتنفيذ الشروط والواجبات المقررة أو التي يحددها له، وإذا لم يقم المرخص له بتنفيذ تلك الشروط والواجبات وإزالة المخالفة خلال المهلة المعطاة له، يقرر المجلس إلغاء الترخيص.

المادة (٢٠):

أ- على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر، يحظر ما يلي:

١. استخدام أو تدريب أي شخص دون الثامنة عشرة من عمره في الظروف التي يحتمل أن يزيد فيها التعرض الإشعاعي السنوي على ثلاثة أعشار حد مكافئ الجرعة الإشعاعية ويخضع العامل في هذه الظروف لرعاية صحية خاصة.

٢. استخدام أي شخص عامل أشعة أو تدريبه إذا لم يكمل السادسة عشرة من عمره.

ب- مع مراعاة ما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة يحظر استخدام أي عامل مهما كان عمره في عمل يتضمن تعرضاً للأشعة المؤينة بشكل يخالف القواعد الطبية المقررة.

ج- إذا أصيب أي شخص بأي مرض نتيجة تعرضه للأشعة بحكم وظيفته أو في أثناءها أو بسببها أو أصيب بعجز كلي أو جزئي أو أدى هذا التعرض إلى وفاته يكون المرخص له مسؤولاً عن التعويض عن الضرر الذي لحق بذلك الشخص.

المادة (٢١):

أ- إذا قام شخص بأي عمل من الأعمال المنصوص عليها في المادتين (١٥) و (١٨) من هذا القانون دون ترخيص أو موافقة المجلس حسب مقتضى الحال أو في حالة إلغاء الرخصة أو إحالة المخالف إلى القضاء للمجلس بناء على تنسيب المدير العام أن يقرر اتخاذ الإجراءات التالية على حساب المخالف:

١. إغلاق المحل أو المرفق أو المؤسسة أو المنشأة التي تحفظ أو تستعمل فيها المصادر أو المواد أو الأجهزة أو المعدات المشعة إذا كان بقاء أي منها أو استمرارها في العمل أو تداول الموجودات فيها أو استعمالها يشكل خطراً على الصحة والسلامة العامة والبيئة.

٢. مصادرة المصادر أو المواد أو الأجهزة أو المعدات المشعة غير القابلة للتخزين، والتحقق عليها إذا كانت قابلة للتخزين ومنع استخدامها وإيداعها في مخازن الهيئة أو في أي مكان يراه المجلس مناسباً إلى حين ترخيصها، وإذا لم يتم ترخيصها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ ضبطها يقرر المجلس مصادرتها.

٣. التصرف بالمواد المصادرة وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة بما في ذلك إعادة المواد المستوردة إلى منشئها.

٤. اتخاذ الاحتياطات الوقائية المناسبة.

ب- لا تحول مصادرة المصادر أو المواد أو الأجهزة أو المعدات المشعة والتصرف بها أو التحفظ عليها دون إيقاع العقوبات الجزائية المنصوص عليها في هذا القانون أو أي قانون آخر.

المادة (٢٢):

أ- للمدير العام أو من يفوضه خطياً من موظفي الهيئة حق الدخول إلى أي مكان يشتبه بأنه يحتوي على مصادر أو مواد أو أجهزة أو معدات مشعة غير مرخصة أو تمارس فيه أي أنشطة مخالفة لأحكام هذا القانون أو الأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه وتفتيش المكان، وعلى الموظف الذي يقوم بالتفتيش تنظيم محضر بذلك وتقديمه إلى المدير العام.

ب- يعتبر الموظفون المفوضون بالتفتيش من رجال الضابطة العدلية، ويعمل بأي ضبط ينظم من قبلهم إلى أن يثبت عكسه.

ج- للموظفين المفوضين ضبط أي مصادر أو مواد أو أجهزة أو معدات مشعة غير مرخصة أو مخالفة لهذا القانون أو تستعمل في نشاط غير مرخص له أو محسوح به وتسليمها إلى الهيئة.

د- على السلطات المدنية والعسكرية والأجهزة الأمنية وكل مواطن أن يبلغ الهيئة فوراً عن كل تصرف مخالف لهذا القانون وأن تقدم لموظفي الهيئة المفوضين كل مساعدة ممكنة للقيام بعملهم في ضبط المخالفات.

المادة (٢٣):

مع مراعاة أي عقوبة أشد نص عليها في أي قانون آخر:

أ- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة واحدة ولا تزيد على ثلاث سنوات أو بغرامة لا تقل عن عشرة آلاف دينار ولا تزيد على ثلاثين ألف دينار أو بكليهما هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام المادتين (١٥) و (١٨) من هذا القانون.

ب- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة واحدة ولا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تقل عن خمسة آلاف دينار ولا تزيد على خمسة عشر ألف دينار أو بكليهما هاتين العقوبتين كل من أعطى أو قدم شهادة كاذبة أو بياناً أو تقريراً غير صحيح أو لجأ إلى أي طريقة غير مشروعة في سياق تطبيق أو تنفيذ أي حكم من أحكام هذا القانون أو الأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه.

ج- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة واحدة أو بغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار أو بكليهما هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام المادة (٢٠) من هذا القانون، وتضاعف هذه العقوبة إذا توفي أو أصيب أي شخص استخدم أو تم تدريبه بصورة تخالف أحكام المادة (٢٠) من هذا القانون بمرض أو عاهة أو عجز كلي أو جزئي.

المادة (٢٤):

للمحكمة بناء على الطلب إلقاء الحجز على موجودات أي شخص يحاكم لديها ضماناً لسداد الغرامات والنعميات التي قد يحكم بها وتعيين قيم على هذه الموجودات ولها إصدار أمر مؤقت بآني من التدابير الاحترازية إلى حين انتهاء المحاكمة.

المادة (٢٥):

للمجلس وضع النعميات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون بما في ذلك:

أ- ضبط الوقاية الإشعاعية والأمان النووي وإجراءات التفتيش على المرخص لهم.

ب- القيود والشروط الخاصة باستعمال المرخص لهم باستخدام التكنولوجيا النووية للأغراض الطبية في ضوء المسوغات لاستعمالها بما يؤدي إلى نتائج إيجابية ذات فائدة حقيقية وتوافر رجحان الفوائد على الأضرار واستخدام الطرق والوسائل التي تتضمن تعرضاً إشعاعياً أقل من سواها.

المادة (٢٦):

يصدر مجلس الوزراء الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون بما في ذلك ما يتعلق

بالأمور التالية:

أ- الاستخدام الآمن للطاقة النووية والمصادر والمواد المشعة والأجهزة والمعدات.

ب- أسس وشروط منح الرخص والتصاريح.

ج- وقاية البيئة والصحة العامة من أخطار التلوث والتعرض للإشعاعات المؤينة.
د- متطلبات الوقاية والرصد الإشعاعي البيئي ومعالجة الفضلات والنفايات المشعة.
هـ- الأحكام والشروط المتعلقة بالكشف البيئي في المؤسسات المرخص لها بما في ذلك المناطق الخاضعة للإشراف أو المراقبة.

و- القواعد الخاصة بالتعرضات الإشعاعية وحدود الجرعات والبحث الإشعاعي في البيئة وحدود مكافئ الجرعة وغير ذلك من الأمور المتعلقة بالتعرض الإشعاعي وحالاته بما في ذلك حالات التعرض المستثناة من المتطلبات الرقابية.

ز- الشؤون المتعلقة بالجهاز التنفيذي للهيئة من باحثين ومستشارين وخبراء واختصاصيين وموظفين ومستخدمين وشروط تعيينهم واستخدامهم ورواتبهم وعلاواتهم ومكافآتهم وواجباتهم والاستثناء عن خدماتهم وسائل أمورهم الأخرى.

ح- الشؤون المتعلقة باللوازم والاشتغال للهيئة.

المادة ٢٧- يلغى قانون الطاقة النووية والوقاية الإشعاعية رقم (١٤) لسنة ١٩٨٧ واي نص في أي تشريع آخر يتعارض مع أحكام هذا القانون.

المادة ٢٨- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون.

٢٠٠١/٥/٢٤

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي أبو الراغب	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الدكتور عوض خليفات	نائب رئيس الوزراء وزير النقل الدكتور صالح ارشيدات
نائب رئيس الوزراء وزير العدل فارس النابلسي	نائب رئيس الوزراء وزير الشؤون الاقتصادية الدكتور محمد الحليقة	وزير الأوقاف والشؤون والمقاسم الإسلامية الدكتور عبد السلام العبادي
وزير الصحة الدكتور طارق سحيمات	وزير دولة لشؤون التنمية الإدارية الدكتور محمد ذبيبات	وزير الخارجية عبد الله الخطيب
وزير السياحة والآثار علاء بطاوي	وزير المالية الدكتور ميشيل ماروني	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حملي أبو عيدا
وزير الشباب والرياضة سعيد شقم	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس وائل صبري	وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوقان
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة عبد الرحيم العكور	وزير الثقافة محمود الكايد الحياصات	وزير الزراعة والمياه الدكتور عادل الشريدة
وزير الصناعة والتجارة وأصف عازر	وزير التخطيط جواد حديد	وزير المياه والري المهندس حاتم الحلواني
وزير دولة للشؤون القانونية ضيف الله المساعدة	وزير التنمية الاجتماعية تمام الغول	وزير البريد والاتصالات الدكتور فواز حاتم الزعبي

نحن علي بن الحسين نائب جلالة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره
واضالته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠١

قانون معدل لقانون تطوير وادي الاردن

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون تطوير وادي الاردن لسنة ٢٠٠١) ويقرأ مع القانون رقم (١٩) لسنة ١٩٨٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي قانوناً واحداً ويجعل تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (٢) من القانون الاصلي على النحو التالي :-
اولاً :- بالغاء تعريف العبارات والكلمات التالية :-

و (وادي الاردن او السوادي) و (الوحدة الزراعية) و (الاراضي الاخرى) و (مستأجر) و (مؤجر) و (المزارع) الواردة فيها والاستعاضة عن كل منها بالتعريف التالي :-

وادي الاردن او الوادي : المنطقة المحددة وفق احكام الفقرة (ب) من هذه المادة .
الوحدة الزراعية : قطعة ارض عينت او عين السلطة حدودها كوحدة واحدة تروى من مياه مشروع ري في الوادي وتستعمل فقط لاجراض زراعية بما فيها الانتاج الحيواني وتربية الاسماك .

الاراضي الاخرى : جميع اراضي الوادي الواقعة ضمن اختصاص السلطة باستثناء الوحدات الزراعية ووحدات السكن .

المستأجر : السلطة او أي شخص طبيعي اردني او أي جهة استثمارية اردنية يوافق عليها مجلس الوزراء .

المؤجر : أي شخص يتم تسجيل قطعة ارض او حصص منها او اكثر من قطعة باسمه وفق احكام هذا القانون ويشمل هذا التعريف أي مجموعة من الاشخاص تم مثل هذا التسجيل باسمائهم .

المادة ٣- زارع : الشخص الطبيعي الاردني او الشخص المعنوي الاردني الذي يعمل في الزراعة او يمارس نشاطاً زراعياً في الوادي .

ثانياً :- بالغاء تعريف (المستأجر الفرعي) الوارد فيها .

ثالثاً :- باعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) وإضافة الفقرة (ب) إليها بالنص التالي :
ب- يتكون الوادي من :-

- ١- المنطقة الواقعة بين الحدود الشمالية للمملكة الأردنية الهاشمية شمالاً والحدود الشمالية للبحر الميت جنوباً ونهر الأردن غرباً وحتى منسوب (٢٠٠) متر فوق سطح البحر شرقاً .
- ٢- المنطقة الواقعة بين الحدود الشمالية للبحر الميت شمالاً والحد الجنوبي لقريسة قطر جنوباً وحدود المملكة غرباً وحتى منسوب (٥٠٠) متر فوق سطح البحر شرقاً .

المادة (٣) :-

تعدل المادة (٣) من القانون الاصلي على النحو التالي :-
اولاً :- بالغاء مطلقها والاستعاضة عنه بالمطلع التالي :-

تؤسس سلطة تسمى (سلطة وادي الاردن) تهدف الى تطوير الوادي اقتصادياً واجتماعياً بما يحقق مقاصد هذا القانون. ولهذه الغاية يعهد الى السلطة القيام بالمهام المبينة أدناه بالتنسيق مع أي جهة ذات علاقة :-
ثانياً :- بالغاء الفقرات (ب) و (ج) و (هـ) الواردة فيها والاستعاضة عن كل منها بما يلي :-
ب- تطوير البيئة في الوادي وحمايتها وتحسينها وتنفيذ جميع الاعمال اللازمة لهذه الغاية ووضع المخططات التنظيمية الهيكلية منها والتفصيلية للأراضي الواقعة خارج الحدود التنظيمية للبلديات.

ج- دراسة شبكات الطرق الزراعية في الوادي وتصميمها وإنشاؤها وصيانتها على أن تستمر المساهمة بمتابعة تنفيذ الطرق الرئيسية التي تم البدء بتنفيذها ولم تنجز بعد.
هـ- ١- باستثناء مشاريع الري ومشاريع تطوير مصادر المياه تتبع السلطة الأعمال التجارية التي إدارة أي من المشاريع التي أنجزتها أو تتولى إنجازها وفقاً لتعليمات يصدرها مجلس الوزراء ،
بتمسيب من المجلس.

٢- يجوز للسلطة بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس أن تعهد بأي من المشاريع التي أنجزتها أو تتولى إنجازها أو إدارتها وأي مشروع استثماري في الولدي ، إلى أي جهة في القطاع الخاص بالتأجير أو الإدارة أو التشغيل وفق التشريعات النافذة ولما نقل الملكية فيستثنى منها مشاريع الري ومشاريع تطوير مصادر المياه.

المادة (٤) :-

تلغى المادة (٥) من القانون الأصلي ويستعاض عنها بما يلي :-

المادة (٥) :-

يجوز بقرار من مجلس الوزراء تفويض السلطة بجميع الصلاحيات اللازمة لتنفيذ أي من مشاريع تطوير الولدي والقيام بالأعمال والأشغال المتعلقة به وذلك بصرف النظر عما إذا كان المشروع بموجب أي تشريع أو قرار أو إجراء آخر ضمن صلاحيات أي وزارة أو دائرة حكومية أو مؤسسة رسمية أو داخل حدود أي منطقة بلدية أو مجلس قروي.

المادة (٥) :-

تلغى المادة (٦) من القانون الأصلي ويستعاض عنها بما يلي :-

المادة (٦) :-

يجوز للسلطة بقرار من مجلس الوزراء ويتنسيب من المجلس تسليم أي مشروع أنجزته أو هو قيد إنجازها مما هو منوط بها بمقتضى هذا القانون إلى أي وزارة أو دائرة حكومية أو جهة رسمية ، عامة أو بلدية وذلك باستثناء مشاريع تطوير مصادر المياه ومشاريع الري في الولدي .

المادة (٦) :-

تعديل المادة (٨) من القانون الأصلي على النحو التالي :-

أولاً: بإلغاء نص الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

ب- يتألف المجلس من الوزير رئيساً وعضوية كل من :-

١- أمين عام سلطة ولدي الأردن نائباً للرئيس

٢- أمين عام سلطة المياه

٣- أمين عام وزارة التخطيط

٤- أمين عام وزارة الزراعة

٥- أمين عام وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة

٦- أمين عام وزارة السياحة

٧- مدير عام دائرة الأراضي والمساحة

٨- مدير عام دائرة الموازنة العامة

٩- رئيس اتحاد المزارعين

١٠- ثلاثة أشخاص من ذوي الخبرة والاختصاص يعينهم مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير لمدة سنتين قابلة للتجديد ، وللمجلس الوزراء بالطريقة ذاتها إنهاء عضوية أي منهم خلال هذه المدة وتعيين بديل يحل محله .

ثانياً : بإلغاء كلمة (سنة) الواردة في الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنها بكلمة (ثمانية) .

المادة (٧) :-

تلغى المادة (٩) من القانون الأصلي ويستعاض عنها بما يلي :-

المادة (٩) :-

يتولى المجلس المهام والصلاحيات التالية :-

أ- إقرار خطط وبرامج تطوير الولدي .

ب- دراسة مشروع الموازنة السنوية للسلطة .

ج- الحصول على العروضة من أي مصدر داخلي أو خارجي والتعامل عليها بموافقة مسبقة من مجلس الوزراء .

د- وضع مشروعات القوانين والأنظمة المتعلقة بمهام السلطة ورعايتها إلى مجلس الوزراء .

هـ- أي أمور أخرى يرى الوزير عرضها عليه .

المادة (٨) :-

تعديل المادة (١٢) من القانون الأصلي بإضافة الفقرة (و) إليها بالنص التالي :-

و- أي صلاحيات أخرى مخولة له وفقاً للأنظمة الصادرة بمقتضى أحكام هذا القانون ويجوز للأمين العام بموافقة الوزير تفويض أي من صلاحياته المنصوص عليها في هذا القانون إلى أي موظف في السلطة حسبما تقتضيه مصلحة العمل فيها على أن يكون التفويض خطياً ومحدداً .

المادة (٩) :-

تعديل المادة (١٨) من القانون الأصلي على النحو التالي :-
 أولاً: بإلغاء عبارة (تقررها السلطة) الواردة في آخر الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنها بعبارة (يقررها المجلس).

ثانياً: بإلغاء نص الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-
 ب- تمارس السلطة صلاحياتها فيما يتعلق بتخصيص واستعمال المياه السطحية والجوفية التي يجري تطويرها بإشرافها وفقاً للأسس التي يضعها مجلس الوزراء بناء على تنسيب من المجلس.

المادة (١٠) :-

تعديل المادة (١٩) من القانون الأصلي بإلغاء عبارة (بموافقة السلطة) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (موافقة مجلس الوزراء بناء على تنسيب من المجلس).

المادة (١١) :-

تعديل المادة (٢١) من القانون الأصلي على النحو التالي :-
 أولاً: بإضافة عبارة (وقيمة ما عليها) بعد عبارة (وتقدير قيمتها) الواردة في الفقرة (ب) منها .

ثانياً: بتعديل الفقرة (ج) منها على النحو التالي :-

- ١- بإضافة عبارة (المدينة أو) بعد عبارة (محل بارز في) الواردة في السطر الثاني منها .
- ٢- بإضافة عبارة (رئيس البلدية أو) قبل عبارة (مختار القرية) الواردة فيها.
- ٣- بإلغاء عبارة (في القرية أو في مديرية التسجيل) التي جاءت بعد عبارة (الإعلان عن قرارات اللجنة) الواردة فيها .

ثالثاً: بإلغاء نص الفقرة (ز) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

ز- تعتبر القيم النهائية المقدرة للأراضي أو حصص الماء أو الحقوق الأخرى المستولى عليها فيما رأسمالية ثابتة في مشاريع السلطة تسجل لديها في سجلات خاصة وتعتبر ملزمة لكل ذي علاقة على أن تقوم السلطة بتعويض المالك أو المتصرف خلال خمس سنوات من تاريخ الاستيلاء وإلا توجب عليها إعادة التقدير وذلك إما بإعطائه وحدة زراعية أو أكثر حسب مقتضى الحال أو بتعويضه مالياً إذا كانت مساحة أرضه أقل من (١٠) دونمات على أن تؤخذ بعين الاعتبار قيمة الإنشاءات التي أقيمت على الوحدة الزراعية أو التحصينات التي أنشئت عليها .

رابعاً: بإلغاء عبارة (٤ بالمائة) الواردة في الفقرة (ح) منها والاستعاضة عنها بعبارة (٦ بالمائة) .
 خامساً: بإضافة عبارة (على أن يتم إنجاز ذلك خلال مدة لا تزيد على ثلاث سنوات) بعد عبارة (بالاستناد إلى أحكام هذا القانون) الواردة في الفقرة (ي) منها ، وإضافة عبارة (كملاك) بعد عبارة (وحدات سكن) الواردة في الفقرة (ي) منها .
 سادساً: بإضافة عبارة (بقرار من المجلس) بعد عبارة (السلطة) الواردة في مطلع الفقرة (ك) منها .

المادة (١٢) :-

تتلى المادة (٢٢) من القانون الأصلي ويستعاض عنها بما يلي :-

المادة (٢٢) :

أ- تتولى السلطة بقرار من المجلس بناء على تنسيب الأمين العام تقسيم الأراضي القابلة للزراعة المروية التي استولت عليها بفصد امتصلاحيها واستغلالها بالزراعة إلى وحدات زراعية لا تقل مساحة الوحدة منها عن (٢٥) دونماً ولا تزيد على (٥٠) دونماً ، ولا يجوز بأي حال من الأحوال تجزئة أي وحدة زراعية أو إقرارها إلى قطع متعددة نقل مساحة أي منها عن الحد الأدنى المعين في هذه الفقرة على أن لا تسري هذه الأسس على التقسيمات التي تمت قبل نفاذ هذا القانون .
 ب- على السلطة بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس وبعد الاطلاع على توصيات لجنة انقضاء المزارعين تخصيص الوحدات الزراعية وفق الأسس التالية على أن لا تسري هذه الأسس على التخصيصات التي تمت قبل نفاذ هذا القانون :-

- ١- تخصيص للمالك ضمن المشروع الزراعي مساحة أرضه كاملة على أن يخصم منها ما لا يزيد على (١٥%) للخدمات .
- ٢- يجوز أن يخصص للمزارع العامل في الزراعة في الوادي الذي لا يملك أرضاً زراعية فيـه ولمرة واحدة وحدة زراعية واحدة من الأراضي المسجلة باسم السلطة في حال توافرها ، وتحدد أسس وأولويات التخصيص وطريقة تسديد المزارعين لثمن الوحدات بنظام يصدر لهذه الغاية .
- ج- يجوز للسلطة بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس بعد الاطلاع على توصية لجنة انقضاء المزارعين أن تخصص أو تزجر للمتصرف الذي يتصرف بأرض تقل مساحتها عن (٢٥) دونماً أرضاً إضافية لتصل مساحة الوحدة لزراعية المخصصة له إلى الحد الأدنى المقرر للوحدة .

د- إذا تعذر من الناحية الفنية تخصيص الوحدة الزراعية بالمساحة المحددة في الفقرة (أ) من هذه المادة يجوز للمجلس عدم التقيد بهذه المساحة وذلك لتنظيم الوحدات الزراعية بحيث تتوافق مع شبكة التوزيع ولتقادي أحداث وحدات صغيرة وغير متساسة الشكل .

هـ- ١- إذا تم تخصيص وحدة زراعية لأكثر من شخص وتقدر استقلالها لعدم اتفاق الشركاء يجوز للسلطة إعادة تقسيم الوحدة بين الشركاء على أن لا تقل مساحة الوحدة المخصصة لأي منهم بعد التقسيم عن الحد الأدنى المقرر وفق أحكام هذا القانون .

٢- إذا تمزت إعادة تقسيم الوحدة وفق أحكام البند (١) من هذه الفقرة فبحق للسلطة استرداد الوحدة الزراعية مقابل التعويض للعائل للشركاء فيها مقدرة على أساس قيمتها الفعلية ويجوز للسلطة إعادة تخصيصها.

و- تتنقل حقوق المصروف أو المستأجر في الوحدة الزراعية في حال وفاته الى ورثته ، وعند رغبتهم في تجزئة الوحدة بينهم يجب أن لا تقل مساحة أي جزء منها عن الحد الأدنى لمساحة الوحدة الزراعية المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة .

ز- يجوز للمصرف المسجل باسمه وحدة زراعية أو أكثر بالاستناد لأحكام هذا القانون أن يؤجر الوحدة أو الوحدات التي لا يرغب في استغلالها بنفسه لأي مستأجر لمدة لا تقل عن سنة واحدة ولا يزيد على ثلاثين سنة قابلة للتجديد للمدة ذاتها أو التمديد حسبما يتفق عليه الطرفان على أن يكون الغرض من التأجير استغلالها في الزراعة ولا يعتبر عقد الإيجار حجة إلا إذا تم تسجيله لدى السلطة وتوفي السلطة من المستأجر مقابل تسجيل العقد رسماً مقداره خمسة دنانير عن كل سنة من مدة عقد إيجار الوحدة .

ج- السلطة بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس أن تقرر لأي مستأجر ليا من الوحدة الزراعية المسجلة بأساسها لمدة لا تزيد على ثلاثين سنة قابلة للتجديد لمدة ذاتها أو للتجديد حسبما يتفق عليه الطرفان على أن يكون الغرض من التأجير استغلالها في الزراعة ولها حق فسخ عقد الإيجار إذا تبين لها أن المستأجر لم يقم باستغلال الوحدة المؤجرة إليه وفقاً لشروط العقد . ويتم فسخ العقد بإشعار خطي بمدة انقضاء ثلاثين يوماً على إبداء المستأجر بوجوب التقيد بشروط العقد وإذا لم يمثل لهذا الإنذار بحق السلطة استعادة الوحدة المؤجرة .

ط- يجوز للمتصرف بيع الوحدة الزراعية أو حصصة فيها إلى أي فرد أردني الجنسية يحمل الرقم الوطني وفقاً للتشريعات النافذة شريطة إبراء ذمته من جميع الحقوق المترتبة عليه للسلطة وللحصول منها على شهادة بذلك وعلى ان لا تزيد المساحة المسجلة باسم أي فرد أكثر من ٢٥٠ دونم .

ي- لا يجوز للأشخاص المسجلة باسماتهم وحدة زراعية بموجب منذ تسجيل مشترك تجزئة الوحدة إلى أجزاء بقصد استغلال أي منها من قبل أحدهم أو بعضهم بصورة مستقلة عن بقية أجزاء الوحدة وعن باقي ملكي حقوق التصرف فيها.

ك- السلطة الحق في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتمديد شبكات الري في الوادي وتطوير المرافق الخاصة بها وحمايتها سواء داخل الحدود التنظيمية للمدن والقرى أو خارجها .

لـ لا يجوز بيع الوحدات الزراعية المشمولة بأحكام هذا القانون جبراً تنفيذاً لأمر ديسن أو رهن أو أي حجز سابق لهذا القانون إلا بعد مضي عشر سنوات من تاريخ نفاذه .

المادة (١٣) :-

—: (۱۳) العدة

المادة (٢٣) :-
 أُلغى المادة (٢٣) من القانون الأصلي ويستعاض عنها بما يلي :-

المادة (٢٢) : --

١٠٠ :- (الملاحظة بمقتضى قرار يتخذه المجلس بناء على تنسيب الأمين العام وبموافقة مجلس التنظيم الأعلى بتقسيم الأراضي المسئولة عليها الواقعة خارج الحدود التنظيمية للمدن والقرى في الوادي وتطويرها وتحسينها لتخصيصها لأغراض السكن على أن يتم تقسيم الأراضي غير المخصصة لأحداث الزراعة وفق المخططات التنظيمية المعتمدة من المجلس .

(ب) ١٠٠ - يخصص لمن تم الاستيلاء على أرضه وفقاً للفقرة (أ) من هذه المادة وحدة أو وحدات سكنية بمساحة مساوية لكامل مساحة أرضه المستولى عليها مع اقتطاع نسبة لا تزيد على (٢٥%) من مساحتها الكلية لإعراض توفير الخدمات ، ولا تسري أحكام هذه الفقرة على التخصيصات التي تمت قبل نفاذ هذا القانون مع عدم الإخلال بحق التعويض وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون .

٧- عليها في هذا القانون . ويجوز لمجلس الوزراء أن يخصص للمواطنين الأردنيين من أهالي الوادي المقيمين فيه من غير المالكين لأراض ضمن التنظيم السكاني وحدات أراض سكنية من أراضي الغزينة وبمساحة لا تزيد على (١٥٠٠) متر مربع، وبما يتناسب مع عدد أفراد عائلة المواطن الذي شمله التخصيص وفقاً للأسس والأولويات التي يضعها المجلس وبوفق عليها مجلس الوزراء بما في ذلك طريقة تسديد ثمن هذه الوحدات .

٣- يجوز لمجلس الوزراء بناء على تنسيب من المجلس تخصيص وحدت أراض سكنية من أراضي الخزينة المستولى عليها ضمن تنظيم سكني بحيث لا تزيد مساحته عن (١٥٠٠) متراً مربعاً وطرحها بالمزاد العلني لمن يرغب من المواطنين الأردنيين السكن في الوادي .

٤- يجوز للمجلس ولغايات تنظيمية بموافقة مجلس التنظيم الأعلى الموافقة على إقامة مشاريع سكنية في غير الوحدات الزراعية لأصحاب الأراضي التي تقع خارج الحدود البلدية .

المادة (١٤) :-

تعديل المادة (٢٤) من القانون الأصلي على النحو التالي :-

أولاً : بإلغاء كلمة (قطعيًا) الواردة في الفقرة (د) منها والاستعاضة عنها بكلمة (نهائيًا) وإلغاء عبارة (بموافقة السلطة وكذلك بحق للسلطة) الواردة في الفقرة (د) منها والاستعاضة عنها بعبارة (بموافقة المجلس كما يحق له) .

ثانيًا : بإلغاء نص الفقرة (ز) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

ز- تحسم قيمة للوحدة الزراعية ووحدة السكن المخصصة للمتصرف من القيمة الرأسمالية لأرضه المسجلة في سجلات السلطة وفقًا لأحكام الفقرة (ز) من المادة (٢١) من هذا القانون وإذا زادت قيمة الوحدة على قيمة أرضه الرأسمالية الحالية فعلى المتصرف أن يدفع للسلطة مقدار الفرق بين هاتين القيمتين وفقًا لتعليمات يضعها المجلس لهذه الغاية.

ثالثًا : بإلغاء كلمة (المتهمين) الواردة في (في الدرجة الثالثة) الواردة في الفقرة (ط) منها.

رابعًا : بإلغاء نص الفقرة (ي) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

ي- يضع المجلس التعليمات اللازمة لتنظيم استعمال المياه في الوحدات الزراعية في ذلك أسس توزيعها وإيصالها لهذه الوحدات وإيقافها عنها وتعيين الحد الأدنى لامتلاكها في ضوء وفرتها وطبيعة المزروعات في الوحدة على أن تحدد في التعليمات إجراءات الرقابة اللازمة لتطبيقها وتحدد أثمان هذه المياه بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس .

خامسًا : بإضافة عبارة (بقرار من المجلس) بعد عبارة (يحق للسلطة) الواردة في مطلع الفقرة (ك) منها.

المادة (١٥) :-

تعديل المادة (٢٦) من القانون الأصلي بإضافة عبارة (بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس) بعد عبارة (بحق للسلطة) الواردة في مطلعها .

المادة (١٦) :-

يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (٢٧) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

أ- يجوز للسلطة بقرار من المجلس وموافقة مجلس الوزراء تخصيص الأراضي الأخرى وبيعها وتأجيرها لإغراض المشاريع التي تقع ضمن اختصاصها وذلك مع عدم الإخلال

بحقوق المالكين الأصليين لهذه الأراضي في طلب تسجيل هذه الأراضي لهم أو التعويض العادل عنها وفقًا لأحكام هذا القانون .

٢- أما الأراضي الأخرى التي لا تقع ضمن متطلبات التنمية في منطقة اختصاص السلطة فعليها إعادتها إلى أصحابها بقرار من مجلس الوزراء بناءً على تنسيب من المجلس خلال ثلاث سنوات من تاريخ نفاذ أحكام هذا القانون وفق مخطط تنظيمي شامل ولهم حق التصرف فيها بمقتضى التشريعات النافذة .

المادة (١٧) :-

تعديل المادة (٣١) من القانون الأصلي على النحو التالي :-

أولاً : بإلغاء نص الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

أ- مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات يعاقب كل من يتعمد تخريب أو إلحاق الضرر بأي مشروع من مشاريع السلطة بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنة واحدة أو بغرامة لا تقل عن مائتي دينار ولا تزيد على ألف دينار.

ثانيًا :

بإلغاء عبارة (يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة واحدة أو بغرامة لا تزيد على مائتي دينار ولا تقل عن خمسين ديناراً) الواردة في الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بعبارة (يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة واحدة أو بغرامة لا تقل عن مائتي دينار ولا تزيد على ألف دينار) .

ثالثًا :

بإلغاء عبارة (يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر واحد أو بغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً ولا تقل عن خمسة دنانير) الواردة في مطلع الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنها بعبارة (مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تقل عن خمسين ديناراً ولا تزيد على مائتين وخمسين ديناراً) .

٢- بإضافة البند (٦) بالنص التالي إلى الفقرة (ج) منها :-

٦- مخالفة أي أحكام أخرى ينص عليها هذا القانون أو الأنظمة أو التعليمات الصادرة بمقتضاه .

رابعاً : بإضافة للفقرة (د) بالنص التالي إليها :-

د- يكون لمديري المناطق ومهندسي التنظيم من موظفي السلطة المفوضين من الوزير أو الأمين العام ، حسب مقتضى الحال ، صفة الضابطة العدلية فيما يتعلق بضبط الجرائم التي ترتكب خلافاً لأحكام هذا القانون وللأمين العام اتخاذ القرار بإزالة المخالفات والاعتداءات التي تقع على الأراضي والمياه والمنشآت الواقعة ضمن منطقت اختصاص السلطة بطرق إدارية وله عند الاقتضاء الاستعانة بأفراد الأمن العام لهذا الغرض كما يحق له ومن خلال المحكمة المختصة التي تنظر في القضايا المخالفة لأحكام هذا القانون بصفتها قضائياً مستقلة ، الرجوع على المخالف أو المعتدي بالنفقات التي تكبدها السلطة لإصلاح الضرر وإعادة الحال إلى ما كان عليه.

المادة (١٨) :-

تلغى المادة (٣٣) من القانون الأصلي ويستعاض عنها بما يلي :

المادة (٣٣) :-

يحظر بعد نفاذ أحكام هذا القانون إقامة أي أبنية أو منشآت في السواحي ، مهما كانت طبيعتها ، إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك وفقاً لما يلي :-
أ- يصدر الترخيص الإنشائي من السلطة بالنسبة للأراضي الواقعة خارج التنظيم مع مسودة التفصيل بالمخططات التنظيمية المعتمدة من المجلس وبالرسوم المقررة خارج حدود البلديات.
ب- يصدر الترخيص الإنشائي من البلدية المختصة بالنسبة للأراضي الواقعة داخل حدود البلديات.
للمخططات التنظيمية المعتمدة ونظام الأبنية والتنظيم للمدن والقرى المعمول به .

المادة ١٩- تعدل المادة (٣٤) من القانون الأصلي بالقاء عبارة (بالحس لسده لا ترد على

ثلاثة اشهر او بغرامة لا تزيد على خمسمائة دينار ولا تقل عن خمس دينار او
بكلتا العقوبتين) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (بالحس مدة لا تقل عن
شهر ولا تزيد على ثلاثة اشهر او بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على
خمسمائة دينار او بكلتا هاتين العقوبتين وبالعقاب بالعقوبة ذاتها المشرف على
البناء والمتعهد بتنفيذه) .

المادة ٢٠- تلغى المادة (٣٨) من القانون الأصلي ويستعاض عنها بما يلي :-

أ- لا يجوز تلويث مياه الوادي او التسبب بتلويثها او ادخال أي مادة الى
الوادي من أي مصدر كان يعلن الامين العام في الجريدة الرسمية بانها
مادة ملوثة ما لم يقرر السماح بادخالها بموجب تصريح خطي صادر عنه
متضمنا الشروط التي يتوجب على المصريح له التقيد بها وطريقة استخدام
هذه المواد وتخزينها .

٢- لمقاصد البند (١) من هذه الفقرة تقوم السلطة باجراء التحاليل المخبرية
الدورية للمياه بيولوجيا وكيميائيا وفيزيائيا ومخاطبة الجهات المعنية ،
وملاحقة المتسبب بالتلوث جزائيا .

ب- مع عدم الاخلال بأي عقوبة اشد ورد النص عليها في أي تشريع آخر ،
يعاقب كل من يخالف احكام الفقرة (أ) من هذه المادة بالحس مدة لا
تقل عن شهر ولا تزيد على ثلاثة اشهر او بغرامة لا تقل عن خمسين دينارا
ولا تزيد على الف دينار او بكلتا هاتين العقوبتين وعلى المحكمة ان تأمر
بازالة المواد التي تم ادخالها او القائلها او استعمالها في الوادي بصورة
مخالفة وذلك مع عدم الاخلال يحق السلطة بازالة هذه المخالفة بالطرق
الادارية وفقا لاحكام الفقرة (د) من المادة (٣١) من هذا القانون .

ج- تقوم السلطة ، تلافيا لاي ضرر ناجم عن مخالفة احكام الفقرة (أ) من هذه المادة ، بإيقاف توريد مياه الري للوحدة التي تم القاء او استعمال المواد الملوثة فيها الى ان يقوم المخالف بالتخلص من هذه المواد او معالجتها والغاء مفعولها على نفقته الخاصة بصورة توافق عليها السلطة دون ان يكون له الحق في التعويض .

٢٠٠١/٦/١٤

علي بن الحسين

نائب رئيس الوزراء وزير النقل الدكتور صالح ارشدات	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الدكتور عوض خليفات	رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب
وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الدكتور عبد السلام العبادي	نائب رئيس الوزراء ووزير دولة الشؤون الاقتصادية الدكتور محمد الحلايقة	نائب رئيس الوزراء وزير العدل فارس النابلسي
وزير الخارجية عبد الله الخطيب	وزير دولة للشؤون البرلمانية يوسف الدلاييح	وزير الصحة الدكتور طارق سحيمات
وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني ابو غيدا	وزير المعمل عبد الحافظ	وزير السياحة والآثار عقل بلتاجي
وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوقان	وزير الأعلام الدكتور طالب الرماحي	وزير الثقافة والمدينة المهندس وائل صبري
وزير دولة الدكتور عادل الشريدة	وزير الزراعة زهير زنوله	وزير الثقافة محمود الكايد الحياصات
وزير المياه والري المهندس حاتم الحلواني	وزير التخطيط جواد حنيد	وزير الصناعة والتجارة واصف عازر
وزير البريد والاتصالات الدكتور فوزي حاتم الزعبي	وزير التنمية الاجتماعية تمام الغول	وزير دولة للشؤون القانونية ضيف الله المساعدة

نحن علي بن الحسين نائب جلالة الملك المعظم
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٣١) لسنة ٢٠٠١

قانون التحكيم

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون التحكيم لسنة ٢٠٠١) ويعمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

إحكام عامة

المادة ٢-١- يكون للعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك:-
هيئة التحكيم: الهيئة المشكلة من محكم واحد او اكثر للفصل في النزاع المحال الى التحكيم وفقا لاحكام هذا القانون .

المحكمة المختصة: محكمة الاستئناف التي يجري ضمن دائرة اختصاصها التحكيم ما لم يتفق الطرفان على اختصاص محكمة استئناف اخرى في المملكة.

ب- يقصد بعبارة (طرفي التحكيم) حيثما وردت في هذا القانون طرفا التحكيم أو اطراف التحكيم حسب مقتضى الحال .

المادة ٣- تسري احكام هذا القانون على كل تحكيم اتفاقي يجري في المملكة ويتعلق بنزاع مدلي او تجاري بين اطراف من اشخاص القانون العام او القانون الخاص ايا كانت طبيعة العلاقة القانونية التي يدور حولها النزاع، عقدية كانت او غير عقدية .

المادة ٤- يطبق هذا القانون على كل تحكيم قائم وقت نفاذه او يبدأ بعد نفاذه ولو استند الى اتفاق تحكيم سابق على نفاذه ، على ان تبقى الاجراءات التي تمت وفق احكام أي قانون سابق صحيحة .

المادة ٥- في الاحوال التي يجيز فيها هذا القانون لطرفي التحكيم اخبار الاجراء الواجب الاتباع في مسالة معينة فان ذلك يتضمن حقهما في الاذن للخبر في اختيار هذا الاجراء ويعتبر من الغير كل مؤسسة او مركز للتحكيم في المملكة او في خارجها .

المادة ٦-١- ما لم يوجد اتفاق خاص بين طرفي التحكيم ، يتم تسليم اي تبليغ الى من يراد تبليغه شخصيا او في مقر عمله او في محل اقامته المعتاد او الى عنوانه البريدي المعروف للطرفين او المحدد في اتفاق التحكيم او في الوثيقة المنظمة للعلاقة التي يتناولها التحكيم .

ب- وإذا تعذر معرفة أي من العناوين بعد إجراء تحريات جديده يعتبر التبليغ منتجاً لآثاره إذا تم تسليمه بكتاب مسجل إلى آخر مقر عمل أو محل إقامة معتاد أو عنوان بريدي معروف للشخص المراد تبليغه .

ج- لا تسري أحكام الفقرتين (أ) و(ب) من هذه المادة على التبليغات القضائية أمام المحاكم .

المادة ٧- إذا استمر أحد طرفي النزاع في إجراءات التحكيم مع علمه بوقوع مخالفة لشرط في اتفاق التحكيم أو لحكم من أحكام هذا القانون مما يجوز الاتفاق على مخالفته ولم يقدم اعتراضاً على هذه المخالفة في الموعد المتفق عليه أو في وقت معقول عند عدم الاتفاق ، يعتبر ذلك نزولاً منه عن حقه في الاعتراض .

المادة ٨- لا يجوز لأي محكمة أن تتدخل في المسائل التي يحكمها هذا القانون إلا في الأحوال المبينة فيه ، وذلك دون إخلال بحق هيئة التحكيم في الطلب من المحكمة المختصة مساعدتها على إجراءات التحكيم وفق ما تراه هذه الهيئة مناسباً لحسن سير التحكيم مثل دعوة شاهد أو خبير أو الأمر بإحضار مستند أو صورة عنه أو الاطلاع عليه أو غير ذلك .

اتفاق التحكيم

المادة ٩- لا يجوز الاتفاق على التحكيم إلا للشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يملك التصرف في حقوقه ، ولا يجوز التحكيم في المسائل التي لا يجوز فيها الصلح .

المادة ١٠-١- يجب أن يكون اتفاق التحكيم مكتوباً وإلا كان باطلاً ، ويكون اتفاق التحكيم مكتوباً إذا تضمنه مستند وقعه الطرفان أو إذا تضمنه ما تبادلته الطرفان من رسائل أو برقيات أو عن طريق الفاكس أو التلكس أو غيرها من وسائل الاتصال المكتوبة والتي تعد بمثابة سجل للاتفاق .

ب- ويعد في حكم الاتفاق المكتوب كل إحالة في العقد إلى أحكام عقد نموذجي أو اتفاقية دولية أو أي وثيقة أخرى تتضمن شرط تحكيم إذا كانت الإحالة واضحة في اعتبار هذا الشرط جزءاً من العقد .

ج- إذا تم الاتفاق على التحكيم أثناء نظر النزاع من قبل المحكمة ، فعلى المحكمة أن تقرر إحالة النزاع إلى التحكيم ، ويعد هذا القرار بمثابة اتفاق تحكيم مكتوب .

المادة ١١:- يجوز أن يكون اتفاق التحكيم سابقاً على نشوء النزاع سواء كان مستقلاً بذاته أو ورد في عقد معين بشأن كل المنازعات أو بعضها التي قد تنشأ بين الطرفين ، كما يجوز أن يتم اتفاق التحكيم بعد قيام النزاع ولو كانت قد أقيمت في شأنه دعوى أمام أية جهة قضائية ويجب في هذه الحالة أن يحدد موضوع النزاع الذي يحال إلى التحكيم تحديداً دقيقاً وإلا كان الاتفاق باطلاً.

المادة ١٢-أ- على المحكمة التي يرفع إليها نزاع يوجد بشأنه اتفاق تحكيم أن تحكم برد الدعوى إذا دفع المدعى عليه بذلك قبل الدخول في أساس الدعوى.

ب- ولا يحول رفع الدعوى المشار إليها في الفقرة (أ) من هذه المادة دون البدء في إجراءات التحكيم أو الاستمرار فيها أو إصدار حكم التحكيم ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك.

المادة (١٣): لا يمنع اتفاق التحكيم أي طرف الطلب من قاضي الأمور المستعجلة سواء قبل البدء في إجراءات التحكيم أو أثناء سيرها ، اتخاذ أي إجراء وقائي أو تحفظي وفقاً للأحكام المنصوص عليها في قانون أصول المحاكمات المدنية ويجوز الرجوع عن تلك الإجراءات بالطريقة ذاتها

هيئة التحكيم

المادة ١٤-أ- تشكل هيئة التحكيم باتفاق الطرفين من محكم واحد أو أكثر ، فإذا لم يتفق على عدد المحكمين كان العدد ثلاثاً.

ب- إذا تعدد المحكمون وجب أن يكون عددهم وترّاً ، وإلا كان التحكيم باطلاً.

المادة ١٥-أ- لا يجوز أن يكون المحكم قاصراً أو محجوراً عليه أو محروماً من حقوقه المدنية بسبب الحكم عليه بجناية أو بجنحة مخلة بالشرف أو بسبب شهر إفلاسه ولورد إليه اعتباره.

ب- لا يشترط أن يكون المحكم من جنس محدد أو جنسية معينة إلا إذا اتفق طرفا التحكيم أو نص القانون على غير ذلك .

ج- يكون قبول المحكم القيام بمهمته كتابه ويجب عليه أن يفصح عند قبوله عن أي ظروف من شأنها إثارة شكوك حول حيته واستقلاله.

المادة ١٦-أ- لطرفي التحكيم الاتفاق على اختيار المحكمين وعلى كيفية وتاريخ اختيارهم فإذا لم يتفقا على ذلك تتبع الإجراءات التالية:-

١- إذا كانت هيئة التحكيم تتكون من محكم واحد تتولى المحكمة المختصة تعيينه بناء على طلب أحد الطرفين.

٢- وإذا كانت هيئة التحكيم مشكلة من ثلاثة محكمين يعين كل طرف محكماً ويتفق المحكمان المعينان على تعيين المحكم الثالث ، فإذا لم يعين أحد الطرفين محكمه خلال خمسة عشر يوماً التالية لتسلمه طلباً بذلك من الطرف الآخر ، أو إذا لم يتفق المحكمان المعينان على اختيار المحكم الثالث خلال خمسة عشر يوماً التالية لتاريخ تعيين آخرهما تتولى المحكمة المختصة تعيينه بناء على طلب أي من الطرفين وتكون رئاسة هيئة التحكيم للمحكم الذي اختاره المحكمان المعينان أو الذي عينته المحكمة.

٣- تتبع الإجراءات المذكورة في البند (٢) من هذه الفقرة إذا كانت هيئة التحكيم مشكلة من أكثر من ثلاثة محكمين.

ب- وإذا خالف أحد الطرفين إجراءات اختيار المحكمين التي اتفقا عليها ، أو لم يتفقا على كيفية القيام بتلك الإجراءات ، أو لم يتفق المحكمان المعينان على أمر مما يجب الاتفاق عليه ، أو إذا تخلف الغير عن أداء ما عهد به إليه في هذا الشأن تتولى المحكمة المختصة بناء على طلب أي من الطرفين القيام بالإجراء أو بالعمل المطلوب.

ج- تراعي المحكمة في المحكم الذي تختاره الشروط التي يتطلبها هذا القانون وتلك التي اتفق عليها الطرفان ، وتصدر قرارها باختيار المحكم على وجه السرعة ، ولا يكون هذا القرار قابلاً للطعن فيه بأي من طرق الطعن.

المادة ١٧-أ- لا يجوز رد المحكم إلا إذا قامت ظروف تثير شكوكاً حول حيته واستقلاله.

ب- ولا يجوز لأي من طرفي التحكيم رد المحكم الذي عينه أو اشترك في تعيينه إلا لسبب تبين له بعد أن تم هذا التعيين.

المادة ١٨-أ- يقدم طلب الرد كتابة إلى المحكمة المختصة مبيناً فيه أسباب الرد خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ علم طالب الرد بتشكيل هيئة التحكيم أو بالظروف المبررة للرد ، فإذا لم يتفق المحكم المطلوب رده من تلقاء نفسه

بعد إشعاره فصلت المحكمة في الطلب ، ويكون قرارها غير قابل للطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن.

ب- لا يقبل طلب الرد ممن سبق له تقديم طلب برد المحكم نفسه في ذات التحكيم والسبب ذاته.

ج- لا يترتب على تقديم طلب الرد وقف إجراءات التحكيم ، وإذا حكم برد المحكم تعتبر إجراءات التحكيم التي شارك فيها كأن لم تكن ، بما في ذلك الحكم.

المادة ١٩- إذا تضرع على المحكم أداء مهمته أو لم يبشرها أو انقطع عن أدائها بما يؤدي إلى تأخير غير مبرر في إجراءات التحكيم ولم ينتج ولم يتفق الطرفان على عزله ، يجوز للمحكمة المختصة ، الأمر بإنهاء مهمته بناء على طلب أي من الطرفين بقرار لا يقبل أي طريق من طرق الطعن.

المادة ٢٠- إذا انتهت مهمة المحكم بإصدار حكم برده أو عزله أو تنحيه أو وفاته أو عجزه أو لأي سبب آخر وجب تعيين بديل له طبقاً للإجراءات التي تتبع في اختيار المحكم الذي انتهت مهمته.

المادة ٢١- أ- تفصل هيئة التحكيم في الدفوع المتعلقة بعدم اختصاصها بما في ذلك الدفوع المبنية على عدم وجود اتفاق تحكيم أو سقوطه أو بطلانه أو عدم شموله لموضوع النزاع.

ب- يجب التمسك بهذه الدفوع لمدة لا تتجاوز موعد تقديم اللائحة الجوابية وفقاً لأحكام الفقرة (ب) من المادة (٢٩) من هذا القانون ، ولا يترتب على قيام أحد طرفي التحكيم بتعيين محكم أو الاشتراك في تعيينه سقوط حقه في تقديم أي من هذه الدفوع ، إما الدفع بعدم شمول اتفاق التحكيم لما يثيره الطرف الآخر من مسائل أثناء نظر النزاع فيجب التمسك به فوراً وإلا سقط الحق فيه ، ويجوز في جميع الأحوال أن تقبل هيئة التحكيم الدفع المتأخر إذا رأت أن التأخير كان لمعذره مشروعه أو سبب مقبول.

ج- لهيئة التحكيم أن تفصل في الدفوع المشار إليها في الفقرة (أ) من هذه المادة قبل الفصل في الموضوع أو أن تضمها إلى الموضوع لتفصل

فيهما معاً ، وإذا قضت برفض الدفع ، فلا يجوز التمسك به إلا عن طريق رفع دعوى بطلان حكم التحكيم المنهي للخصومه كلها وفق أحكام بطلان حكم التحكيم الواردة في هذا القانون.

المادة ٢٢- يعد شرط التحكيم اتفاقاً مستقلاً عن شروط العقد الأخرى ، ولا يترتب على بطلان العقد أو فسخه أو إنهائه أي أثر على شرط التحكيم الذي يتضمنه إذا كان هذا الشرط صحيحاً في ذاته .

المادة ٢٣- أ- مع مراعاة أحكام المادة (١٣) من هذا القانون ، يجوز لطرفي التحكيم الاتفاق على أن يكون لهيئة التحكيم ، سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أي من طرفي التحكيم ، أن تأمر أياً منهما باتخاذ ما تراه من تدابير مؤقتة أو تحفظية تقتضيها طبيعة النزاع ، وأن تطلب تقديم ضمان كاف لتغطية نفقات هذه التدابير.

ب- وإذا تخلف من صدر إليه الأمر عن تنفيذه ، يجوز لهيئة التحكيم بناء على طلب الطرف الآخر أن تأذن لهذا الطرف في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذه بما في ذلك حقه في الطلب من المحكمة المختصة إصدار أمرها في التنفيذ.

إجراءات التحكيم

المادة ٢٤- لطرفي التحكيم الاتفاق على الإجراءات التي تتبعها هيئة التحكيم بما في ذلك حقهما في إخضاع هذه الإجراءات للقواعد المتبعة في أي مؤسسة أو مركز تحكيم في المملكة أو خارجها فإذا لم يوجد مثل هذا الاتفاق كان لهيئة التحكيم أن تختار إجراءات التحكيم التي تراها مناسبة وذلك مع مراعاة أحكام هذا القانون.

المادة ٢٥- يعامل طرفا التحكيم على قدم المساواة ونهياً لكل منهما فرصة كاملة ومتكافئة لعرض دعواه أو دفاعه .

المادة ٢٦- تبدأ إجراءات التحكيم من اليوم الذي يكتمل فيه تشكيل هيئة التحكيم ، ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك.

المادة ٢٧- لطرفي التحكيم الاتفاق على مكان التحكيم في المملكة أو خارجها ، فإذا لم يوجد اتفاق عينت هيئة التحكيم مكان التحكيم مع مراعاة ظروف الدعوى

وملائمة المكان لأطرافها ، ولا يحول ذلك دون ان تجتمع هيئة التحكيم في أي مكان تراه مناسباً للقيام بأي إجراء من إجراءات التحكيم كسماع أطراف النزاع أو الشهود أو الخبراء أو الاطلاع على مستندات أو معاينة بضاعة أو أموال أو إجراء مداولة بين أعضائها أو غير ذلك.

المادة ٢٨-١- يجري التحكيم باللغة العربية ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك أو تحدد هيئة التحكيم لغة أو لغات أخرى ، ويسري حكم الاتفاق أو القوار على لغة البيانات والمذكرات المكتوبة وعلى المرافعات الشفهية وكذلك على كل قرار تتخذه الهيئة أو رسالة توجهها أو حكم تصدره ما لم ينص اتفاق الطرفين أو قرار هيئة التحكيم على غير ذلك.

ب- ولهيئة التحكيم أن تقرر أن يرفق بكل أو بعض الوثائق المكتوبة التي تقدم في الدعوى ترجمة إلى اللغة أو اللغات المستعملة في التحكيم وفي حالة تعدد هذه اللغات يجوز قصر الترجمة على بعضها.

المادة ٢٩-١- يرسل المدعي خلال الموعد المتفق عليه بين الطرفين أو الذي تعينه هيئة التحكيم إلى المدعى عليه وإلى كل واحد من المحكمين لائحة مكتوبة بدعواه تشمل على اسمه وعنوانه واسم المدعى عليه وعنوانه وشرح لوقائع الدعوى وتحديد للمسائل موضوع النزاع وطلباته وكل أمر آخر يوجب اتفاق الطرفين ذكره في هذه اللائحة.

ب- ويرسل المدعى عليه خلال الموعد المتفق عليه بين الطرفين أو الذي تعينه هيئة التحكيم إلى المدعي ولكل واحد من المحكمين لائحة جوابية مكتوبة بدفاعه رداً على ما جاء بلائحة الدعوى ، وله أن يضمن هذه اللائحة أي طلبات عارضة متصلة بموضوع النزاع أو أن يتمسك بحق ناشئ عنه بقصد الدفع بالمقاصة ، وله ذلك ولو في مرحلة لاحقة من الإجراءات إذا رأت هيئة التحكيم أن الظروف تبرر ذلك.

ج- يجوز لكل من الطرفين أن يرفق بلائحة الدعوى أو باللائحة الجوابية حسب مقتضى الحال ، صوراً عن الوثائق التي يستند إليها وإن يشير إلى كل أو بعض الوثائق وأدلة الإثبات التي سيقدمها ولا يحول ذلك دون حق هيئة التحكيم في أي مرحلة من مراحل الدعوى الطلب بتقديم أصول المستندات أو الوثائق التي يستند إليها أي من الطرفين.

المادة ٣٠- ترسل صورة مما يقدمه أحد الطرفين إلى هيئة التحكيم من مذكرات أو مستندات أو أوراق أخرى إلى الطرف الآخر وكذلك ترسل إلى كل من الطرفين صورة عن كل ما يقدم إلى الهيئة من تقارير الخبراء والمستندات وغيرها من الأدلة.

المادة ٣١- لكل من طرفي التحكيم تعديل طلباته أو أوجه دفاعه أو استكمالها خلال إجراءات التحكيم ما لم تقرر هيئة التحكيم عدم قبول ذلك منعاً من إعاقة الفصل في النزاع.

المادة ٣٢-١- تعتقد هيئة التحكيم جلسات مرافعة لتمكين كل من الطرفين من شرح موضوع الدعوى وعرض حججه وأدلتيه ، ولها الاكتفاء بتقديم المذكرات والوثائق المكتوبة ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك.

ب- يجب إخطار طرفي التحكيم بمواعيد الجلسات والاجتماعات التي تقرر هيئة التحكيم عقدها قبل التاريخ الذي تعينه لذلك بوقت كاف تقدره هذه الهيئة.

ج- تدون وقائع كل جلسة تعدها هيئة التحكيم في محضر تسلم صورة عنه إلى كل من الطرفين.

د- يكون سماع الشهود والخبراء بعد أداء اليمين وفق الصيغة التي تقررها هيئة التحكيم .

هـ- يجوز لهيئة التحكيم قبول أداء اليمين بشهادة خطية مشفوعة بالقسم أمام أي جهة معتمدة في البلد الذي تم فيه تأدية تلك الشهادة حسب قانون ذلك البلد.

المادة ٣٣-١- إذا لم يقدم المدعي دون عذر مقبول لائحة بدعواه وفقاً للفقرة (أ) من المادة (٢٩) من هذا القانون يجوز لهيئة التحكيم أن تقرر إنهاء إجراءات التحكيم ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك.

ب- وإذا لم يقدم المدعى عليه لائحته الجوابية وفقاً للفقرة (ب) من المادة (٢٩) من هذا القانون تستمر هيئة التحكيم في إجراءات التحكيم دون أن يعتبر ذلك بذاته إقراراً من المدعي عليه بدعوى المدعي.

ج- إذا تخلف أحد الطرفين عن حضور أي من الجلسات أو عن تقديم ما

طلب منه من مستندات يجوز لهيئة التحكيم الاستمرار في إجراءات التحكيم وإصدار حكم في النزاع استناداً إلى الأدلة المتوافرة لديها.

المادة ٣٤-أ- لهيئة التحكيم تعيين خبير أو أكثر لتقديم تقرير مكتوب أو شفهي يثبت في محضر الجلسة بشأن مسائل معينة تحددها ، وتبلغ الهيئة كل من الطرفين قرارها بتحديد المهمة المسندة إلى الخبير .

ب- على كل من الطرفين أن يقدم إلى الخبير المعلومات المتعلقة بالنزاع ، وأن يمكنه من معاينة وفحص ما يطلبه من وثائق أو بضائع أو أموال أخرى متعلقة بالنزاع ، وتفصل هيئة التحكيم في كل نزاع يقوم بين الخبير وحي من الطرفين بهذا الشأن .

ج- ترسل هيئة التحكيم صورة عن تقرير الخبير إلى كل من الطرفين بمجرد إيداعه لديها لإتاحة الفرصة له لإبداء رأيه فيه ، ولكل من الطرفين الحق في الاطلاع على الوثائق التي اسند إليها الخبير في تقريره وفحصها .

د- لهيئة التحكيم بعد تقديم تقرير الخبير أن تقرر من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد طرفي التحكيم عقد جلسة لسماع أقوال الخبير مع إتاحة الفرصة للطرفين لسماعه ومناقشته بشأن ما ورد في تقريره ، ولكل من الطرفين أن يقدم في هذه الجلسة خبيراً أو أكثر من طرفه لإبداء الرأي في المسائل التي تناولها تقرير الخبير الذي عينته هيئة التحكيم ما لم يتفق طرفاً للتحكيم على غير ذلك .

المادة ٣٥- يتوقف سير الخصومة أمام هيئة التحكيم وفقاً للحالات والشروط المقررة في قانون أصول المحاكمات المدنية ، وبس ترتيب على وقف سير الخصومة الآثار المقررة في القانون المذكور .

حكم التحكيم وإنهاء الإجراءات

المادة ٣٦-أ- تطبق هيئة التحكيم على موضوع النزاع القواعد القانونية التي يتفق عليها الطرفان وإذا اتفقا على تطبيق قانون دولة معينة لتبعت القواعد الموضوعية فيه دون القواعد الخاصة بتنازع القوانين .

ب- إذا لم يتفق الطرفان على القواعد القانونية واجبة التطبيق على

موضوع النزاع طبقت هيئة التحكيم القواعد الموضوعية في القانون الذي ترى أنه الأكثر اتصالاً بالنزاع .

ج- في جميع الأحوال يجب أن تراعي هيئة التحكيم عند الفصل في موضوع النزاع شروط العقد موضوع النزاع وتأخذ في الاعتبار الأعراف الجارية في نوع للمعاملة والعادات المتبعة وما جرى عليه التعامل بين الطرفين .

د- يجوز لهيئة التحكيم إذا اتفق طرفا التحكيم صراحة على تفويضها بالصلح أن تفصل في موضوع النزاع على مقتضى قواعد العدالة والإنصاف دون التقيد بأحكام القانون .

المادة ٣٧-أ- على هيئة التحكيم إصدار الحكم المنهي للخصومه كلها خلال الموعد الذي اتفق عليه الطرفان فإن لم يوجد اتفاق وجب أن يصدر الحكم خلال اثني عشر شهراً من تاريخ بدء إجراءات التحكيم وفي جميع الأحوال يجوز أن تقرر هيئة التحكيم تمديد هذه المدة على ألا تزيد على ستة أشهر ما لم يتفق الطرفان على مدة تزيد على ذلك .

ب- وإذا لم يصدر حكم التحكيم خلال الميعاد المشار إليه في الفقرة (أ) من هذه المادة جاز لأي من طرفي التحكيم أن يطلب من رئيس المحكمة المختصة ، أن يصدر أمراً لتحديد موعد إضافي أو أكثر أو بإنهاء إجراءات التحكيم فإذا صدر القرار بإنهاء تلك الإجراءات يكون لأي من الطرفين رفع دعواه إلى المحكمة المختصة أصلاً بنظرها .

المادة ٣٨- إذا كانت هيئة التحكيم مشكلة من أكثر من محكم واحد ، يتخذ أي قرار لهيئة التحكيم بما في ذلك حكم التحكيم النهائي بالإجماع أو بأغلبية الأعضاء ، ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك ، على أنه يجوز أن تصدر القرارات في المسائل الإجرائية من المحكم الذي يرأس الهيئة إذا أذن له بذلك الطرفان أو جميع أعضاء هيئة التحكيم .

المادة ٣٩- إذا اتفق الطرفان خلال إجراءات التحكيم على تسوية تنهي النزاع كلن لهما أن يطلبان إثبات شروط التسوية أمام هيئة التحكيم ، التي يجب عليها في هذه الحالة أن تصدر قراراً يتضمن شروط التسوية وينتهي إجراءات ، ويكون لهذا القرار ما لأحكام المحكمين من قوة التنفيذ .

المادة ٤٠- يجوز أن تصدر هيئة التحكيم أحكاماً وقتية أو في جزء من الطلبات وذلك قبل إصدار الحكم المنهي للخصومة كلها.

المادة ٤١- أ- يتم تدوين حكم التحكيم كتابة ويوقعه المحكمون، وفي حالة تشكيل هيئة التحكيم من أكثر من محكم يكتفي بتوقيع أغلبية المحكمين بشرط أن تثبت في الحكم أسباب عدم توقيع الأقلية.

ب- يجب أن يكون حكم التحكيم مسبباً إلا إذا اتفق طرفا التحكيم على غير ذلك أو كان القانون الواجب التطبيق على إجراءات التحكيم لا يشترط ذكر أسباب الحكم.

ج- يجب أن يشمل حكم التحكيم على أسماء الخصوم وعناوينهم وأسماء المحكمين وعناوينهم وجنسياتهم وصفاتهم وموَجَز عن اتفاق التحكيم وملخص لطلبات الخصوم وأقوالهم ومستنداتهم ومنطوق الحكم وتاريخ ويمكن إصداره وأسبابه إذا كان ذكرها واجباً، على أن يتضمن الحكم تحديد أتعاب المحكمين ونفقات التحكيم وكيفية توزيعها بين الأطراف.

د- إذا لم يتم الاتفاق بين الأطراف والمحكمين على تحديد أتعاب المحكمين فيتم تحديدها بقرار من هيئة التحكيم ويكون قرارها بهذا الشأن قابلاً للطعن أمام المحكمة المختصة ويكون قرار المحكمة في هذه الحالة نهائياً.

المادة ٤٢- أ- تسلم هيئة التحكيم إلى كل من الطرفين صورة عن حكم التحكيم خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره.

ب- ولا يجوز نشر حكم التحكيم أو نشر أجزاء منه إلا بموافقة طرفي التحكيم.

المادة ٤٣- إذا عرضت خلال إجراءات التحكيم مسألة تخرج عن اختصاص هيئة التحكيم أو تم طعن بالتزوير في ورقة قدمت لها واتخذت إجراءات جزائية بشأن تزويرها أو بشأن أي فعل جزائي آخر، يجوز لهيئة التحكيم الاستمرار في نظر موضوع النزاع إذا رأت أن الفصل في هذه المسألة أو في تزوير الورقة أو في الفعل الجزائي الآخر ليس لازماً للفصل في موضع النزاع، وإلا أوقفت الإجراءات حتى يصدر حكم قطعي في هذا الشأن، ويترتب على ذلك وقف سريان الموعد المحدد لإصدار حكم التحكيم.

المادة ٤٤- أ- تنتهي إجراءات التحكيم في أي من الحالات التالية :-

١- صدور الحكم المنهي للخصومة كلها.

٢- صدور أمر بإنهاء إجراءات التحكيم وفقاً لأحكام الفقرة (أ) من المادة (٣٣) من هذا القانون.

٣- إذا اتفق الطرفان على إنهاء التحكيم.

٤- إذا ترك المدعي خصومة التحكيم ما لم تقرر هيئة التحكيم، بناء على طلب المدعى عليه، أن له مصلحة جديدة في

استمرار الإجراءات حتى يحسم النزاع.

٥- إذا رأت هيئة التحكيم لأي سبب آخر عدم جدوى استمرار إجراءات التحكيم أو استحالتها.

٦- عدم توفر الأغلبية المطلوبة لإصدار حكم التحكيم.

ب- مع مراعاة أحكام المواد (٤٥) و(٤٦) و(٤٧) من هذا القانون تنتهي مهمة هيئة التحكيم بانتهاء إجراءات التحكيم.

المادة ٤٥- أ- يجوز لكل من طرفي التحكيم أن يطلب من هيئة التحكيم، خلال الثلاثين يوماً التالية لتسلمه حكم التحكيم، تفسير ما وقع في منطوقه

من غموض، ويجب على طالب التفسير تبليغ الطرف الآخر نسخة من هذا الطلب قبل تقديمه لهيئة التحكيم.

ب- يصدر التفسير كتابة خلال الثلاثين يوماً التالية لتاريخ تقديم طلب التفسير لهيئة التحكيم، ويجوز لها تمديد المدة خمسة عشر يوماً أخرى إذا رأت ضرورة لذلك.

ج- ويعتبر الحكم الصادر بالتفسير متمماً لحكم التحكيم الذي يفسره وتسوى عليه أحكامه.

المادة ٤٦- أ- تتولى هيئة التحكيم تصحيح ما يقع في حكمها من أخطاء مادية

بحثة، كتابية أو حسابية، وذلك بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم وتجري هيئة التحكيم التصحيح من غير

مراقبة خلال الثلاثين يوماً التالية لتاريخ صدور الحكم أو إيداع طلب التصحيح حسب مقتضى الحال.

ب- ويصدر قرار التصحيح كتابة من هيئة التحكيم ويبلغ إلى الطرفين خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره وإذا تجاوزت هيئة التحكيم

سلطانها في التصحيح يجوز التمسك ببطلان هذا القرار بدعوى بطلان تسري عليها أحكام هذا القانون.

المادة ٤٧-أ- يجوز لكل من طرفي التحكيم ، ولو بعد انتهاء موعد التحكيم ، أن يطلب من هيئة التحكيم خلال الثلاثين يوماً التالية لتسلمه حكم التحكيم إصدار حكم تحكيم إضافي في طلبات قدمت خلال الإجراءات وأغفلها حكم التحكيم ويجب تبليغ هذا الطلب إلى الطرف الآخر قبل تقديمه.
ب- تصدر هيئة التحكيم حكمها الإضافي خلال ستين يوماً من تاريخ تقديم الطلب ويجوز لها تمديد هذه المدة لثلاثين يوماً أخرى إذا رأت ضرورة لذلك.

بطلان حكم التحكيم

المادة ٤٨- لا تقبل أحكام التحكيم التي تصدر طبقاً لأحكام هذا القانون الطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن المنصوص عليها في قانون أصول المحاكمات المدنية ، ولكن يجوز رفع دعوى بطلان حكم التحكيم وفقاً للأحكام المبينة في المواد (٤٩) و (٥٠) و (٥١) من هذا القانون.
المادة ٤٩-أ- لا تقبل دعوى بطلان حكم التحكيم إلا في أي من الحالات التالية :-

١- إذا لم يوجد اتفاق تحكيم صحيحاً ومكتوباً أو كان هذا الاتفاق باطلاً أو سقط بانتهاء مدته.
٢- إذا كان أحد طرفي اتفاق التحكيم وقت إبرامه فاقداً للأهلية أو ناقصها وفقاً للقانون الذي يحكم أهليته.

٣- إذا تعذر على أي من طرفي التحكيم تقديم دفاعه بسبب عدم تبليغه تبليغاً صحيحاً بتعيين محكم أو بإجراءات التحكيم أو لأي سبب آخر خارج عن إرادته.

٤- إذا استبعد حكم التحكيم تطبيق القانون الذي اتفق الأطراف على تطبيقه على موضوع النزاع.

٥- إذا تم تشكيل هيئة التحكيم أو تعيين المحكمين على وجه مخالف لهذا القانون أو لاتفاق الطرفين.

٦- إذا فصل حكم التحكيم في مسائل لا يشملها اتفاق التحكيم أو تجاوز حدود هذا الاتفاق ، ومع ذلك إذا أمكن فصل أجزاء الحكم الخاصة بالمسائل الخاضعة للتحكيم عن أجزائه الخاصة بالمسائل غير الخاضعة له فلا يقع البطلان إلا على الأجزاء الأخيرة وحدها.

٧- إذا لم تراعى هيئة التحكيم الشروط الواجب توافرها في الحكم على نحو أثر في مضمونه أو استند الحكم على إجراءات تحكيم باطلة أثرت فيه.

ب- تقضي المحكمة المختصة التي تنتظر دعوى البطلان من تلقاء نفسها ببطلان حكم التحكيم فيما تضمن ما يخالف النظام العام فني المملكة أو إذا وجدت أن موضوع النزاع من المسائل التي لا يجوز التحكيم فيها.

المادة ٥٠- ترفع دعوى بطلان حكم التحكيم خلال الثلاثين يوماً التالية لتاريخ تبليغ حكم التحكيم للمحكوم عليه ، ولا يحول دون قبول دعوى البطلان لزول مدعي البطلان عن حقه في رفعها قبل صدور حكم التحكيم.

المادة ٥١- إذا قضت المحكمة المختصة بتأييد حكم التحكيم وجب عليها أن تأمر بتنفيذه ويكون قرارها في ذلك قطعياً . وإذا قضت ببطلان حكم التحكيم فيكون قرارها قابلاً للتمييز خلال ثلاثين يوماً من اليوم التالي للتبليغ ، ويترتب على القرار القطعي ببطلان حكم التحكيم سقوط اتفاق التحكيم .

حجية أحكام المحكمين وتنفيذها

المادة ٥٢- تحوز أحكام المحكمين الصادرة طبقاً لهذا القانون حجية الأمر المقضي به وتكون ولجنة التنفيذ بمراعاة الأحكام المنصوص عليها فيه.

المادة ٥٣-أ- لا يقبل طلب تنفيذ حكم التحكيم إذا لم يكن موعد رفع دعوى بطلان الحكم قد انقضى.

ب- يقدم طلب التنفيذ إلى المحكمة المختصة مرفقاً بما يلي :-

١- صورة عن اتفاق التحكيم.

٢- أصل الحكم أو صورة موقعة عنه.

٣- ترجمة لحكم التحكيم مصدق عليها من جهة معتمدة الى اللغة العربية اذا لم يكن ذلك الحكم صادرا بها .

المادة ٥٤-١- تنظر المحكمة المختصة في طلب التنفيذ لدقيقا وتأمّر بتنفيذه الا اذا تبين لها :-

- ١- ان هذا الحكم يتضمن ما يخالف النظام العام في المملكة، واذا امكن تجزئة الحكم في ما يتضمنه من مخالفة للنظام العام جاز الامر بتنفيذ الجزء الباقي.
- ٢- انه لم يتم تليفه للمحكوم عليه تليفنا صحيحا.

ب- لا يجوز الطعن في قرار المحكمة الصادر بالامر بتنفيذ حكم التحكيم اما الحكم الصادر برفض التنفيذ فيجوز الطعن فيه امام محكمة التمييز خلال ثلاثين يوما من اليوم التالي للتبليغ ، ويتروك على تصديق القرار الصادر برفض الامر بالتنفيذ سقوط اتفاق التحكيم.

المادة ٥٥- يلغى قانون التحكيم رقم (١٨) لسنة ١٩٥٣.

المادة ٥٦- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

علي بن الحسين

٢٠٠١/٦/١٤

رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الدكتور عوض خليفات	نائب رئيس الوزراء وزير النقل الدكتور صالح ارشيدات
نائب رئيس الوزراء وزير العدل فارس النابلسي	نائب رئيس الوزراء دولة للشؤون الاقتصادية الدكتور محمد الحلاقة	وزير الاوقاف والشؤون والمقتنيات الإسلامية الدكتور عبد السلام العبادي
وزير الصحة الدكتور طارق محييمات	وزير دولة للشؤون التممية الادارية الدكتور محمد ذليبات	وزير الخارجية عبد الاله الخطيب
وزير السياحة والآثار عقل بلقاجي	وزير المالية الدكتور ميشيل مارتو	وزير الأشغال العامة والاسكان المهندس حسني ابو غيدا
وزير الشباب والرياضة سعيد شقم	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس وائل صبري	وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوقان
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة عبد الرحيم المكنور	وزير الثقافة محمود الكايد الحياصات	وزير دولة الدكتور عادل الشريدة
وزير الصناعة والتجارة واصف عازر	وزير التخطيط جواد حديد	وزير المياه والري المهندس حاتم الحلواني
وزير دولة للشؤون القانونية ضيف الله المساعدة	وزير التنمية الاجتماعية تمام الغول	وزير البريد والاتصالات الدكتور لؤي حاتم الزعبي

دكتور علي بن الحسين

نحن علي بن الحسين نائب جلالة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الاعيان والتشاور
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠١

قانون الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية لسنة ٢٠٠١) ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك :-

الوزارة	: وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .
الوزير	: وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .
المجلس	: مجلس الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .
الامين العام	: امين عام الوزارة .
المؤسسة	: مؤسسة تنمية اموال الاوقاف .
مجلس الادارة	: مجلس ادارة المؤسسة .
المدير العام	: مدير عام المؤسسة .
الوقف	: حبس عين المال المملوك على حكم ملك لله تعالى على وجه التأييد وتخصيص منافعه للبر ولو مآلاً ويكون الوقف خيراً اذا خصصت منافعه لجهة بر ابتداءً ، ويكون ذريعاً اذا خصصت منافعه لشخص (او اشخاص معينين) وذرياتهم من بعدهم ثم الى جهة من جهات البر عند القراض الموقوف عليهم .

المسجد : المكان الذي يخصص لاقامة الصلاة ويفتح للكافة في الصلوات المفروضة وغيرها من العبادات وتشمل ثوابه دار القرآن الكريم والمكتبة ومصلى النساء والمركز الاسلامي وسكن موظفي المسجد والمتوضأ وحديقة المسجد وساحاته وأية مبان أخرى ملحقة به .

دار القرآن الكريم : المرفق الذي يخصص لتعليم احكام التلاوة والتجويد وتحفيظ القرآن الكريم بصرف للنظر عن التسمية التي تطلق عليه سواء اكان تابعاً للوزارة أو لأي جهة أخرى .

دار الحديث الشريف : المرفق الذي يخصص لتعليم علوم الشريعة الإسلامية وبخاصة علوم الحديث النبوي الشريف والسيرة النبوية والفقه بصرف للنظر عن التسمية التي تطلق عليه سواء اكان تابعاً للوزارة أو لأي جهة أخرى .

المركز الإسلامي : المرفق الذي يخصص للنشاط الإسلامي العام سواء اكان تابعاً للوزارة أو لأي جهة أخرى .

المقبرة : المكان الذي يخصص لدفن موتى المسلمين وفق القوانين والأنظمة السارية المفعول .

المقبرة للدارسة : المقبرة التي مضى على وقف الدفن فيها مدة لا تقل عن أربعين عاماً الزاوية : المكان العام الذي يخصص لذكر الله تعالى وعبادته .

دار الرفادة (التكية) : المكان الذي يوقف أو يخصص لتقديم وجبات الطعام للفقراء والمحتاجين .

المقام : المكان الذي دفن فيه أو اقام أو مر منه أحد الأنبياء أو الصحابة أو التابعين أو السلف الصالح وبنى عليه ما يدل على ذلك .

ب- يتم تعيين الأعضاء المنصوص عليهم في البند ٤ من الفقرة (أ) من هذه المادة بقرار من الوزير المختص لمدة سنتين قابلة للتجديد على أن يكون بمرتببة أمين عام أو مدير في وزارته أو دائرة له لا يقل رتبته عن الأولى من الفئة الأولى.

ج- يتم تعيين الأعضاء المنصوص عليهم في البند (١) من الفقرة (أ) من هذه المادة بقرار من مجلس الوزراء أو مجلس أعلى ذي سلطة مماثلة لمدة سنتين قابلة للتجديد.

- ينتخب المجلس من بين أعضائه من يشاء في حالة غيابه.

المادة ٧- أ- يمارس المجلس المهام التالية:

- ١- وضع السياسة العامة لشؤون الدولة في المجالس البلدية.
- ٢- تقديم مقترحات إلى مجلس الوزراء أو مجلس أعلى ذي سلطة مماثلة في المصالحات.
- ٣- دراسة مقترحات الوزراء أو مجالسهم أو مجالسهم المحلية أو إداراتهم.
- ٤- اقتراح على مجلس الوزراء أو مجلس أعلى ذي سلطة مماثلة تعيين أو فصل أعضاء المجالس البلدية.
- ٥- اقتراح على مجلس الوزراء أو مجلس أعلى ذي سلطة مماثلة تعيين أو فصل أعضاء المجالس المحلية أو إداراتهم.
- ٦- اقتراح على مجلس الوزراء أو مجلس أعلى ذي سلطة مماثلة تعيين أو فصل أعضاء المجالس البلدية.
- ٧- اقتراح على مجلس الوزراء أو مجلس أعلى ذي سلطة مماثلة تعيين أو فصل أعضاء المجالس المحلية أو إداراتهم.
- ٨- اقتراح على مجلس الوزراء أو مجلس أعلى ذي سلطة مماثلة تعيين أو فصل أعضاء المجالس البلدية.
- ٩- اقتراح على مجلس الوزراء أو مجلس أعلى ذي سلطة مماثلة تعيين أو فصل أعضاء المجالس المحلية أو إداراتهم.
- ١٠- اقتراح على مجلس الوزراء أو مجلس أعلى ذي سلطة مماثلة تعيين أو فصل أعضاء المجالس البلدية.

٧- الموافقة على استبدال العقارات الوقفية بإذن من المحكمة الشرعية المختصة عند وجود المسوغ الشرعي.

٨- إحالة العطاءات والمقاولات التي تدخل ضمن صلاحياته وفقاً للأنظمة المعمول بها.

٩- دراسة مشروعات الأنظمة الخاصة بالوزارة بما في ذلك أنظمة الأشغال واللوازم والعطاءات ورفعها لمجلس الوزراء لإقرارها.

١٠- الموافقة على إقامة الدعاوى الخاصة بالأوقاف الإسلامية والتوكيل فيها وإجراء التحكيم والمصالحة بشأن المنازعات التي تقع فيها، والموافقة على إسقاط تلك الدعاوى إذا اقتضت مصلحة الأوقاف ذلك.

١١- اعتماد البنوك والشركات المالية التي تتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية لإيداع أموال الأوقاف فيها.

ب- للمجلس أن يفوض الوزير أياً من صلاحياته المنصوص عليها في هذا القانون على أن يكون التفويض خطياً ومحدداً.

المادة ٨- يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه أو نائبه في حالة غيابه مرة كل شهرين على الأقل وكلما دعت الحاجة لذلك ويكون اجتماعه قانونياً بحضور أكثرية أعضائه على أن يكون الرئيس أو نائبه في حال غيابه واحداً منهم وتصدر قراراته بالإجماع أو بأكثرية أصوات الحاضرين وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع.

المادة ٩- تتولى الوزارة الإشراف الإداري على شؤون الإفتاء في المملكة ويجري تشكيل مجلس الإفتاء وتعيين المفتي العام والمفتين وتنظيم شؤون الإفتاء وفق نظام خاص يصدر لهذه الغاية.

المادة ١٠- يطبق على موظفي الوزارة نظام الخدمة المدنية وقانون التقاعد المدني.

محكمة التمييز

المادة ٣- تعني عبارة (الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية) ما يلي:-

أ- الأراضي والعقارات والأموال المنقولة وغير المنقولة الموقوفة على جهة بر لا تنقطع ابتداءً أو انتهاءً وتشمل المساجد وملحقاتها والمقامات ودور الرفادة (التكايا) والزوايا والمقابر الإسلامية المخصصة للدفن والتي يجري فيها الدفن والتي منع فيها الدفن سواء كانت دارسة أو غير دارسة.

ب- شؤون الدعوة والوعظ والإرشاد والتوجيه الإسلامي .

ج - شؤون المصحف الشريف وشؤون المراكز الإسلامية ودور القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف ومراكز تحفيظها وتعليمها .

د - شؤون المعاهد الشرعية والمدارس ودور الأيتام التي ينفق عليها من الوزارة .

هـ - شؤون الإفتاء .

و- شؤون الحج والعمرة .

المادة ٤- للوزارة شخصية معنوية ذات استقلال مالي وإداري ولها بهذه الصفة حق التقاضي وأن تنيب عنها في الإجراءات القضائية المتعلقة بها أو لأي غاية أخرى من الغايات المنصوص عليها في هذا القانون المحامي العام المدني أو أن توكل المحامين لهذه الغاية كما يحق لها على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر أن تنيب عنها أحد موظفيها الحقوقيين ممن لهم خبرة في الأمور القانونية وفي الإجراءات القضائية المتعلقة بها في جميع المحاكم على اختلاف درجاتها وتمثيل الوزارة لدى مأموري تسوية الأراضي ومديري التسجيل .

المادة ٥- تهدف الوزارة إلى تحقيق ما يلي:-

أ- الإشراف على المساجد وإعمارها والعناية بها والعمل على أن تؤدي رسالتها على أكمل وجه .

ب- تشجيع الوقف الخيري على جهات البر المتعددة والمحافظة على أموال الأوقاف وتنميتها وإدارة شؤونها وإنفاق غلتها على الجهات التي حددها اللوائح .

ج- تقوية الروح المعنوية لدى الأمة وإذكاء روح الجهاد والتضحية والثبات بين أفرادها .

د- دعم النشاط الإسلامي العام في مجالاته الفكرية والثقافية والاجتماعية .

هـ- نشر المعرفة والثقافة الإسلامية والمحافظة على التراث الإسلامي وإبراز دور الحضارة الإسلامية في تقدم المجتمع الإنساني .

و- الاهتمام بشؤون الدعوة والتوجيه الإسلامي وتعريف المسلمين بأحكام دينهم في أمور حياتهم الخاصة والعامة .

ز- تنمية الأخلاق الإسلامية وتوجيه سلوك المسلمين نحو معاني الخير والفضيلة وتعزيز الوحدة الوطنية .

المادة ٦- أ- ينشأ في الوزارة مجلس يسمى (مجلس الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية) برئاسة الوزير وعضوية كل من:-

١- الأمين العام .

٢- المفتي العام للمملكة .

٣- مدير عام المؤسسة .

٤- ممثل عن وزارة الداخلية .

٥- ممثل عن وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

٦- ممثل عن وزارة الإعلام .

٧- ممثل عن وزارة التربية والتعليم .

٨- ممثل عن دائرة قاضي القضاة .

٩- ممثل عن وزارة المالية / الأراضي

١٠- ممثل عن وزارة الثقافة .

١١- أربعة أشخاص من المهتمين بالشؤون الإسلامية ومن أهل الخبرة والاختصاص فيها .

ب- يتم تعيين الأعضاء المنصوص عليهم في البنود ٤ - ١٠ من الفقرة (أ) من هذه المادة بقرار من الوزير المختص لمدة سنتين قابلة للتجديد على أن يكون بمرتب أمين عام أو مدير في وزارته أو دائرته لا تقل درجته عن الأولى من الفئة الأولى.

ج- يتم تعيين الأعضاء المنصوص عليهم في البند (١١) من الفقرة (أ) من هذه المادة بقرار من مجلس الوزراء بناءً على تنصيب الوزير لمدة سنتين قابلة للتجديد.

د- ينتخب المجلس من بين أعضائه نائباً للرئيس بنوب عنه في حالة غيابه.

المادة ٧- أ- يمارس المجلس الصلاحيات التالية:-

١- رسم السياسة العامة للوزارة في إطار السياسة العامة للدولة .

٢- تنظيم شؤون الوعظ والإرشاد والخطابة والتدريس في المساجد .

٣- دراسة موازنة الوزارة السنوية ورفعها إلى مجلس الوزراء لإقرارها.

٤- الإشراف على شؤون الحج والعمرة ووضع التعليمات اللازمة لتنظيم نقل الحجاج والمعتمرين وتأمين سلامتهم وراحتهم وإسكانهم داخل المملكة وخارجها وتحديد أجور نقلهم وإسكانهم وبدل الخدمات التي تتقاضاها الوزارة منهم.

٥- الموافقة على إنشاء مدن الحجاج والمعتمرين واستراحاتهم وغيرها من المرافق وتحديد البدلات التي تستوفي منهم مقابل الخدمات التي تقدم لهم في هذه المدن والاستراحات والمرافق.

٦- الموافقة على تأسيس المعاهد والمدارس الشرعية في المملكة وتفويض الوزارة بتأسيس المعاهد والمدارس الشرعية ودور الأيتام المهنية والأكاديمية التابعة لها وتحديد رسوم وأجور ونفقات الدراسة فيها وشروط إعطاء منها مع مراعاة القوانين والأنظمة المعمول بها.

٧- الموافقة على استبدال العقارات الوقفية بإذن من المحكمة الشرعية المختصة عند وجود المسوغ الشرعي.

٨- إحالة العطاءات والمقاولات التي تدخل ضمن صلاحياته وفقاً للأنظمة المعمول بها.

٩- دراسة مشروعات الأنظمة الخاصة بالوزارة بما في ذلك أنظمة الأشغال واللوازم والعطاءات ورفعها لمجلس الوزراء لإقرارها.

١٠- الموافقة على إقامة الدعاوى الخاصة بالأوقاف الإسلامية والتوكيل فيها وإجراء التحكيم والمصالحة بشأن المنازعات التي تقع فيها، والموافقة على إسقاط تلك الدعاوى إذا اقتضت مصلحة الأوقاف ذلك.

١١- اعتماد البنوك والشركات المالية التي تتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية لإيداع أموال الأوقاف فيها.

ب- للمجلس أن يفوض الوزير أيًا من صلاحياته المنصوص عليها في هذا القانون على أن يكون التفويض خطياً ومحدداً.

المادة ٨- يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه أو نائبه في حالة غيابه مرة كل شهرين على الأقل وكلما دعت الحاجة لذلك ويكون اجتماعه قانونياً بحضور أكثرية أعضائه على أن يكون الرئيس أو نائبه في حال غيابه واحداً منهم وتصدر قراراته بالإجماع أو بأكثرية أصوات الحاضرين وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع .

المادة ٩- تتولى الوزارة الإشراف الإداري على شؤون الإفتاء في المملكة ويجري تشكيل مجلس الإفتاء وتعيين المفتي العام والمفتين وتنظيم شؤون الإفتاء وفق نظام خاص يصدر لهذه الغاية.

المادة ١٠- يطبق على موظفي الوزارة نظام الخدمة المدنية وقانون التقاعد المدني

الساري المفعول ويعتبر المصنفون منهم تابعين للتقاعد بموجبها.

المادة ١١- أ- تعفى الأوقاف الإسلامية الخيرية والمعاملات الخاصة أو المتعلقة بها من الضرائب والرسوم والطوابع على اختلاف أنواعها ويشمل ذلك ما تشتره الوزارة من أراض وعقارات كما تعفى الدعاوى التي تقيمها على الغير من الرسوم والطوابع.

ب- يستثنى من هذا الإعفاء:-

١- الضرائب والرسوم والطوابع التي تتحقق على الأبنية الوقفية التي ينشئها الغير على أراضى الوقف إذا أجرت وتستوفى منهم خلال مدة سريان الإجارة.

٢- العقارات التي يوقفها المحسنون وفقاً خيراً ويشترطون استغلالها أو الانتفاع بها من قبلهم لمدة محددة وتستوفى هذه الضرائب والرسوم والطوابع منهم خلال مدة استغلالهم لتلك العقارات.

المادة ١٢- تنظم الوزارة حساباتها وسجلاتها طبقاً لمبادئ المحاسبة التجارية أو طبقاً للأصول المتبعة في وزارة المالية وتكون سجلاتها وقبورها خاضعة للتدقيق من قبل مدقق حسابات قانوني يعتمد المجلس، كما يتولى ديوان المحاسبة مراقبة حسابات الوزارة وتدقيق سجلاتها ومعاملاتها.

المادة ١٣- تتولى الوزارة تدقيق ومراجعة طبعات المصحف الشريف المسموعة والمقرونة والمرئية التي تطبع أو تسجل في المملكة أو التي ترد من الخارج ولا يجوز وضعها أو وضع أي نسخة منها في التداول أو التصرف بها بأي صورة من الصور إلا بعد إجازتها من قبل الوزارة وفقاً للتعليمات التي يصدرها الوزير بالتنسيق مع الجهات المختصة الأخرى، وذلك تحت طائلة المصادرة واتخاذ الإجراءات القانونية بحق الأشخاص المسؤولين عن مخالفة أحكام هذه المادة.

المادة ١٤- أ- تسجل العقارات والأراضي الموقوفة وفقاً خيراً إسلامياً في سندات خاصة يبين فيها أن نوع الأرض وقف خيري وأن المتولى عليها الوزارة ويجري بيان الجهة الموقوف عليها وأي شروط للواقف ترد في الحجة الوقفية على هذه السندات. وعلى دوائر التسجيل أن تقوم بتصحيح قبورها وفقاً لذلك.

ب- تسجل أراضي الخزينة التي تخصص للوزارة أو تفوض لها وفقاً صحيحاً وفق أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة سواء كانت من نوع الأراضي الأميرية أو المملوكة.

المادة ١٥- على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر، يمنع ترتيب أي حكر جديد على أراضي الأوقاف، أما الاحكار القائمة فيتولى المجلس معالجة جميع الأمور المتعلقة بها.

المادة ١٦- أ- يكون للحجج الوقفية الصادرة عن المحاكم الشرعية حجية الأحكام القضائية سواء أكانت تتعلق بأموال منقولة أم غير منقولة ولا يسري عليها مرور الزمن.

ب- تلتزم دوائر التسجيل بتسجيل الحجج الوقفية عند تقديمها إليها في أي وقت.

المادة ١٧- تعتبر كل أرض أوقفت لدفع الموتى المسلمين أو خصصت لذلك من قبل أي سلطة أو جهة أخرى موقوفة وفقاً خيراً صحيحاً وتسجل وفق ما ورد في المادة (١٤) من هذا القانون سواء أكانت أرض المقبرة مشمولة بأعمال التسوية أم مستثناة منها أو كانت أميرية أو ملكاً.

المادة ١٨- أ- تشرف الوزارة على جميع المساجد وتتولى إدارة شؤونها كما تشرف الوزارة على دور القرآن الكريم والمراكز الإسلامية ودور الرفاهة (التكايا) والزوايا وملحقات كل منها بما في ذلك التي لا ينفق عليها من موازنة الوزارة وفق نظام خاص يصدر لهذه الغاية.

ب- تشجع الوزارة إقامة المساجد ودور القرآن الكريم والمراكز الإسلامية ودور الرفاهة (التكاي) وللزوايا ويتم للتخصيص بإقامتها بموافقة خطية مسبقة من الوزير أو من ينيبه وفقاً للنظام الخاص المشار إليه في الفقرة (أ) من هذه المادة.

المادة ١٩- أ- تعتبر المساحة التي أقيم عليها المسجد وأبيحت فيه الصلاة للناس عامة وفقاً صحيحاً ويسري هذا الحكم على ما يتبع المسجد من أبنية ومرافق ومنشآت سواء أكانت الأرض مشمولة بأعمال التسوية أم مستثناة منها أو كانت أميرية أو ملكاً وتسري أحكام هذه الفقرة على المساجد القائمة عند العمل بأحكام هذا القانون.

ب- تعتبر المساحة التابعة لبناء المسجد جزءاً من الأرض التي أقيم عليها المسجد ويشترط أن لا تقل أبعادها عن مثلي الارتداد القانوني لبناء المسجد والمرافق والمنشآت التابعة له ما لم يشترط المالك خطياً غير ذلك.

المادة ٢٠- يشترط في الوقف الذري أن لا يتعارض مع أحكام المواريث في الشريعة الإسلامية وفق ما هو مقرر في قانون الأحوال الشخصية المعمول به.

المادة ٢١- تتولى الوزارة مراقبة أعمال المتولين على الأوقاف الذرية وتبليغ المحكمة الشرعية المختصة عن أي مخالفة أو تقصير وطلب عزل المتولي ومحاسبته.

المادة ٢٢- يجوز للوزارة أن تتولى الإشراف على الوقف الذري وإدارته واستغلاله وإنفاق غلته على مستحقيه منفردة أو بالاشتراك مع المتولي بقرار من القاضي الشرعي وتتقاضى الوزارة نسبة لا تزيد عن (١٠%) من واردات الوقف الذري مقابل القيام بمهام التولية والإدارة إذا كانت منفردة ونسبة لا تزيد عن (٥%) إذا كان بالاشتراك مع المتولي.

المادة ٢٣- أ- تتولى الوزارة الإشراف على جميع الأوقاف الإسلامية الخيرية في المملكة وتعتبر متولياً عاماً عليها.

ب- تتولى الوزارة إدارة الأوقاف الإسلامية الخيرية واستغلالها وإنفاق غلتها على الجهات التي حددها الواقع.

ج- إذا اشترط الواقف أن يتولى إدارة الوقف واستغلاله وإنفاق غلته شخص أو جهة غير الوزارة، يعتبر هذا الشخص أو الجهة متولياً خاصاً.

د- تتولى الوزارة مراقبة المتولين الخاصين ومحاسبتهم، والتأكد من عدم وقوع أي مخالفة أو تقصير وعند وقوعها للوزارة أن تطلب من المحكمة الشرعية المختصة عزل المتولي الخاص وتعيين بديل عنه أو إسناد التولية للوزارة.

المادة ٢٤- على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر إذا استمكنت أي أرض موقوفة فلا يقطع مجاناً أي جزء من مساحة الأرض المستملكة.

المادة ٢٥- تحصل أموال الأوقاف بموجب قانون تحصيل الأموال الأميرية المعمول به.

المادة ٢٦- تنشأ مؤسسة رسمية عامة تسمى (مؤسسة تنمية أموال الأوقاف) تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري ولها ذمة مالية مستقلة عن ذمة الوزارة ولها بهذه الصفة أن تقوم بجميع التصرفات القانونية التي تمكنها من أداء وظائفها ولها أن تقاضي وتقاضى وأن تنيب عنها لدى جميع المحاكم

المحامي العام المدني أو أي محام توكله لهذا الغرض.

المادة ٢٧- أ- تقوم المؤسسة باستثمار الأموال الوقفية المنقولة وغير المنقولة بما يحقق مصلحة الوقف بما في ذلك الاستثمار في العقارات غير الوقفية شراءً وبيعاً

من الأموال الوقفية المنقولة.

ب- تلتزم المؤسسة بجميع تصرفاتها واستثماراتها بأحكام الشريعة الإسلامية

مع مراعاتها شروط الواقفين.

المادة ٢٨- للمؤسسة بقرار من مجلس الإدارة وبموافقة مجلس الوزراء المسبقة الحصول على التمويل اللازم من المؤسسات المتخصصة أو طرح سندات تمويل بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

المادة ٢٩- أ- يتولى إدارة المؤسسة مجلس إدارة برئاسة الوزير وعضوية كل من:-

١- المفتي العام للمملكة

٢- مدير عام المؤسسة - نائباً للرئيس -

٣- أمين عام الوزارة

٤- مدير عام مؤسسة إدارة وتنمية أموال الأيتام

٥- ممثل عن وزارة المالية بسميه وزيرها

٦- ممثل عن وزارة المالية / الأراضي بسميه وزيرها

٧- ممثل عن وزارة الأشغال العامة والإسكان بسميه وزيرها

٨- ممثل عن البنك المركزي بسميه محافظ البنك المركزي

٩- أربعة أشخاص من المهتمين بالأوقاف والشؤون الإسلامية وذوي الخبرة في مجال الاقتصاد والاستثمار يعينهم مجلس الوزراء بتتسيب من الوزير لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

ب- يشترط في الأعضاء المنصوص عليهم في البنود (٨-٥) أن يكون العضو بمرتبة أمين عام أو مدير عام في وزارته أو دائرته أو مؤلفاً لا تقل درجته عن الأولى من الفئة الأولى.

ج- يجتمع مجلس الإدارة دورياً وكلما دعت الحاجة بدعوة من رئيسه أو نائبه في حال غيابه ويكون الاجتماع قانونياً بحضور تسعة من أعضائه على أن يكون الرئيس أو نائبه في حال غياب واحد منهم ونصدر قراراته بالإجماع أو بأكثرية أصوات الحاضرين وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع.

المادة ٣٠- يقول مجلس الإدارة للمهام والصلاحيات التالية:-

أ- رسم السياسة العامة للمؤسسة بموافقة مجلس الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية ووضع الخطة السنوية لعملها.

ب- الموافقة على إقامة المشروعات الاستثمارية الخاصة بالمؤسسة بعد إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية والدراسات الفنية والمالية.

ج- وضع الخطط والبرامج اللازمة لاستثمار الأراضي الوقفية.

د- الموافقة على تأجير الأملاك والعقارات الوقفية الإسلامية التي تزيد مدة إيجارها على ثلاث سنوات وبحيث لا تتجاوز الإجارة ثلاثين سنة.

هـ- إحالة العطاءات والمقاولات الخاصة بالمؤسسة التي تدخل ضمن صلاحياته وفقاً للأنظمة المعمول بها.

و- الموافقة على إقامة الدعاوى الخاصة بالاستثمارات الوقفية والتوكيل فيها وإجراء التحكيم والمصالحة بشأن المنازعات التي تقع فيها، والموافقة على إسقاط تلك الدعاوى إذا اقتضت مصلحة الأوقاف ذلك.

ز- إعداد الموازنة السنوية للمؤسسة ورفعها لمجلس الوزراء للمصادقة عليها.

ح- دراسة مشروعات الأنظمة الخاصة بالمؤسسة بما في ذلك أنظمة الأشغال والتلوازم والعطاءات ورفعها لمجلس الوزراء لإقرارها.

المادة ٣١- أ- تنشئ الوزارة برامج خاصة لجهات البر الموقوف عليها لتتنفق واردات الأوقاف الخيرية الإسلامية على الجهات المستفيدة من هذه البرامج حسب شروط الواقفين بما في ذلك برامج الإنفاق على المساجد والرعاية الصحية والتعليم ومساعدة المحتاجين ، كما ينشأ للأوقاف العامة برنامج عام على أن يراعى في تخصيص واردات الأوقاف للبرامج سداد تمويل المشروعات الاستثمارية أولاً.

ب- تنظم شؤون البرامج وفق نظام خاص يصدر لهذه الغاية.

المادة ٣٢- أ- يؤسس في الوزارة صندوق خاص يسمى (صندوق الحج) يهدف إلى تشجيع الانخار للحج بحيث يتم استثمار أمواله لصالح المدخرين وكذلك أمانات شؤون الحج على أن يكون الاستثمار وفق أحكام الشريعة الإسلامية ويكون له شخصية معنوية ويتمتع باستقلال مالي وإداري وتنظم شؤونه بموجب نظام خاص يصدر لهذه الغاية.

ب- يجوز استثمار أموال صندوق الحج المدخرة في تنمية الأراضي والعقارات الوقفية بموجب اتفاق يوقع بين الصندوق والمؤسسة.

المادة ٣٣- ينشأ في الوزارة صندوق باسمه (صندوق الدعوة) يمول من دعم الموازنة

العامه والتبرعات ليتولى المساعدة في دعم المساجد في المملكة بالائتمه والخطباء والمدرسين وأرسال الدعاه والقراء للخارج لنشر الثقافة الاسلاميه وطباعة المصحف وتوزيعه داخل المملكة وخارجها وطباعة الكتب والنشرات الاسلاميه باللغة العربية واللغات الاخرى وتوزيعها على الجاليات الاسلاميه في العالم وتنظم شؤون وفق نظام خاص يصدر لهذه الغاية .

المادة ٣٤- لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٣٥- يلغى (قانون الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلاميه) رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٦ وجميع التعديلات التي طرأت عليه ، على ان تبقى الانظمة الصادرة بموجبه والتعليمات المعمول بها سارية المفعول الى ان تلغى او يستبدل بغيرها بها بمقتضى احكام هذا القانون خلال مدة اقصاها سنة من تاريخ نفاذه ، كما يلغى اي نص في اي تشريع آخر لتعارض احكامه مع احكام هذا القانون .

المادة ٣٦- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

علي بن الحسين

٢٠٠١/٦/١٤

رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي أبو الراغب	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الدكتور عوض خليفات	نائب رئيس الوزراء وزير النقل الدكتور صالح ارشيدات
نائب رئيس الوزراء وزير العدل فارس النابلسي	نائب رئيس الوزراء ووزير دولة للشؤون الاقتصادية الدكتور محمد الحليقة	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الدكتور عبد السلام العبادي
وزير الصحة الدكتور طارق سحيمات	وزير دولة لشؤون التنمية الإدارية الدكتور محمد ذنبيات	وزير دولة للشؤون البرلمانية يوسف الدلايخ
وزير السباحة والآثار عقل بلقاجي	وزير المالية الدكتور ميشيل مارتو	وزير الأشغال العمامة والاسكان المهندس حسني أبو غيدا
وزير الشباب والرياضة سعيد شقم	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس وائل صبري	وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوقان
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة عبد الرحيم العكور	وزير الثقافة محمود الكايد الحياصات	وزير الزراعة لهير لولونه
وزير الصناعة والتجارة واصف عازر	وزير التخطيط جواد حديد	وزير المياه والري المهندس حاتم الحلواني
وزير دولة للشؤون القانونية ضيف الله المساعدة	وزير التنمية الاجتماعية تمام الغول	وزير البريد والاتصالات الدكتور لواز حاتم الزعبي

مكتبة البرلمان

نحن علي بن الحسين نائب جلالة الملك المعظم
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠١

قانون مؤسسة نهر الاردن

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون مؤسسة نهر الاردن لسنة ٢٠٠١) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني

المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

المؤسسة	: مؤسسة نهر الاردن .
المجلس	: مجلس أمناء المؤسسة .
الرئيس	: رئيس المجلس .
المدير العام	: مدير عام المؤسسة .

المادة ٣-١- يؤسس في المملكة مؤسسة اهلية لا تهدف الى الربح تسمى (مؤسسة نهر الاردن) تتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي واداري ولها بهذه الصفة تملك الاموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لتحقيق اهدافها وايرام العقود والاقتراض وقبول التبرعات والهبات والوصايا والقيام بجميع التصرفات القانونية ولها ان تنيب عنها في الاجراءات القضائية أي محام او وكيل اخر توكله لهذه الغاية .

ب- تعتبر المؤسسة الخلف القانوني والواقعي لجمعية مؤسسه نهر الاردن المسجلة بموجب قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ تحت رقم (١١٦٠) وتؤول للمؤسسة جميع اموال الجمعية المنقولة وغير المنقولة وكذلك جميع حقوقها والتزاماتها .

ج- يكون مركز المؤسسة الرئيسي في عمان ويحق لها انشاء فروع وفتح مكاتب داخل المملكة وخارجها .

المادة ٤- تهدف المؤسسة الى المساهمة في :-

- ١- تنمية المجتمع المحلي في مختلف المجالات الصحية والمهنية والثقافية والتعليمية والتربوية وغيرها .
- ٢- اعداد وتنفيذ المشاريع التنموية الهادفة للنهوض بالمجتمع المحلي .
- ٣- اعداد وتنفيذ البرامج المتعلقة بمشاريع امن الاسرة وحماية الطفل والمشاركة في تنفيذ أي من المشاريع المتعلقة بهما .

المادة ٥- ١- يتولى ادارة المؤسسة مجلس أمناء مؤلف من رئيس وعدد من الاعضاء لا يقل عددهم عن احد عشر عضواً بمن فيهم المدير العام .

- ٢- يعين رئيس المجلس بأرادة ملكية سامية .
- ٣- يعين اعضاء المجلس من ذوي الخبرة والكفاءة بقرار من الرئيس ولمدة اربع سنوات قابلة للتجديد .
- ٤- يختار المجلس في اول اجتماع له نائبا للرئيس يقوم مقام الرئيس في حال غيابه .

المادة ٦- يتولى المجلس المهام والصلاحيات التالية :-

- ١- رسم السياسة العامة للمؤسسة واقرار البرامج والخطط الاستراتيجية لتنفيذها .

٢٨٥٣

- ب- استثمار اموال المؤسسة في المشاريع ذات العلاقة باهدافها .
- ج- العمل على توفير التمويل اللازم للشطة المؤسسة من مختلف المصادر المحلية والعربية والدولية وفق الخطط الموضوعه لهذه الغاية .
- د- الموافقة على ايزام العقود والاتفاقيات التي تكون المؤسسة طرفاً فيها وتفويض من يوقعها نيابة عنها .
- هـ- اقرار التقرير السنوي ومشروع الموازنة السنوية للمؤسسة وحساباتها الختامية .
- و- اقرار التعليمات المتعلقة بشؤون المؤسسة الادارية والمالية والتنظيمية .
- ز- تشكيل لجان متخصصة من اعضاء المجلس وغيرهم لمساعدته على قيامه بعهامه .
- ح- تعيين مدقق حسابات قانوني للمؤسسة .
- ط- اية مهام اخرى تتطلبها اعمال المؤسسة واهدافها .

المادة ٧-١- يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه او نائبه في حال غيابه مرة كل ثلاثة اشهر وكلما دعت الحاجة ويكون اجتماعه قانونيا بحضور ثلثي اعضاءه على الاقل على ان يكون من بينهم الرئيس او نائبه ويتخذ قراراته بالاجماع او باكثرية اصوات الحاضرين وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع .

ب- يعين المجلس امينا لسر المجلس يتولى تنظيم اجتماعاته وتدوين محاضره وقراراته ومتابعة تنفيذها .

المادة ٨- يعين المدير العام بقرار من المجلس ويحدد بمقتضاه راتبه وعلاواته وسائر حقوقه المالية ونهى خدماته بالطريقة ذاتها .

- المادة ٩- يتولى المدير العام المهام والصلاحيات التالية :-
- أ- متابعة تنفيذ قرارات المجلس واللجان المتخصصة وفرق العمل المنبثقة عنها بعد تصديقها من المجلس .
 - ب- اعداد الخطط والبرامج المتعلقة بالشطة المؤسسة ورفعها للمجلس .
 - ج- اعداد الهيكل التنظيمي للمؤسسة وعرضه على المجلس .
 - د- الاشراف على الجهاز الاداري للمؤسسة وضمان حسن سير العمل فيها .
 - هـ- تقديم تقارير دورية للمجلس عن الشطة المؤسسة وبرامجها والتوصيات اللازمة لتطوير عملها وتحقيق اهدافها .
 - و- اصدار اوامر الصرف من اموال المؤسسة وفقا لموازنتها .
 - ز- تمثيل المؤسسة امام الغير بموجب تفويض صادر عن المجلس .
 - ح- اعداد التقرير السنوي عن اعمال المؤسسة ومشروع الموازنة السنوية وحساباتها الختامية .
 - ط- اية مهام او صلاحيات اخرى يكلفه المجلس بها .

المادة ١٠- تتكون الموارد المالية للمؤسسة مما يلي :-

- أ- ريع الاموال المنقولة وغير المنقولة العائدة للمؤسسة .
- ب- عوائد مشاريع المؤسسة واستثماراتها .
- ج- الدعم المالي الذي يرد للمؤسسة من أي جهة محلية او عربية او دولية والتبرعات والهبات التي ترد اليها على ان تؤخذ موافقة مجلس الوزراء اذا كانت من مصدر غير اردني .

لمادة ١١- تبدأ السنة المالية للمؤسسة اعتباراً من اليوم الاول من شهر كانون الثاني من كل سنة وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول من السنة ذاتها .

المادة ١٢- تنظم موازنة المؤسسة وحساباتها الختامية وفق الاصول المحاسبية المتعارف عليها .

المادة ١٣- تعفى المؤسسة وجميع معاملاتها الخاصة بها من الرسوم والضرائب واي غوائد حكومية او بلدية على اختلاف انواعها بما في ذلك ضريبة المبيعات .

المادة ١٤- للمجلس الموافقة على قبول اعضاء شرف واطفاء مؤازرين في المؤسسة وفقا لتعليمات يصدرها بهذا الخصوص .

المادة ١٥- يصدر مجلس الوزراء الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ١٦- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

علي بن الحسين

٢٠٠١/٦/١٤

رئيس الوزراء
وزير الدفاع
المهندس علي ابو الغراب

نائب رئيس الوزراء
وزير الداخلية
الدكتور عوض خليفات

نائب رئيس الوزراء
وزير النقل
الدكتور صالح ارشيدات

نائب رئيس الوزراء
وزير العدل
فارس النابلسي

نائب رئيس الوزراء
وزير الشؤون الاقتصادية
الدكتور محمد الحلاق

وزير الاوقاف والشؤون
والمكتبات الاسلامية
الدكتور عبد السلام العبادي

وزير
الصحة
الدكتور طارق سحيمات

وزير دولة لشؤون
التنمية الادارية
الدكتور محمد نديبات

وزير دولة
لشؤون البرلمانية
يوسف الدلايج

وزير
الخارجية
عبد الله الخطيب

وزير
السياحة والآثار
عقل بلخاجي

وزير
المالية
الدكتور ميشيل ماركو

وزير
العمل
عبد القادر

وزير الاشغال
العامة والاسكان
المهندس حسني ابو غدا

وزير
الثقافة والرياضة
سعيد شقم

وزير الطاقة
والثروة المعدنية
المهندس وائل صبري

وزير
الاعلام
الدكتور طالب الرفاعي

وزير
التربية والتعليم
الدكتور خالد طوقان

وزير الشؤون البلدية
والقروية والبيئة
عبد الرحيم العكور

وزير
الثقافة
محمود الكايد الحياصات

وزير
الزراعة
زهير لؤلؤة

وزير
دولة
الدكتور عادل الشريدة

وزير
الصناعة والتجارة
واسف عازر

وزير
التخطيط
جواد حطية

وزير
المياه والري
المهندس حاتم الحلواني

وزير دولة
لشؤون القانونية
نضيف الله المساعدة

وزير
التنمية الاجتماعية
تمام الغول

وزير
البريد والاتصالات
الدكتور فوزي حاتم الرعي

نحن علي بن الحسين نائب جلالة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠١/٦/٦

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٤١) لسنة ٢٠٠١

نظام معدل لنظام امتيازات الضباط الذين يحملون رتبة مشير
في القوات المسلحة الاردنية

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام امتيازات الضباط الذين يحملون رتبة مشير في القوات المسلحة الاردنية لسنة ٢٠٠١) ويقرأ مع النظام رقم (٩) لسنة ١٩٧٣ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي نظاما واحدا ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يلغى نص المادة (٢) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة ٢-

١- يتمتع كل ضابط برتبة مشير بعد احواله الى التقاعد وطيلة حياته

بالامتيازات التالية :-

١- الاحتفاظ بالسيارة التي كان يستعملها أثناء الخدمة .

٢- الاحتفاظ بمرافق وسائق .

ب- يتمتع بالامتيازات المذكورة في الفقرة (١) من هذه المادة كل من يشغل

منصب رئيس هيئة الاركان المشتركة .

علي بن الحسين

٢٠٠١/٦/٦

رئيس الوزراء
وزير الدفاع
المهندس علي أبو الراغب

نائب رئيس الوزراء
وزير الداخلية
الدكتور عوض خليفات

نائب رئيس الوزراء
وزير النقل
الدكتور صالح ارشيدات

نائب رئيس الوزراء وزير
دولة للشؤون الاقتصادية
الدكتور محمد الحلايقة

وزير الأوقاف والشؤون
والمغتربات الإسلامية
الدكتور عبد السلام العبادي

وزير
الصحة
الدكتور طارق سحيبات

وزير دولة لشؤون
التنمية الادارية
الدكتور محمد ذنيبات

وزير دولة
لشؤون البرلمان
يوسف الدلابيح

وزير
الخارجية
عبد الله الخطيب

وزير
السياحة والآثار
عقل بلتاجي

وزير
المالية
الدكتور ميشال مارنو

وزير
الشباب والرياضة
سعيد شلقم

وزير الطاقة
والثروة المعدنية
المهندس وائل صبري

وزير الاعلام
وزير العمل بالوكالة
الدكتور طالب الرفاعي

وزير
التربية والتعليم
الدكتور خالد طوقان

وزير الشؤون البلدية
والقروية والبيئة
عبد الرحيم العكور

وزير
الثقافة
محمود الكايد الحياصات

وزير
الزراعة
زهير زلوله

وزير
دولة
الدكتور عادل الشريدة

وزير التخطيط ووزير
الصناعة والتجارة بالوكالة
جواد حديد

وزير المياه والري ووزير
الاشغال العامة والاسكان بالوكالة
المهندس حاتم الحلواني

وزير
البريد والاتصالات
الدكتور فواز حاتم الرعبي

وزير دولة للشؤون القانونية
وزير العدل بالوكالة
ضيف الله المساعدة

وزير
التنمية الاجتماعية
تمام الفول

وزير
البريد والاتصالات
الدكتور فواز حاتم الرعبي

وزير
البريد والاتصالات
الدكتور فواز حاتم الرعبي

تعليمات معدلة

لتعليمات تجهيز سيارات الركوب
العمومية الصغيرة العاملة في نقل الركاب

بناءً على الفقرة (٥) من قرار مجلس الوزراء المؤرخ رقم (٢٣٠٦) تاريخ ٢٠٠١/٢/١٣ والمتضمن تفويض كل من نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية ونائب رئيس الوزراء ووزير النقل لتحديد مواصفات السيارات المراد اعفاؤها من الرسوم الجمركية بهدف تحديث سيارات الركوب الصغيرة العمومية فقد اجتمع كل من نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية ونائب رئيس الوزراء ووزير النقل لدراسة الموضوع مجدداً بتاريخ ٢٠٠١/٥/١.

وبعد الاطلاع على تعليمات تجهيز سيارات الركوب العمومية الصغيرة العاملة في نقل الركاب والمعمول بها منذ عام ١٩٩٥ فقد تقرر اعتماد ذات المواصفات الملغاة عنها بكتابي وزير الداخلية رقم س/٧٢٤٢٢/١ تاريخ ١٩٩٥/٨/٢٩ ورقم س/٨٦٣٤٧/١ تاريخ ١٩٩٧/١٠/٢٩ مع اجراء التعديلات المبينة تالياً :

أ. تعديل الفقرات (١ ، ٢) من البند الأول من المواصفات الفنية الخاصة بسيارات الركوب العمومية الصغيرة بحيث تصبح على النحو التالي :

عدد الركاب بالسائق	لغاية (٦) ركاب بالسائق	لغاية (٦) ركاب بالسائق	لغاية (٩) ركاب بالسائق
الحد الأدنى لسعة المحرك	١,٦ لتر	١,٦ لتر	١,٦ لتر

ب. تعديل الفقرة الأولى من البند الثاني من تجهيزات السلامة والأمان بحيث تصبح على النحو التالي :

- احزمة امان للمقاعد الأمامية والخلفية
Seat belts , front seats and back

ج. تعديل الفقرة (١) من البند الرابع من الأحكام العامة بحيث تصبح على النحو التالي :
- تعتبر الرسوم المرفقة والتعاريف التوضيحية المبينة بالبند (٥) ائناء جزءاً لا يتجزأ من هذه التعليمات وتقرأ معها .

د. اضافة فقرة جديدة للبند الرابع من الأحكام العامة بحيث يصبح تسلسلها بالترقيم (٣) وعلى النحو التالي :

- يتم احتساب العمر التشغيلي لسيارات الركوب الصغيرة (العمومية) من سنة الصلح بغض النظر عن تاريخ التخليص الجمركي أو تسجيلها وترخيصها مثال على ذلك :
• مركبة من موديل عام ٢٠٠٣ يتم اخراجها من الخدمة من تاريخ انتهاء ترخيصها السلوي عام ٢٠١٥ .

نائب رئيس الوزراء ووزير النقل
الدكتور صالح ارشيدات

نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية
الدكتور عوض خليلات

محفوظ في
مكتبة
الوزير
الداخلية

تعليمات استيراد وشراء وبيع وتركيب وصيانة عدادات الأجرة للسيارات العمومية (مكاتب التاكسي)

ساحرة بالامتياز لأحكام البند (٥٥) من قرار لجنة السير المؤرخة رقم (٣) لسنة (٢٠٠٠) وبمذلة الماحدة (٧٩) من قانون السير الأردني رقم (١٤) لسنة (١٩٨٤) وتعديلاته .

المادة (١) يحق للأشخاص الطبيعيين والمعنويين استيراد وبيع وتركيب وصيانة سيارات الأجرة العمومية (التاكسي) .

المادة (٢) عند التقدم بطلب خطي إلى وزير الداخلية من أجل استيراد وبيع وتركيب وصيانة عدادات سيارات الأجرة العمومية (التاكسي) يجب أن يتضمن هذا الطلب ما يلي :

١. موافقة خطية من مؤسسة المواصلات والمقاييس باعتماد عداد التاكسي استناداً لقانون المواصلات والمقاييس رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٠ والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه .

٢. شهادة تثبت أنه وكيل معتمد لنوع العداد المطلوب استيراده وتسويقه من الجهات الرسمية ذات العلاقة .

٣. ترخيص سنوي لمشغل صيانة وإصلاح عداد التاكسي من قبل مؤسسة المواصلات والمقاييس لثلاثة مراكز على الأقل موزعة على مناطق أقاليم المملكة في الشمال والوسط والجنوب ويجوز اعتماد ثلاثة مشاغل قائمة ومرخصة ومعتمدة لهذه الغاية بموجب عقود رسمية .

٤. إبراز التراخيص اللازمة من الجهات الرسمية ذات العلاقة .

المادة (٣) يجب على المصرح له باستيراد عدادات التاكسي الالتزام بما يلي :

١. أن يكون العداد مزوداً بطابعة .
٢. توفير العداد بشكل دائم .
٣. توفير قطع الغيار للعدادات على مدى عشر سنوات
٤. توفير عداد لكل سيارة تعطل عداها لحين إجراء الصيانة والإصلاح للعداد المعطل .

٥. كفالة صلاحية أداء العداد إنشاء الخدمة لمدة عام باستثناء العيب أو الكسر .

٦. الإعلان عن أسعار العدادات .

المادة (٤) يجب على المصرح له بمزاولة عمل الصيانة وإصلاح عداد التاكسي الالتزام بما يلي :

١. استمرار دوام المشغل طيلة أيام الأسبوع عدا أيام الجمع والأعياد والمناسبات الرسمية .

٢. إعلان أسعار العدادات وقطع الغيار وأجور الخدمة في مكان بارز .

٣. توفير جهاز معايرة أولية .

٤. توفير اختتام رصاصة خاصة بالمشغل .

٥. إصدار شهادات خطية ومصدقة لصلاحية العدادات .

المادة (٥) تتولى مؤسسة المواصلات والمقاييس تحديد مشاغل الصيانة والإصلاح المرخصة لديها في كل إقليم وإصدار تقارير فحص ومعايرة عدادات التاكسي .

المادة (٦) تتولى إدارة ترخيص السواقين والمركبات عملية التحقق من صلاحية عدادات (التاكسي) لغايات الترخيص الجديد أو تجديد الترخيص وذلك بطلب (تقرير فحص ومعايرة عداد التاكسي) الصادرة عن مؤسسة المواصلات والمقاييس .

المادة (٧) على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المصرح لهم بالاستيراد والبيع وتركيب والصيانة تقديم كفالة مالية بقيمة (٥٠٠٠) خمسة آلاف دينار باسم وزير الداخلية يلتزم بموجبها التقيد بأحكام هذه التعليمات .

المادة (٨) تعتبر هذه التعليمات سارية المفعول اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية
الدكتور عوض خليفات

تعليمات أسس معادلة الشهادات غير الأردنية صادرة بموجب
المادة (١/٢) من نظام الاعتراف بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي
الخاصة والأجنبية ومعادلة شهاداتها لسنة ٢٠٠١

المادة (١): تسمى هذه التعليمات (تعليمات أسس معادلة الشهادات غير الأردنية) ويعمل بها من تاريخ
نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة (٢): يكون للكلمات والعبارات الآتية حيثما وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها أدناه ما
لم تكل القرينة على غير ذلك :

مجلس الاعتماد	: مجلس اعتماد مؤسسات التعليم العالي .
السنة الدراسية	: السنة التي لا تقل مدة الدراسة فيها عن ثمانية أشهر أو ما يعادلها من مقررات الساعات المعتمدة .
السنة	: اثنا عشر شهراً
الانتظام في الدراسة (المواظبة)	: تسجيل الطالب تسجيلاً رسمياً في مؤسسة التعليم العالي والتحاقه بالدراسة فيها وإقامته في بلد تلك المؤسسة المدة المطلوبة للدراسة فيها وفقاً لشروط الانتظام في الدراسة الواردة في هذه التعليمات .
الشهادة	: الدرجة أو الدبلوم والتي تمنحها مؤسسات التعليم العالي
دبلوم الشهادة الجامعية المتوسطة	: الشهادة التي لا تقل مدة الدراسة فيها عن سنة دراسية بعد شهادة الدراسة الثانوية العامة أو ما يعادلها .
الدبلوم العالي	: الشهادة التي لا تقل مدة الدراسة فيها عن سنة دراسية واحدة بعد الدرجة الجامعية الأولى أو ما يعادلها .

الدرجة الجامعية الأولى : البكالوريوس أو الليسانس أو ما يعادلها .
الدرجة الجامعية الثانية : الماجستير أو ما يعادلها .
الدرجة الجامعية الثالثة : الدكتوراه أو ما يعادلها .

المادة (٣) : لمجلس الاعتماد تشكيل ما يراه من اللجان المتخصصة وفق ما تقتضيه طبيعة العمل وفي
شئى الحقوق والتخصصات ومنها :

العلوم الأساسية	: ومنها الفيزياء والكيمياء والجيولوجيا وعلوم الحياة والرياضيات والحاسبات .
العلوم الهندسية	: ومنها الهندسة المدنية والكيمياء والميكانيكية والكهربائية والحاسبات والعمارة والري والسيج والصناعية وهندسة التفتة والتبريد والهندسة الطبية .
العلوم الطبية	: ومنها الطب والصيدلة وطب الأسنان والتمريض والعلوم الطبية المساندة والتحاليل الطبية .
العلوم الزراعية	: ومنها الإنتاج النباتي ووقاية النبات والإنتاج الحيواني والبيطرة والتغذية والتصنيع الغذائي والتربة والري والاقتصاد الزراعي والإرشاد الزراعي والمراعي .
اللغات وأدبها	: ومنها اللغة العربية وأدبها واللغة الإنجليزية وأدبها وغيرها من اللغات والأدب .
العلوم الاجتماعية والفلسفة	: ومنها التاريخ والآثار والاجتماع والفلسفة وعلم النفس والجغرافيا والدراسات السكانية وعلم الإنسان (الأنثروبولوجيا) والمنطق .
العلوم الدينية والقانونية	: ومنها الشريعة الإسلامية وأصول الدين والأديان المقارنة والقانون .
العلوم الاقتصادية والإدارية	: ومنها المحاسبة والاقتصاد والإحصاء وإدارة الأعمال والإدارة العامة والعلوم السياسية .
العلوم التربوية	: ومنها الإدارة التربوية وأصول التربية والمناهج وأساليب التدريس وعلم النفس التربوي والتربية الخاصة والتربية الرياضية .

للآشون الجميلة : ومنها الفنون التشكيلية والموسيقى والمسرح والإخراج

الإعلام وعلم المكتبات : ومنها الصحافة والإذاعة والتلفزيون والعلاقات العامة والوثائق والاتصال الجماهيري وعلوم المكتبات والوثائق .

المادة (٤) : تعتمد اللجنة المنفصلة عند معادلة الشهادات المقدمة إليها الأسس الآتية :

- أ - أن تكون المؤسسة المانحة للشهادة معترفاً بها .
- ب - نظام المؤسسة التي منحت الشهادة المقدمة للمعادلة وشروط الالتحاق بذلك المؤسسة ومدة الدراسة لنيل الشهادة المقدمة .
- ج - الخطة الدراسية ونظام الامتحانات التي تم بموجبها منح تلك الشهادة في مستوى مثيلاتها في الجامعات الأردنية أو الجامعات المناظرة لها والمُعترف بها في الدول الأخرى .
- د - الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها حامل الشهادة في البلد الذي توجد فيه مؤسسة التعليم العالي التي منحت الشهادة ومضاهاة تلك الشهادة بالشهادات المناظرة والتي تمنحها الجامعات المعترف بها في بعض الدول الأخرى .

المادة (٥) : يقوم مجلس الاعتماد بوضع أسس خاصة تنظم عمل اللجان المتخصصة لمعادلة الشهادات غير الأردنية .

المادة (٦) : لمعادلة شهادة (الدبلوم المتوسط) يشترط ما يلي :

- أ - الحصول المسبق على شهادة للدراسة الثانوية العامة الأردنية أو ما يعادلها .
- ب - الدراسة المنتظمة لمدة سنة دراسية واحدة أو سنتين دراسيتين أو ثلاث سنوات دراسية ، وينص في وثيقة المعادلة على عدد سنوات الدبلوم .

المادة (٧) : لمعادلة الدرجة الجامعية الأولى يشترط ما يلي :

- أ - الحصول المسبق على شهادة للدراسة الثانوية العامة الأردنية أو ما يعادلها .
- ب - الانتظام في الدراسة للمدة اللازمة لنيل الدرجة الجامعية الأولى .

المادة (٨) : لمعادلة شهادة (الدبلوم العالي) يشترط الانتظام في الدراسة لمدة سنة دراسية واحدة على الأقل بعد الدرجة الجامعية الأولى .

المادة (٩) : لمعادلة الدرجة الجامعية الثانية يشترط ما يلي :

- أ - الحصول المسبق على الدرجة الجامعية الأولى أو ما يعادلها .
- ب - الانتظام في الدراسة لمدة لا تقل عن سنة دراسية واحدة على الأقل .
- ج - أن يكون حامل الدرجة قد حقق ما تطلبه الجامعة من مواد دراسية وبحوث مكتوبة .
- د - يجوز للجنة المتخصصة النظر في معادلة الدرجة الجامعية الثانية دون اشتراط الحصول على الدرجة الجامعية الأولى إذا كانت الجامعة تمنح للدرجتين الأولى والثانية وكان نظام الدراسة في الجامعة يسمح بمواصلة الدراسة للحصول على الدرجة الجامعية الثانية دون الحصول على الدرجة الجامعية الأولى .

المادة (١٠) : لمعادلة الدرجة الجامعية الثالثة يشترط ما يلي :

- أ - الحصول المسبق على الدرجة الجامعية الأولى أو ما يعادلها أو على الدرجة الجامعية الثانية وفق ما هو وارد في الفقرة (د) من المادة (٩) أعلاه .
- ب - أن لا تقل مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها عن سنتين دراسيتين بعد الدرجة الجامعية الثانية أو ثلاث سنوات دراسية بعد الدرجة الجامعية الأولى .
- ج - الانتظام في الدراسة لمدة سنة دراسية واحدة على الأقل .
- د - أن تكون الشهادة قد منحت بعد إجراء بحث أصيل في حقل التخصص .
- هـ - أن تكون أعلى شهادة أكاديمية يسجل لها الطالب في نظام التعليم العالي لذلك البلد .

المادة (١١) : يقدم طلب معادلة أي شهادة غير أردنية خطياً إلى الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي موقعة من مقدمه صاحب العلاقة إذا كان أردنياً ، ومن الجهة الأردنية التي ترغب في استخدامه أو قبوله للدراسة فيها إذا كان غير أردني .

المادة (١٢) : يبت مجلس الاعتماد في حالات خاصة يقتنع بها إذا نقصت مدة الانتظام عن المدة المطلوبة والواردة في المواد (٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠) .

المادة (١٣) : يجوز معادلة الشهادات التي يحملها الطالب الأردني من جامعة معترف بها وسبق له أن أنهى الدراسة في كلية جامعية متوسطة شريطة أن يكون قد اجتاز امتحان الدبلوم للشهادة الجامعية المتوسطة .

المادة (١٤) : لا ينظر في الوثائق المقدمة لأغراض المعادلة إذا كانت متعلقة بدورات تدريبية أو خبرات أو ممارسات عملية أو دراسات متفرقة .

المادة (١٥) : تسري هذه التعليمات على الشهادات الصادرة عن الجامعات غير الأردنية سواء أكانت عربية أم أجنبية .

المادة (١٦) : يبت مجلس الاعتماد في الحالات التي لم يرد عليها نص في هذه التعليمات .

المادة (١٧) : تلغى هذه التعليمات أي تعليمات أو قرارات معدلة لها سابقا تتعارض معها .

مجلس اعتماد
مؤسسات التعليم العالي

تعليمات اقتناء المواد المكتبية رقم (٢) لسنة ٢٠٠١
في مكاتب المؤسسات التعليمية التابعة لوزارة التربية والتعليم صادرة بمقتضى
أحكام المادة (٦) فقرة (و) من قانون التربية والتعليم رقم (٣) لسنة ١٩٩٤

المادة الأولى : تسمى هذه التعليمات (تعليمات اقتناء المواد المكتبية لسنة ٢٠٠١) ويعمل بها ابتداء من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة الثانية : يكون للالفاظ التالية حيزها وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها فيما يلي :

- ١- الوزارة : وزارة التربية والتعليم .
- ٢- الوزير : وزير التربية والتعليم .
- ٣- المدير العام : مدير عام تكنولوجيا التعليم والمعلومات .
- ٤- الميدان : مديريات التربية والتعليم في محافظات والألوية والمناطق والمدارس التابعة لها .
- ٥- المواد المكتبية : الكتب والدوريات والمواد غير المطبوعة من اشربة كاسيت وفيديو وبرمجيات .
- ٦- المكتبات : مكاتب الوزارة والميدان .
- ٧- مالك المادة المكتبية : المؤلف او من يوكله بذلك
- ٨- اللجنة : اللجنة التي تعنى دراسة المادة المكتبية او تسعيرها بتكليف من المدير العام .

المادة الثالثة : يقدم مالك المادة المكتبية الى الوزارة طلبا للموافقة على اقتناء مادته في المكتبات وفق ما يلي :

- ١- يدفع مالك المادة المكتبية مبلغ خمسة عشر دينارا اردنيا اجرا لدراسة مادته المطبوعة ، ولثلاثين دينارا اردنيا للمواد الاخرى لدى محاسب الوزارة ، تقيد في حساب امانات المواد المكتبية المقترح اقتناؤها .
- ٢- يعامل كل جزء من اجزاء المادة المكتبية الواحدة والواقعة في مجلدات متعددة كمادة مستقلة .

٣- تعفى الوزارات والمؤسسات الرسمية من دفع اجور دراسة المواد المكتبية اذا كانت هذه المواد من منشوراتها .

المادة الرابعة: أ- يكلف المدير العام لجان ثنائية متخصصة فاحصة لدراسة المواد المكتبية ، وتقدم كل لجنة تقريراً يبين مدى مناسبة المادة المكتبية للاقتناء في المكتبات ، من حيث المستوى واخترى .
ب- لا يجوز اقتناء أي مادة مكتبية يتضمن محتواها اساءة للدين ، والقيم الخلقية ، والعادات والتقاليد ، واحكام دستور المملكة الاردنية الهاشمية .

المادة الخامسة: يرفق مالك المادة المكتبية مع طلبه ثلاث نسخ من المواد المطبوعة ، ويكتفى بنسخة واحدة من المواد الاخرى ، توزع على اللجنة ، ولا تعاد النسخ المرفقة على اقتنائها الى مالكيها ، وتدخل في السجلات الرسمية حسب نظام اللوازم .

المادة السادسة: أ- يمنح فاحص المادة المطبوعة مكافأة مالية مقدارها خمسة دنانير ، وفاحص المواد الاخرى خمسة عشر ديناراً ، تصرف من امانات المواد المكتبية المقترح اقتناؤها .
ب- اذا كانت المادة المكتبية مكونة من اجزاء ، فيمنح فاحص المادة المكافأة الواردة في بند (أ) عن كل جزء من تلك المادة .

المادة السابعة: أ- يشكل المدير العام لجنة ثلاثية مهمتها تحديد السعر المناسب للمادة المكتبية ، وفق الاسس والمعايير السائدة في السوق .
ب- يمنح كل عضو من اعضاء لجنة التسعير مكافأة مالية مقدارها دينار واحد عن كل مادة مكتبية تقوم اللجنة بتسعرها ، وتصرف هذه المكافأة من امانات المواد المكتبية المقترح اقتناؤها .
ج- تصدر الوزارة كتاباً الى الميدان ، مبيناً سعر المادة المكتبية ، وملخصاً بمضمونها .

المادة الثامنة: تحصر مديرية التربية والتعليم في المحافظة / اللواء رغبات المدارس التابعة لها ، في شراء المادة المكتبية ، التي اصدرت الوزارة كتاباً باقتنائها في المكتبات ، وتخطب مالك المادة المكتبية لتزويدها بالعدد المطلوب منها ، على ان تتولى مديرية التربية والتعليم استكمال اجراءات الشراء حسب الاصول المالية .

المادة التاسعة: أ- تشري الوزارة المادة المكتبية من مالك المادة (المنسب باقتنائها من قبل اللجنة) ، وبالسعر الذي تحدده لجنة التسعير ، على ان لا يزيد عن (١٥٠) ديناراً من كل مالك لمادة مكتبية ، بقرار من المدير العام بناء على تنسيب مدير تقنيات التعليم في الوزارة وتصرف من امانات الكتب المدرسية .
ب- يسمح لمالك المادة المكتبية (المنسب باقتنائها) بعرضها في معارض الكتب التي يقيمها الميدان دون ان يتحمل اي اعباء مادية .

المادة العاشرة: تلغى تعليمات اقتناء المواد المكتبية في المؤسسات التعليمية التابعة للوزارة رقم (٦) لسنة ١٩٩٦ وأية تعليمات أخرى بالقدر الذي تعارض فيه معها .

وزير التربية والتعليم
الدكتور خالد طوقان

تعليمات رقم (٤) لسنة ٢٠٠١
تعليمات تطبيق معايير المحاسبة الدولية

- صادرة عن مجلس إدارة هيئة تنظيم قطاع التأمين بالاستناد إلى أحكام المادة (٢٣) من قانون مراقبة أعمال التأمين رقم (٣٣) لسنة ١٩٩٩.
- المادة (١): تسمى هذه التعليمات (تعليمات تطبيق معايير المحاسبة الدولية" لسنة ٢٠٠١) ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.
- المادة (٢): تلتزم شركة التأمين بتطبيق معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية.
- المادة (٣): لا يجوز نشر أي بيانات مالية هالم تلتزم شركة التأمين بتطبيق أحكام هذه التعليمات.
- المادة (٤): تسري أحكام الأنظمة و التعليمات الصادرة من الهيئة في حال تعارضها مع معايير المحاسبة الدولية.
- المادة (٥): يصدر المدير العام القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذه التعليمات.

مجلس إدارة هيئة
تنظيم قطاع التأمين

قرار رقم (٦) لسنة ٢٠٠١
صادر عن مجلس إدارة هيئة تنظيم قطاع التأمين

- تنفيذا لأحكام الفقرة (أ) من المادة (٢٨) من قانون مراقبة أعمال التأمين رقم (٣٣) لسنة ١٩٩٩ ، قرر المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٥/٢٤ ما يلي:
- ١- يلغى القرار رقم (١١) لسنة ١٩٨٥ الصادر بتاريخ ١٩٨٥/٨/١٥ الخاص بتعليمات تحويلات شركات التأمين الى معيدي التأمين، والتحويلات الاخرى التي تقتضيها اعمال التأمين، والنموذج المرفق بذلك القرار.
 - ٢- يلغى القرار رقم (١) لسنة ١٩٩١ الصادر بتاريخ ١٩٩١/٣/١١ المعدل للقرار رقم (١١) لسنة ١٩٨٥.
 - ٣- يعمل بهذا القرار اعتبارا من تاريخه.

مجلس إدارة
هيئة تنظيم قطاع التأمين

تعليمات رقم (٣) لسنة ٢٠٠١

معدلة للتعليمات رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٩

الخاصة برسوم الخزن والبدلات الأخرى

استناداً للصلاحيات المخولة إلي بموجب الفقرة (ج) من المادة (١٦٠) من قانون الجمارك رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ أقرر تعديل التعليمات رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٩ وفقاً لما يلي :-

المادة (١) :- يعدل الجدول رقم (٢) المرفق بالتعليمات رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٩ بإلغاء نص البند الخاص بقانون الضريبة على المبيعات منه والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

الوحدة	القيمة	الموسوعة الجمركية
نسخة	٣ دينار	

المادة (٣) :- يعمل بهذه التعليمات اعتباراً من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية .

الدكتور ميشيل مارتو

وزير المالية/ الجمارك

قرار

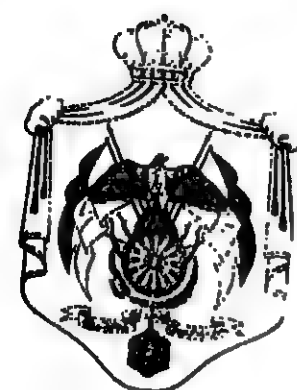
بتعيين سجل للأسماء التجارية

أقررت تعيين السيدة راسي عادل حدادين مسجلاً للأسماء التجارية عملاً بأحكام المادة (١٧) من قانون تسجيل الأسماء التجارية رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٣، وبناءً عليه أقرر نشر مضمون قراري في الجريدة الرسمية .

واصف عازر

وزير الصناعة والتجارة

دكتور ميشال مارتو



الجريدة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية

تصدر عن رئاسة الوزراء/ مديرية الجريدة الرسمية

العدد ٤٤٩٦ ***** الصادر بتاريخ ٢٠٠١/٧/١٦

القسم الثاني

شكرا لثقتكم

إنعام ملكي

- تفضل صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم - حفظه الله - بالإععام على كل من:
 - السيدة سناء عثمان كلمت زوجة صاحب السمو الملكي الأمير حاتم بن لبيب.
 - السيدة سيماء يوسف غانم زوجة صاحب السمو الملكي الأمير عباس بن علي.

بلقب (صاحبة السمو الملكي الأميرة) وذلك اعتباراً من ٢٨/٦/٢٠٠١.

الأوسمة

- أ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالإععام على دولة الدكتور عاطف حبيب - رئيس الوزراء في جمهورية مصر العربية بوسام للفضة من الدرجة الأولى، وذلك بمناسبة زيارته إلى المملكة الأردنية الهاشمية.
- ب - صدرت الإرادة الملكية السامية بالإععام على سعادة الدكتور علياء حناوي بوري - السفير الأردني في البحرين لدى مملكة البحرين بوسام الاستقلال من الدرجة الأولى.
- ج - صدرت الإرادة الملكية السامية بالإععام على سعادة السيد وليم جوزيف بورلز - سفير الولايات المتحدة الأمريكية في المملكة الأردنية الهاشمية/ المبعوث الخاص للشرق الأوسط بوسام الكوكب الأردني من الدرجة الأولى.
- د - صدرت الإرادة الملكية السامية بالإععام على عطوفة الفريق أول هنري شلتون رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية بوسام الاستقلال من الدرجة الأولى، وذلك بمناسبة زيارته إلى المملكة الأردنية الهاشمية.

وكالات الوزراء

أ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور طالب الرفاعي وزير الأعلام أعمال وزارة العمل بالوكالة طيلة مدة غياب معالي السيد عبد الغابر وزير العمل بمهمة رسمية في جنيف خلال الفترة من ٢٠٠١/٦/١٣-٢٠٠١/٦/١٣.

ب - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي السيد جواد حديد وزير التخطيط أعمال وزارة الصناعة والتجارة بالوكالة طيلة مدة غياب معالي السيد واصف علار وزير الصناعة والتجارة في بغداد بمهمة رسمية خلال الفترة من ٢٠٠١/٦/٧-٢٠٠١/٦/٧.

* * * * *

التمثيل الدبلوماسي والقناصلي الفخريين

أ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٩٧٩) بتاريخ ٢٠٠١/٥/٢٩ المتضمن الموافقة على تعيين سمارة السفير من مملكة الأردن الخارجية السيد عمر عبد المنعم الرفاعي سفيراً فوق العادة ومفوضاً غير مقيم للمملكة الأردنية الهاشمية لدى البوسنة والهرسك.

ب - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٩١٧) بتاريخ ٢٠٠١/٥/٢٣ المتضمن الموافقة على تعيين سمارة السفير من مملكة الأردن الخارجية السيد سمير عيسى اللادوري سفيراً فوق العادة ومفوضاً غير مقيم للمملكة الأردنية الهاشمية لدى جمهورية كوريا الجنوبية.

ج - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٩١٦) بتاريخ ٢٠٠١/٥/٢٣ المتضمن الموافقة على إنهاء خدمات السيد مادي نداد القنصل الهجري للمملكة الأردنية الهاشمية في مدينة دكار/ السنغال، وذلك بالاستناد لأحكام المادة (٢١) من نظام القناصل الفخريين رقم (١٤) لسنة ١٩٦٥.

الموظفون

- تشيكيات / تقاعد -

١ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٠٨١) بتاريخ ٢٠٠١/٦/١٢ المتضمن الموافقة على قبول استقالة معالي السيد محمد الكلاسة رئيس مجلس المفوضين لمنطقة العقبة الاقتصادية الخاصة اعتباراً من ٢٠٠١/٦/١٩.

٢ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٣١٠١) بتاريخ ٢٠٠١/٦/١٧ المتضمن الموافقة على تعيين معالي السيد علي التاجي رئيساً لمجلس مفوضي منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة لمدة أربع سنوات ويرتبط شهري إجمالي مقداره (٣٧٥٠) ثلاثة آلاف ومئتان وخمسون ديناراً اعتباراً من ٢٠٠١/٦/١٩.

علماً بأن معاليه قد أدى القسم القانوني أمام دولة رئيس الوزراء سناً لأحكام الفقرة (ج) من المادة (١٣) من قانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٠. وينشر عمله بتاريخ ٢٠٠١/٦/١٩.

٣ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٩٨٥) بتاريخ ٢٠٠١/٥/٢٩ المتضمن الموافقة على تعيين عطوفة السيد هاشم خريسات مديراً عاماً لدائرة المطبوعات والنشر بأدنى مربوط الدرجة الثانية/ المجموعة الثالثة اعتباراً من تاريخ ميلفرته العمل.

٤ - صدرت الإرادة الملكية السامية بإجراء الترقيات التالية في ملاك الديوان الملكي الهاشمي اعتباراً من ٢٠٠١/٦/١:

١. ترقية عطوفة السيد سليم محمد سليم خروب مدير دائرة المعالجات الطبية والمساعدة الاجتماعية إلى أدنى مربوط الدرجة الخاصة من الفئة الأولى.

٢. ترقية السيد محمد قبلاز سليمان القطارنة إداري ثاني إلى أدنى مربوط الدرجة الثالثة/ الفئة الثانية.

٥ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٦/١٩ بالاستناد لأحكام المادة (٩) من النظام الأساسي لشركة الكهرباء الوطنية المساهمة العامة الموافقة على ما يلي اعتباراً من ٢٠٠١/٦/٢٠:

١. قبول استقالة معالي المهندس السيد عوني المصري من رئاسة مجلس إدارة شركة الكهرباء الوطنية.

٢. تعيين معالي المهندس السيد وائل سعد صبري رئيس مجلس إدارة عسير متفرغ لشركة الكهرباء الوطنية لقاء مكافأة مالية شهرية مقدارها (١٥٠٠) ألف وخمسمائة دينار.

٦ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٦/٢٦ الموافقة على إحالة أصحاب المطالبة المحققين المذكورة أسماؤهم تالياً من مائة وزارة الداخلية على التقاعد اعتباراً من ٢٠٠١/٧/١ :-

- عطوفة السيد أحمد عبدالله النوري.
- عطوفة السيد عبدالله خليل الحسين.
- عطوفة السيد صبران أحمد خميس.
- عطوفة السيد شبيب مصطفى أبو وادي.
- عطوفة السيد نائل عبدالمعطي العزب.
- عطوفة السيد محمد الصبيحيات.
- عطوفة السيد زيد فاضل الفاييز.
- عطوفة السيد محمد فارس كريشان.

٧ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٦/١٢ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تالياً على التقاعد بناءً على طلبهم اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم :-

وزارة الداخلية/ الأحوال المدنية والجوازات :-

- السيد إبراهيم عبد الله أحمد أبو زيتون ٢٠٠١/٦/١٥
- السيد فوز عبد الرحيم مصطفى العتوم ٢٠٠١/٧/١

وزارة العدل :-

- السيد صالح مبدى عبد الله يوسف ٢٠٠١/٦/٢٢
- السيد شفيق عبد الحميد أبو سل ٢٠٠١/٧/١
- السيد طلال سلطان حجازي ٢٠٠١/٧/٨

وزارة الصحة :-

- السيدة كريمة حمد محمد الهويدي ٢٠٠١/٧/١
- السيد أحمد عبد العزيز عبد الله الدرايسه ٢٠٠١/٧/١
- السيدة صافية سليمان طه حميد ٢٠٠١/١٠/١
- السيد أحمد محمد راشد عبد الحافظ ٢٠٠١/٧/٢

وزارة الخارجية :-

- السيدة سناء موسى شحاده المقبل ٢٠٠١/٦/١٥

وزارة المالية/الجمارك :-

- السيد محمود سالم يوسف الخليله ٢٠٠١/٦/١٢

وزارة المالية/الأراضي والمساحات :-
السيد جمال توفيق حمد الله الساكت ٢٠٠١/٦/١٥

وزارة الأشغال العامة والإسكان/المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري :-
السيدة فايزة محمد محمود العقده ٢٠٠١/٦/١٢

وزارة التربية والتعليم :-

- باسمه الياس عبد عقله عويس ٢٠٠١/٦/١١
- عبدالله سليمان إبراهيم مياس ٢٠٠١/٧/١
- يوسف عبد الدايم محمد مصطفى البستجي ٢٠٠١/٧/١
- هيام أحمد خالد أسعد اسماعيل ٢٠٠١/٧/١
- منى ضيف الله الفالح كريزم ٢٠٠١/٨/١
- مها عيسى حبش فراج ٢٠٠١/٩/١
- سجر عبد الله أحمد أبو شام ٢٠٠١/٩/١
- محمد عبد موسى محمد الشقيرات ٢٠٠١/٩/٢
- ختام جميل علي اسماعيل السوايعر ٢٠٠١/١١/١
- عاطف يوسف عبد الرحمن عمر ٢٠٠١/٨/١٦
- عبد الكريم أحمد عبد القادر عبد الرحمن ٢٠٠١/٧/١
- جابر عبد القادر قاسم المغربي ٢٠٠١/٨/٢٠
- خولة أحمد سالم القرشي ٢٠٠١/٧/١
- فايز سلامه محمود خليل ٢٠٠١/٨/٢٦
- محي الدين علي محي الدين البخاري ٢٠٠١/٨/٢٦
- صبحي علي حسين لافي ٢٠٠١/٨/٢٦
- هارون عبد الرحيم عبد الوهاب نوفل ٢٠٠١/٨/٢٦
- محمود خليل اسماعيل دبور ٢٠٠١/٨/٢٦

٢٠٠١/٨/٢٦	عايد فهد محمد احمد
٢٠٠١/٨/٢٦	محمود علي موسى محمود
٢٠٠١/٨/٢٦	محمد محمود سالم محمود
٢٠٠١/٨/٢٦	سامي ابراهيم عبدالفتاح ابو عواد
٢٠٠١/٨/٢٦	توفيق سالم عبدالهادي السويطي
٢٠٠١/٨/٢٦	مقال علي خليل عبدالله يوسف
٢٠٠١/٨/٢٦	محمد جميل خضر عبدالرحمن
٢٠٠١/٨/٢٦	محمد عبدالرحمن محمد محمود
٢٠٠١/٨/٢٦	محمد رشدي عبدالوهاب حسين كفايه
٢٠٠١/٨/٢٦	حسن سعيد ابراهيم حدوش
٢٠٠١/٨/٢٦	يعقوب عبدالرحيم عبدالوهاب نوفل
٢٠٠١/٨/٢٦	عدنان حسن يعقوب الشلبي
٢٠٠١/٨/٢٦	عبدالجبار حمدان مصطفى ناجي
٢٠٠١/٨/٢٦	يوسف احمد يوسف عموري
٢٠٠١/٨/٢٦	جمال عوده صلاح محمد صالح
٢٠٠١/٨/٢٦	سميح احمد ابراهيم الصالح
٢٠٠١/٨/٢٦	نايف يوسف عبدالله الخطيب
٢٠٠١/٨/٢٦	حسن محمد عبدالفتاح القتيبي
٢٠٠١/٨/٢٦	عادل عبدالرحمن اسماعيل ابراهيم
٢٠٠١/٨/٢٦	جمال سعيد محمد ابو زايد
٢٠٠١/٨/٢٦	جمال شعبان محمد الحوراني
٢٠٠١/٨/٢٦	عاكف خالد محمد مناور قطيشات
٢٠٠١/٨/٢٦	فؤاد حسين صالح الشالفة
٢٠٠١/٨/٢٦	سميحة داود حمدان النمر
٢٠٠١/٨/٢٦	حليمه عبدالجواد حسين داود
٢٠٠١/٨/٢٦	سحر حسين حسن ابو حمد

٢٠٠١/٨/٢٦	رؤوفه محمود خضر ابراهيم ناصر
٢٠٠١/٨/٢٦	ليلي حافظ عبدالسلام القواسمه
٢٠٠١/٨/٢٦	خديجه موسى يوسف حماد
٢٠٠١/٨/٢٦	سميحة ابراهيم سليمان احمد النجار
٢٠٠١/٨/٢٦	رنده مصطفى حسن شحاده
٢٠٠١/٨/٢٦	ماجده حسين محمد بشناق
٢٠٠١/٨/٢٦	مريم يعقوب عبدالرحمن محاسنه
٢٠٠١/٨/٢٦	هيام احمد حمدان زهران
٢٠٠١/٨/٢٦	بثينه فواز حمود العوران
٢٠٠١/٨/٢٦	فلسطين احمد عطا نخله
٢٠٠١/٨/٢٦	نهي محمد عطيه سماره حسين
٢٠٠١/٨/٢٦	سمر غصائب عبدالله الربضي
٢٠٠١/٨/٢٦	ازدهار موسى محمد اسماعيل ابو عواد
٢٠٠١/٨/٢٦	سحر حسين محمد عبدالهادي ابو حسن
٢٠٠١/٨/٢٦	ميسون محمود ذيب علان
٢٠٠١/٨/٢٦	زائده محمد علي زينب
٢٠٠١/٨/٢٦	باسمه خليفه ظاهر الصايغ
٢٠٠١/٨/٢٦	نبيله ناجي عطا الجعبري
٢٠٠١/٨/٢٦	رفيقه احمد يوسف احمد الخطيب
٢٠٠١/٨/٢٦	انتصار علي المفلح المحمد

زكية ابراهيم احمد الخطيب
 رسميه احمد الطويحين الجفال
 رسميه خليل علي السوطري
 هيفاء فخري فريد البسطامي
 الهام يعقوب محمد ابو الروس
 حسنيه حامد حسن كلش
 ليلى ابراهيم رمضان حمزه
 انتصار عبدالحفيظ يوسف علي
 نبيله محمد مصطفى علي النجار
 زينب عبدالهادي محمود اسويد
 شفاء توفيق حسن مصطفى درويش
 ليلى مصطفى صالح محمد الخندق
 منى عوده علي الريالات
 لميه عبدالله محمد ابو ازغيريت
 ليلى احمد حسين القرعاني
 عصمت عمر عبدالرحيم محمود الرابي
 فوز مسلم جابر البريم
 ساجده خلف سليمان مرعي
 نهى عدنان كامل العمري
 عبدالحميد شاكر علي عوض
 كامل حسن عبدالله البطاط
 منير سليم منصور ناصر
 طلال خليل عبدالله هديب
 عبدالرحمن احمد عبدالرحمن بخيت
 صدقي رضا الفلاح عنبوسي
 محمد ابراهيم الفلاح الحسن
 عيسى سعيد حسين سعد

اكرام شعبان ابراهيم شاهين
 نوال احمد الاشقر العريدي
 انتصار احمد يونس ابو عجميه
 بثينه سليم عبدالقادر التل
 سوزان عبدالكريم الحاج علي
 اسمهان عبدالعزيز عامر علي العمري
 سخاء خالد عبدالعزيز المجالي
 رلا شريف نجيب البنا
 ميرفت علي حسن عبدالهادي ابو شرخ
 ختام كامل محمد داود خضر
 اسماء توفيق عبدالكريم ابده
 انعام محمد حسن عقيلان
 ميسون عاطف توفيق دوجان ابو جويد
 امل ابراهيم خليل ابو حميده
 ماجده ياسين اسماعيل صباحا
 وداد فرحان موسى فرحان
 حليمه محمد محمود جبر
 هلا محمود محمد مبارك مريان
 امينه محمد سعيد مصطفى
 خوله محمود العبد العقلة
 صباح محمد عبدالحافظ جويعد
 فايزه سعدي محمد سعيد عوض
 هدى جبر علي اسماعيل
 فاطمه عبدالرحيم حسن السده
 هناء محمد تيسير البيطار
 سوسن احمد علي الثبته
 فايزه زيدان حمدان الاحمد
 سناء محمود علي الثبته

[illegible]

فتحي عبد محمد محمود
عمر محمد عبدالقادر مصطفى الشملتي
محمد عطا عبدالله سالم الاخرس
تيسير محمود صالح احمد عبدالله
هيام علي يعقوب الشلبي
اعتدال سعيد حسن ابراهيم
نوفه خالد المفلح الحسين الفواخير
عزيزه يوسف اسمر حسان
نسرین محمود رشيد مكاحله
امل سعيد مصطفى خليل حسن
سعاد حسن محمد الموسى
اسمهان حلمي شاكر حيمور
نوال سعد الطالب الاحمد
فاطمه عبدالكريم محمود الحاج ابراهيم
وفاء محمود نهار محمد عبيدات
صبيحه حيدر ابراهيم العمد
خوله سالم محمد سالم
سعاد جمعه احمد عياش
وفاء زكريا خميس الصواف
نعمه عبدالله محمد ابو عروق
صباح حسين عبدالرحمن الشتيوي
امنه عبدالمجيد عبدالقادر عطيه
حنان محمود طه مصطفى الشربي
ازدهار محمد عبدالرحيم ذيب
فتحيه ذيب مصطفى السعدي
فاطمه عبدالرحيم ابراهيم عوده
نهى جمعه هاشم علي فوده
فاطمه محمود عبد احمد حمدان

[illegible]

صلى الله عليه وسلم

٢٠٠١/٨/٢٦	فتحية رشيد محمد مصطفى
٢٠٠١/٨/٢٦	باسمه حسين ابراهيم الصالح الطزح
٢٠٠١/٨/٢٦	ليلي يحيى عبدالله شحاده
٢٠٠١/٨/٢٦	رفقه كايد محمد علي القيسي
٢٠٠١/٨/٢٦	عفاف جميل احمد بدوان
٢٠٠١/٨/٢٦	شهيرة محمد احمد عثمان سلامه
٢٠٠١/٨/٢٦	ملكه احمد مصطفى احمد البيارى
٢٠٠١/٨/٢٦	خديجه سليمان صالح رباعه
٢٠٠١/٨/٢٦	حنان كامل محمد حسين الصوى
٢٠٠١/٨/٢٦	ابنسام توفيق احمد بدران
٢٠٠١/٨/٢٦	هيجر نصر مصطفى احمد
٢٠٠١/٨/٢٦	ابنسام عيسى محمد خليل الشوله
٢٠٠١/٨/٢٦	منى كامل صالح يونس
٢٠٠١/٨/٢٦	محمد حامد جعفر الطراونه
٢٠٠١/٨/٢٦	علي حامد جعفر الطراونه
٢٠٠١/٨/٢٦	يوسف محمد حسن علي
٢٠٠١/٨/٢٦	عائشه عبدالله احمد ابو نواس
٢٠٠١/٨/٢٦	فاطمه ابراهيم سليمان الرماضين الحباشنه
٢٠٠١/٨/٢٦	ميسر عبدالرحيم محمد النوايسه
٢٠٠١/٨/٢٦	سميحه ممدوح فياض الطراونه
٢٠٠١/٨/٢٦	خديجه خليل محمود الضمور
٢٠٠١/٨/٢٦	صباح عبدالمجيد محمد الصرايره
٢٠٠١/٨/٢٦	سعاد احمد يوسف الصرايره
٢٠٠١/٨/٢٦	كامله علي محمد سليمان الطراونه
٢٠٠١/٨/٢٦	ابنسام جميل فرج الصرايره
٢٠٠١/٨/٢٦	ماجده عوني عبدالسلام القواسمي
٢٠٠١/٨/٢٦	نوال احمد محمود ابو نواس

٢٠٠١/٨/٢٦	نقيسه محمود حافظ عاشور
٢٠٠١/٨/٢٦	احمد محمد عبدالله دودين
٢٠٠١/٨/٢٦	محمد سليم محمود المجالي
٢٠٠١/٨/٢٦	علي محمد عبدالرحمن الروابده
٢٠٠١/٨/٢٦	ايمان احمد حسن الذنيبات
٢٠٠١/٨/٢٦	شعاع سالم حسن الكركي
٢٠٠١/٨/٢٦	منار عزيز صالح القسوس
٢٠٠١/٨/٢٦	نوال عبدالحמיד محمود حسن
٢٠٠١/٨/٢٦	زهريه عبدالمجيد سلام المعايطه
٢٠٠١/٨/٢٦	امل نجيب ابراهيم حداد
٢٠٠١/٨/٢٦	نوال مصلح محمد الضمور
٢٠٠١/٨/٢٦	نجاح عوده جعفر العضايه
٢٠٠١/٨/٢٦	كوكب مسلم ذياب المجالي
٢٠٠١/٨/٢٦	جملا حامد سليمان الصرايره
٢٠٠١/٨/٢٦	ناجيه عبدالعزيز محمد عيسى المجالي
٢٠٠١/٨/٢٦	نهاد حنا خليل هلسه
٢٠٠١/٨/٢٦	عيله احمد محمود احمد رمضان
٢٠٠١/٨/٢٦	مقبولة عايد كريم المجالي
٢٠٠١/٨/٢٦	أمنه حمد شحاده اللصاصمه
٢٠٠١/٨/٢٦	غندوره اسماعيل عبدالرحمن المجالي
٢٠٠١/٨/٢٦	باريز ابراهيم عطا الله الذنيبات
٢٠٠١/٨/٢٦	الهام سليمان عيد حداد
٢٠٠١/٨/٢٦	نوره اسماعيل عبدالرحمن المجالي
٢٠٠١/٨/٢٦	أمنه حمدان عبد الشقور
٢٠٠١/٨/٢٦	خالد جزاع عارف ارويلي
٢٠٠١/٨/٢٦	محمد عبدالله محمد الجوارنه
٢٠٠١/٨/٢٦	نهله عبدالفتاح عبدالرحمن سلام
٢٠٠١/٨/٢٦	هناء حسن الموسى الشبيل

آمنه طه حسن الشديقات
 دلال خلف فضل الطلوحى
 خوله عبدالكريم مشوح الخزاعله
 حمود سالم النصار المساعيد
 صالح حمود هوشان الجمعان
 حسن صالح عبدالهادي شتيوي
 عبدالعزيز حسن عطيه الشافعي
 ربا علي محمد اعليوي
 فخرية سليمان سلمان ابو كشك
 رويده عطيه احمد القناص
 مريم عليان عبد الخرابشه
 تمام سلمان علي الكوز
 هيام صالح مصطفى احمد تراب
 خلف سليمان السالم البهادله
 محمد ابراهيم عيسى الشحادات
 شاهر حمود صالح الديات
 عائشه يوسف محمد السالم
 هيام سليمان فالح الشطوي
 علي يحيى عبدالعزيز عبدالله
 محمد عواد حلو يوسف النصيرات
 حرب مسعود احمد النعيمات
 انعام عبدالرحمن العثمان عطاري
 ميسون احمد رشيد حجازي
 هدى محمد موسى حسن زعائره
 سحر محمد الرضوان ابو السمن
 كوكب احمد علي ابو رمان
 زين عبدالمجيد عبدالرحمن النصور

شفيقه عبدالرحيم احمد ابو رصاع
 سميره احمد مصطفى حسين البيت شاويش
 بسما عبدالرزاق محمود الحديدي
 نعمه موسى صالح الخميس
 ذياب حسين الذيب العوض
 علي محمود عبدالرحمن شحاده سلام
 سمية ياسر الاسعد خليل
 صبحيه احمد حسن اليماني
 محمد يوسف الاحمد العزيات
 نوال محمود محمد احمد ابو شعيب
 حمده محمد احمد قويدر
 انوار يوسف عزام الجبر
 هدى محمد مفلح سمير
 نهله قسيم محمد عبيدات
 احمد عبدالحميد عبدالقادر نصر الله
 نعيمه جمعه عبدالله نوفل
 عبدالله محمد حسن العباس
 محمود علي سليمان عبدالقادر
 مريم حسن مفلح العلي
 بسما عيده سعاده يعقوب حداد
 هاجر فارس صالح عطروز
 انعام ابراهيم رزق نوافله
 احمد شاكر احمد ابراهيم مصلح
 عبدالله محمد صادق عودة الله الشبول
 محمد احمد محمد العرجاني
 محمد عوض الحسن الجنايده
 فتحي جبر حسن الشوابكه

٢٠٠١/٨/٢٦	فاطمة سليمان المحمد ابو قاسم
٢٠٠١/٨/٢٦	امنيه سالم العلي السالم
٢٠٠١/٨/٢٦	هدى صالح المحمود الياسين
٢٠٠١/٨/٢٦	جميله موسى محمد الرشيدان
٢٠٠١/٨/٢٦	مريم خلف المفلح البشير
٢٠٠١/٨/٢٦	خوله عوض المحمد العوض
٢٠٠١/٨/٢٦	فايزه علي الاحمد ابو الكاس
٢٠٠١/٨/٢٦	شادية احمد ذياب عقيل
٢٠٠١/٨/٢٦	فوزيه محمد النهار الابراهيم
٢٠٠١/٨/٢٦	اميسر خالد محمد السلامة الربيع
٢٠٠١/٨/٢٦	زعفران محمود سليمان الخلف غرايه
٢٠٠١/٨/٢٦	هند محمود سعود الحسين
٢٠٠١/٨/٢٦	بدرية عوض محمد عبدالرزاق
٢٠٠١/٨/٢٦	ماجده اسعد سليمان الزعبي
٢٠٠١/٨/٢٦	شكيب سالم السلامة الخصاونه
٢٠٠١/٨/٢٦	مقبل يوسف محمد الابراهيم العبدالله
٢٠٠١/٨/٢٦	محمد نزال عبدالعزيز الحمدون
٢٠٠١/٨/٢٦	يحيى علي مطلق عوض
٢٠٠١/٨/٢٦	احمد سليمان ابراهيم عكور
٢٠٠١/٨/٢٦	نايل حسن طعمه حسن غزاله
٢٠٠١/٨/٢٦	سعد محمد محمد ذياب فوده
٢٠٠١/٨/٢٦	ليلي محمود عبدالغني الشرع
٢٠٠١/٨/٢٦	صونيا سمير ابراهيم سليمان سواقد
٢٠٠١/٨/٢٦	هنود عطا الله سالم سالم
٢٠٠١/٨/٢٦	وصال محمود عوض ابراهيم القرعان
٢٠٠١/٨/٢٦	انتصار صالح المحمد موسى
٢٠٠١/٨/٢٦	فاطمة محمود علي رحابنه
٢٠٠١/٨/٢٦	نوال عبدالله العبدالقادر عكور

٢٠٠١/٨/٢٦	وداد ضيف الله محمد الراشد
٢٠٠١/٨/٢٦	علياء علي احمد نصر الله
٢٠٠١/٨/٢٦	نجاح مصطفى فهد النصيرات
٢٠٠١/٨/٢٦	مها حسين محمد العمري
٢٠٠١/٨/٢٦	هناء علي عبدالقادر مساعده
٢٠٠١/٨/٢٦	رافع محمد الفندي عبيدات
٢٠٠١/٨/٢٦	حسن صالح خليفه ذياب
٢٠٠١/٨/٢٦	نايف احمد سعد الدين الحسن
٢٠٠١/٨/٢٦	حلمي عبدالله يوسف قاسم
٢٠٠١/٨/٢٦	زامل صالح محمد حوامده
٢٠٠١/٨/٢٦	موسى صلاح سليمان ابو صلاح
٢٠٠١/٨/٢٦	عدنان حسين الحاج ابراهيم مهداوي
٢٠٠١/٨/٢٦	صلاح احمد محمود ابو الهيجاء
٢٠٠١/٨/٢٦	قاسم محمد علي النعيمي
٢٠٠١/٨/٢٦	عزلم محمد عبدالكريم محسن
٢٠٠١/٨/٢٦	فواز احمد رجا الجمال
٢٠٠١/٨/٢٦	رافع حمزه عبدالفتاح المساعيد
٢٠٠١/٨/٢٦	محمد عيسى ذياب النوديس
٢٠٠١/٨/٢٦	علي رشدي المحمود العبيدات
٢٠٠١/٨/٢٦	ماجد خالد فياض فالح الضامن
٢٠٠١/٨/٢٦	نجاح ابراهيم محمد علي كعيكاني
٢٠٠١/٨/٢٦	شادية فرحان محمد شلبي
٢٠٠١/٨/٢٦	نجوى محمود حميد محمد سيف
٢٠٠١/٨/٢٦	عائشه محمود محمد فالح الروسان
٢٠٠١/٨/٢٦	نجاح محمد علي احمد عقله
٢٠٠١/٨/٢٦	خنساء خليل داود عبدالله
٢٠٠١/٨/٢٦	دنيا محمود اسماعيل محمد عويدات

٢٠٠١/٨/٢٦	فاطمة محمد يوسف حسين ابو سالم
٢٠٠١/٨/٢٦	سمر محمد فالح حرز الله
٢٠٠١/٨/٢٦	نجاح محمود حسين الحسين
٢٠٠١/٨/٢٦	كفايه عبدالرحمن عزت قاسم
٢٠٠١/٨/٢٦	فريال عبدالله محمد حسين
٢٠٠١/٨/٢٦	خولة محمد ضيف الله محمود بطاينه
٢٠٠١/٨/٢٦	جليله طعمه سعيد زوايده
٢٠٠١/٨/٢٦	منى عوض احمد مصطفى عباينه
٢٠٠١/٨/٢٦	امنه حامد محمود محمد
٢٠٠١/٨/٢٦	نعمات عمر حسين الشبول
٢٠٠١/٨/٢٦	سميره حسين عبد الخالق احمد علي
٢٠٠١/٨/٢٦	احسان الشيخ عبدالفتاح المفلاح
٢٠٠١/٨/٢٦	فتحيه احمد ابراهيم محمود
٢٠٠١/٨/٢٦	كامله عبدالله السالم عبدالله
٢٠٠١/٨/٢٦	مها صالح امين العقيلي
٢٠٠١/٨/٢٦	ماجد خالد العبدالله الرجوب
٢٠٠١/٨/٢٦	هند احمد المصلح المصطفى
٢٠٠١/٨/٢٦	ناديا كامل زين شموط
٢٠٠١/٨/٢٦	نجاح محمد فالح حسن ردايده
٢٠٠١/٨/٢٦	مريم احمد محمود اكحيل
٢٠٠١/٨/٢٦	مريم مصطفى سليمان ابو عداد
٢٠٠١/٨/٢٦	نايفه محمود خالد العوده
٢٠٠١/٨/٢٦	صبحيه خلف الاحمد السلامه
٢٠٠١/٨/٢٦	حنان مفلح داود غرايبه
٢٠٠١/٨/٢٦	نجاح محمد عوض الخليلي
٢٠٠١/٨/٢٦	منى اسماعيل صالح محمد اللحام
٢٠٠١/٨/٢٦	مريم اسماعيل سعيد فريج

٢٠٠١/٨/٢٦	غازيه راجي غازي عبدالله الحسين
٢٠٠١/٨/٢٦	نجاح فخري محمد الشناق
٢٠٠١/٨/٢٦	ميسون احمد عبدالله ابو الهيجاء
٢٠٠١/٨/٢٦	آمنه محمود عميره شخاثره
٢٠٠١/٨/٢٦	فتحيه احمد قاسم الخطيب
٢٠٠١/٨/٢٦	اميره محمد عبدالفتاح حسين كتكت
٢٠٠١/٨/٢٦	الهام ارشيد محمد الحسين طبيشات
٢٠٠١/٨/٢٦	خولة موسى علي محمود بطاينه
٢٠٠١/٨/٢٦	سميره تيسير حسن محمد الغرايبه
٢٠٠١/٨/٢٦	فاطمة خالد عبدالقادر محمد ابو علي
٢٠٠١/٨/٢٦	فاطمة عقله عبدالغني الهياجنه
٢٠٠١/٨/٢٦	سناء مناور محمود العلي
٢٠٠١/٨/٢٦	صباح محمد الحمد ابو عاشور
٢٠٠١/٨/٢٦	احمد مصطفى احمد محمد القيسي
٢٠٠١/٨/٢٦	زايد جميل عبدالله المنصور العجالين
٢٠٠١/٨/٢٦	عمر محمد محمود جبر
٢٠٠١/٨/٢٦	محمد ضيف الله فليح الشيايب
٢٠٠١/٨/٢٦	تريز فرحان عيسى الخزوز
٢٠٠١/٨/٢٦	مقبوله صالح علي الوخيان
٢٠٠١/٨/٢٦	نوال عودة الله دخل الله العلامات
٢٠٠١/٨/٢٦	رسميه سليمان امين استيتيه
٢٠٠١/٨/٢٦	انعام مفضي عبدالله الحدادين
٢٠٠١/٨/٢٦	يامنه موسى راشد العبابسه
٢٠٠١/٨/٢٦	الين ابراهيم لطفي صهيون
٢٠٠١/٨/٢٦	سميره خليل ابراهيم حسين
٢٠٠١/٨/٢٦	جهاد عطيه محمد حسين
٢٠٠١/٨/٢٦	نهى داود احمد عقل

٢٠٠١/٨/٢٦	إيمان محمد ضيف الله الزواهره
٢٠٠١/٨/٢٦	ناديا فوزان مصطفى ابراهيم الحايك
٢٠٠١/٨/٢٦	نجاح سالم فنخير القطيش
٢٠٠١/٨/٢٦	يسرى علي صالح ابو سرحان
٢٠٠١/٨/٢٦	غازي احمد سليمان سويلم الراعي
٢٠٠١/٨/٢٦	ناظم ذياب العجاج السراح
٢٠٠١/٨/٢٦	عائشه سلمان محمد القضاء
٢٠٠١/٨/٢٦	شفاء سلامة عبدالحميد السلیمان
٢٠٠١/٨/٢٦	عيله محمد علي عبدالعزيز الكايد
٢٠٠١/٨/٢٦	خوله محمد محمود عبدالوهاب
٢٠٠١/٨/٢٦	ابنسام نايف مفلح حوامده
٢٠٠١/٨/٢٦	ساميه عبدالقادر طالب المسيعدين
٢٠٠١/٨/٢٦	باسمه عارف فهيم شاكرك ذيب
٢٠٠١/٨/٢٦	بهيجه محمد عباس القطامين
٢٠٠١/٨/٢٦	نقاحه دعسان محمد القطيطات
٢٠٠١/٨/٢٦	آمنه مبارك عبد المصري
٢٠٠١/٨/٢٦	هديه نايف تلجي الخلفات
٢٠٠١/٨/٢٦	جميله ذيب صالح الخمائسه
٢٠٠١/٨/٢٦	خوله احمد طه المكاوي
٢٠٠١/٨/٢٦	ندى محمود خليل ابراهيم حبيب الله
٢٠٠١/٨/٢٦	هيام احمد عبد محمود زعرور
٢٠٠١/٨/٢٦	سهام محمد عبدالمعطي علي الصعوب
٢٠٠١/٨/٢٦	فريال محمد عبدالقادر الهدار
٢٠٠١/٨/٢٦	ابنسام عاطف محمود حراره
٢٠٠١/٨/٢٦	زين احمد هواش الهزايمه
٢٠٠١/٨/٢٦	حسين عطيه حسين الرواضيه

٢٠٠١/٨/٢٦	صبحي مطاوع نصر الله النعيمات
٢٠٠١/٨/٢٦	فواز عطا الله مطلق علي
٢٠٠١/٨/٢٦	حليمه ابراهيم علي حسين العلايا
٢٠٠١/٨/٢٦	خوله عيسى هارون الطويسي
٢٠٠١/٨/٢٦	حليمه محمود ابو عتيق محمد ابو عتيق الحويطي
٢٠٠١/٨/٢٦	ابراهيم محمد ابراهيم ربابه
٢٠٠١/٨/٢٦	علي محمد العلي عبدالعزيز
٢٠٠١/٨/٢٦	محمد احمد المطلق المومني
٢٠٠١/٨/٢٦	ليلي عابد السالم عريفج
٢٠٠١/٨/٢٦	انصاف صليبا المنصور الربضي
٢٠٠١/٨/٢٦	زهيه سليم جريس زوايده
٢٠٠١/٨/٢٦	لوريس منعم تلجي موسى
٢٠٠١/٨/٢٦	علياء زكي الفرع اليعقوب
٢٠٠١/٨/٢٦	لطيفه ميخائيل الحمدان المومني
٢٠٠١/٨/٢٦	فاطمه سعيد سليمان العلي
٢٠٠١/٨/٢٦	فاطمه احمد العلي الحسين المومني
٢٠٠١/٨/٢٦	جميله سليمان النمر بطرس
٢٠٠١/٨/٢٦	نضال احمد عبدالعزيز القضاء
٢٠٠١/٨/٢٦	ايمان مصطفى عبد الاحمد
٢٠٠١/٨/٢٦	عائشه محمد هزاع الحجاج
٢٠٠١/٨/٢٦	كريمه مصطفى محمد الخطيب
٢٠٠١/٨/٢٦	سميحه شحاده الفندي العقلة
٢٠٠١/٨/٢٦	سميا منصور عطا الله علي
٢٠٠١/٨/٢٦	منتهى سلامه طلال عبيدات
٢٠٠١/٨/٢٦	بسمه محمد عقله نجادات
٢٠٠١/٨/٢٦	علي محمد يوسف عبدالقادر

٢٠٠١/٨/٢٦	مصطفى محمد موسى أبو سعده
٢٠٠١/٨/٢٦	جميل حسين عبدالرحيم أبو صلاح
٢٠٠١/٨/٢٦	نديم نمر محمد عبدالقادر
٢٠٠١/٨/٢٦	محمد حسن عبدالله أبو غنام
٢٠٠١/٨/٢٦	اسماعيل علي أحمد نصر الله
٢٠٠١/٨/٢٦	مهاوش شطي مفلح عناد
٢٠٠١/٨/٢٦	محمد سعد يوسف منير النابلسي
٢٠٠١/٨/٢٦	صالح عبدالرحيم أحمد عبدالحافظ ضميره
٢٠٠١/٨/٢٦	مصطفى أحمد محمد صالح
٢٠٠١/٨/٢٦	تيسير سعيد إبراهيم علاونه
٢٠٠١/٨/٢٦	محمود عبدالرحيم عواد الخلايله
٢٠٠١/٨/٢٦	فارع زهدي محمود إبراهيم
٢٠٠١/٨/٢٦	محمود نصر يوسف اسماعيل
٢٠٠١/٨/٢٦	محمود محي الدين محمد الدبيح
٢٠٠١/٨/٢٦	فايز صبحي عبدالحميد قموه
٢٠٠١/٨/٢٦	زياد ارشيد المفلح الحسن
٢٠٠١/٨/٢٦	نظمي نصر يوسف اسماعيل
٢٠٠١/٨/٢٦	رجا إبراهيم أحمد شحاده
٢٠٠١/٨/٢٦	مصباح سعيد مصطفى قطيشات
٢٠٠١/٨/٢٦	عابده سعيد مصطفى قطيشات
٢٠٠١/٨/٢٦	سهيله سعدات عبدالرحيم حسين النجار
٢٠٠١/٨/٢٦	رفقه محمد عبدالحميد زيد زيد
٢٠٠١/٨/٢٦	سهيله اسماعيل محمد الشوبكي
٢٠٠١/٨/٢٦	سلوى حنا جبرا كورو
٢٠٠١/٨/٢٦	سلوى حسن علي الحملاوي
٢٠٠١/٨/٢٦	حسن زايد شحاده فرهود القراله
٢٠٠١/٨/٢٦	يسرى عبدالله محمود جعيتم

٢٠٠١/٨/٢٦	ليلي توفيق أحمد الخالدي
٢٠٠١/٨/٢٦	رضيه محمد الحسين السليمان
٢٠٠١/٨/٢٦	خوله عبدالله سلطان محمد
٢٠٠١/٨/٢٦	سهام موسى سلامه المحيسن
٢٠٠١/٨/٢٦	اعتدال محمود عبدالله الريماوي
٢٠٠١/٨/٢٦	نهيل حسين محمود السليمان
٢٠٠١/٨/٢٦	صباح كريم عبدالرحمن الحميدي
٢٠٠١/٨/٢٦	اعتدال أحمد الحاج أحمد عمرو
٢٠٠١/٨/٢٦	مدالله حسن شحاده محمد
٢٠٠١/٨/٢٦	باسمه حسين حمدي الاغير
٢٠٠١/٨/٢٦	وائله محمد سليمان زيدان
٢٠٠١/٨/٢٦	فائده خليل أحمد خليل
٢٠٠١/٨/٢٦	عزبه شوكت محمد عبدالرازق أبو ماضي
٢٠٠١/٨/٢٦	ليلي حسن علي جويعد الحياصات
٢٠٠١/٨/٢٦	حمده محمد أحمد الشلبي
٢٠٠١/٨/٢٦	مها جودات الحاج أحمد الشرباتي
٢٠٠١/٨/٢٦	آمال صالح سليمان بطارسه
٢٠٠١/٨/٢٦	مريم إبراهيم مذهب الرجوب
٢٠٠١/٨/٢٦	رغد جمعه محمد أبو داود
٢٠٠١/٨/٢٦	نهي محمد عيسى محمد قنبر
٢٠٠١/٨/٢٦	اسعاف إبراهيم سليم ذياب اقديره
٢٠٠١/٨/٢٦	مريم مريزيق مسلم سعيد
٢٠٠١/٨/٢٦	سهاد محمد حسن اسنان
٢٠٠١/٨/٢٦	سهام خالد عبدالقادر المومني
٢٠٠١/٨/٢٦	حنان حسين أحمد بدران
٢٠٠١/٨/٢٦	دلال درويش حسين فرحات
٢٠٠١/٨/٢٦	منيره فتحي مصطفى فرحان

[illegible]

٢٠٠١/٨/٢٦ عزيزه محمد عثمان العبد
٢٠٠١/٨/٢٦ بثينه داود سليمان محمد شوشاري
٢٠٠١/٨/٢٦ سميره محمد ابراهيم ابو رحمه
٢٠٠١/٨/٢٦ أمل حسين حمد منصور
٢٠٠١/٨/٢٦ اعتدال سليمان سليم عبدالرحمن خضر
٢٠٠١/٨/٢٦ باسمه عزت فارس شحاده المصري
٢٠٠١/٨/٢٦ حنان منير محمد محمود عبداللطيف
٢٠٠١/٨/٢٦ حياة توفيق ابراهيم احمد ابو العز
٢٠٠١/٨/٢٦ سميره مفضي محمد البكار
٢٠٠١/٧/١ محمد زيد علي مسمار
٢٠٠١/٦/١٤ سلامة علي سليمان الصلاحين

وزارة التخطيط/الإحصاءات العامة :-
٢٠٠١/٧/٥ الأنسة سعاد ابراهيم صافي حسن
٢٠٠١/٧/١ السيدة رجاء عبد الكافي عبد الفتاح كفاي
٢٠٠١/٧/١ السيدة ايمان ابراهيم مطلق الأخرس

وزارة المياه والري/سلطة المياه :-
٢٠٠١/٧/١ السيد محمد يونس صالح أحمدود
٢٠٠١/٧/١ السيد ابراهيم فالح ابراهيم الرواد

وزارة التنمية الاجتماعية :-
٢٠٠١/٧/١ السيدة حنان محمود الأعرج

وزارة البريد والاتصالات :-
٢٠٠١/٧/١ السيدة ماجده سعيد احمد الحشاش
٢٠٠١/٦/١٦ السيد محمد عيسى نهار أبو العشب

دائرة قاضي القضاة :-
٢٠٠١/٧/١ السيد حسان عيسى مفلح الجعاقره

مجلس التعليم العالي :-
٢٠٠١/٦/١٢ السيد ياسر فخرى السكران

عبدالله بن عبدالمطلب

٨ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٦/٢٩ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تاليا على التقاعد بناء على طلبهم اعتبارا من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم:-

وزارة الداخلية/ الأحوال المدنية والجوازات:-

السيد كامل عيسى عبدالفتاح موسى

السيد أحمد حمد السعود الصبيحي

وزارة العمل:-

السيد أحمد عبدالفتاح العبد

وزارة المالية/ الجمارك:-

السيدة ميسون يوسف علي الخضور

وزارة المالية/ الأراضي والمساحات:-

السيد بسام محمد عبدالووالي العطيات

وزارة التربية والتعليم:-

السيد محمود حمد عوض المحاسنة

السيد شاكر عطلة خلف فلاح المحاميد

السيدة إيمان عبد الملك توفيق عرفات

السيدة لظمية تليف عيسى أحمد عساف

السيد تيسير علي محمود عبدالعزيز

السيد سليمان عطية محمد الجباريات

السيد مقداد "محمد جميل" عيسى التميمي

السيد محمد محمود سعادة أسمر

السيد حسين أحمد حمدان صالح

السيدة نورة محمد عطية البخيت

السيدة أملة نسيم محمد اللالي

السيد يوسف فضيان مصطفى البذور

السيد علي محمد الحسين الطواهي

السيد أحمد حسين النهار ميام

السيدة سكيته عبدالله محمد العبد الرحيم

السيدة نسرين رشيد يوسف سعد شليفات

السيدة انتصار محمد يوسف أبو سالم

السيد محمد سليمان رجا عبدالله

السيدة نوال رجب عمر البيطار

السيدة حنان محمد علي القندي

السيدة انتصار أحمد عبدالله الحسن

السيد نبيل مقضي موسى دبابنة

٢٠٠١/٨/١

٢٠٠١/٧/١

٢٠٠١/٨/١

٢٠٠١/٧/٨

٢٠٠١/٧/١

٢٠٠١/٦/١٩

٢٠٠١/٧/١

٢٠٠١/٨/٢٦

٢٠٠١/٨/٢٦

٢٠٠١/٨/٢٦

٢٠٠١/٨/٢٦

٢٠٠١/٨/٢٦

٢٠٠١/٨/٢٦

٢٠٠١/٨/٢٦

٢٠٠١/٨/٢٦

٢٠٠١/٨/٢٦

٢٠٠١/٨/٢٦

٢٠٠١/٨/٢٦

٢٠٠١/٨/٢٦

٢٠٠١/٨/٢٦

٢٠٠١/٨/٢٦

٢٠٠١/٨/٢٦

٢٠٠١/٨/٢٦

٢٠٠١/٨/٢٦

٢٠٠١/٨/٢٦

٢٠٠١/٨/٢٦

٢٠٠١/٨/٢٦

السيد هيثم متري حنا يعقوب العلامات
السيد خالد موسى مسلم الطراونة
السيدة اعتدال علي أحمد لوفل
السيد سامي إبراهيم سليمان الخناوي
السيد علي محمد محمد عبدالمجيد
السيد سليمان محمد حسين شحادة
السيد مدلل عبدالرحمن محمد حاج مدلل
السيد عبدالله عوض عبدالله الوقلي
السيد موسى عبدالرؤوف أحمد سلامة
السيدة أمينة محمد خير مقضي كناني
السيدة نجاة مصطفى جميل محمد حسين
السيدة أمل أحمد خليل عليان أبو عواد
السيدة نهاد عبدالووالي علي عريبات
السيدة فوزية محمد الفضل العليل
السيدة أمل أحمد عيسى أحمد أبو هضيب
وزارة الصناعة والتجارة:-
السيدة منى شفيق سعيد طوقان
وزارة الصناعة والتجارة/ المؤسسة الاستهلاكية المدنية:-
السيدة وجيهة هاشم محمد محمود صالح
وزارة المياه والري/ سلطنة المياه:-
السيدة باسمه سالم إسماعيل خريسات
وزارة الصحة:-
السيدة فاطمة عبدالله شحادة العودات
السيدة صفية أحمد عبدالرحيم بني عمر
السيد رالف خليل عودة العسارين

٢٠٠١/٨/٢٦

٢٠٠١/٨/٢٦

٢٠٠١/٧/١

٢٠٠١/٩/١

٢٠٠١/١١/٥

٢٠٠١/٨/٢٦

٢٠٠١/٨/٢٦

٢٠٠١/٨/٢٦

٢٠٠١/٨/٢٦

٢٠٠١/٨/٢٦

٢٠٠١/٨/٢٦

٢٠٠١/٨/٢٦

٢٠٠١/٨/٢٦

٢٠٠١/٨/٢٦

٢٠٠١/٨/٢٦

٢٠٠١/٨/٢٦

٢٠٠١/٧/١

٢٠٠١/٧/١

٢٠٠١/٧/١

٢٠٠١/٧/١

٢٠٠١/٧/١

٢٠٠١/٧/١

٢٠٠١/٧/١

٢٠٠١/٧/١

٢٠٠١/٩/١

٩ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٦/١٩ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تاليا على التقاعد اعتبارا من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم:-

وزارة التربية والتعليم:-

السيد فايز سليم الخوري سالم

وزارة المياه والري/ سلطنة المياه:-

السيد جوزيف جميل أسعد سمعان

وزارة الصحة:-

السيدة منيل سليمان عبده حداد

٢٠٠١/٧/٢٠

٢٠٠١/٧/٢٣

٢٠٠١/٨/١٥

٢٩٠٦

٦ -

١٠ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٦/١٩ الموافقة على إحالة الموظفين

المذكورين تالياً من ملاك وزارة السياحة والآثار على التقاعد اعتباراً من ٢٠٠١/٧/١ :-

- السيد هاني سالم الشوابكة

- السيد سعد عبدو فرج

١١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٦/١٩ الموافقة على إحالة الموظف من ملاك

دارة الآثار العامة السيد مثقال فايز شوشاري على التقاعد اعتباراً من ٢٠٠١/٥/١٥ بسبب المرض.

ب - استبعاد :-

١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٦/١٢ الموافقة على إحالة الموظفين

المذكورين تالياً على الاستبعاد اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهما وإلى حين إكمالهما المدة المقررة من خدمتهما الحكومية الخاضعة للتقاعد :-

وزارة التربية والتعليم :-

السيدة عائدة "تور الدين" حكيم شحاتتوغ

٢٠٠١/١٠/١

وزارة التخطيط / الإحصاءات العامة :-

السيدة جميلة عيسى عبدالله الزيادات

٢٠٠١/٦/١٦

٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٦/١٢ الموافقة على إحالة الموظفين

المذكورة أسماؤهم تالياً من ملاك وزارة الطاقة والثروة المعدنية على الاستبعاد بناء على طلبهم اعتباراً من ٢٠٠١/٦/١٥ وإلى حين إكمال كل منهم المدة المقررة من خدمته الحكومية الخاضعة للتقاعد :-

- السيد فتحي حسن محمود موسى

- السيد خليل محمود خليل السلطان

- السيد يوسف ناصر موسى جبالي

- السيد خالد محمد عيسى رمضان

- السيد نصر ذيب أحمد غران

- السيد رزق "محمد سعيد" محمود عنابة

- السيدة منار محمد عبدالقادر أبو ديه

٢٩٠٧

٣ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٦/١٩ الموافقة على إحالة الموظفين

المذكورة أسماؤهم تالياً على الاستبعاد اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم وإلى حين إكمال كل منهم المدة المقررة من خدمته الحكومية الخاضعة للتقاعد :-

وزارة المالية / الأراضي والمساح :-

٢٠٠١/٦/١٩

السيد نائل خليل محمد الحلوطي

وزارة السياحة والآثار :-

٢٠٠١/٧/١

السيد بسام محمد نويران النهار

وزارة الزراعة :-

٢٠٠١/٧/١

السيدة وفاء مرزوق جدوع التلهوني

٤ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٦/١٩ الموافقة على إحالة الموظفين

المذكورة أسماؤهم تالياً على الاستبعاد بناء على طلبهم اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم وإلى حين إكمال كل منهم المدة المقررة من خدمته الحكومية الخاضعة للتقاعد :-

وزارة التربية والتعليم :-

٢٠٠١/٨/٢٦

السيد أحمد أمين حاج موسى أحمد ربابه

٢٠٠١/٨/٢٦

السيد رشاد محمد محمود دولة

٢٠٠١/٨/٢٦

السيدة عزة عبدالرحمن إبراهيم ككاته

٢٠٠١/٨/٢٦

السيدة خولة محمود ذيب عبدالقادر علان

٢٠٠١/٨/٢٦

السيدة فاطمة نمر يوسف القيسي

٢٠٠١/٨/٢٦

السيدة ثناء عبدالحميد درويش الشله

٢٠٠١/٨/٢٦

السيدة هيام محمد زيدان محمد

٢٠٠١/٨/٢٦

السيدة زهر علي حسن أبو رضوان

٢٠٠١/٨/٢٦

السيدة مريم عبدالله أحمد عثمان

٢٠٠١/٨/٢٦

السيدة اعتدال خليل أحمد الحسنات

٢٠٠١/٨/٢٦

السيدة مي غالب فارس مالك

٢٠٠١/٨/٢٦

السيدة سوزان "محمد عادل" عبدالحميد أبو دقر

٢٠٠١/٨/٢٦

السيدة ليلى خالد عبده مصطفى عبده

٢٠٠١/٨/٢٦

السيدة منيرة عوض سلامة عبدالحميد

٢٠٠١/٨/٢٦

السيدة هيفاء عادل جلال الأحمد

٢٠٠١/٨/٢٦

السيدة ليلى محمود نجيب البطاينة

٢٠٠١/٨/٢٦

السيدة عائشة محمد أحمد حسين غنام

٢٠٠١/٨/٢٦

السيدة سامية أحمد يحيى أبو سماحه

٢٠٠١/٨/٢٦

السيدة سعاد محمد عبدالمحسن منصور

٢٠٠١/٨/٢٦

السيدة لادوي محمد حسن أمين الحوامدة

السيدة صيته عطفه نزال الغني

السيدة تمام رضا ادجيل الصبح

السيد معزي فريد سليم الحجازين

السيد محمود عبدالله أحمد محمد سليمان

السيدة سريه محمود حسين دصان

السيدة مازله عبدالرحمن داود الخطيب

السيدة إيمان محمد عدنان قاسم أبو الرب

السيدة غازية محمود علي الحجاج

السيدة عائشة محمود حسن أبو خميس

وزارة الصحة

السيدة ماجدة خلف مصطفى الزيات

٢٠٠١/٨/٢٦

٢٠٠١/٨/٢٦

٢٠٠١/٨/٢٦

٢٠٠١/٨/٢٦

٢٠٠١/٨/٢٦

٢٠٠١/٨/٢٦

٢٠٠١/٨/٢٦

٢٠٠١/٨/٢٦

٢٠٠١/٨/٢٦

٢٠٠١/٨/٢٦

٢٠٠١/٧/١٦

ج- تمديد وإنهاء خدمات:-

١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٦/١٢ الموافقة على تمديد خدمة الموظف من ملاك سلطة المصادر الطبيعية السيد محمد موسى حلكج للفترة من ٢٠٠١/٨/١٠ ولغاية ٢٠٠١/١٢/٣١ بعد بلوغه سن الستين.

٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٦/١٩ الموافقة على إنهاء خدمات الموظف من ملاك سلطة الطيران المدني المهندس لنادر يوسف جوهري كبوشني اعتباراً من ٢٠٠١/٧/١١.

الجنسية الأردنية

١ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٨٠٤) تاريخ ٢٠٠١/٥/١٥ المتضمن الموافقة على منح المواطن الفلسطيني المستثمر السيد ناهض حسين سعدي البشويكي الجنسية الأردنية وذلك بالاستناد لأحكام المادتين (٢/١٣٠١٢) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته.

ب - ١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٦/١٢ بالاستناد لأحكام المادة الرابعة من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته الموافقة على منح المواطن السوري السيد مصباح حسني محمد (البغدادي الدركزالي) الجنسية الأردنية.

٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٦/١٩ بالاستناد لأحكام المادة (١٢) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته الموافقة على منح المواطنة البريطانية الأتمة السلي الزابيثا ايرلست ثورلتون كلارك الجنسية الأردنية.

٣ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٦/١٢ بالاستناد لأحكام المادة (١٧) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته الموافقة على إعادة الجنسية الأردنية للسيد عبدالرحمن أحمد حسين البمالي وذلك لرغبته بالعودة إلى المملكة والاستقرار فيها.

٤ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٦/١٩ بالاستناد لأحكام المادتين (١٦، ١٥) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته السماح للأشخاص المذكورة أسماؤهم تالياً بالتخلي عن الجنسية الأردنية للتجنس بالجنسية المييلة إزاء اسم كل منهم:-

الجنسية

السعودية

السعودية

السعودية

الألمانية

الاسم

١. زينة طالب عبدالرحمن الكباريتي

٢. أحلام يوسف محمد محمد

٣. كوثر علي حسن راضي

٤. زكريا محمد جميل فسطه

مكتبة

٥ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٦/١٢ بالاستناد لأحكام المادة (١٦) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته السماح للأشخاص المذكورة أسماؤهم تالياً بالتخلي عن الجنسية الأردنية للالتحاق بالجنسية الميمنة إزاء اسم كل منهم:-

الاسم

١. السيدة ميساء أحمد ذياب أبو زيد
٢. السيدة سميه سالم قطيش السرحان
٣. السيدة سميه برهان الدين طه أبو وردة
٤. السيدة رنا حسام الدين حسن المحتسب
٥. السيدة هالة حامد عز الدين أبو عصب
٦. السيدة هيفاء عطا الله عبدالكريم موسى
٧. السيدة سحر عبدالرحمن محمود عوض
٨. السيد محمد سليم مطلق العوالم
٩. السيدة فرح محمد عيسى أبو كركي
١٠. السيدة غادة محمد سعود غريب
١١. السيدة أحلام يوسف محمد محمد
١٢. السيدة لعمه خليل حسين موسى
١٣. السيدة ميسون سلمان عبد الشكور
١٤. السيد سمير عبدالعزى الرويحي الناجي

السعودية
السعودية
السعودية
السعودية
السعودية
السعودية
السعودية
السعودية
السعودية
السعودية
السعودية
السعودية
السعودية
الألمانية

الاستملاك

أ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٦/١٢ بالاستناد لأحكام المادة (١٩) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ الموافقة على قرار لجنة الاستملاك والأموال في أمالة عمان الكبرى رقم (١٥٧) تاريخ ٢٠٠١/٥/٨ المتضمن التخلي عن مساحة (١٦٣) م^٢ من أصل المساحة المستملكة سابقاً من القطعة رقم (١٢٦٦) من الحوض رقم (١٥) الصوبية والبالغة (٢٦٠) م^٢ وذلك بسبب إلغائها بالمخطط التعديلي رقم أ/٣٣٩/٢٠٠٠/وادي السير.

ب - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٦/١٢ بالاستناد لأحكام المادة (٤/ج) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على استملاك مساحات الأراضي الميمنة أوصافها تالياً استملاكاً مطلقاً وفق المخططات المنظمة لغايات استملاكها مشروعا للفتح العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك:-

١. ما مساحته (٦) دونمات و (٢٢٣٠١) م^٢ من قطعة الأرض رقم (٣٥) من الحوض رقم (٨) خربة مباردة من أراضي وادي السير الموصولة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٢١٢٨) والعرب اليوم عدد (١٤٤٤) تاريخ ٢٠٠١/٥/٧ لأغراض وزارة التربية والتعليم لغايات إقامة أبنية مدرسية عليها.
٢. ما مساحته (١٧) دونما و (١٣٩٤٤) م^٢ من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (١٢) الجسد من أراضي غور الرامة وما مساحته (١٨٩) دونما و (٢٣٢٧٠) م^٢ من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (١٨) الحمراء من أراضي الفيصلية وما مساحته دونم واحد و (١٤٥٣٩) م^٢ من قطعتي الأرض رقم (٣٦ و ٣٧) من الحوض رقم (١٥) سياغة الشراية من أراضي الفيصلية وما مساحته دونمات و (١٩٦٤٩) م^٢ من القطعة رقم (٩٨) من الحوض رقم (٦) الطويلة من أراضي غور الرامة الموصولة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٢١٠٩) والأسواق عدد (٢٣٧٥) تاريخ ٢٠٠١/٤/١٨ لأغراض وزارة الأشغال العامة والإسكان لغايات طريق صياغة/الأخوار.
٣. ما مساحته دونم واحد و (٧٤٦٩١) م^٢ من قطعة الأرض رقم (٦٤) من الحوض رقم (٦) حي رقم (٢) من أراضي ثغرة الحب/المفرق الموصولة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٢١٢١) والعرب اليوم عدد (١٤٢٧) تاريخ ٢٠٠١/٤/٣٠ لأغراض وزارة التربية والتعليم لغايات إقامة أبنية مدرسية عليها.

ج - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٦/١٢ بالاستناد لأحكام المادة (١٧/أ) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ الموافقة على استملاك وحيازة مساحات الأراضي الميمنة أوصافها تالياً استملاكاً مطلقاً وحيازة فورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك.

١. ١. ما مساحته (٥) دونمات و (٩٩٩٨٦) م^٢ من قطعة الأرض رقم (٥٠٥) من الحوض رقم (١) عمره وعمره من أراضي أم الجبال/المفرق الموصولة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١١١٩٧) والعرب اليوم عدد (١٤٤٢) تاريخ ٢٠٠١/٥/٦ لأغراض وزارة التربية والتعليم لغايات إقامة أبنية مدرسية عليها.

مكتبة النجدي

ب . ما مساحته دولمان و (٢٧١) م من قطعة الأرض رقم (٢١) من الحوض رقم (٧) من أراضي المزار الجنوبي الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١١١٩٨) والأسواق عدد (٢٢٩٠) تاريخ ٢٠٠١/٥/٧ لأغراض وزارة للتربية والتعليم لغايات إقامة أبنية مدرسية عليها.

ج . كمل مساحة قطعة الأرض رقم (٧٤٦) من الحوض رقم (١٢) من أراضي منشسية للكنس/ المفرق البالغة مساحتها (٣) دولمت و (٢١٠.٣٥) م الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١١١٩٨) والأسواق عدد (٢٢٩٠) تاريخ ٢٠٠١/٥/٧ لأغراض وزارة للتربية والتعليم لغايات إقامة أبنية مدرسية عليها.

د . كمل مساحة قطع الأراضي ذوات الأرقام (١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥) من الحوض رقم (٢) من أراضي جرش البالغ مجموع مساحتها (٥) دولمت و (٩٧٤) م الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٢١٢١) والعرب اليوم عدد (١٤٣٧) تاريخ ٢٠٠١/٤/٣٠ لأغراض وزارة للتربية والتعليم لغايات إقامة أبنية مدرسية عليها.

٢ . يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم إجراء الكشف الحسي على المقارر المقرر حيالها لإثبات أوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

د - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٦/١٩ بالاستناد لأحكام المادة (١٩) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على التخلي عن استملاك قطع الأراضي ذوات الأرقام (٧٠١، ٧٠٤، ٧٢٠، ٧٢١) من الحوض رقم (٤) حي رقم (٤) من أراضي الكششة لعدم حاجة وزارة التربية والتعليم لها.

هـ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٦/١٩ بالاستناد لأحكام المادة (١٧) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على استملاك وحيازة مساحات الأراضي المبيطة أوصافها تاليا استملاكاً مطلقاً وحيازة فورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك.

١ . ما مساحته (١٩) دولما و (٥٠١.٤٤) م من عدة قطع أراضي من حوض رقم (١٠) للمدورة الشمالي وما مساحته (١٣) دولما و (١٣٧.١٨) م من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (١١) المدورة الجنوبي وجميعها من أراضي عراوه التابعة لأراضي الرمثا الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٢١٣١) والأسواق عدد (٢٣٩٣) تاريخ ٢٠٠١/٥/١٠ لأغراض وزارة الأشغال العامة والإسكان لغايات طريق الشريط الحدودي.

ب . ما مساحته دولم واحد و (٩٥٣.٢٦) م من قطعة الأرض رقم (٢٥٩) من الحوض رقم (٥٩) من أراضي الرمثا الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٢١١٥) والأسواق عدد (٢٣٨٠) تاريخ ٢٠٠١/٤/٢٤ لأغراض وزارة المياه والري/ منطقة المياه لغايات توسعة حرم بئر ماء.

ج . ما مساحته (٧٢٠.٤٢) م من قطعة الأرض رقم (٥) وما مساحته (١٠٥.٥٧) م من قطعة الأرض رقم (١٦) وما مساحته (٣٠٧.٤٣) م من قطعة الأرض رقم (١٧) وما مساحته (١٧.٣٧) م من قطعة الأرض رقم (٧) وما مساحته (٨١١.٨١) م من قطعة الأرض رقم (٩) وما مساحته (٩٨٣.١٣) م من قطعة الأرض رقم (١٠) وما مساحته (٤٤٣.٤٨) م من قطعة الأرض رقم (١١) وما مساحته (٣١.٢٦) م من قطعة الأرض رقم (١٢) وما مساحته دولم واحد و (٨١.٢٢) م من قطعة الأرض رقم (١٤) وجميعها من الحوض رقم (١٠) من أراضي كتم/ اريد الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الأسواق عدد (٢٢٩٠) والدستور عدد (١٢١٢٨) تاريخ ٢٠٠١/٥/٧ لأغراض وزارة المياه والري/ مساحة لمياه لغايات خط صرف صحي وادي حسان.

د . ما مساحته (٥) دولمت و (٢٤٧) م من قطعة الأرض رقم (١٣٤) من الحوض رقم (١٢) من أراضي التبي هود/ جرش الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١١٢٠٧) والدستور عدد (١٢١٣٧) تاريخ ٢٠٠١/٥/١٦ لأغراض وزارة للتربية والتعليم لغايات إقامة أبنية مدرسية عليها.

٢ . يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم إجراء الكشف الحسي على المقارر المقرر حيالها لإثبات أوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

و - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٦/١٩ بالاستناد لأحكام المادتين (٤/ج، ١٧) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على ما يلي:-

١ . ١ . قرار لجنة الاستملاك والأملاك في أمالة عمان الكبرى رقم (١٦١) تاريخ ٢٠٠١/٥/٨ المتضمن استملاك وحيازة الجزء البالغ مساحته (٤٠٠) م تقريبا من قطعة الأرض رقم (١٠١٤) من الحوض رقم (٢٤) الصاوي وحسب ما هو موضح في مخطط الاستملاك رقم (١٥/٢٩٣٨) تاريخ ٢٠٠١/٥/٢ الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١١٢٠٧) والأسواق (٢٣٩٨) تاريخ ٢٠٠١/٥/١٦ استملاكاً مطلقاً وحيازة فورية لأغراض أمالة عمان الكبرى دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك.

ب . قرار لجنة الاستملاك والأملاك في أمالة عمان الكبرى رقم (١٥٨) تاريخ ٢٠٠١/٥/٨ المتضمن استملاك وحيازة الجزء المتبقي من قطعة الأرض رقم (٥٩١) من الحوض رقم (٨) الطبقة الغربية والمنظم بها مخطط الاستملاك رقم (١٥/٢٩٣٥) تاريخ ٢٠٠١/٤/٢٢ حديقة عامة وحيازة الجزء المستملك سابقا من نفس القطعة للشارع العام وكما هو مبين بالجدول الموضح بالقرار أعلاه الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١١٢١١) والدستور عدد (١٢١٤١) تاريخ ٢٠٠١/٥/٢٠ استملاكاً مطلقاً وحيازة فورية لأغراض أمالة عمان الكبرى دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك.

جـ - قرار لجنة الاستملاك والأموال في أمالة عمان الكبرى رقم (١٥٩) تاريخ ٢٠٠١/٥/٨ المتضمن حيازة المساحة المستملكة سابقاً للشارع العام من القطعة رقم (١٢١٨) من الحوض رقم (٢) الوثائق مع ما عليها من منشآت والتي ألزمت وأصبحت تحمل الرقم (٤٣٧٨) من نفس الحوض وكما وردت في المخطط المعد لهذه الغاية رقم (١٥/٢٩٣٧) تاريخ ٢٠٠١/٥/٢ والمبينة بالجدول الموضح بالقرار المشار إليه أعلاه الموصوفة في إعلان المنشور في جريدتي العرب اليوم عدد (١٤٥٣) والرأي عدد (١١٢٠٧) تاريخ ٢٠٠١/٥/١٦ استملاكاً مطلقاً وحيازة فورية لأغراض أمالة عمان الكبرى دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك.

يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم إجراء الكشف الحصري على العقارات المقرر حيازتها لإثبات أوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

ز - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٦/١٩ بالاستناد لأحكام المادة (١٩) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ الموافقة على قرار لجنة الاستملاك والأموال في أمالة عمان الكبرى رقم (٢٠٣) تاريخ ٢٠٠١/٥/٢٠ المتضمن التخلي عن استملاك ما مساحته (٢٨٤٠) م^٢ من القطعة رقم (٤٩) وعن ما مساحته (٨٦٠) م^٢ من القطعة رقم (١٣٤) من الحوض رقم (٣) الخواص من أراضي دبابوق وذلك لتصويب المساحة التي وردت سهواً بقرار لجنة الاستملاك والأموال رقم (١٧) تاريخ ١٩٩٩/١/٥ على أنها (٢٨٥٥) م^٢ من القطعة رقم (٤٩) و (٩٢٠) م^٢ من القطعة رقم (١٣٤) لتصبح المساحة المستملكة هي لقط (١٥) م^٢ من القطعة رقم (٤٩) وما مساحته (٦٠) م^٢ من القطعة رقم (١٣٤).

تصحيح خطأ

وقع خطأ مطبعي في الفقرة (٢) من البلد (٥) المتضمن قرار مجلس الوزراء بالموافقة على استملاك مساحات أراضي لأغراض مجلس بلدي لربد والمنشور على الصلحة (١٨٧٦) من عدد الجريدة الرسمية رقم (٤٤٨٨) الصادر بتاريخ ٢٠٠١/٥/١٦ حيث ورد فيه:-

- استملاك جزء القطعة رقم (١٥٢) من الحوض رقم (٢١) الطوال من أراضي لربد البالغ مساحته (٣٨) م^٢ - خطأ.

والصواب هو:-

- استملاك جزء القطعة رقم (١٥٢) من الحوض رقم (٢١) الطوال من أراضي لربد البالغ مساحته (٣٨٠) م^٢.

الشؤون البلدية والقروية والبيئة

١ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على إطلاق وتسمية الحديقة الهاشمية على حديقة بلدية الوهانة/ محافظة عجلون المقامة على قطعة الأرض رقم (١٦١) حوض رقم (٢) اللصبة والمسالمة ملكيتها للبلدية.

ب - ١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٦/١٢ بالاستناد لأحكام الفقرة الخامسة من المادة الخامسة من القانون المعدل لقانون البلديات رقم (١٢) لسنة ١٩٩٤ الموافقة على توسيع حدود بلدية جرش/ محافظة جرش لتشمل كامل قطع الأراضي ذوات الأرقام (٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٤، ٤٣) من الحوض رقم (٦) المسبطة الجنوبية.

٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٦/١٢ بالاستناد لأحكام الفقرة الخامسة من المادة الخامسة من القانون المعدل لقانون البلديات رقم (١٢) لسنة ١٩٩٤ الموافقة على توسيع حدود بلدية مؤتة/ محافظة الكرك بحيث تشمل قطع الأراضي ذوات الأرقام (١٣، ١٤، ١٧) من الحوض رقم (١٨) المشهد من أراضي مود.

٣ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٦/١٢ بالاستناد لأحكام المادة (٣/٨) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته الموافقة على تعيين السادة المذكورة أسماؤهم تالياً أعضاء في مجلس بلدي لم العهد والخضراء خلافاً للأعضاء المستقبليين:-

١. السيد ماجد عبدالسلام عرياس.
٢. السيد علي مسلم خلف القطيلان.
٣. السيد محمد مجحم سالم الفايز.

٤ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٦/١٩ بالاستناد لأحكام الفقرة الخامسة من المادة الخامسة من القانون المعدل لقانون البلديات رقم (١٢) لسنة ١٩٩٤ الموافقة على تقليص حدود بلدية الرقيدي/ محافظة لربد بإخراج القطع ذوات الأرقام (٣، ٤، ٥، ٦، ٧) من الحوض رقم (١٤) الرابطة من حدود البلدية.

٥ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٦/١٩ بالاستناد لأحكام الفقرة الخامسة من المادة الخامسة من القانون المعدل لقانون البلديات رقم (١٢) لسنة ١٩٩٤ الموافقة على تقليص حدود بلدية كفر أسد، وذلك بإخراج القطع ذوات الأرقام (١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٣١، ٣٢) من الحوض رقم (٩) مرشد والتي تشكل قرية وادي العرب (قرية مرشد سابقاً) من حدودها وضمتها إلى حدود بلدية الشولة الشمالية.

إعلانات

صادرة عن وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور عبدالرزاق طيخات

عملاً بأحكام المادتين (٣٤، ٣٩) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته .
أعلن عن تعيين السيد عواد لافي المصباحين عضواً لدى مجلس بلدي الهاشمية/ معان خلفاً للعضو صالح دحسان السميحيين الذي شغل منصب رئيس البلدية .

عملاً بأحكام المادتين (٣٦، ٣٩) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته .

أعلن عن تعيين السيد عوض نزال الصرايرة عضواً لدى مجلس بلدي المزار الجنوبي خلفاً للعضو المستقيل السيد احمد فلاح النوايسة .

يعلن لاطلاع العموم ان بلدية حمزه/ لواء الشوبك قد قررت بقرارها رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠١ بصفتها (الجنة تنظيم محليه) واستناداً لاحكام المادة (٥٢) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ قرض حوائد تنظيم خاصه وذلك على النحو التالي:-
فلس دينار

- ١- حوائد عن كل معامله نقل ارض او تخارج مهما بلغت المساحة بالمقطوع ٥٠٠ ٥
- ٢- حوائد عن كل معامله بيع ارض بالمقطوع ٥ ٠٠٠
- ٣- حوائد عن اصدار او تصديق أي شهادة من البلدية ٢ ٠٠٠

عملاً بأحكام المادتين (٣٦/٣٩) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته
أعلن عن تعيين السيد زياد سعد قاسم المشافرة عضواً لدى مجلس بلدي الطوال الشمالي خلفاً للعضو المستقيل السيد حسن حسين علي المحسن .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٤٨٩ تاريخ ٢٠٠١/٤/١٥ الموافق على مخطط احداث شوارع ضمن الاحواض ذوات الارقام (١٨، ١٧) وذلك في بلدة صخره والحوض رقم (٤) في بلدة صين وعيلين وحسب المخطط المعد لهذه الغايه ووضعته موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/٥٧٤ تاريخ ٢٠٠١/٤/٢٦ الموافق على مخطط تغيير صنفه الاستعمال من حدائق ومدارس الى سكن أهب لتقطع ذوات الارقام ١٠، ٩، ٨، ٥، ١٦ ضمن الاحواض ذوات الارقام (٨، ٧) وذلك في بلدة الروضه /لواء ناعور وحسب المخطط التعديلي رقم (٤) تاريخ ٢٠٠١/٤/٢٩ ووضعته موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٥٩٢ تاريخ ٢٠٠١/٤/٢٩ الموافق على تصديق مخطط احداث شوارع لغاية الخدمات ضمن الاحواض ذوات الارقام (٤، ٨) من اراضي القرى في بلدة جبل بني حميدة /لواء ذبيان تصديقاً مؤقتاً .

٢٩٤٢٦

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٦٤٩ تاريخ ٢٠٠١/٥/١٣ الموافق على مخطط احداث شارع ضمن الاحواض ذوات الارقام ١٤، ١٣ وذلك في بلدة العاليه /ذبيان وحسب المخطط التعديلي رقم (٦) تاريخ ٢٠٠١/٦/١٢ ووضعته موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٦٦٠ تاريخ ٢٠٠١/٥/١٧ الموافق على اضافة تنظيم مع تعديلات تنظيمية مقترحة ضمن الاحواض ذوات الارقام (٥، ٣)

وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية واعلانه للاعتراض لمدة شهرين اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية في لواء قصبه السلط ومكاتب بلدية الرميمن وتقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدية الرميمن خلال مدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٦٩٧ تاريخ ٢٠٠١/٥/٢٢ الموافقة على تغيير صفة الاستعمال من سكن الى تجاري طولي ضمن الحوض رقم (٧) .

وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية واعلانه للاعتراض لمدة شهرين اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية في لواء قصبة جرش ومكاتب بلدية جرش وتقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدية جرش خلال مدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٦٩٨ تاريخ ٢٠٠١/٥/٢٢ الموافقة على اعتماد طريق الفرازي وتوسعة جزء منه ضمن الحوض رقم (٤٩) .

وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية واعلانه للاعتراض لمدة شهرين اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية في لواء قصبة جرش ومكاتب بلدية جرش وتقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدية جرش خلال مدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦م ، ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٧٠٨) تاريخ ٢٠٠١/٥/٢٤ الموافقة على مخطط احداث طريق لغاية الخدمات والمار بالطبعة رقم (٢٦٣) ضمن الحوض رقم (١) في بلدة الكتيه /لواء الموقر تصديقاً مؤقتاً .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٧١٥ تاريخ ٢٠٠١/٥/٢٧ الموافقة على مخطط تغيير صفة الاستعمال من حدائق ومنزهات الى سكن "ب" ضمن القطع ذوات الارقام (٦٨،٦٧،٦٦،٢٦) ضمن الحوض رقم (٩) وذلك في بلدة ام قيس /لواء بلي كنانه وحسب المخطط التعديلي رقم (٣١) تاريخ ٢٠٠١/٥/٢٨ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٧٢٨ تاريخ ٢٠٠١/٥/٢٩ الموافقة على مخطط احداث طريق ضمن الحوض رقم (٣) وذلك في بلدة وادي الحور /لواء قصبة السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (١٢) تاريخ ٢٠٠١/٥/٣٠ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/٧٣١ تاريخ ٢٠٠١/٥/٢٩ الموافقة على تعديل مسار شارع ضمن القطع ذوات الارقام (٣٤،٩٠،٣٣) ضمن الحوض رقم (٣) من اراضي النبي هود .

وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية واعلانه للاعتراض لمدة شهرين اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية في لواء قصبة جرش ومكاتب بلدية جرش وتقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدية جرش خلال مدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٧٣٥ تاريخ ٢٠٠١/٥/٢٩ الموافقة على مخطط تعديل مسار الطريق فقط وعدم الموافقة على تخفيضها ضمن القطعة رقم ١٩٤ ضمن الحوض رقم (١) وذلك في بلدة ريمون /لواء قصبة جرش وحسب المخطط التعديلي رقم (٢) تاريخ ٢٠٠١/٥/٣١ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٧٤٠ تاريخ ٢٠٠١/٥/٣١ الموافقة على مخطط تغيير صفة الاستعمال من زراعي الى سكن الحضر ضمن الحوض رقم (١١) وعدم الموافقة على باقي التعديلات وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية واعلانه للاعتراض لمدة شهرين اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية في لواء قصبة الكرك ومكاتب بلدية الكرك وتقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدة الكرك خلال مدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٧٤٢ تاريخ ٢٠٠١/٥/٣١ الموافقة على مخطط الغاء شارع واحداث طريق ضمن القطع ذوات الارقام (١٤٠،١٣٩) حوض رقم (١٠)، وذلك في بلدة مرج الحمام /الامانيه والقصبات / لواء وادي السير وحسب مخطط التعديلي رقم (٥) تاريخ ٢٠٠١/٦/٥ ووضعه موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٧٤٤ تاريخ ٢٠٠١/٥/٣١ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من مسجد الى سكن (ج) ضمن القطع ذوات الارقام (٧٣٥،٧٢٨) ضمن الحوض رقم (٤) وذلك في بلدة الحمراء/لواء البانية الشمالية الغربية وحسب المخطط التعديلي رقم (١٧) تاريخ ٢٠٠١/٦/٣ ووضعه موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/٧٥٠ تاريخ ٢٠٠١/٥/٣١ الموافقة على مخطط الغاء شارع واحداث آخر ضمن الحوض رقم (١) العوجا وذلك في بلدة المفرق / رجم سبيل/لواء قصبه المفرق وحسب المخطط التعديلي رقم (٣) تاريخ ٢٠٠١/٦/٣ ووضعه موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٧٥٢ تاريخ ٢٠٠١/٦/٣ الموافقة على تخفيض سعة شارع من ١٦م الى ١٢م واحداث شارع ١٢م ضمن الحوض رقم (٨) الرجاحة وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية واعلنه للاعتراض لمدة شهرين اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية في لواء وادي السير ومكاتب بلدية مرج الحمام وتقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدة مرج الحمام خلال مدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٧٥٣ تاريخ ٢٠٠١/٦/٣ الموافقة على مخطط تغيير صفة الاستعمال من سكن "أ" الى سكن "ب" ومن سكن "ب" الى "ج" ومن تجاري الى سكن "ج" وعدم الموافقة على تغيير صفة الاستعمال من سكن "أ" الى اثار ومغبره وذلك ضمن الاحواض ذوات الارقام (٤،٣) وذلك في بلدة العال/ لواء ناعور وحسب المخطط التعديلي رقم (٩) تاريخ ٢٠٠١/٦/٦ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٧٥٤ تاريخ ٢٠٠١/٦/٣ الموافقة على تخفيض سعة جزء من شارع من ١٢ متر الى ١٠ متر ضمن القطعة رقم (٢٠) ضمن الحوض رقم (٥) .

وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية واعلنه للاعتراض لمدة شهرين اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية في لواء بني كنانة ومكاتب بلدية اليرموك الجديدة وتقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدية اليرموك الجديدة خلال مدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٧٥٦ تاريخ ٢٠٠١/٦/٣ الموافقة على مخطط تعديلات تنظيميه ضمن الاحواض ذوات الارقام (٥،٤،١) وذلك في بلدة كفر بوبا/ لواء قصبه اربد وحسب المخطط التعديلي رقم (١٥) تاريخ ٢٠٠١/٦/١٠ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٣/٧٥٨ تاريخ ٢٠٠١/٦/٣ الموافقة على مخطط توسعة طريق افرازي واعتمادها تنظيميا ضمن القطع ذوات الارقام (٤٨،٢٢) ضمن الحوض رقم (٤) وذلك في بلدة الفصيليه/ لواء قصبه مادبا وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٤) تاريخ ٢٠٠١/٦/٥ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٧٦١ تاريخ ٢٠٠١/٦/٣ الموافقة على تصديق مخطط احداث طريق لغاية الخدمات ضمن القطعة رقم (٢٠) ضمن الحوض رقم (٢٤) في بلدة لب /لواء ذبيان تصديقا مؤقتا .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٧٦٣ تاريخ ٢٠٠١/٦/٣ الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع ضمن القطع ذات الارقام (٢٦٧، ١٧٦، ٥٧، ٩١) حوض رقم (١٨) وذلك في بلدة معان/لواء قصبة معان وحسب المخطط التعديلي رقم (٤٠) تاريخ ٢٠٠١/٦/٦ ووضعه موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٧٦٦ تاريخ ٢٠٠١/٦/٣ الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع ضمن الحوض رقم (١٥) وذلك في بلدة ماعين/لواء قصبة مادبا وحسب المخطط التعديلي رقم (١٢) تاريخ ٢٠٠١/٦/٧ ووضعه موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦م ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (١/٧٦٨) تاريخ ٢٠٠١/٦/٦ الموافقة على عتط تغيير صفة الاستعمال من سكن شعبي الى سكن (د) ضمن الحوض رقم (١٠) وذلك في بلدة الزرقاء /لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (٩٨) تاريخ ٢٠٠١/٦/١١ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦م ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٧٦٨) تاريخ ٢٠٠١/٦/٦ الموافقة على عتط تغيير صفة الاستعمال من سكن (أ) الى تجاري طولي ضمن الحوض رقم (٨) وذلك في بلدة الزرقاء /خافطة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (١٢) تاريخ ٢٠٠١/٦/١٣ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٤/٧٦٨ تاريخ ٢٠٠١/٦/٦ الموافقة على مخطط توسعة شارع ضمن الحوض رقم (٩) وذلك في بلدة الزرقاء/لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٤) تاريخ ٢٠٠١/٦/١٢ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٧٧١ تاريخ ٢٠٠١/٦/٦ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال القطعة رقم (٢٩) حوض رقم (٢) من مجالي عامه الى سكن "ب" وذلك في بلدة السليحي/لواء عين الباشا وحسب المخطط التعديلي رقم (٢) تاريخ ٢٠٠١/٦/١٠ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٧٧٢ تاريخ ٢٠٠١/٦/٦ الموافقة على مخطط تعديل مسار الطريق المار بالقطعة رقم ٧٣ ضمن الحوض رقم (٢) من اراضي الصبيحي وذلك في بلدة الصبيحي/لواء قصبة السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (٤) تاريخ ٢٠٠١/٦/١٠ ووضعه موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٣/٧٧٢ تاريخ ٢٠٠١/٦/٦ الموافقة على مخطط احداث طريق ضمن القطعة رقم (٨٠) ضمن الحوض رقم (٦) وذلك في بلدة الصبيحي/لواء قصبة السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (١٣) تاريخ ٢٠٠١/٦/١٠ ووضعه موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٤/٧٧٢ تاريخ ٢٠٠١/٦/٦ الموافقة على مخطط الغاء شارع واحداث طريق ضمن القطع ذات الارقام (٧٢، ٧١، ٧٠) ضمن الحوض رقم (٦) وذلك في بلدة الصبيحي/لواء قصبة السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٣) تاريخ ٢٠٠١/٦/١٠ ووضعه موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/٧٧٣ تاريخ ٢٠٠١/٦/٦ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة الاستعمال من سكن ريفي الى سكن (ب) للقطعة رقم (٣) ضمن الحوض رقم (١١) وذلك في بلدة زي /لواء قصبة السلط

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٧٧٣ تاريخ ٢٠٠١/٦/٦ الموافقة على مخطط احداث طريق "م" ضمن الحوض رقم (٢٠) وذلك في بلدة زي/لواء قصبة السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (١٢) تاريخ ٢٠٠١/٦/١٠ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٧٧٤ تاريخ ٢٠٠١/٦/٦ الموافقة على مخطط توسيع شارع ضمن الحوض رقم (٦٧) وذلك في بلدة السلط/لواء قصبة السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (٧٤) تاريخ ٢٠٠١/٦/٧ ووضعه موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦م ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٧٧٤) تاريخ ٢٠٠١/٦/٦م الموافقة على مخطط الغاء جزء من طريق ضمن الحوض رقم (٦٤) وذلك في بلدة السلط / لواء قصبة السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (٦١) تاريخ ٢٠٠١/٦/٧ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٧٧٥ تاريخ ٢٠٠١/٦/٦ الموافقة على مخطط تعديل شارع ضمن القطع ذوات الارقام (١١٨،١٠) حوض رقم (٥) وذلك في بلدة ام جوزة/دعم/ لواء قصبة السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (١٤) تاريخ ٢٠٠١/٦/١٠ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٧٧٦ تاريخ ٢٠٠١/٦/٦، الموافقة على مخطط احداث طريق (٦) متر ضمن القطعة رقم (١٥٠) حوض رقم (١٤) الريس وذلك في بلدة بصيرا/لواء قصبة الطفيلة وحسب المخطط التعديلي رقم (١٢) تاريخ ٢٠٠١/٦/١٠ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٣/٧٨٢ تاريخ ٢٠٠١/٦/٧ الموافقة على مخطط احداث شوارع ضمن الاحواض ذوات الارقام من (١٠،٧) وذلك في بلدة الحاتمية / لواء الموقر وحسب المخطط التعديلي رقم (١٢) تاريخ ٢٠٠١/٦/١٠ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٧٨٥ تاريخ ٢٠٠١/٦/٧ الموافقة على احداث طريق ضمن القطعة رقم (٣٨) ضمن الحوض رقم (٤) .

وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية واعلانه للاعتراض لمدة شهرين اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية في لواء الموقر ومكاتب بلدية الفيصلية وتقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدية الفيصلية خلال مدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٧٨٧ تاريخ ٢٠٠١/٦/٧م عدم الموافقة على مخطط احداث طريق ضمن القطعة رقم (١٢٢) حوض رقم (٩) وذلك في بلدة الذهبية الشرقية /لواء الموقر

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٧٨٨ تاريخ ٢٠٠١/٦/٧، الموافقة على احداث طريق بنهاية مغلفة ضمن القطعة رقم (١٢) ضمن الحوض رقم (٢) .

وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية واعلانه للاعتراض لمدة شهرين اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية في لواء قصبة ناعور ومكاتب بلدية العال وتقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدية العال خلال مدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٧٨٨ تاريخ ٢٠٠١/٦/٦، الموافقة على تصديق مخطط احداث طريق ضمن القطع ذوات الارقام (١١٨،٢٤) ضمن الحوض رقم (٨) في بلدة جربة /لواء قصبة مادبا تصديقاً مؤقتاً .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٧٩٠ تاريخ ٢٠٠١/٦/٧ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفه استعمال من سكن (ج) الى تجاري محلي ضمن القطعة رقم (١٠٠) حوض رقم (٥) وذلك في بلدة ام البساتين /لواء ناعور

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٧٩٣ تاريخ ٢٠٠١/٦/٧، الموافقة على مخطط تخفيض سعة محلي ضمن الحوض رقم (٥) وذلك في بلدة حميد والكوم /لواء قصبة المفرق وحسب المخطط التعديلي رقم (١٥) تاريخ ٢٠٠١/٦/١٠ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٧٩٧ تاريخ ٢٠٠١/٦/١٢ الموافقة على مخطط الغاء طريق واحدات آخر ضمن القطع ذوات الارقام (٥٨/٥٧) حوض رقم (٩) وذلك في بلدة الروابي/ام اللبابيع/لواء قصبة عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (٢) تاريخ ٢٠٠١/٦/١٤ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٧٩٨ تاريخ ٢٠٠١/٦/١٢ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة منحى ضمن القطع ذوات الارقام (٢٠٥،٢٠٠) حوض رقم (١٥) وذلك في بلدة صخره/لواء قصبة عجلون .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٧٩٩ تاريخ ٢٠٠١/٦/١٢ الموافقة على مخطط تعديل مسار طريق ضمن القطع ذوات الارقام (٢٨٦ ، ٢٨٥) ضمن الحوض رقم (٩) وذلك في بلدة عيبين وعيلين/لواء قصبة عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٣) تاريخ ٢٠٠١/٦/١٤ ووضعه موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٨٠٠ تاريخ ٢٠٠١/٦/١٢ عدم الموافقة على مخطط احداث طريق خدمات ضمن القطع ذوات الارقام (٩٣،٨٣،٨١،٨٠) حوض رقم (٧) وذلك في بلدة جرش/لواء قصبة جرش .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٨٠٠ تاريخ ٢٠٠١/٦/١٢ عدم الموافقة على مخطط إضافة تنظيم باحكام سكن اخضر ضمن القطع ذوات الارقام (١٠٤،١٠٣) حوض رقم (٤) وذلك في بلدة جرش/لواء قصبة جرش .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٨٠٠ تاريخ ٢٠٠١/٦/١٢ عدم الموافقة على مخطط احداث شازع وتعديل مساراخر ضمن الحوض رقم (٧) وذلك في بلدة جرش/لواء قصبة جرش

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٨٠١ تاريخ ٢٠٠١/٦/١٢ الموافقة على مخطط الغاء طريق ضمن القطع ذوات الارقام (٩٧،٩٦،٨٦) ضمن الحوض رقم (١٠) وذلك في بلدة عجلون/لواء قصبة عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٩) تاريخ ٢٠٠١/٦/١٣ ووضعه موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٨٠١ تاريخ ٢٠٠١/٦/١٢ الموافقة على مخطط الغاء شوارع وطرق ضمن الاضاح ذوات الارقام (٤،١) وعدم الموافقة على احداث الشوارع المقترحة وذلك في بلدة عجلون/لواء قصبة عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (٣) تاريخ ٢٠٠١/٦/١٧ ووضعه موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٨٠٢ تاريخ ٢٠٠١/٦/١٢ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن "ج" الى سكن "د" ضمن الحوض رقم (٦) وذلك في بلدة عرجان/لواء قصبة عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (١٩) تاريخ ٢٠٠١/٦/١٣ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٨٠٢ تاريخ ٢٠٠١/٦/١٢ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (ب) الى سكن (ج) ضمن الحوض رقم (٦) وذلك في بلدة عرجان/لواء قصبة عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٠) تاريخ ٢٠٠١/٦/١٣

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٨٠٢ تاريخ ٢٠٠١/٦/١٢ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من زراعي الى سكن اخضر ضمن الحوض رقم (١٠) وذلك في بلدة عرجان/لواء قصبة عجلون .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٤/٨٠٢ تاريخ ٢٠٠١/٦/١٢ ، الموافقة على مخطط الغاء الطريق المار بالقطع ذوات الارقام (٧٥٦،٣٨) ضمن الحوض رقم (١٠) وذلك في بلدة عرجان /لواء قسبة عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (٢١) تاريخ ٢٠٠١/٦/١٣ ووضعه موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٨٠٤ تاريخ ٢٠٠١/٦/١٤ عدم الموافقة على مخطط تعديلات تنظيمية ضمن الاحواض ذوات الارقام (١٠٠٩) وذلك في بلدتي صافوط/وعين الباشا /لواء عين الباشا .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٨٠٥ تاريخ ٢٠٠١/٦/١٤ عدم الموافقة على مخطط الغاء شارع واحدات آخر وتعبيير صفة الاستعمال من مباني عامسة الى سكن (١) ضمن الحوض رقم (٧) وذلك في بلدة ام رمانة/لواء الجيزة .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ م ، ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٨٠٦) تاريخ ٢٠٠١/٦/١٤ الموافقة على تصديق مخطط احداث شوارع ضمن القطع ذوات الارقام (٢٢،٢١) ضمن الحوض رقم (١) في بلدة المشيرفة /لواء الجيزة تصديقا مؤقتا .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٨٠٧ تاريخ ٢٠٠١/٦/١٠ الموافقة على مخطط احداث طريق ضمن القطع ذوات الارقام (٥٥٩،٢٥٧) ضمن الحوض رقم (٩) وذلك في بلدة الذهبية الشرقية /لواء الموقر وحسب المخطط التعديلي رقم (١٧) تاريخ ٢٠٠١/٦/١٧

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٨٠٨ تاريخ ٢٠٠١/٦/١٤ عدم الموافقة على مخطط احداث طريق لغاية الخدمات ضمن الاحواض ذوات الارقام (٨٧،٤) وذلك في بلدة الموقر /لواء الموقر .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/٨٠٩ تاريخ ٢٠٠١/٦/١٤ عدم الموافقة على مخطط احداث طريق ضمن القطعة رقم (٤٦) حوض رقم (٥) وذلك في بلدة مرج الحمام/لواء وادي السير .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٨١١ تاريخ ٢٠٠١/٦/١٤ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن "ب" الى تجاري طولي ضمن القطع ذوات الارقام (١٤٦،١٤٧،١٤٨،١٤٩) حوض رقم (٢٧) وذلك في بلدة ناعور/ لواء ناعور وحسب المخطط التعديلي رقم (٩) تاريخ ٢٠٠١/٦/١٨ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٣/٨١١ تاريخ ٢٠٠١/٦/١٤ الموافقة على مخطط احداث شارع ضمن الاحواض ذوات الارقام (١٣،١٤) وذلك في بلدة ناعور/ لواء ناعور وحسب المخطط التعديلي رقم (٥) تاريخ ٢٠٠١/٦/١٨ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٨١٢ تاريخ ٢٠٠١/٦/١٤ عدم الموافقة على مخطط تعديلات تنظيمية ضمن القطع ذوات الارقام (٢٨،١٩) ضمن الحوض رقم (١٠) البرموك وذلك في بلدة العدسية وتركلي/لواء ناعور .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٨١٣ تاريخ ٢٠٠١/٦/١٤ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من زراعي الى سكن (ب) ضمن القطع ذوات الارقام (٢٦١،٩،٨،٣) ضمن الحوض رقم (٧) البرموك وذلك في بلدة المنصورة /لواء ناعور .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٨١٤ تاريخ ٢٠٠١/٦/١٤ انه الله على مخطط لحدائق طريق ضمن القطع ذوات الارقام (١٧،١٥) ضمن الاحواض ذوات الارقام (٣٠،٢٩) وذلك في بلدة ام القطرين وحسب المخطط التعديلي رقم (١٨) تاريخ ٢٠٠١/٦/١٧ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٨١٥ تاريخ ٢٠٠١/٦/١٤ الموافقة على مخطط الغاء طريق ضمن القطع ذوات الارقام (١٧١،١٦٩) حوض رقم (١) وذلك في بلدة مزاب/ لواء المزار الجنوبي وحسب المخطط التعديلي رقم (٦) تاريخ ٢٠٠١/٦/١٧ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/٨١٦ تاريخ ٢٠٠١/٦/١٢ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة الاستعمال من سكن ب الى تجاري طولي بدون امامي ضمن القطع ذوات الارقام (٣٥٨،٣٥٧) ضمن الحوض رقم (٤) وذلك في بلدة القصير / لواء قصبة القصير .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٨١٧ تاريخ ٢٠٠١/٦/١٤ الموافقة على تصديق مخطط لحدائق طريق ضمن الحوض رقم (٤) في بلدة منشية ابو حمور / لواء قصبة الكرك تصديقاً مؤقتاً .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٨٢١ تاريخ ٢٠٠١/٦/١٧ الموافقة على مخطط الغاء شارع في القطع ذوات الارقام (٣٣،٩٠،٨٧) وحادائق طريق بين القطع ذوات الارقام (٨٧،٨٨،٨٩،٩٠) ضمن الحوض رقم (٣) وذلك في بلدة النعيمة / لواء بني صيد وحسب المخطط التعديلي رقم (٢) تاريخ ٢٠٠١/٦/١٨ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٨٢٤ تاريخ ٢٠٠١/٦/١٧ الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من ١٥ متر الى ١٢ متر والغاء شارع وحادائق آخر وتغيير صفة الاستعمال من تجاري الى سكن (ب) ضمن الاحواض ذوات الارقام (٧،٦،٢) وذلك في بلدة المغير/ لواء قصبة اربد وحسب المخطط التعديلي رقم (٢١) تاريخ ٢٠٠١/٦/١٨ ووضعه موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/٨٢٥ تاريخ ٢٠٠١/٦/١٧ الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع وحادائق نهايه مغلقة وطريق ضمن القطع ذوات الارقام (٧٠٧،٧٠٦،٧٠٢،٧٠١) حوض رقم (٢) من اراضي السمط وذلك في بلدة دير ابي سعيد / لواء الكورة وحسب المخطط التعديلي رقم (٥١) تاريخ ٢٠٠١/٦/١٨ ووضعه موضع التنفيذ

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٣/٨٢٥ تاريخ ٢٠٠١/٦/١٧ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة الاستعمال من سكن "ج" الى سكن "د" ضمن الاحواض ذوات الارقام (٨،٦،٤) وذلك في بلدة دير ابي سعيد/ لواء الكورة .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٥/٨٢٥ تاريخ ٢٠٠١/٦/١٧ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة الاستعمال من سكن "ج" و سكن "د" الى تجاري طولي ضمن الحوض رقم (١٧) وذلك في بلدة دير ابي سعيد/ لواء الكورة .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٨٢٦ تاريخ ٢٠٠١/٦/١٧ الموافقة على مخطط لحدائق شوارع وطرق لغايات الخدمات ضمن الاحواض ذوات الارقام (١) الهنديه (٢) الشوبكية (٣) الصربوط وذلك من اراضي عراعر / لواء ذيبان وحسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ ٢٠٠١/٦/١٨ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٢) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦م ، ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٨٢٩) تاريخ ٢٠٠١/٦/١٩م الموافقة على تصديق مخطط احداث طريق ضمن الحوض رقم (٧) في بلدة الفيصلية /لواء قصبة مادبا تصديقاً مؤقتاً .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦م ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/٨٣٢ تاريخ ٢٠٠١/٦/١٩م عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة ملحق طريق ضمن القطعة رقم (٩٦) ضمن الحوض رقم (٦) وذلك بلدة ساكب /لواء قصبة جرش .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦م ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٨٣٢ تاريخ ٢٠٠١/٦/١٩م عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة الاستعمال من سكن اخضر الى سكن (ج) ومن سكن الى تجاري طولي ضمن الحوض رقم (٦٠) وذلك في بلدة ساكب /لواء قصبة جرش .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦م ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٤/٨٣٢ تاريخ ٢٠٠١/٦/١٩م ، عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من حدائق الى تجاري طولي ضمن الحوض رقم (٢) وذلك في بلدة ساكب /لواء قصبة جرش .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦م ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٨٣٥ تاريخ ٢٠٠١/٦/١٩م ، عدم الموافقة على مخطط تعديل ملحق ضمن الحوض رقم (١٠) وذلك في بلدة الزرقاء /لواء قصبة الزرقاء .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦م ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٣/٨٣٥ تاريخ ٢٠٠١/٦/١٩م الموافقة على مخطط الغاء طريق واحداث اخر ضمن الحوض رقم (٤) وذلك في بلدة الزرقاء /لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (٣) تاريخ ٢٠٠١/٦/٢٤م ووضع موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦م ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٥/٨٣٥ تاريخ ٢٠٠١/٦/١٩م عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن "د" الى سكن شعبي ضمن الحوض رقم (٩) وذلك في بلدة الزرقاء /لواء قصبة الزرقاء .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦م ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٣/٨٣٦ تاريخ ٢٠٠١/٦/١٩م عدم الموافقة على مخطط الغاء واحداث طريق ضمن الحوض رقم (٤٣) وذلك في بلدة السلط /لواء قصبة السلط .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦م ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٨٣٧ تاريخ ٢٠٠١/٦/١٩م ، عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من ١٦ متر الى ١٤ متر وتعديل مساره ضمن حي القاسمية وذلك في بلدة الرصيفة /لواء الرصيفة .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦م ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٨٥٣ تاريخ ٢٠٠١/٦/٢١م ، عدم الموافقة على مخطط الغاء شارع ضمن القطعة (٦٣) حوض رقم (٧) وذلك في بلدة مرج الحمام /لواء وادي السير .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦م ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٨٥٤ تاريخ ٢٠٠١/٦/١٦م ، الموافقة على مخطط احداث طريق ضمن القطع ذوات الارقام (٧٤) ، (٧٥) ضمن الحوض رقم (٢٥) وذلك في بلدة ناعور /لواء ناعور وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٤) تاريخ ٢٠٠١/٦/٢٤م ووضع موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٣/٨٦٠ تاريخ ٢٤/٦/٢٠٠١، عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من ١٢ متر الى ١٠ متر ضمن الحوض رقم (٣) وذلك في بلدة تبة/لواء الكورة.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٤/٨٦٠ تاريخ ٢٤/٦/٢٠٠١، عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع من ١٢ متر الى ٨ متر ضمن الحوض رقم (٣) وذلك في بلدة تبة/لواء الكورة.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٦/٨٦٠ تاريخ ٢٤/٦/٢٠٠١، عدم الموافقة على مخطط الغاء جزء من نهاية مغلقة لطريق ضمن القطع ذوات الارقام (٣٨٩، ٢١١) ضمن الحوض رقم (٣) وذلك في بلدة تبة/لواء الكورة.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١١/٨٦٠ تاريخ ٢٤/٦/٢٠٠١، عدم الموافقة على مخطط الغاء جزء من طريق سعة ٦ متر ضمن القطعة رقم (٢٠) حوض رقم (٨) وذلك في بلدة تبة/لواء الكورة.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٨٨٨ تاريخ ١٤/٦/٢٠٠١ الموافقة على مخطط الغاء طريق في القطع ذوات الارقام (٧٠٣، ٧٠٢، ٧٠١) ضمن الحوض رقم (٥) وذلك في بلدة جعفر/لواء المزار الجنوبي وحسب المخطط التعديلي رقم (٧) تاريخ ١٧/٦/٢٠٠١ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ١/٩٣٤ تاريخ ١٠/٧/٢٠٠١ الموافقة على مخطط اضافة تنظيم ضمن القطع ذوات الارقام (١٨٨، ١٨٧، ١٨٦) حوض رقم (٤) وذلك في بلدة حسان /لواء ناعور وحسب المخطط التعديلي رقم (٣) تاريخ ١١/٧/٢٠٠١ ووضعه موضع التنفيذ.

صادرة عن أمين عمان رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم في امانة عمان الكبرى

المهندس نضال الحدييد

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٣٤٦) تاريخ ٢٠٠٠/٦/٤ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١) ع/٢٣١/٢٠٠٠ تلاع العلي المتضمن: - تحويل صفة استعمال جزء من قطعة الأرض رقم (٥٠٤، ٥٠٣) حوض (٥) التلاع الشرقي من سكن (أ) الى حديقة وتحويل جزء من قطعة الأرض رقم (١٥) نفس الحوض من حديقة الى سكن (أ) وكما هو موضح على المخطط في منطقة تلاع العلي ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٣٦٣) تاريخ ٢٠٠١/٥/٢٠ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١) ع/١٤٠/٢٠٠١/أم قصير المتضمن استحداث أجزاء من شوارع تنظيمية ضمن حوض (٧) الحصار من القطعتين (١٢٠، ١٣٤) وكما هو موضح على المخطط في منطقة أم قصير والمقابلين ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٣٧٣) تاريخ ٢٠٠١/٥/٢٧ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١) ع/٢٦٥/٢٠٠١ تلاع العلي المتضمن تغيير صفة استعمال القطعة رقم (٣٦) حوض (٩) أم شومرة من سكن ريفي الى سكن أخضر ضمن سكن (أ) مع إستيفاء تعويض بقيمة دينار واحد للمتر المربع الواحد من مساحة القطعة وكما هو موضح على المخطط في منطقة تلاع العلي ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

تعلن اللجنة اللوائية للتخطيط والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٢٨٣) تاريخ ٢٧/٥/٢٠٠١ موافقة على المخطط التعديلي للتخطيطي رقم (١٦٦/٢٠٠١/ش/فاندران) المتضمن استحداث شوارع وتنظيم استعمال سكن (ج) وتغيير استعمال من سكن (أ) الى سكن (ج) ومن سكن اخضر الى سكن (أ) وسكن (ج) وذلك لقطع الأراضي الميينة أرقامها ضمن حوض (٨) مرج الأجرب لوحة (٢٤) وحوض (١٣) الكرم ويجاوز لوحة (٢٧) وكما هو موضح على المخطط في منطقة شفافاندران ووضع موضع التنفيذ إستناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

تعلن اللجنة اللواتيه للتخطيط والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٣٩٦) تاريخ ٢٧/٥/٢٠٠١ الموافق على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١/ع/١٤٩/٢٠٠١/لم قصير المتضمن :- تحويل صفة إستعمال قطع الأراضي المبينة أرقامها ضمن حوض (٧) الحمارة من سكن (ج) الى تجاري محلي ضمن سكن (ج) بإرتداد أمامي (٦) متر مع إستيفاء تعويض بقيمة (٣) ثلاثة دنانير لكل متر مربع من مساحة القطعة المشمولة بالإقتراح وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتخطيط والابنية في منطقة (أم قصير) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلن اللجنة اللوائية للتخطيط والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٣٩٨) تاريخ ٢٠٠١/٦/٣ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٧١/٢٠٠١/النصر) المتضمن :- تنظيم استعمال سكن (ج) لجزء من القرية البيضاء ضمن حوض (٢) الجواميس وحوض (٣) درب الحاج وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (النصر) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لاحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعلن اللجنة الثوانية للتنظيم والأبلية في أمالة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٠١) تاريخ ٢٠٠١/٦/٣ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠١/١٦٠/طارق) المتضمن : - استحداث شوارع وتنظيم استعمال سكن (ج) بإحكام خاصة (الحد الأدنى للارتفاع ٣٧٠ متر مربع) وبقية الأحكام حسب النظام وذلك لقطعة الأرض رقم (٤٧٥) حوض (٣) عين رباط لوحة (١٥) وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (طارق) وضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبلية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعلن اللجنة اللوائية للتخطيط والابنية في أمانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤٠٥) تاريخ ١٦/٦/٢٠٠١ الموافقة على اعادة ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١٤٠٠/٢٣٦/ع/صويلج) المتضمن :- إستحداث شارع والغاء جزء من نهاية مغلقة وذلك أمام قطع الاراضي المبينة أرقامها ضمن (٢) حزام غرة لوحة (٢) شريطة استيفاء نفقات الاستملاك الناتجة عن استحداث الشارع من ملكي قطع الاراضي ذوات الارقام (٢٣٠,٢٢٨,١٢٥,١٨٦,١٨٧,٢٤١,٢٤٢,٢٥٨) حوض (٢) حزام غرة قبل وضع المخطط موضع التنفيذ وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتخطيط والابنية في منطقة (صويلج) حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية اثناء الدوام الرسمي ولمدة شهر واحد من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلن اللجنة اللوائية للتخطيط والابنية في امارة عمان الكبرى بانها كسرت بقرارها رقم (٤٠١) تاريخ ٢٠٠١/٦/٣ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٤٨/٢٠٠١/ابو نصير) المتضمن :- استحداث شوارع واعطاء صفة استعمال سكن (ب،ج) ومباني عامة وذلك لقطع الاراضي المبنية على المخطط ضمن حوض (٣) الوسيه واستيفاء تعويض بقيمة (٢) دينارين /م^٢ من مساحة القطع المتأثره بالاقترح لاعطاء صفة استعمال فقط وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (ابو نصير) حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه اعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

مكتبة دار الفکر

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٠٧) تاريخ ٢٠٠١/٦/٣ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١) ع/٢٠٠١/١٥٢/م قصير (المتضمن :- تحويل استعمال بعض قطع الاراضي ضمن حوض (١) ابو القعور من سكن (ج) الى سكن (د) ومن تجاري محلي ضمن سكن (ج) الى تجاري محلي ضمن سكن (د) بارتداد امامي اربعة امتار وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (ام قصير) حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريئتين معايتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٠٨) تاريخ ٢٠٠١/٦/٣ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١) ع/٢٠٠١/٢١٦/م خريبة السوق (المتضمن :- استحداث شارع سعة (١٢) متر أمام قطع الاراضي المبينة ارقامها ضمن حوض (٥) الحو شريطة افرازه رضائياً وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (خريبة السوق) حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريئتين معايتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤١٠) تاريخ ٢٠٠١/٦/٣ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١) ع/٢٠٠١/٣٤/م رأس العين (المتضمن :- تعديل استعمال القطعة رقم (٢٣٠٠) حوض (٣٣) حي (١٢) جبل النظيف من سكن (د) الى تجاري عادي ضمن سكن (د) وحسب احكام القطعة الامامية (١٩٣٣) ولغاية القطع الصخري فقط شريطة التوفيد واستيفاء تعويض بقيمة (٥) خمسة دنانير / ٢م الواحد من مساحة الجزء المراد تحويل استعماله من القطعة (٢٣٠٠) وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (رأس العين) حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريئتين معايتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤١١) تاريخ ٢٠٠١/٦/٣ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١) ع/٢٠٠١/١٥٠٠/م ماركا (و) (ع/٢٠٠١/١٥١٣/م ماركا) (المتضمن :-

(١) تعديل حكم البناء للمناطق المنظمة سكن باحكام خاصة حيث يصبح الحد الاقصى للارتفاع ثلاثة طوابق بحد اقصى (١٢) متر ويسمح بترخيص طابق اضافي للقطع التي يزيد ميلانها عن (٢٠) % .

(٢) تعديل حكم البناء للمناطق المنظمة تجاري وصناعات خفيفة حيث يصبح الحد الاقصى للارتفاع ثلاثة طوابق بارتفاع (١٣) متر على ان لا يزيد ارتفاع الطابق الارضي عن (٦) متر ويسمح بانشاء سده للمخازن التي لا يقل ارتفاعها عن (٥) متر شريطة احضار تقرير هندسي من قبل مكتب معتمد لبيان تحمل الاساسات للطوابق المقترحة وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (ماركا) حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريئتين معايتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٤٢٣) تاريخ ٢٠٠١/٦/١٢ الموافقة على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١) ع/٢٠٠١/١٦٦/م طارق (المتضمن :- تحويل صفة استعمال من سكن (أ) الى سكن (ب) وذلك لتدعيم الأراضي المبينة ارقامها ضمن حوض (٨) الميالة وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في منطقة (طارق) حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريئتين معايتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتخطيط والإبنيه في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤٢٤) تاريخ ٢٠٠١/٦/١٢ الموافق على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٢٠٠١/٢١٧/خريبة السوق) المتضمن :- إستحداث طريق ضمن قطعة الأرض رقم (٦٣) حوض (٣) حنو المراشدة الشرقي وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتخطيط والأبنية في منطقة (خريبة السوق) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتخطيط والإبنيه في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤٢٥) تاريخ ٢٠٠١/٦/١٢ الموافق على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٢٠٠١/٦٩/العبدلي) المتضمن :- إلغاء جزء من شارع أمام قطع الأراضي المبينة أرقامها ضمن حوض (١٢) اللويده الشمالي لوحة (١١) وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتخطيط والأبنية في منطقة (العبدلي) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتخطيط والإبنيه في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤٢٦) تاريخ ٢٠٠١/٦/١٢ الموافق على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٢٠٠١/٩٢/زهران) المتضمن :- تحويل صفة إستعمال من سكن (ج) الى تجاري محلي ضمن سكن (ج) بإرتداد أمامي ستة أمتار ومن سكن (ج) الى مكاتب ضمن سكن (ج) مع إستيفاء تعويض بقيمة عشرون دينار لكل متر مربع من مساحة القطع المتأثرة بالإقتراح وذلك لقطع الأراضي المبينة أرقامها ضمن حوض (٣٣) المدينة حي (٢) جبل عمان لوحة (٧٠) وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتخطيط والأبنية في منطقة (زهران) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتخطيط والإبنيه في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤٢٧) تاريخ ٢٠٠١/٦/١٢ الموافق على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٢٠٠١/٢١٥/القويسمة) المتضمن :- تخفيض الإرتداد الأمامي لقطعة الأرض رقم (٢٢١) حوض (١) المدورة ليصبح (٣) ثلاثة أمتار بدلاً من (٦) أمتار وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتخطيط والأبنية في منطقة (القويسمة) ووضعه موضع التنفيذ إستناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعلم اللجنة اللوائية للتخطيط والإبنيه في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤٢٩) تاريخ ٢٠٠١/٦/١٢ الموافق على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٢٠٠١/٢١٧/القويسمة) المتضمن :- إلغاء جزء من شارع أمام قطعة الأرض رقم (٥٨٦) حوض (٤) المستندات وأم زعرورة لوحة (١٥) وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتخطيط والأبنية في منطقة (القويسمة) ووضعه موضع التنفيذ إستناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعلم اللجنة اللوائية للتخطيط والإبنيه في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤٣٠) تاريخ ٢٠٠١/٦/١٢ الموافق على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٢٠٠١/٢٠٠/خريبة السوق) المتضمن :- إلغاء وإستحداث جزء من طريق ضمن حوض (٢) البلد حي (٢) الزلافة وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتخطيط والأبنية في منطقة (خريبة السوق) ووضعه موضع التنفيذ إستناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعلم اللجنة اللوائية للتخطيط والإبنيه في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤٣٢) تاريخ ٢٠٠١/٦/١٢ الموافق على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٢٠٠١/٨٧/زهران) المتضمن :- تخفيض الإرتداد الخلفي لقطعة الأرض رقم (١١٢٦) حوض (٢٥) عدون الشمالي الشرقي من ستة أمتار الى أربعة أمتار مع إستيفاء تعويض بقيمة (٣) ثلاثة دنانير للمتر المربع الواحد من مساحة القطعة وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتخطيط والأبنية في منطقة (زهران) ووضعه موضع التنفيذ إستناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤٣٣) تاريخ ٢٠٠١/٦/١٧ الموافق على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/ب/٢٠٣٨/٢٠٠١/زهران) المتضمن :- إلغاء المخطط التعديلي التنظيمي (١ ع/ب/٢٠٣٨/زهران) وإعادة الشوارع الى ما كانت عليه سابقاً وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في منطقة (زهران) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤٤١) تاريخ ٢٠٠١/٦/١٧ الموافق على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/ب/٢٠٣٨/٢٠٠١/زهران) المتضمن :- إلغاء طريق سعة (٢) متر امام قطع الاراضي المبينة ارقامها ضمن حوض (١) ابو العوف وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (الجببيهه) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤٤٣) تاريخ ٢٠٠١/٦/١٧ الموافق على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/ب/٢٠٣٨/٢٠٠١/زهران) المتضمن :- تغيير صفة استعمال الاجزاء المنظمة مباني عامة ومدارس من القطعتين (٢٠٧١٩، ٢٠٧٢٠) حوض (١١) المنش وتحويلها الى سكن (١) وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (صويلح) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤٤٤) تاريخ ٢٠٠١/٦/١٧ الموافق على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/ب/٢٠٣٨/٢٠٠١/زهران) المتضمن :- توسعة الطريق سعة (٣) متر المارة من امام القطع ذوات الارقام (٢١٢، ٢١٤، ٢١٥، ٣١٢، ٣١٣) حوض (٥٠) المقابلين الغربي لتصبح بعرض (٨) امتار وذلك لتسهيل حركة المرور القادمة الى منطقة المقابلين من شارع القدس وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (أم قصير والمقابلين) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤٤٥) تاريخ ٢٠٠١/٦/١٧ الموافق على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/ب/٢٠٣٨/٢٠٠١/زهران) المتضمن :- استحداث جزء من شارع استكمالاً لشارع وزارة البلديات ضمن الاحواض (١) اللوزية الشمالية ، (٣) الزعره وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (النصر) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤٥٧) تاريخ ٢٠٠١/٦/١٧ الموافق على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/ب/٢٠٣٨/٢٠٠١/زهران) المتضمن :- اعطاء صفة استعمال سكن (ج) لقطعة الارض رقم (١٢٢) حوض (٧) مرج القوس شريطة ازالة الشوارع رضائياً قبل وضع المخطط موضع التنفيذ واستيفاء بدل تعويض بقيمة دينار واحد للمتر المربع الواحد من صفائي مساحة القطعة السكنية وتنظيم شوارع وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (شفاهدران) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤٦٩) تاريخ ٢٠٠١/٦/٢٤ الموافق على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٣٧١/٢٠٠١/وادي السير) المتضمن :- إستحداث طريق سعة (٨) متر ضمن القطعة رقم (١٧٤) حوض (٣) أبو النعير وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في منطقة (وادي السير) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤٧٠) تاريخ ٢٠٠١/٦/٢٤ الموافق على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٢٥٧/٢٠٠١/صويلج) المتضمن :- إستحداث ممر سعة (١٥) متر لتصريف مياه الأمطار ضمن حوض (٣) عين أم جوزه لوحة (٣) وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في منطقة (صويلج) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤٧١) تاريخ ٢٠٠١/٦/٢٤ الموافق على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٢٥٨/٢٠٠١/صويلج) المتضمن :- تحويل صفة إستعمال جزء من القطعة رقم (٦٩) حوض (٣) عين أم جوزه من حديقة الى مباني عامة ضمن سكن (ب) وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في منطقة (صويلج) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤٧٢) تاريخ ٢٠٠١/٦/٢٤ الموافق على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٢٥٩/٢٠٠١/صويلج) المتضمن :- تخفيض سعة شارع أمام قطع الأراضي المبنية أرقامها ضمن حوض (٢) الجببية من (١٢) متر الى (١٠) متر وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في منطقة (صويلج) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤٧٣) تاريخ ٢٠٠١/٦/٢٤ الموافق على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٣٥/٢٠٠١/اليرموك) المتضمن :- إلغاء وإستحداث جزء من شارع (درج) حسب الواقع وذلك ضمن القطعة (٣١١٧) حوض (٢٣) المدينة حي (٧) جبل الخريطة وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في منطقة (اليرموك) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعان اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٤٧٥) تاريخ ٢٠٠١/٦/٢٤ الموافق على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٧٩/٢٠٠١/النصر) المتضمن :- إستحداث شارع ضمن حوض (٤) أبو علندا الشرقي شريطة إفراد الشارع رضائياً من القطعة رقم (٥٤) قبل وضع المخطط موضع التنفيذ وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في منطقة (النصر) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

إعلانات

تعان اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية في امانة عمان الكبرى بانها قررت بقرارها رقم (٣٢١) تاريخ ٢٠٠١/٤/٢٩ الموافق على ايداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (١ ع/٤٧/٢٠٠١/أبو نصير) المتضمن إعطاء صفة استعمال سكن باحكام سكن (د) وتجاري محلي باحكام سكن (د) وحدائق وإلغاء شوارع ضمن الحارة رقم (٤) وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والابنية في منطقة (أبو نصير) حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار اليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

نائب أمين عمان

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم في امانة عمان الكبرى

المهندس عبدالرحيم البقاعي

إعلانات

صادرة عن متصرف لواء قصبة السلط رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم السيد ثامر الفايز

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين ٢٠، ٢١ من قانون تنظيم المدن والقرى رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية قررت الموافقة على ايداع إعلان مخطط الشارع المصدق تصديقاً مؤلثاً بقرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (١٠٠٤) تاريخ ١٩٩٤/١٢/١ ضمن الحوض رقم (٩) المروج من أراضي سوبيا. للاعتراض لمدة شهرين لدى مكتب سكرتير اللجنة اللوائية وذلك اعتباراً من تاريخ نشر الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة اللوائية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين ٢٠، ٢١ من قانون تنظيم المدن والقرى رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية للتنظيم وبناء على قرار اللجنة المحلية لبلدية ماحص رقم (٢٠٠١/٢٣) لسنة ٢٠٠١ والمتضمن الموافقة على ايداع إعلان مخطط تغيير صفة الاستعمال من سكن ريفي الى سكن (ب) للقطعة رقم (٣٠) وجزء من القطعة رقم (٦٧) حوض رقم (١٠) البويب الشرقي، وإحداث شارع سعة (١٠) مار بالقطع ذوات الأرقام (٥٦، ٥٧، ٦٧، ٣٠) من نفس الحوض على أن تكون ملاصقة ما بين القطع ذوات الأرقام (٥٦، ٥٧، ٦٧) من نفس الحوض. للاعتراض لمدة أسبوعين لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية ماحص وذلك اعتباراً من تاريخ نشر الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين ٢٠، ٢١ من قانون تنظيم المدن والقرى رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية للتنظيم وبناء على قرار اللجنة المحلية لبلدية السلط رقم (٢٠٠٠/١١٧) لسنة ٢٠٠٠ قررت الموافقة على ايداع إعلان مخطط تعديل مسار الشارع التنظيمي لـ السعة (١٢) وذلك بإلغاء الأجزاء التنظيمية المارة بالقطع ذوات الأرقام (١٤٢، ٩١، ٤٨٧، ٤٨٨) واعتماد الأجزاء المارة بالقطع ذوات الأرقام (٩٩، ٤٨٩، ٤٢٥، ٧٢) حوض رقم (٤٣) البحيرة من أراضي السلط. للاعتراض لمدة شهرين لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية السلط ذلك اعتباراً من تاريخ نشر الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

• يعلن لإطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين ٢٠، ٢١ من قانون تنظيم المدن والقرى رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية للتنظيم وبناء على قرار اللجنة المحلية لبلدية السلط رقم (٢٠٠١/١١٢) لسنة ٢٠٠١ قررت الموافقة على إيداع إعلان مخطط تعديل مسار الشارع ذو السعة (٣٠م) للمار أمام القطعة رقم (٢٧) حوض رقم (٣٢) مقام بوشع، القطعة رقم (٩) حوض (٤٥) وتعديل مسار الشارع ذو السعة (١٢م) للمار بالقطع نوات الأرقام (٢٧، ٨) حوض القطعة رقم (٩) حوض رقم (٣٢) لتوسعة الكيرف وحسب مخطط البلدية.

للاعتراض لمدة شهرين لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية السلط وذلك اعتباراً من تاريخ نشر الإعلان بالجريدة الرسمية وجريئتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

• يعلن لإطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين ٢٠، ٢١ من قانون تنظيم المدن والقرى رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية للتنظيم قررت الموافقة على إيداع إعلان مخطط إحداث شارع تنظيمي بعرض (١٢م) يمر بالقطع نوات الأرقام (٨٣، ١٤٩، ١٣١، ١٢٠) حوض رقم (١١٤) والقطع نوات الأرقام (٥، ٦، ٧) حوض رقم (١١٢) من أراضي بظنا وحسب المخطط المعد من قبل هندسة البلديات.

للاعتراض لمدة شهرين لدى سكرتير اللجنة اللوائية وذلك اعتباراً من تاريخ نشر الإعلان بالجريدة الرسمية وجريئتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة اللوائية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

• يعلن لإطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين ٢٠، ٢١ من قانون تنظيم المدن والقرى رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية للتنظيم وبناء على قرار اللجنة المحلية لبلدية زي رقم (٢٠٠١/٥١) لسنة ٢٠٠١ والمتضمن الموافقة على إيداع إعلان مخطط تغيير صفة استعمال القطع نوات الأرقام (٤٩، ١٩) من سكن (ب) إلى تجاري محلي بارتداد أمامي (٤م) وإحداث طريق بعرض (٦م) وجميعها ضمن الحوض رقم (١٠) كوكش الغربي وحسب المخطط المعد من قبل البلدية.

للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية زي وذلك اعتباراً من تاريخ نشر الإعلان بالجريدة الرسمية وجريئتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

إعلان

• يعلن لإطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين ٢٠، ٢١ من قانون تنظيم المدن والقرى رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية وبناء على قرار اللجنة المحلية لبلدية السلط رقم (٩٨/٢١٠) لسنة ١٩٩٨ قررت الموافقة على إيداع إعلان مخطط تحويل القطع المبنية بالكروكي المعد من قبل البلدية من سكن (ب، ج) إلى سكن (د) ضمن الحوض رقم (٦٧) البلد من أراضي السلط.

للاعتراض لمدة شهرين لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية السلط وذلك اعتباراً من تاريخ نشر الإعلان بالجريدة الرسمية وجريئتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

الدكتور سالم الجليدي
مصرف لواء قصبة السلط
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

إعلان

• اطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم في متصرفية لواء قصبة الزرقاء وبصفقتها لجنة محلية على كتاب السيد مدير الشؤون البلدية والقروية والبيئة لمحافظة الزرقاء رقم (ص/٩٦٣/١٥) تاريخ ٢٠٠١/٥/٢٤ والمخطط التنظيمي المتضمن الاستدعاء المقدم من السيد غالب أرشيد على وذلك لإحداث طريق سعة (٦م) تمر بين القطع نوات الأرقام (٤١، ٤٢، ٥١، ١٣، ٨١، ٨٦) حوض رقم (١١) من أراضي صروت وحسب المخطط المرافق.

يعلن لإطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (١٤٠) لسنة ٢٠٠١ الموافقة على ما جاء بكتاب السيد مدير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الملوه عنه بإعلاء والمخطط التنظيمي وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريئتين محليتين.

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعوم بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

محمد البريكات
مصرف لواء قصبة الزرقاء
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

إعلان

• اطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم في متصرفية لواء قصبة الزرقاء وبصفقتها لجنة محلية على كتاب السيد مدير الشؤون البلدية والقروية والبيئة لمحافظة الزرقاء رقم (ب/٩٨٤/٩/٦١) تاريخ ٢٠٠١/٤/١٦ بخصوص الاستدعاء المقدم من المواطن أحمد محمد خلف غوبرين وشريكه والمتضمن طلب استحداث طريق (٦م) مقترح لغايات الخدمات من القطعة رقم (١٣٨) من حوض رقم (٧) القصبات من أراضي برون وحسب المخطط المرافق.

يعلن لإطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (١١٥) لسنة ٢٠٠١ الموافقة على ما جاء بكتاب السيد مدير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الملوه عنه بإعلاء والمخطط التنظيمي وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريئتين محليتين.

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعوم بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

محمد البريكات
مصرف لواء قصبة الزرقاء
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

اعلان

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى احكام المادة رقم (٢٠، ٢١) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ بان اللجنة اللوائية وبعد الاطلاع على قرار اللجنة المحلية لمجلس بلدي روضة الأمير راشد رقم (٥/٣) لعام (٢٠٠١) والمتضمن الموافقة على اضافة للقطعة رقم (١) حوض (٩) ام الجراد، وقررت اللجنة اللوائية الموافقة على اضافة التنظيم مع احداث شوارع وطرق حسب المخطط المعد من قبل هندسة معان. وايداع اعلان ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية والصحف المحلية ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على ذلك لدى اللجنة المحلية لمجلس بلدي روضة الأمير راشد وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات ايضاحية ووثائق ثبوتية معلونة باسم رئيس اللجنة المحلية وذلك خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

عبد الكريم الرواحه

متصرف لواء قصبة معان

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

اعلان

• اجتمعت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في لواء قصبة المفرق بتاريخ ٢٠٠١/٤/٢٤ اطلعت على القرار رقم (١١) تاريخ ٢٠٠١/٣/٢٧ الصادر عن اللجنة المحلية لبلدية المفرق المتضمن تقليص سعة الطريق المحاذية للقطعة (٤٢) حوض (٢) ثلثة البير/ رجم سبع من الجهة الجنوبية والغربية وذلك من (م٨) الى (م٦) بحيث يكون التقليل بواقع مترين وحسب المخطط المرفق والمعد لهذه الغاية. وبعد التداول قررت اللجنة اللوائية بقرارها رقم (٢٩) لعام ٢٠٠١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية الالف للذكر واعلان ايداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين. ويجوز لأي المصلحة الاطلاع على المخططات التوضيحية لدى بلدية المفرق وتقديم اعتراضاتهم خلال المدة القانونية اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مدعومة بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

سليم الرواحه

متصرف لواء قصبة المفرق

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

اعلانات

صادرة عن متصرف لواء قصبة الطفيلة رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

السيد محمود جراد النعيمات

• يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية بمتصرفية لواء قصبة الطفيلة قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية في مجلس بلدي الطفيلة رقم (١٣) بند (٩) تاريخ ٢٠٠١/٣/١٥ والمتضمن تغيير صفة استعمال القطعة رقم (١٦١) من الحوض رقم (٦٥) البلد من مباني عامة الى سكن (ج) وذلك لعدم حاجة وزارة التربية والتعليم لها بناء على كتاب مدير التربية والتعليم في محافظة الطفيلة رقم (ط/ب/٤٠/٧٥٠) تاريخ ٢٠٠١/٣/١٢. قررت اللجنة اللوائية الموافقة على ايداع مخطط ذلك للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. يحق لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط المودع لدى اللجنة المحلية حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضه للسيد رئيس البلدية خلال المدة القانونية.

• يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية بمتصرفية لواء قصبة الطفيلة قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية في مجلس بلدي الطفيلة رقم (١٤) بند (١١) لسنة ٢٠٠١ والمتضمن الغاء جزء من الكرف الواقع ضمن القطعة رقم (١٠١) حوض (٦٦) الموردة لوقوع جزء من البناء في سخته. قررت اللجنة اللوائية الموافقة على ايداع مخطط ذلك للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. يحق لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط المودع لدى اللجنة المحلية حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضه الى رئيس البلدية خلال المدة القانونية.

• يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية بمتصرفية لواء قصبة الطفيلة قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية في مجلس بلدي الطفيلة رقم (٥) بند (٨) لسنة ٢٠٠١ والمتضمن الموافقة على المخطط المقترح استبدال مسار الشارع المار في القطع فوات الأرقام (٤٦، ٤٥، ٤٤، ٤٣، ٥٢، ٤٩، ٥١) حوض (٦٥) السبل لإزالة الضرر عن الأبنية القائمة على هذه القطع علماً بان القطع (٥١، ٥٨، ٥٩) مستمكة للبلدية.

قررت اللجنة اللوائية الموافقة على ايداع مخطط ذلك للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. يحق لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط المودع لدى اللجنة المحلية حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضه الى رئيس البلدية خلال المدة القانونية.

- يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية بمصرفية لواء قصبة الطفيلة قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية في مجلس بلدي عيمه رقم (٢) لسنة ٢٠٠١ والمتضمن الموافقة على المخطط المقترح لإحداث شارع عرض (١٢م) في القطع نوات الأرقام (٧٣، ٨١، ٨٤) حوض (٣٥) القاعة بناء على طلب اصحاب العلاقة.
- قررت اللجنة اللوائية الموافقة على ايداع مخطط ذلك للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وجريبتين محليتين.
- يحق لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط المودع لدى اللجنة المحلية حتى اذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضه الى رئيس البلدية خلال المدة القانونية.

اعلان

- تعلن اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى والأبنية في مصرفية لواء قصبة جرش قد قررت بقرارها رقم (١٥) بند (٢) تاريخ ٢٠٠١/٦/٥ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية مرصع رقم (٥) تاريخ ٢٠٠١/٣/١٧ المتضمن إلغاء جزء من الساحة الواقعة في حي (٨) بلل حوض (٤) البلد.
- وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وبمصحفيتين محليتين حيث يجوز لأصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة المحلية مدعماً بالمخططات التوضيحية اللازمة وذلك خلال المدة القانونية المقررة.

فواز نجيب ارشيدات
مصرف لواء قصبة جرش
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

اعلانات

صادرة عن مصرف لواء قصبة عجلون رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

السيد روجي موسى الكايد

- يعلن للعموم في بلدة روابي عجلون بأن اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى في مصرفية لواء قصبة عجلون قد قررت بقرارها رقم (١٧٢) تاريخ ٢٠٠١/٥/٢١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدة روابي عجلون رقم (٨) بند (٥) تاريخ ٢٠٠٠/٣/٨ المتضمن إلغاء الشارع المار بالقطع نوات الأرقام (٦٣، ١٠٥، ١٠٦) من حوض رقم (٨) وذلك حسب الترسيم المعد لهذه الغاية.
- وإيداع اعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريبتين محليتين ويجوز للنوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية للتنظيم في بلدة روابي عجلون خلال المدة القانونية مرافقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

- يعلن للعموم في بلدة روابي عجلون بأن اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى في مصرفية لواء قصبة عجلون قد قررت بقرارها رقم (١٧٣) تاريخ ٢٠٠١/٥/٢١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدة روابي عجلون رقم (٣١) بند (٤) تاريخ ٢٠٠١/٥/١٨ المتضمن إلغاء طريق (٦) والمارة بالقطع نوات الأرقام (٥١، ٥٥، ٥٩، ٤٨، ٤٧، ٤٦) من حوض رقم (١٢) علناً وذلك حسب الترسيم المعد لهذه الغاية.
- وإيداع اعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريبتين محليتين ويجوز للنوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم الى اللجنة المحلية للتنظيم في بلدة روابي عجلون خلال المدة القانونية مرافقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

- يعلن للعموم في بلدة باعون بأن اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى في مصرفية لواء قصبة عجلون قد قررت بقرارها رقم (١٠٩) تاريخ ٢٠٠١/٤/١٨ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدة باعون رقم (٦٨/٢٠٠٠) تاريخ ٢٠٠٠/١١/٢٨ والمتضمن اعتماد طريق الفراري تنظيمي والمار بالقطعة رقم (٨٦) من حوض رقم (٢) العلاقة من اراضي باعون وذلك حسب الترسيم المعد لهذه الغاية.
- وإيداع اعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريبتين محليتين ويجوز للنوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم الى اللجنة المحلية للتنظيم في بلدة باعون خلال المدة القانونية مرافقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

- يعلن للعموم في بلدة عيين حبلين بأن اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى في مصرفية لواء قصبة عجلون قد قررت بقرارها رقم (١٢٨) تاريخ ٢٠٠١/٤/٢٥ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدة عيين حبلين رقم (٣٢/٨) تاريخ ٢٠٠٠/١١/٦ المتضمن إلغاء الشارع المار بالقطع نوات الأرقام (١١، ١٠، ٧٨، ٨١، ٨٠، ٩٣) من حوض رقم (١٠) وذلك حسب الترسيم المرفق بكتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم (ع/٢٦٣١٨/٩/٢٦) تاريخ ٢٠٠٠/١٠/٢٢.
- وإيداع اعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريبتين محليتين ويجوز للنوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم الى اللجنة المحلية للتنظيم في بلدة عيين حبلين خلال المدة القانونية مرافقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

إعلانات

صادرة عن متصرف لواء الكورة رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم
الدكتور زيد خالد الزريقات

- يعلن للعموم بان لجنة التنظيم اللوائية للواء الكورة، اطلعت على قرار اللجنة المحلية رقم (١٠/٣/١٢) لعام ٢٠٠١ في بلدة سموع والمتضمن: تحويل الدخلة الافرازية الى دخله تنظيمية سعة (٤م) الى دخله تنظيمية المؤدية الى التابع الإلكتروني الذي يربط شارع كركيغيا المار من بلدة سموع والمارة بالقطع ذوات الأرقام (١١٢، ١٣٤، ١٧٤) من الحوض رقم (٢) السهل الجنوبي.
 - قررت اللجنة الموافقة على المشار اليه اعلاه واعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.
 - يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدة سموع خلال المدة القانونية على ان تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية.
-
- يعلن للعموم بان لجنة التنظيم اللوائية للواء الكورة، اطلعت على قرار اللجنة المحلية رقم (٩/٣/١٢) لعام ٢٠٠١ في بلدة سموع والمتضمن: تحويل الدخلة الافرازية سعة (٤م) الى دخله تنظيمية المجاورة للقطع (٢٢، ٢٥، من حوض رقم (٧) الحصان.
 - قررت اللجنة الموافقة على المشار اليه اعلاه واعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.
 - يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدة سموع خلال المدة القانونية على ان تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية.
-
- يعلن للعموم بان لجنة التنظيم اللوائية للواء الكورة، اطلعت على قرار اللجنة المحلية رقم (٦/٣/١٢) لعام ٢٠٠١ في بلدة سموع والمتضمن: تحويل الدخلة الافرازية الى دخله تنظيمية سعة (٤م) المؤدى من الشارع الرئيسي الى مسجد البلدة في الحي الشرقي ضمن الحوض رقم (١) السهل الشمالي.
 - قررت اللجنة الموافقة على المشار اليه اعلاه واعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.
 - يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدة سموع خلال المدة القانونية على ان تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية.

- يعلن للعموم بان لجنة التنظيم اللوائية للواء الكورة، اطلعت على قرار اللجنة المحلية رقم (٤/٣/١٢) لعام ٢٠٠١ في بلدة سموع والمتضمن: تحويل الدخلة الافرازية الى دخله تنظيمية سعة (٤م) المجاورة للقطعة الأرض رقم (١٠٦) من حوض رقم (١) والتي تربط الشارع الرئيسي بالشارع الكنف.
 - قررت اللجنة الموافقة على المشار اليه اعلاه واعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.
 - يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدة سموع خلال المدة القانونية على ان تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية.
-
- يعلن للعموم بان لجنة التنظيم اللوائية للواء الكورة، اطلعت على قرار اللجنة المحلية رقم (١١/٣) لعام ٢٠٠١ في بلدة دير ابي سعيد والمتضمن: إدخال القطع (١٥، ١٦، ١٧، ١٩، ٢٠) وجزء من القطعة رقم (١٢) حوض رقم (٧) الطويلة من اراضي دير ابي سعيد الشرقي الى حدود التنظيم وتنظيمها سكن (ب) وذلك كون المنطقة صخرية ولقربها من التنظيم ووجود عدة شركاء في القطع وكذلك تنظيم شوارع بسعة (٨م، ١٢م) ضمن القطع (١٢، ١٣، ١٥، ١٦، ١٧، ١٩، ٢٠) من لمس الحوض وتنظيم طريق بسعة (٦م) ضمن القطع (١٢، ٢٠) من لمس الحوض وذلك خدمة للقطعة الملوي إدخالها الى حدود التنظيم وتنظيمها.
 - قررت اللجنة الموافقة على المشار اليه اعلاه واعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.
 - يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدة دير ابي سعيد خلال المدة القانونية على ان تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية.
-
- يعلن للعموم بان لجنة التنظيم اللوائية للواء الكورة، اطلعت على قرار اللجنة المحلية رقم (١/٨) لعام ٢٠٠١ في بلدة تبنه والمتضمن: احداث كيرف يمر من القطعة رقم (١٧٨) حوض رقم (٤) البلد.
 - قررت اللجنة الموافقة على المشار اليه اعلاه واعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.
 - يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدة تبنه خلال المدة القانونية على ان تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية.

إعلانات

صادرة عن متصرف لواء بني كنانة رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

السيد ونس الحراحشة

يعلن لاطلاع العموم في بلدة حبراص بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في لواء بني كنانة اطلعت على قرار اللجنة المحلية في بلدة حبراص رقم (١٣/١) تاريخ ٢٠٠١/٤/٢٣ والمتضمن:- تخفيض سعة الشارع التنظيمي المار بالقطعة رقم (١٢٠) حوض رقم (١) ام الحور من اراضي حبراص من سعة (١٢) الى (٦) مسبب المخطط المرفق ومروره من اراضي زراعية مغروسة بأشجار الزيتون. فسررت اللجنة بقرارها رقم (١٠٠/حبراص) تاريخ ٢٠٠١/٥/٢٣ الموافقة على التعديل المقترح واعلته للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. يجوز لأي ذي العلاقة تقديم اعتراضاتهم او اقتراحاتهم الى رئيس اللجنة المحلية في بلدة حبراص خلال المدة القانونية على ان تكون مدعمة بالمخططات التوضيحية.

يعلن لاطلاع العموم في بلدة حبراص بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في لواء بني كنانة اطلعت على قرار اللجنة المحلية في بلدة حبراص رقم (١١/٤) تاريخ ٢٠٠١/٤/٩ والمتضمن:- تخفيض جزء من الشارع التنظيمي من (١٢) الى (٦) وتعديله وعمل نهاية مغلقة للشارع والمار ضمن القطعة رقم (١٢٠) حوض رقم (١) ام الحور من اراضي حبراص. فسررت اللجنة بقرارها رقم (٩٩/حبراص) تاريخ ٢٠٠١/٥/٢٣ الموافقة على التعديل المقترح واعلته للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. يجوز لأي ذي العلاقة الاطلاع على القرار وتقديم اعتراضاتهم او اقتراحاتهم الى رئيس اللجنة المحلية في بلدة حبراص خلال المدة القانونية على ان تكون مدعمة بالمخططات التوضيحية.

يعلن لاطلاع العموم في بلدة كرسوم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في لواء بني كنانة اطلعت على قرار اللجنة المحلية في بلدة كرسوم رقم (١٥/١) تاريخ ٢٠٠١/٥/٩ والمتضمن:- ازالة الشارع المار من القطعة رقم (١٥) حوض رقم (٧) السليله عرض (١٢) الى الجهة الشمالية وبمساحة السعة ليكون مناصلة بين القطعتين (١٥، ٦) من نفس الحوض تقادياً لتترك فضلة بين الشارع المعدل والقطعة رقم (٦) الواقعة داخل حدود البلدية والتنظيم حسب المخطط المعد لهذه الغاية علماً بان منطقة التعديل خالية من الأبنية. فسررت اللجنة بقرارها (٢٠٧/كرسوم) تاريخ ٢٠٠١/٥/٢٣ الموافقة على التعديل المقترح واعلته للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. يجوز لأي ذي العلاقة تقديم اعتراضاتهم او اقتراحاتهم الى رئيس اللجنة المحلية في بلدة كرسوم خلال المدة القانونية على ان تكون مدعمة بالمخططات التوضيحية.

يعلن لاطلاع العموم في بلدة هيسا الروسان بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في لواء بني كنانة اطلعت على قرار اللجنة المحلية في بلدة هيسا الروسان رقم (٩٠/٢) تاريخ ٢٠٠١/٣/١٧ والمتضمن:- احداث شارع سعة (١٠) ليمتد من شارع (٣٠) شمالاً باتجاه الجنوب ماراً ما بين القطع ذوات الأرقام (٣٥، ٣٣) حوض (٣٧) القاضي ثم يتجه غرباً بحيث يلتقي الشارع سعة (١٠) مصدق لهائياً وماراً بالقطع ذوات الأرقام (٣٣، ٣٠، ٤٨، ٤٧، ٥٠، ٦٠، ٢٠، ٧٣، ٩٠، ٥١، ٢٣، ٢٢، ١١، ٢٦) واحداث طريق سعة (٦) ليمتد من شارع سعة (٣٠) شمالاً باتجاه الجنوب ماراً ما بين القطع ذوات الأرقام (٢٠، ٦) بحيث يلتقي بالشارع المحدث وإلغاء الطريق التنظيمي سعة (٦) والمارة ما بين القطع ذوات الأرقام (٧١، ٢٠) وتخفيض الطريق الزراعي الى سعة (٤) بدلاً من (٦) واعتمادها تنظيمياً وذلك لرفع الضرر عن البناء القائم على القطعة رقم (٧١) حوض (٣٧) القاضي من اراضي المزيوب وإدخال أجزاء من قطع خارج حدود التنظيم وهي ذوات الأرقام (٣٣، ٣٠، ٤٨، ٤٧، ٥٠، ٦٠، ٢٠، ٧٣، ٩٠، ٥١، ٢٣، ٢٢، ١١، ٢٦) حوض (٣٧) القاضي الى تنظيم باحكام سكن (ب) وتحويل المنطقة الواقعة ما بين التجاري الطولي وحد التنظيم المصدق من سكن ريفي الى سكن (ب) وذلك للقطع ذوات الأرقام (٣٣، ٣٠، ٤٨، ٤٧، ٥٠، ٦٠، ٧٣، ٩٠، ٥١، ٢٣، ٢٢، ١١، ٢٦، ٧١، ٢٥، ٧٤) من حوض (٣٧) القاضي من اراضي المزيوب حسب المخطط المعد لهذه الغاية. قررت اللجنة بقرارها رقم (٨٧/هيسا الروسان) تاريخ ٢٠٠١/٤/٢٥ الموافقة على التعديل المقترح واعلته للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. يجوز لأي ذي العلاقة الاطلاع على القرار وتقديم اعتراضاتهم او اقتراحاتهم الى رئيس اللجنة المحلية في بلدة هيسا الروسان خلال المدة القانونية على ان تكون مدعمة بمخططات توضيحية.

يعلن لاطلاع العموم في بلدة خرجا بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في لواء بني كنانة اطلعت على قرار اللجنة المحلية في بلدة خرجا رقم (٣/٤) تاريخ ٢٠٠١/٢/١٧ والمتضمن:- تخفيض وتعديل الشارع المار شمال منزل فلاح ياسر والمار بالقطع ذوات الأرقام (١٧، ١٨) من حوض رقم (٨) من (١٢) الى (١٠) وذلك لتجنب هدم منزل السيد حسني احمد قاسم ومنزل عارف قاسم وإزالة الأعمدة الكهربائية الموجودة في سعة الشارع وإزالة عدد كبير من أشجار الزيتون بحيث يتكاثم وضع الشارع مع المنازل المقامة قبل التنظيم وإزالة الضرر عن هذه المنازل وحسب المخطط التعديلي المقترح رقم (١٣). قررت اللجنة بقرارها رقم (٧٨/خرجا والزوية) تاريخ ٢٠٠١/٤/١٦ الموافقة على التعديل المقترح واعلته للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. يجوز لأي ذي العلاقة الاطلاع على القرار وتقديم اعتراضاتهم او اقتراحاتهم الى رئيس اللجنة المحلية في بلدة خرجا والزوية خلال المدة القانونية على ان تكون مدعمة بالمخططات التوضيحية.

• يعلن لاطلاع العموم في بلدة الرفيد بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في لواء بني كنانة اطلعت على قرار اللجنة المحلية في بلدة الرفيد رقم (٤٤/١/ب) تاريخ ٢٠٠١/٤/١٧ والمتضمن:- اراحة الشارع التنظيمي عرض (١٢م) المتجه شمالاً وجنوباً في القطعة رقم (٢) من حوض رقم (٢٢) السنيله الشرقي الى الجهة الجنوبية الشرقية كما هو موضح بالمخطط المرفق.

قررت اللجنة بقرارها رقم (٨٩/الرفيد) تاريخ ٢٠٠١/٥/٩ الموافقة على التعديل المقترح واعلانه للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على القرار وتقديم اعتراضاتهم او اقتراحاتهم الى رئيس اللجنة المحلية في بلدة الرفيد خلال المدة القانونية على ان تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية.

• يعلن لاطلاع العموم في بلدة الرفيد بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في لواء بني كنانة اطلعت على قرار اللجنة المحلية في بلدة الرفيد رقم (٤٢/١/أ) تاريخ ٢٠٠١/٣/١٣ والمتضمن:- الغاء الطريق عرض (٣م) الواقعة بين القطعتين (٦٠، ٣٥) حوض (٢٢) السنيله الشرقي وذلك لوجود عدة حوائق بالطريق مثل حفر امتصاصية عدد (٢) ويزداد استبدالها بطريق من الجهة المقابلة في نفس القطعة رقم (٦٠) كونه يراود فتح الطريق لأنه موافق عليها عن طريق حزمة الأمان الاجتماعي.

قررت اللجنة بقرارها رقم (٨٤/الرفيد) تاريخ ٢٠٠١/٤/٢٥ الموافقة على التعديل المقترح واعلانه للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على القرار وتقديم اعتراضاتهم او اقتراحاتهم الى رئيس اللجنة المحلية في بلدة الرفيد خلال المدة القانونية على ان تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية.

اعلان

• يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في لواء الشوك قد اطلعت على قرار لجنة التنظيم المحلية لبلدية حمزة رقم (٢٠٠١/٨) تاريخ ٢٠٠١/١/٢٤ والمتضمن طلب الموافقة على اضافة القطع ذوات الأرقام (٧٦، ٢٠، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٥٣) حوض رقم (٢٩) البربريه للتنظيم واحداث شوارع وطرق ضمن القطع المذكورة وقررت اللجنة اللوائية الموافقة على ذلك وحسب المخطط المعد من قبل هندسة بلديات معان.

وايداع اعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط الخاص بذلك لدى البلدية وتقديم اعتراضاتهم مدعومة بمخططات ايضاحية ووثائق ثبوتية لدى المجلس المحلي وخلال ساعات الدوام الرسمي.

محمد السميران
مصرف لواء الشوك
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

اعلانات

صادرة عن متصرف لواء عين الباشا رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم
السيد احمد العساف

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين ٢٠، ٢١ من قانون تنظيم المدن والقرى رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ بان اللجنة اللوائية في لواء عين الباشا قررت الموافقة على ايداع اعلان مخطط اعتماد شارع لغاية الخدمات لخدمة القطعة رقم (١١٦) حوض رقم (٣) مويص.

للاعتراض لمدة شهرين لدى مكتب اللجنة اللوائية وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات ايضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين ٢٠، ٢١ من قانون تنظيم المدن والقرى رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ بان اللجنة اللوائية وبناء على قرار اللجنة اللوائية للتنظيم في لواء عين الباشا قررت الموافقة على ايداع مخطط تغلييض سعة الشوارع المسار بالقطع ذوات الأرقام (١٨، ٢٨، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠) حوض رقم (٣) لم ضرورة من أراضي مويص من (١٢م) الى (٨م).

للاعتراض لمدة شهرين لدى مكتب اللجنة اللوائية وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات ايضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة اللوائية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين ٢٠، ٢١ من قانون تنظيم المدن والقرى رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ بان اللجنة اللوائية للتنظيم في لواء عين الباشا وبعد ان اطلعت على قرار اللجنة المحلية لبلدية صافوط رقم (١٨/٧٥) لسنة ٢٠٠١ قررت الموافقة على ايداع اعلان مخطط تغيير سعة استعمال القطع ذوات الأرقام (٧٩، ٨٠، ٨١، ٣٢٩، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٦، ٤٠٤) وحجزه من القطعة رقم (٩) حوض رقم (٨) جورة على من سكن (أ) الى سكن (ب) وحسب المجاور.

للاعتراض لمدة خمسة عشر يوماً لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية صافوط وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين.

ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات ايضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية لبلدية صافوط خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

- يعلن لاطلاع العموم بمقتضى احكام المادتين ٢٠، ٢١ من قانون تنظيم المدن والقرى رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ بشأن اللجنة اللوائية في لواء عين الباشا قررت الموافقة على (إيداع إعلان مخطط توسيع الطريق الزراعي واعتماده تنظيميا بسعة (٨م) لغاية الخدمات والممر بالقطع ذوات الأرقام (٣٣، ٨٨، ٨٩، ٧٦، ٩٠) وجميعها من الحوض رقم (٢) الحاري من أراضي عين الباشا.
- تلاحظ لاطلاع عمدة شهرين لدى مكتب اللجنة اللوائية وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معلولة باسم رئيس اللجنة اللوائية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

إعلان

- يعلن لاطلاع العموم في بلدة دير السعلة بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في لواء الطيبة اطلعت على قرار اللجنة المحلية في بلدة دير السعلة رقم (٢٣/١) تاريخ ١٦/١٠/٢٠٠٠ والمتضمن: الموافقة على استحداث دخلية (٦م) مناصلة بين القطعتين رقمي (٢٧، ٢٦) حوض رقم (٦) للجب الواقع داخل التنظيم وذلك خدمة للمواطنين في تلك المنطقة كما هو مبين بالمخطط المعد لهذه الغاية، قررت اللجنة بقرارها رقم (٤١) تاريخ ١٨/١٢/٢٠٠٠ الموافقة على التعديل المقترح وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ويجوز لذوي العلاقة الاطلاع على القرار وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم الى رئيس اللجنة المحلية في بلدة دير السعلة خلال المدة القانونية على ان تكون مدعومة بمخططات توضيحية.

سالم الصمادي
متصرف لواء الطيبة
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

إعلان

- يعلن لاطلاع العموم في بلدة صما بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في لواء الطيبة قررت بقرارها رقم (٣١) تاريخ ١٧/٥/٢٠٠١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لسي بلدة صما رقم (١/١٢) تاريخ ٣٠/٤/٢٠٠١ المتضمن توسيع حدود التنظيم ضمن الحوض رقم (١٠) المصرفة ليشمل القطع ذوات الأرقام (٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩) من أراضي بلدة صما وتحويلها الى سكن (ج) وترسيم دخله يعرض (٦م) مناصلة بين القطع ذوات الأرقام (٣، ٤) والقطع (٥، ٦) لتربط بين شارعين سعة (١٢م) كما هو مبين على المخطط المعد لهذه الغاية.
- وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم الى اللجنة المحلية في بلدة صما خلال المدة القانونية على ان تكون مدعومة بمخططات توضيحية والأوراق الثبوتية اللازمة.

سالم الصمادي
متصرف لواء الطيبة
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

إعلان

- يعلن لاطلاع العموم في بلدة أيدون بان اللجنة اللوائية في لواء بني عبيد قررت بقرارها رقم (٥٦) لعام ٢٠٠٠ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدة أيدون رقم (٤٣/٢٨٧) لعام ٢٠٠٠ المتضمن: تخفيض سعة الشارع من (١٢م) الى (٦م) وذلك لوجود جزء من البناء في سعة الشارع وتعديل مسار شارع (١٢م) لوجود أشجار الزيتون في سعة الشارع والموافقة على اقتراح شارع تنظيمي بسعة (١٠م) لربط الشوارع التنظيمية وتخفيض سعة شارع من (١٦م) الى (١٤م) وذلك بالقطعة رقم (١) حوض (١٥) صدر الحنية.
- وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم الى اللجنة المحلية في بلدة أيدون خلال المدة القانونية على ان تكون مرافقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

نهار الضاحين
متصرف لواء بني عبيد
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

إعلان

- اطلعت اللجنة اللوائية في متصرفية لواء الرصيفة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في بلدية الرصيفة رقم (٢٦٧٤) لسنة ١٩٩٩ والمخطط التنظيمي المتضمن استحداث طريق بسعة (٣م) وعرض (٢٨م) في حي جعفر الطيار.
- يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (٨) لسنة ٢٠٠٠ الموافق على ما جاء بقرار اللجنة المحلية المنوه عنه أعلاه مع المخطط التنظيمي.
- ويجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم اذا كان ما يوجب الاعتراض مدعومة بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

علي العزام
متصرف لواء الرصيفة
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

إعلان

- يعلن لاطلاع العموم في بلدة الذهبية لواء ذيبان بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية قد قررت بقرارها رقم (٤٩) الموافقة على استحداث دخله سعة (٦م) لغاية الخدمات ضمن القطعة رقم (٢٧) حوض رقم (٥) من أراضي الذهبية وحسب المخطط المقترح وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم الى اللجنة المحلية في بلدة ذيبان مدعومة بمخططات توضيحية والأوراق الثبوتية اللازمة وخلال المدة آتية الذكر مدعومة باقتراحاتهم والأوراق الثبوتية اللازمة خلال المدة آتية الذكر.

محمد خليل العجارمة
متصرف لواء ذيبان
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

إعلان

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في لواء الجزيرة بأنها قررت الموافقة على كتاب السيد مدير الشؤون البلدية والقروية والبيئة للواء الجزيرة رقم (٦٠٠/٩/٢١/أ) تاريخ ٢٠٠١/٤/٣٠ والمشار فيه إلى الاستدعاء المقدم من السيد حاكم سلطان القابل والمتضمن استحداث دخله بعرض (٦م) وذلك لخدمة البناء القائم على القطعة رقم (٨٩) حوض رقم (٥) من أراضي أم العمد كما هو مبين على المخطط المقترح المرفق. بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على قرار اللجنة المحلية والمخطط والإعلان في مكتب اللجنة في متصرفية لواء الجزيرة أثناء الدوام الرسمي لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حيث إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة سالفة الذكر.

محسن الرقاد

متصرف لواء الجزيرة

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

إعلان

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في لواء الجزيرة بأنها قررت الموافقة على قرار مجلس بلدي القسطل والمشتى رقم (٤٩) لسنة ٢٠٠١ والمتضمن: إلغاء شارع المار بالقطع ذوات الأرقام (١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧) واستحداث شارع بديل بسعة (٦م) يمر من القطع ذوات الأرقام (١١٦، ١١٥، ١١٤) من لاس الحوض رقم (٩) جنوب البلد من أراضي القسطل وحسب ما هو مبين بالمخطط المرفق. بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على قرار البلدية والمخطط في مكتب اللجنة في بلدية القسطل والمشتى أثناء الدوام الرسمي لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حيث إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة سالفة الذكر.

محسن الرقاد

متصرف لواء الجزيرة

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

إعلانات

صادرة عن متصرف لواء وادي السير رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

السيد قدر لوفان العدوان

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في لواء وادي السير بأنها اطلعت على قرار اللجنة المحلية لمجلس بلدي مرج الحمام رقم (٣٦٥) تاريخ ٢٠٠١/٦/٣ المتضمن الموافقة على تطابق الشوارع التنظيمية مع الشوارع المفردة من أصل القطعة رقم (١٧٢) حوض (٦) المدورة وحسب الكروكي المرفق. بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب رئيس بلدية مرج الحمام أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهر من تاريخ نشره للإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة سالفة الذكر.

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في لواء وادي السير بأنها اطلعت على قرار اللجنة المحلية لمجلس بلدي مرج الحمام رقم (١٥٧) تاريخ ٢٠٠١/٧/١٢ المتضمن الموافقة على تغيير صفة استعمال الجزء المخصص مدارس على القطعتين ذوات الأرقام (٥٠ و ٤٧) حوض (٧) القصبات. بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب رئيس بلدية مرج الحمام أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهر من تاريخ نشره للإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة سالفة الذكر.

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في لواء وادي السير بأنها اطلعت على قرار اللجنة المحلية لمجلس بلدي السوادي الأخضر رقم (٣٦) تاريخ ٢٠٠١/٤/٢١ المتضمن الموافقة على تعديل مسار شارع ضمن قطعة الأرض رقم (١٥/٣٣) حوض رقم (٦) صلخد وحسب الكروكي المرفق. بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب رئيس بلدية الوادي الأخضر أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهر من تاريخ نشره للإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة سالفة الذكر.

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في لواء وادي السير بأنها اطلعت على قرار اللجنة المحلية لمجلس بلدي الوادي الأخضر رقم (٤٥) تاريخ ٢٠٠١/٤/٢١ المتضمن الموافقة على إحداث طريق بسعة (٨م) ضمن قطع الأراضي ذوات الأرقام (٤٤، ٤٧، ٤٥، ٤٦، ٤٨) حوض (٦) قصر الأمير وحسب الكروكي المرفق. بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب رئيس بلدية الوادي الأخضر أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهر من تاريخ نشره للإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة سالفة الذكر.

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في لواء وادي السير بأنها اطلعت على قرار اللجنة المحلية لمجلس بلدي السوادي الأخضر رقم (١٥) تاريخ ٢٠٠١/٤/٧ المتضمن الموافقة على إحداث تنظيم تجاري ضمن الحوض رقم (١) أم فروه وقطعة رقم (٣١) وحسب المخطط الكروكي المرفق. بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب رئيس بلدية الوادي الأخضر أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهر من تاريخ نشره للإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة سالفة الذكر.

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في لواء وادي السير بأنها اطلعت على قرار اللجنة المحلية لمجلس بلدي السوادي الأخضر رقم (٤٨) تاريخ ٢٠٠١/٤/٢١ المتضمن الموافقة على تعديل مسار شارع ضمن قطع الأراضي ذوات الأرقام (١٥، ٥٠، ١٢) حوض رقم (٥) البهطار وحسب المخطط الكروكي المرفق والمعد لهذه الغاية. بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب رئيس بلدية الوادي الأخضر أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهر من تاريخ نشره للإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة سالفة الذكر.

- تعلن اللجنة اللوائية للتخطيط والأبنية في لواء وادي السير بأنها اطلعت على قرار لجنة المحلية لمجلس بلدي الوادي الأخضر رقم (٢٢) تاريخ ٢٠٠١/٤/١٤ المتضمن الموافقة على إحداث شارع مسعة (١٢م) وإلغاء طريق (م) ضمن عدة قطع من حوض (٣) المبرية والخصص (٦) صلفد.
- بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب رئيس بلدية الوادي الأخضر أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه خلال المدة السالفة الذكر.
- تعلن اللجنة اللوائية للتخطيط والأبنية في لواء وادي السير بأنها اطلعت على قرار اللجنة المحلية لمجلس بلدي مرج الحمام رقم (١٨٢) تاريخ ٢٠٠١/٣/١٩ المتضمن الموافقة على تعديل الشارع المار أمام القطع رقم (٨٣٤، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٤٦) حوض (١) خربة سكا.
- بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب رئيس بلدية مرج الحمام أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه خلال المدة السالفة الذكر.
- تعلن اللجنة اللوائية للتخطيط والأبنية في لواء وادي السير بأنها اطلعت على قرار اللجنة المحلية لمجلس بلدي مرج الحمام رقم (١٣٦) تاريخ ٢٠٠١/٢/٢٦ المتضمن الموافقة على تغيير صفة استعمال جزء من القطعة رقم (٥٤١) حوض (٢) الطبقة من سكن إلى تجاري وحسب المخطط المرفق.
- بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب رئيس بلدية مرج الحمام أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه خلال المدة السالفة الذكر.
- تعلن اللجنة اللوائية للتخطيط والأبنية في لواء وادي السير بأنها اطلعت على قرار اللجنة المحلية لمجلس بلدي مرج الحمام رقم (١٥٧) تاريخ ٢٠٠١/٧/١٢ المتضمن الموافقة على تغيير صفة استعمال الجزء المخصص مدارس على القطعتين ذوات الأرقام (٤٧٠٥٠) حوض (٧) القصبات.
- بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب رئيس بلدية مرج الحمام أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه خلال المدة السالفة الذكر.

إعلانات

صادرة عن متصرف لواء قصبة البادية الشمالية رئيس اللجنة اللوائية للتخطيط
السيد عبد الكريم الجازي

- يعلن لاطلاع العموم في بلدة الصفاري بأن اللجنة اللوائية لتخطيط المدن والقرى في لواء البادية الشمالية قد قررت بقرارها رقم (٥٢) تاريخ ٢٠٠١/٤/٢٢ الموافقة على اعتماد شوارع إقليمية لغاية الخدمات مع الأجزاء المستحدثة بالقطع ذوات الأرقام (٧١٦، ٧١٧، ٧٠٩، ٧٠٥، ٧٠٤، ٧٠١) حوض رقم (١) الصفاري.
- وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإبداء إعلاؤه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية للتخطيط في بلدية الصفاري خلال المدة القانونية معززة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه.
- يعلن لاطلاع العموم في بلدة أم القطيف بأن اللجنة اللوائية لتخطيط المدن والقرى في لواء البادية الشمالية قد قررت بقرارها رقم (٦٩) تاريخ ٢٠٠١/٥/٣١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدة (أم القطيف) رقم (١٩) تاريخ ٢٠٠١/٤/٢٤ المتضمن الموافقة على المخطط المحدث من قبل الوزارة وإعلاؤه للاعتراض.
- وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإبداء إعلاؤه للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية للتخطيط في بلدية أم القطيف خلال المدة القانونية معززة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه.
- يعلن لاطلاع العموم في بلدة السعيدية بأن اللجنة اللوائية لتخطيط المدن والقرى في لواء البادية الشمالية قد قررت بقرارها رقم (٨٠) تاريخ ٢٠٠١/٦/٧ بصلتها اللجنة المحلية الموافقة على:-
- ١ - إحداث شارع لغاية الخدمات يمر من خلال القطع ذوات الأرقام (١٣١، ٢١٥، ١٢٣) حوض رقم (١) عمره وعصيره مسعة (١٦م).
- ٢ - اعتماد الشارع الإقليمي والذي يمر من خلال القطع (١٣٨، ٢٥٩) حوض رقم (١) عمره وعصيره تنظيمياً وترسيمه ليصبح مسعة (١٦م) ويكون استمرارية للشارع المستحدث أعلاه.
- وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإبداء إعلاؤه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية للتخطيط في بلدية روضة بسمة خلال المدة القانونية معززة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه.

إعلان

• يعلن اللجنة الولائية للتنظيم والأبنية في متصرفية لواء ناصور بأنها اطلعت على قرار اللجنة المحلية لمجلس بلدي بنسي هاشم رقم (١٢/م) تاريخ ٢٠٠١/٤/٢٤ المتضمن استحداث شارع تنظيمي بسعة (١٢) م للقطعة القطع ذوات الأرقام (٤، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ٥٤، ٥٥، ٥٧، ٥٨) من الحوض رقم (٨) عرقوب أبو قصيب. قررت اللجنة الولائية في لواء ناصور بقرارها رقم (١٤) لعام ٢٠٠١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية أعلاه وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على القرار المذكور في مكتب اللجنة المحلية في مجلس بلدي بنسي هاشم أثناء الدوام الرسمي حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة المسالفة الذكر.

عبد الجليل السليمات
متصرف لواء ناصور
رئيس اللجنة الولائية للتنظيم

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في بلدة لب لواء ذيبان بأن اللجنة الولائية للتنظيم والأبنية للواء ذيبان قد قررت بقرارها رقم (٣٧) لعام ٢٠٠١ الموافقة على استحداث طريق سعة (٦) لغاية الخدمات في القطع ذوات الأرقام (١٨، ١٩، ٢٥، ٢٦) حوض رقم (٢٦) وحسب ما هو موضح على المخطط المعد لهذه الغاية وإيداع إعلان للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. هذا ويجوز لأصحاب العلاقة الاطلاع عليه لدى مكاتب اللجنة الولائية في مبنى متصرفية لواء ذيبان مدعياً واعتراضاتهم بالأوراق الثبوتية اللازمة وخلال المدة أفق الذكر.

محمد هليل العجارمة
متصرف لواء ذيبان
رئيس اللجنة الولائية للتنظيم

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في بلدة كفر أسد أن اللجنة الولائية للتنظيم في لواء الوسطية قد قررت بقرارها رقم (١١/١) لعام ٢٠٠١ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدة كفر أسد رقم (١٨/٥) تاريخ ٢٠٠١/٥/٢٨ المتضمن تعديل الشارع للجهة الغربية من القطعة رقم (٧١٥، ٧٢٩) من حوض رقم (١٥) من أراضي بلدة كفر أسد لوجود بناء بسعة الشارع بالقطعة رقم (٧١٥) من حوض رقم (١٥) من أراضي بلدة كفر أسد وإلغاء قطعة من نفس القطعة وحسب واقع تعبيد الشارع كما هو مبين بالمخططات التفصيلية المرفقة. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم للجنة المحلية في بلدة كفر أسد إذا كان ما يوجب الاعتراض على أن تكون مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية اللازمة.

فاروق القاضي
متصرف لواء الوسطية
رئيس اللجنة الولائية لتنظيم المدن والقرى والأبنية

المواصفات القياسية

إعلانات

صادرة عن مدير عام مؤسسة المواصفات والمقاييس المهندس حسان السعودي

١ - والى مجلس إدارة مؤسسة المواصفات والمقاييس بجلسته رقم ٢٠٠١/٥/٢١ المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/٥/٣١ على اعتماد المواصفات القياسية التالية كقواعد فنية " إلزامية التطبيق " واعتبارها سارية المفعول بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية .

١	المشروبات والعصائر - منتجات المانجا اللبية السائلة المخفوظة فقط	رقم ١٤٥٧ لعام ٢٠٠١
	بالوسائل الطبيعية	
٢	المشروبات والعصائر - نكتار الجبولة المخفوظة فقط بالوسائل الطبيعية	رقم ١٤٥٨ لعام ٢٠٠١

وذلك استناداً للصلاحيات المخولة له بموجب المادة رقم (٨) لفقرة (ب) من قانون المواصفات والمقاييس رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠١ ويمكن الحصول عليها من مركز المعلومات بالمملكة.

٢ - وافق مجلس إدارة مؤسسة المواصفات والمقاييس بجلسته رقم ٢٠٠١/٥/٣١ المتعقده بتاريخ ٢٠٠١/٥/٣١ على اعتماد المواصفات القياسية المعدلة التالية كقواعد فنية " إلزامية التطبيق " واعتبارها سارية المفعول بعد ثلاثة اشهر من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية .

١	الإطارات - إطارات سيارات الركوب الصغيرة - المتطلبات العامة . "تكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٨٩"	رقم ٦٢٨ لعام ٢٠٠١
٢	الأجهزة الكهربائية - تصنيف الأجهزة الكهربائية والإلكترونية بالنسبة للوقاية من الصدمة الكهربائية. "تكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٨٢"	رقم ٢٦٤ لعام ٢٠٠١
٣	الآلات الكهربائية - ج ٥ : تصنيف درجات الوقاية وفق أغلفة الآلات الكهربائية الدوارة (درجة الوقاية IP) . "تكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٨٢"	رقم ٢٧٩ لعام ٢٠٠١
٤	الموصلات الكهربائية - السلك المستدير متمركز البرم للموصلات الكهربائية الهوائية المجدولة. "تكون بديلة للمواصفات ذات الأرقام ١٩٨٢/٢٨٤ ، ١٩٨٣/٣٠٤ ، ١٩٨٤/٣١٧ وتحل محلهم"	رقم ٢٨٤ لعام ٢٠٠١

وذلك استناداً للصلاحيات المخولة له بموجب المادة رقم (٨) فقرة (ب) من قانون المواصفات والمقاييس رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠١ ويمكن الحصول عليها من مركز المعلومات بالمؤسسة .

٣ - وافق مجلس إدارة المؤسسة بجلسته رقم ٢٠٠١/٥/٣١ المتعقده بتاريخ ٢٠٠١/٥/٣١ على اعتماد المواصفات القياسية التالية :

١	المواد العازلة - متطلبات السطح الخرساني لتثبيت أنظمة العزل المائي الملصقة كلياً	رقم ١٢٧٤ لعام ٢٠٠١
٢	المواد العازلة - الطلاء الاكريلي السائل المستخدم في السقوف	رقم ١٣٥٠ لعام ٢٠٠٠

وذلك استناداً للصلاحيات المخولة له بموجب المادة "٨" فقرة "ب" من قانون المواصفات والمقاييس رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٠ ، ويمكن الحصول عليها من مركز المعلومات بالمؤسسة .

٤ - وافق مجلس إدارة مؤسسة المواصفات والمقاييس بجلسته رقم (٢٠٠١/٥) المتعقده بتاريخ ٢٠٠١/٥/٣١ على اعتماد المواصفات القياسية التالية واعتبارها سارية المفعول بعد ثلاثة اشهر من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية :

١-	الزي المدرسي - أقمشة مرايل المدارس القطنية "تكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٨٢"	رقم ٢٨٠ لعام ٢٠٠١
٢-	الزي المدرسي - أقمشة مرايل المدارس المخلوطة "تكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٨٤"	رقم ٣٧٨ لعام ٢٠٠١
٣-	الزي المدرسي - أقمشة الزي الموحد لطلاب المدارس "تكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٨٥"	رقم ٣٨٤ لعام ٢٠٠١
٤-	الزي المدرسي - مقاسات الزي الموحد لطلاب المدارس "تكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٨٥"	رقم ٤١٤ لعام ٢٠٠١
٥-	خضار وفواكه ومنتجاتها - الحمضيات "تكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٨٩"	رقم ٦٢٧ لعام ٢٠٠١
٦-	خضار وفواكه ومنتجاتها - البطيخ "تكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٩٤"	رقم ٩٨٤ لعام ٢٠٠١
٧-	خضار وفواكه ومنتجاتها - الثوم "تكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٩٤"	رقم ٩٨٥ لعام ٢٠٠١
٨-	العبوات - عبوات الخضار والفواكه الطازجة المصنعة من متعدد الستايرين المدد "تكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٩١"	رقم ٧٧٦ لعام ٢٠٠١
٩-	الغازات - الاستيلين "تكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٩٩"	رقم ١٩٣ لعام ٢٠٠١
١٠-	الملابس - الجوارب "تكون بديلة لنفس المواصفة الصادرة عام ١٩٨٠"	رقم ١٠٢ لعام ٢٠٠١

وذلك استناداً للصلاحيات المخولة له بموجب المادة (٨) فقرة "ب" من قانون المواصفات والمقاييس رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٠ ، ويمكن الحصول عليها من مركز المعلومات بالمؤسسة .

المحامون الشرعيون

• أثبت فيما يلي أسماء المحامين الشرعيين الذين دفعوا رسوم المحاماة الشرعية لعام ٢٠٠١.

قاضي القضاة

عز الدين الخطيب التميمي

الرقم	اسم المحامي	الرقم	اسم المحامي
١	محمد علي " عبد العزيز العوران	٢٣	يحيى عبد الرحمن القاسم الحوري
٢	محمود علي المحمد عباير	٢٤	عبد الحليم عبد الله عطيه بواعله
٣	جمال محمد جبر الشريدة	٢٥	حياة خليل احمد جباوي
٤	محمد ادريس احمد سلامه	٢٦	نايف محمد حسين موملي
٥	فضيل محمود فاضل الرشيدان	٢٧	رجائي محمد داوود عبيدات
٦	عماد احمد محمود العدوان	٢٨	خالد شتوي دجيل الله القريرات
٧	هارون عبد العزيز الرشيد الشريدة	٢٩	عزمي عبد الرسول حسين اللحام
٨	لميس محمد محمود الهزيم	٣٠	تيسير حسين مسمار
٩	ليندا خليفه محمود قرقل	٣١	حسني سالم العبد الخريسات
١٠	عبد الله محمد جبر الشريدة	٣٢	خليل ابراهيم فضل البنا
١١	جهاد صالح عبد الرحمن رزق	٣٣	ابراهيم عبد الله محمد حسن
١٢	رائد ابراهيم سليمان الشويخ	٣٤	فايز جريس ابراهيم هلسه
١٣	احمد صالح عزماني العموش	٣٥	محمد نايف السعود العدوان
١٤	رافع محمد دوجان عبيدات	٣٦	هاشم عبد الجليل الشهوان المهيرات
١٥	خالد عداة الخضمر	٣٧	مصطفى رمضان عبد القادر ياغي
١٦	محمد جمعه عبد المجيد هيلات	٣٨	علي نهار عقيل طلفاح
١٧	خالد ابراهيم علي البشاريه	٣٩	مهيب مدوح احمد الحراشيه
١٨	اسمي علي محمد الياض	٤٠	حازم سليمان الجبر الزعبي
١٩	سمير يوسف حسن شخاثره	٤١	عوده سلامه احمد الظرمان
٢٠	سعيد محمد صالح الهيرات	٤٢	سلام عبد العزيز سليم مساعده
٢١	احمد محمود احمد العبيتي	٤٣	محمد عبد الكريم الخطبرجي
٢٢	باسم محمود احمد اللرج		

الرقم	اسم المحامي	الرقم	اسم المحامي
٤٤	محمد مرشد فلاح العمري	٦٦	تيمور ابراهيم هلال الخطيب
٤٥	وليد راتب عايش العوامله	٦٧	فاروق يوسف محمد ابو سردانه
٤٦	هدى محمد سليمان مرعي	٦٨	عبد الحميد احمد حسين موملي
٤٧	ريحان محمود احمد مقدادي	٦٩	يوسف محمود العبد الله الفياض
٤٨	بشير محمد " ذيب محمد " الرفاعي	٧٠	علي محمد شحاده الردايده
٤٩	وائل محمد عبد اللطيف ابو صوفه	٧١	نبيله محمد احمد عبيدات
٥٠	شبيخه احمد علي عليوه	٧٢	صالح محمد الفارس شلاق
٥١	جميل ابراهيم عثمان الراعي	٧٣	بلال عبد الرحمن عبد القادر الرباعي
٥٢	ظاهر محمد يعقوب الأمير	٧٤	محمود محمد يوسف الملكاوي
٥٣	رفيق حسن عبد الصراوي	٧٥	نضال " علي لمر " احمد عوده
٥٤	عبد الوهاب عبد اللطيف محمد تكروري	٧٦	خالد سالم سلمان الجبور
٥٥	عدنان علي حامد ملكاوي	٧٧	محمود سعيد محمد الدبوبي
٥٦	جمال يعقوب عبد الفتاح ابو حامده	٧٨	باسم احمد خليل ابو زيد
٥٧	زياد احسان فياض عنيباتي	٧٩	طلال صالح اسعد الخصاونه
٥٨	عبد الحفيظ محمد سليم دواخره	٨٠	لؤف احمد يوسف الوريكات
٥٩	يوسف رشيد احمد عبيد	٨١	احمد خليل محمد سالم
٦٠	سعود سالم مرشد الرويضان	٨٢	محمد عبد الكريم شويكه
٦١	شذى قبلان علي الشوابكه	٨٣	صادق عبد الله مصطفى ياسين
٦٢	محمد حسين علي النعيمات	٨٤	كريم محمد يوسف مشعل
٦٣	مرعي عبد ربه عثمان الشواور	٨٥	بشار علي نافع عبده
٦٤	عبد الفتاح احمد المطلق العمود	٨٦	خالد صالح محمد العطيلي
٦٥	ايدان نظام فالح حمودي	٨٧	محمود عمر الفقيه

الرقم	اسم المحامــــــــــــــــي	الرقم	اسم المحامــــــــــــــــي
٨٨	معتز عبد الله بدوي الديسي	٩٧	عثمان امين العوري
٨٩	" محمد نازف " محمد عبد الحميد عمرو	٩٨	زياد تيسير علي سلامة
٩٠	خالد وليد عطا المناصرة	٩٩	هاني محي الدين الخيري
٩١	عماد توفيق موسى سلامة	١٠٠	احمد عبد الله " محمد صالح " بدر
٩٢	ملتصر عبد الله حامد المصري	١٠١	عاهد فتحي بولس ثلثومان
٩٣	موسى عبد الخالق موسى المصري	١٠٢	عمر علي فالح القضاء
٩٤	احمد سالم سليمان ابو ذبيبه	١٠٣	عوني احمد عبد القادر المقداد
٩٥	موسى عثمان محمد بدران	١٠٤	يوسف عاطف حسين الصمادي
٩٦	طلال محمد المبيضين	١٠٥	هاشم حسن صالح الصمادي

الإعلانات

إعلان

- يعلن أن مؤسسة سمير شما للبطات العلمية قد سجلت تحت رقم (١٢٧) بموجب قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته، وذلك في السادس والعشرين من شهر حزيران لعام ٢٠٠١.

وليد الثقلة

محمود الكايد الحياصات

إعلانات

صادرة عن وزير التنمية الاجتماعية السيدة تمام الفول

- يعلن بأنه تم إدخال حضارة التقدم/ اريد والمسجلة تحت الرقم (١٦٨) في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الثاني لعام ١٩٨٤، وذلك وفقا للنظام دور الحضارة رقم (٦٦) لسنة ١٩٧١.
- يعلن بأنه تم تسجيل حضارة مدرسة عين اللقوية الجديدة للبلات/ عجلون تحت الرقم (١٠٢٢) في اليوم السادس من شهر حزيران لعام ٢٠٠١، وذلك وفقا للنظام دور الحضارة رقم (٦٦) لسنة ١٩٧١.
- يعلن بأنه تم تسجيل حضارة مدرسة الشوك الأساسية/ لواء الشوك تحت الرقم (١٠٢٠) في اليوم الخامس من شهر حزيران لعام ٢٠٠١، وذلك وفقا للنظام دور الحضارة رقم (٦٦) لسنة ١٩٧١.
- يعلن بأنه تم تسجيل حضارة مدرسة البقعة الأساسية/ لواء الشوك تحت الرقم (١٠٢١) في اليوم الخامس من شهر حزيران لعام ٢٠٠١، وذلك وفقا للنظام دور الحضارة رقم (٦٦) لسنة ١٩٧١.

إعلانات

صادرة عن مدير عام المؤسسة التعاونية الأردنية المهندس عطا الله الجواسرة

- ١ - يعلن أن جمعية الصخرة المشرفة التعاونية محدودة المسؤولية/ عمان قد سجلت تحت رقم (٢٢٠٨) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم الخامس من شهر حزيران لسنة ٢٠٠١.
- ٢ - يعلن أن جمعية الخيرات التعاونية للإسكان محدودة المسؤولية/ عمان قد سجلت تحت رقم (٢٢٠٩) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم الثاني عشر من شهر حزيران لسنة ٢٠٠١.
- ٣ - يعلن أن جمعية ماربب التعاونية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/ عمان قد سجلت تحت رقم (٢٢١٠) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم السابع عشر من شهر حزيران لسنة ٢٠٠١.
- ٤ - يعلن أن جمعية الضيفم التعاونية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/ عمان قد سجلت تحت رقم (٢٢١١) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم الرابع والعشرين من شهر حزيران لسنة ٢٠٠١.
- ٥ - استنادا للصلاحيات المخولة لي بموجب أحكام المادة (٢٧) من النظام العام للجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨.
أقرر تصفية الجمعية التعاونية الإبتدائية لموظفي تعاون أربد محدودة المسؤولية/ أربد وتعيين السيد راضي حداد مصفيا لها وعوائله مديرية تعاون أربد على أن تتم التصفية خلال ثلاثة أشهر من تاريخه تمهيدا لإلغاء تسجيلها، ويكون معلوما بأن جميع الادعاءات التي على الجمعية المذكورة يجب أن تقدم للمصفي المذكور.
- ٦ - استنادا للصلاحيات المخولة لي بموجب أحكام المادة (٤) من النظام العام للجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨.
أقرر تصفية جمعية موظفي الحكومة في العقبة للتعاونية متعددة الأغراض محدودة المسؤولية/ العقبة وتعيين السيد جاد الله المعاينة مصفيا لها وعوائله مديرية تعاون العقبة على أن تتم التصفية خلال سنة من تاريخه تمهيدا لإلغاء تسجيلها، ويكون معلوما بأن جميع الادعاءات التي على الجمعية المذكورة يجب أن تقدم للمصفي المذكور.

مدير عام المؤسسة التعاونية الأردنية
المهندس عطا الله الجواسرة

أمر تسوية

صادر بمقتضى المادة "٥" من قانون تسوية الأراضي والمياه لسنة ١٩٥٢

- يعلن للعموم أن عمل تسوية الأراضي سيشرع في القطعة رقم (٨٨) من الحوض رقم (٢١) لى قرية الشوبك التابعة لمحافظة معان.
إن الأشخاص الذين لهم أي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة في أراضي القرية المذكورة أعلاه سيبلغون فيما بعد بإعلان التاريخ الذين يجب أن يقدموا فيه ادعاءاتهم بموجب المادة السادسة من القانون المشار إليه.

المهندس عبدالمعظم سمارة الزعبي
مدير عام دائرة الأراضي والمساحة

إعلان تسوية

صادر بموجب المادة "٦" من قانون تسوية الأراضي والمياه لسنة ١٩٥٢

- ١ - يعلن أن عمل التسوية للأراضي الموصوفة أثناء بدأ في اليوم ٢٠٠١/٦/١٥.
الوصف: القطعة رقم (٨٨) من حوض رقم (٢١) من أراضي قرية الشوبك التابعة لمحافظة معان المبيدة حدودها على المخطط المعلق نسخة عنه في كل من دائرة الأراضي والمساحة ودائرة تسجيل أراضي الشوبك ومكتب مأمور التسوية المختص.
- ٢ - على جميع الأشخاص الذين يدعون بأي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة في الأراضي المذكورة أن يقدموا ادعاءاتهم والوثائق المؤيدة لها إلى موظف دائرة الأراضي والمساحة الذي سيكون موجودا في نفس القرية.
- ٣ - إن عمل تسوية الأراضي يتناول جميع الأشخاص الذين لهم أي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة سواء كان ذلك الحق معترفا به أو منازحا فيه.

المهندس عبدالمعظم سمارة الزعبي
مدير عام دائرة الأراضي والمساحة

أمر تسوية

صادر بمقتضى المادة ٥٠ من قانون تسوية الأراضي والمياه لسنة ١٩٥٢

• يعلن للصوم أن عمل تسوية الأراضي سيشرع في القطعة رقم (٢) من الحوض رقم (٤٤) في قرية الشوبك التابعة لمحافظة معان.

إن الأشخاص الذين لهم أي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة في أراضي القرية المذكورة أعلاه سيبلغون فيما بعد بإعلان التاريخ الذين يجب أن يقدموا فيه ادعاءاتهم بموجب المادة السادسة من القانون المشار إليه.

المهندس عبدالمنعم سمارة الزراعي
مدير عام دائرة الأراضي والمساحة

إعلان تسوية

صادر بموجب المادة ٦٠ من قانون تسوية الأراضي والمياه لسنة ١٩٥٢

- ١ - يعلن أن عمل التسوية للأراضي الموصولة أدناه بدأ في اليوم ٢٠٠١/٦/١٥.
- الوصف: القطعة رقم (٢) من حوض رقم (٤٤) من أراضي قرية الشوبك التابعة لمحافظة معان المبينة حدودها على المخطط المعلق نسخة عنه في كل من دائرة الأراضي والمساحة ودائرة تسجيل أراضي الشوبك ومكتب مأمور التسوية المختص.
- ٢ - على جميع الأشخاص الذين يدعون بأي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة في الأراضي المذكورة أن يقدموا ادعاءاتهم والوثائق المؤيدة لها إلى موظف دائرة الأراضي والمساحة الذي سيكون موجودا في نفس القرية.
- ٣ - إن عمل تسوية الأراضي يتناول جميع الأشخاص الذين لهم أي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة سواء كان ذلك الحق معترفا به أو منازعا فيه.

المهندس عبدالمنعم سمارة الزراعي
مدير عام دائرة الأراضي والمساحة

إعلان

صادر عن دائرة الجمارك

• تعلن دائرة الجمارك بأن البضائع والأشياء المدرجة أدناه قد مضى على وجودها في جمرتك عمان المدة القانونية الممنوحة بالمادة (١١٢، ١١٩، ٢٣٧) من قانون الجمارك رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ وستطرح للبيع بالمزاد العلني بعد مضي شهر من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية منبدا لأحكام المادة (١١٢) من القانون المذكور إذا لم يبادر أصحاب العلاقة بالتخليص عليها قبل انتهاء هذه المدة.

دائرة الجمارك

اسم صاحب العلاقة

سعد بن أحمد الراشد

مركز حامد للتجهيزات المكتبية

المحتويات

٩٠٠٠ كغم عدد مستلزمات للزراعة

٥٥ مائة تصوير

ملابس

أي مني عدد ١٣

عقال رجالي عدد ٦

سجاد عجمي ٨٠ سم ٣٠٠ سم صغره عدد ٥

بضاعة مختلفة

ملفون عدد ١٥

إشعار ستاتي عدد ٩

علبة حبر عدد ٨٠

قطع دراجة مختلفة

صور بعدد ١٦٥٠

جلدة بلاستيك ٥٠ كغم

شفرات بعدد ٨

رول قماش

عقال رجالي عدد ١٩

قطعة للأحذية عدد ٦

منفاخ باص عدد ١٤

كلوف عدد ٣ + آلة خريس عدد ٢

قطعة إكسسوارات عدد ٣٤

أيمن العاصي

محمد عبدالعزيز

أيمن مهيل

خالد المغلي

محمد أمين زولب

مهمل الجلال

ناجي محمود

عبدالكريم محمد

محمد حسام البغدادي

سامر القويسي

لبيد محمد

إبراهيم القرعان

يوسف مصطفى

نور الدين

صبيح زوري

أحمد مصطفى

وليد محمد

رامز ناهليسي

اسم صاحب العلاقة

محمد كمال	إشعارات حثوات أسنان عدد ٩
عابر سعيد	قطعة جلد عدد ١٢
علي مصطفى	إشعار سنائي ذرية عدد ٦
عنان خضر	بضاعة متنوعة
محمد أنيب	طقم كسكيت عدد ٣+٧ قطع
أحمد يحيى مفيد	جسر كهرباء عدد ٥٠
سليمان محمد	لبيل عدد ١٥ كغم
عبدالكريم محمد	لوح خشب مصنف عدد ١
خلال أحمد	أسنان عروس عدد ١
قاسم حمزة	ملابس
جمال شحادة	شعر بامن عدد ١٠ م
محمد حبطوه	بضاعة متنوعة
مهدي سليم حبش	كرتونة صابون عدد ٢ + كرتونة شلتي عدد ٢
بسام بلعوط	قلل شلثة ١٠ كغم
علي محمد عطالة	ماتور ماء عدد ٢
فهي أكرم	مسمار حديد ١٠٠ كغم
عبدالله محمود	ملابس
شريف محمد شريف	قطعة صلب عدد ١٠
مهدي أحمد	بطاطون جبزل عدد ٢٢
جوانت محمد	قطعة كسكيت مختلفة عدد ١٤٤
سلطان أبو نبوح	قطعة ملطر عدد ٤٦
خلال أحمد الكردي	تلفون علوي عدد ٢
نديم عبدالغني	أسلة حديد ملشان عدد ١٠٠
ولث عبد الأحد	اسطوانات CD عدد ٢
جبر السيد عبدالحميد	كراتين تحتوي ٢٠٠ شريط فيديو عدد ٤
سالم داود	تلفون سيارة مستعمل
أحمد صبحي	عشرة باكتيت بطاريات
محمد أبو الحسن	رولات مطابع عدد ٧
علي راضي جبر	باكتيت بطاريات قلم عدد ٧
محمد أحمد ياسين	جهاز فيديو
عبد الحسين عبد	قطع غيار كرتونة
ملتر شهاب	باكتيت بطاريات عدد ٧

اسم صاحب العلاقة

خلال موسى عيسى	تلفون لاسلكي عدد ١
مهلب شفيق العبد	كرتونة مواد تنظيف العتبات
أحمد رمضان	مسجل سيارة مستعمل
سميرة توفيق الرواشدة	رسيفر مستعمل
ساهر وليد أبو عمر	جالتون زيت جبر عدد ٦
لطيفة محمد موسى	لجاجة عطر عدد ١٥
وليد محمد سليمان	لوحة حراف مستعملة
محمد زايد أحمد	تلفون لاسلكي عدد ١
غسان علي	تلفون لاسلكي عدد ١
معين إبراهيم	شرائح لجاجة للحصن الدم
أحمد سليم يونس	تلفون لاسلكي
ربيع الخطيب	تلفون لاسلكي مستعمل
أحمد نبيل	تلفون مستعمل
محمد علي سليم عبدالقادر	تلفون لاسلكي جديد
جهد عبدالله شحاده	تلفون لاسلكي عدد ٣
شاهر اسعد خريسات	تلفون لاسلكي عدد ١
ياسين عوده حرب	مكوى عدد ١٢
سليم بكري حداد	لمسك كمبيوتر ٦١
أسعد خيرو سعد	تلفون لاسلكي عدد ١
عاصم جميل	عقال رجالي عدد ٩١
مصطفى عواد حوامده	رسيفر مستعمل عدد ١
حسين لامي	مسجل سيارة مستعمل
حاتم مصطفى عبدالرحمن	رسيفر مستعمل عدد ١
عماد الدين علان	تلفون سيارة عدد ١
عادل سليم مصطفى	تلفون لاسلكي عدد ١
حسام علي حسن	طرز تلفون لاسلكي
جمال أحمد عبداللطيف	رسيفر ديجتال عدد ٢
هنادي الكالوتي	كاميرا فيديو
MDS	طرز قطع غيار
ناجيه خلف مبارك	فيديو عدد ١
ل أ كتانه	طرز واحد قطع غيار
DHL	أربعة طرود قطع غيار
محمد سليمان حجازي	تلفون لاسلكي عدد ١
UPM	لوازم طبخة
مويككم	طرز لوازم إلكترونية
الأوروبية السعودية	طرز قطع غيار

المحتويات

تلفون لاسلكي عدد ١
كرتونة مواد تنظيف العتبات
مسجل سيارة مستعمل
رسيفر مستعمل
جالتون زيت جبر عدد ٦
لجاجة عطر عدد ١٥
لوحة حراف مستعملة
تلفون لاسلكي عدد ١
تلفون لاسلكي عدد ١
شرائح لجاجة للحصن الدم
تلفون لاسلكي
تلفون لاسلكي مستعمل
تلفون مستعمل

تلفون لاسلكي جديد
تلفون لاسلكي عدد ٣
تلفون لاسلكي عدد ١
مكوى عدد ١٢
لمسك كمبيوتر ٦١
تلفون لاسلكي عدد ١
عقال رجالي عدد ٩١
رسيفر مستعمل عدد ١
مسجل سيارة مستعمل

رسيفر مستعمل عدد ١
تلفون سيارة عدد ١

تلفون لاسلكي عدد ١
طرز تلفون لاسلكي
رسيفر ديجتال عدد ٢
كاميرا فيديو
طرز قطع غيار
فيديو عدد ١
طرز واحد قطع غيار
أربعة طرود قطع غيار
تلفون لاسلكي عدد ١
لوازم طبخة
طرز لوازم إلكترونية
طرز قطع غيار

اسم صاحب العلاقة

مؤسسة نابلس
شركة نقلات الأندلس
COHAP
سهيل صبحي
محمد نظمي الشيوخ
غيث سليمان خليل
C.T.CO
أديب يوسف زهران
عائشة بنت سالم
أكرم عبدالقادر إبراهيم
لندقي الماريوت
محمد حسن محمد
مصنع لزم
الشركة المتحدة
بولص الزعيط
لادر الصلادي
MASADER
رجاء يوسف قلاويش
عيسى لغاح

مؤسسة جنالي للتكنولوجيا
لخاطمة لغاح
MGDDMPIG
أم بي سي
الشركة المصرية للألبان
شركة التكم
الاتحاد الأردني للبريد
S.M.S
شركة الإماء العربية
مجموعة الوالي
بنرا للصناعات الهندسية
شركة حموده
فاسيت لوبك
شركة المقرق للمعدات
حسين يحيى يحيى
فاسيت لوبك
فاسيت لوبك
سوفت
أحمد محمد الوحيدي

المحتويات

طرد قطع غيار
طرد قطع غيار
طرد البسة جديدة
تلفون لاسلكي
جهاز إرسال لاسلكي
طرد تلفون لاسلكي عدد ١
طرد لوازيم إلكترونية
جهاز فيديو
تلفون لاسلكي
عدد ٢ كرتولة شاحن بطاريات + قاطع كهرباء
طرد بومترات
تلفون لاسلكي
طرد قطع غيار
لوازيم أحذية
طرد ربطات عنق
تلفون لاسلكي عدد ١
طرد قطع غيار
جهاز فيديو عدد ١
تلفون لاسلكي عدد ١
أدوات صحية طرد ١
نظارات طرد ٢ + مابوهات
قطع غيار
طرد لوحة إلكترونية
طرد قطع غيار
طرد قطع غيار
قطع غيار ٢ طرود
طرد مستلزمات طبية
طرد قطع غيار
لوازيم طبية طرد ١
طرد قطع غيار
طرد قطع غيار
طرد قطع غيار
قطع غيار
طرد فضيات
أجهزة إلكترونية
قطع غيار ومعدات اتصالات
طرد قطع غيار
طرد قطع غيار كمبيوتر

اسم صاحب العلاقة

محمد كامل البرغوثي
مستودع الأدوية المركزي
محمد صبحي قاسم
عمر حسين محمد
مؤسسة طارق للأعمال
مؤسسة الهويدي التجارية
غسان عمر الطويل
شركة مستشفى ابن الهيثم
مجموع الوالي
ماريو بولزوني
D.M.SDEV SUPPI
مؤسسة الفاخوري التجارية
مستودعات ملي الزين
ANDE CO
محمد رشاد
رضا جرداله
الجالبي
UNDP
ملح الصافي
مستشفى الحكمة
لمر للشحن
لندقي لوان
مسد المحتسب
ARAMEX
هائيم طاهر
محمد السويطي
هاني عيسى مصطفى
محمد النصار

المحتويات

رسيفر عدد ١
لوازيم طبية
رسيفر عدد ١
تلفونات عدد ٦ + كاشف رقم عدد ٢
جهاز كاشف رقم عدد ١
لوازيم مخبرية عدد ١
ساعات عدد ١٠
لوحات تحكم ومكثفات عدد ٣
لوازيم طبية عدد ١
ماتور ماء + ساعة ماء + لوازيمها
طرد لوازيم طبية
إطار سيارة عدد ٢
طرد معدات طبية
جهاز وحدة تخزين معلومات
أمتعة شخصية
شاحن طبي عدد ١٠ رول
سناد عدد ٤
محطت إرسال لاسلكي عدد ٥ طرد
طرد محابس بأحجام مختلفة عدد ٨
مستلزمات طبية
طرد قطع غيار
اسطوانة لحفظ الفار
لوازيم خياطة
وحدة اتصالات وطرد للكهرباء الخاص بها
عجلات شبك بلاستيك
جهاز فيديو
طرد البسة مستعملة
لوازيم خياطة

إعلانات

صادرة عن مدير عام مؤسسة المناطق الحرة السيد علي المداحنة

١ - أعلن بأن شركة (كميوننتس اند كونسيومبلز لتجارة اجهزة الكمبيوتر ولوازمها) والمسجلة لدينا في سجل الشركات ذات المسؤولية المحدودة تحت الرقم (٩١) تاريخ ٢٣/٥/٢٠٠٠ قد أجرت التغييرات التالية :-

اسم الشريك	الحصص قبل التعديل	الحصص بعد التعديل
خالد وحيد زيد الكيلاني	(٤٢٠٠٠)	(١٤٠٠٠)
معتز محمد ابو رمان	(٨٢٠٠)	(٤٢٠٠)
ماجد لطفي عميره	(٩٨٠٠)	(٩٨٠٠)

٢ - أعلن بأن شركة (جرش لقطع السيارات) والمسجلة لدينا في سجل الشركات ذات المسؤولية المحدودة تحت الرقم (١١٦) تاريخ ١٣/٩/٢٠٠٠ قد أجريت التغييرات التالية :-

اسم الشريك	الحصص قبل التعديل	الحصص بعد التعديل
١- ناجي حسن همشري	١٠٠ دينار	صفر دينار
٢- شركة حسن همشري وأخوانه	٣٠٠٠٠ دينار	٣٠٠٠٠ دينار
٣- شركة واحة الخليج للاستثمار والأدارات العقارية	صفر دينار	١٠٠ دينار

٣ - أعلن بأن شركة (الفا لقطع السيارات) والمسجلة لدينا في سجل الشركات ذات المسؤولية المحدودة تحت الرقم (١١٧) تاريخ ١٣/٩/٢٠٠٠ قد أجريت التغييرات التالية :-

اسم الشريك	الحصص قبل التعديل	الحصص بعد التعديل
١- ناجي حسن همشري	١٠٠ دينار	صفر دينار
٢- شركة حسن همشري وأخوانه	٣٠٠٠٠ دينار	٣٠٠٠٠ دينار
٣- شركة واحة الخليج للاستثمار والأدارات العقارية	صفر دينار	١٠٠ دينار

٤ - أعلن بأن شركة الدائره التجاريه للصناعات الفنيه والمسجله لدينا في سجل الشركات ذات المسؤولية المحدوده قد أجرت التغييرات التاليه :-

١- تعديل اسم الشركه من شركة الدائره التجاريه للصناعات الفنيه ليصبح شركة ونتر أنترناشونال للخدمات التجاريه والصناعيه .

٥ - أعلن بأن شركة الفندق للتجاره العامه والمسجله لدينا في سجل شركات ذات مسؤوليه محدوده تحت الرقم (١١١) تاريخ ٦/٨/٢٠٠٠ قد أجريت التغييرات التاليه :-

- ١- زيادة رأسمال الشركة ليصبح (١٠٠٠٠٠) مائة ألف دينار أردني .
- ٢- تعديل حصص الشركاء ليصبح كما يلي :
الشريك عارف كامل عبد الأمير ليصبح (٥٠٠٠٠) خمسون ألف دينار .
الشريك زيد أمين توفيق ليصبح (٥٠٠٠٠) خمسون ألف دينار .

٦ - أعلن بأن شركة خالد وليد الخيال وشركاه والمسجله لدينا في سجل شركات التضامن تحت الرقم (٢١٠) تاريخ ١٩/٩/٢٠٠٠ قد أجرت التغييرات التاليه :-

- ١- زيادة رأس المال ليصبح (١٥٠٠٠٠) ألف دينار .
- ٢- تعديل حصص الشركاء ليصبح كما يلي :-
١- الشريك خالد وليد شوكت الخيال (٥٠٠٠٠) ألف دينار .
٢- نظمي شاكور محمود (٥٠٠٠٠) ألف دينار .
٣- سعد عبدالعزيز محمود (٥٠٠٠٠) ألف دينار .

دكتور النور الدين

٧ - اعلن بان الشركة (الركنيزه لتجهيز المعدات) والمسجلة لدينا (كفرع) في سجل الشركات ذات المسؤولية المحدوده تحت الرقم (١٥٩) تاريخ ٢٠٠١/٥/٨ .

اسم الشركة : البراهيم للتجهيز الصناعات .

الرقم	أسماء الشركاء	الجنسية	العنوان
١ -	وديع زكي ابراهيم	أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء
٢ -	رجائي زكي ابراهيم	أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء
٣ -	زيد وديع ابراهيم	أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء
٤ -	زكي وديع ابراهيم	أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء
٥ -	نقولا عصا الله نجمه	أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء

غايات الشركة :

- ١ - التجارة العامة وتشمل تجارة السيارات والتركبات بكافة أنواعها وأحجامها والمعدات والأنشائية والثقيله اللازمة لد الانابيب وشق الطرق وتعبيدها والخلاطات وفارشات الأسفلت والأسمنت والكسارات والرافعات والشاحنات بجميع أحجامها والأطارات والجرارات الزراعيه وغير الزراعيه والمولدات الكهربائيه وضغطات الهواء على اختلاف أنواعها وتجارة قطع الغيار وصيانة جميع الآليات والمعدات والمكانن التي تتعاطى بها الشركة .
 - ٢ - الوكالات التجارية بكافة أنواعها .
 - ٣ - الاشتراك بالمعدات المتعلقة بغايات الشركة .
 - ٤ - استيراد وتصدير .
 - ٥ - المساهمة أو الاشتراك بالشركات الصناعيه والماليه .
 - ٦ - يحق للشركة قبول رهن الأموال لحسابها على أية مبالغ ناتجه عن أية بيوعات او حقوق أكثر وفك الرهن عنها على أن لا تكون الغايه من الرهن لجرد الاستهلاك .
 - ٧ - إنشاء وإدارة ورشات الصيانة والتصليح وتصنيع وتجميع المعدات .
- مركز الشركة : المنطقة الحرة / الزرقاء .
- مقدار رأسمال الشركة : (٤٠٠٠٠) أربعون ألف دينار .
- مدة الشركة : ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات .
- تاريخ إبطاء العمل : ٢٠٠١ / ٥ / ٨ .
- رقم الإيصال العلني : (٩٩٩٥٨) تاريخ ٢٠٠١/٥/٨ .

٨ - اعلن بان شركة (هونغ كونغ لصناعة اكسسوارات الالبسة الجاهزه وتجارتها) والمسجلة لدينا في سجل الشركات ذات المسؤولية المحدوده تحت الرقم (١٦٢) تاريخ ٢٠٠١/٦/٧ .

اسم الشركة : هونغ كونغ لصناعة اكسسوارات الالبسة الجاهزه وتجارتها .

أسماء الشركاء	الجنسية	العنوان
كوشان شانه باجهمال جسوناني	هندي	المنطقة الحرة الزرقاء
جيف كومار ابماساني	هندي	المنطقة الحرة الزرقاء

غايات الشركة :

- ١ - صناعة الألبسة الجاهزه واكسسوارتها والاتجار بها وتصديرها .
 - ٢ - استيراد الأجهزة والمعدات اللازمة لغايات الشركة والمواد الأولية اللازمة لها .
 - ٣ - إنشاء وتأسيس مصانع لتصنيع الألبسة الجاهزه على اختلاف أنواعها وأشكالها واستعمالاتها .
 - ٤ - تجهيز المواد الخام أو الوسيطة اللازمة لغايات الشركة .
 - ٥ - تأسيس المشاريع والشركات المتخصصة في هذه المجالات والمساهمة في رؤوس أموالها أو امتلاك أسهمها وإدارتها واخذ وكالاتها وفقاً لأحكام قانون تشجيع الاستثمار .
 - ٦ - عقد الاتفاقيات والدخول في الارتباطات والتعاقدات مع أية جهة أو هيئة أو شخص أو غير ذلك مما يساعد على بلوغ الشركة الحقوق والرخص التي ترى الشركة أنها ضرورية وأن تنفذ وتباشر هذه الاتفاقيات والارتباطات والتعاقدات والحقوق والرخص وتعمل بموجبها .
 - ٧ - اقتراض الأموال والحصول على التسهيلات اللازمة لأعمالها ونشاطاتها والأموال المتعلقة بها وأن تقوم برهن ممتلكاتها وموجوداتها ضماناً لبيونها أو لأية التزامات أخرى تلتزم بها وتقديم الكفالات اللازمة وللتصليح بأغراض الشركة .
 - ٨ - شراء واستئجار الأراضي والعقارات لتنفيذ غايات الشركة .
- مركز الشركة :
- للناطق الحرة / الزرقاء .
- مقدار رأسمال الشركة :
- (٥٠٠٠٠) خمسون ألف دينار .
- مدة الشركة :
- ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات .
- تاريخ ابتداء العمل :
- ٢٠٠١/٦/٧ .
- رقم الإيصال المالي :
- (١٢٨٥٠٢) تاريخ ٢٠٠١/٦/٧ .

٩ - اعلن بان شركة (عمر وهبه واسامه عزوفه) والمسجلة لدينا في سجل شركات التضامن (فرع) تحت الرقم (٢٩٩) تاريخ ٢٠٠١/٥/٢٠ .

اسم الشركة : عمر وهبه واسامه عزوفه .

أسماء الشركاء	الجنسية	العنوان
عمر قتيبه عمر وهبه	أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء
اسامه خالد نافع عزوفه	أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء

غايات الشركة :

- ١ - صناعة ابواب خشبيه جاهزه وشبابيك واباجورات ولثا .
- ٢ - استيراد وتصدير .
- ٣ - تجارة التجزئه في المواد التموينيه ومواد البناء .
- ٤ - تجارة الكبريت .

غيات الشركة :-

- ١- تجارة السيارات.
- ٢- تجارة عامة.
- ٣- تخزين البضائع.
- ٤- استيراد وتصدير.

مركز الشركة : المناطق الحرة / الزرقاء.

مقدار رأسمال الشركة :

(٥٠٠٠) خمسة آلاف دينار.

مدة الشركة : ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات.

تاريخ ابتداء العمل :

٢٠٠١/٥/١٦.

رقم الإحصاء المالي :

(١٢٨٠٩٧) تاريخ ٢٠٠١/٥/١٦.

١٣ - اعلان بأن شركة (بهجت الجعبري وشركاه) والمسجلة لدينا في سجل شركات التوصية (تبسيطه تحت الرقم (٤٨) تاريخ ٢٠٠١/٤/٤).

اسم الشركة : بهجت الجعبري وشركاه.

اسماء الشركاء	صفة الشركاء	الجنسية	العنوان
بهجت ثابت راجع الجعبري	متضامن	اردني	المنطقة الحرة الزرقاء
دانا بهجت ثابت الجعبري	موصي	اردني	المنطقة الحرة الزرقاء
فرح بهجت ثابت الجعبري	موصي	اردني	المنطقة الحرة الزرقاء
مدي بهجت ثابت الجعبري	موصي	اردني	المنطقة الحرة الزرقاء
لين بهجت ثابت الجعبري	موصي	اردني	المنطقة الحرة الزرقاء

غيات الشركة :-

- ١- مكاتب التخلص على البضائع.

مركز الشركة :

المناطق الحرة / الزرقاء (فرع).

مقدار رأس مال الشركة :

(٥٠٠٠) خمسة ألف دينار.

مدة الشركة :

ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات.

تاريخ ابتداء العمل :

٢٠٠١/٤/٤.

رقم الإحصاء المالي :

(٩٤٨٧) تاريخ ٢٠٠١/٤/٤.

١٤ - اعلان بأن شركة (ابو الشعر وابو زيتون) والمسجلة لدينا في سجل شركات التضامن تحت الرقم (٢٠٠) تاريخ ٢٠٠١/٥/٢٥.

اسم الشركة : ابو الشعر وابو زيتون.

اسماء الشركاء	الجنسية	العنوان
احمد محمد احمد ابو الشعر	اردني	المنطقة الحرة / الزرقاء
محمد بدر علي ابو زيتون	اردني	المنطقة الحرة / الزرقاء

غيات الشركة :-

- ١- تجارة السيارات.

مركز الشركة : المناطق الحرة / الزرقاء.

مقدار رأسمال الشركة :

(٥٠٠٠) خمسة آلاف دينار.

مدة الشركة : ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات.

تاريخ ابتداء العمل :

٢٠٠١/٥/٢٥.

رقم الإحصاء المالي :

(١٧٨٣١٢) تاريخ ٢٠٠١/٥/٢٤.

١٥ - اعلان بأن شركة (جلال بزيح معجل الكعود وشريكه) والمسجلة لدينا في سجل شركات التوصية (تبسيطه تحت الرقم (٥٤) تاريخ ٢٠٠١/٥/٢٠).

اسم الشركة : جلال بزيح معجل الكعود وشريكه.

اسماء الشركاء	صفة الشركاء	الجنسية	العنوان
جلال بزيح معجل الكعود	متضامن	عراقي	المنطقة الحرة / الزرقاء
عبد الوهاب عناد معجل	موصي	عراقي	المنطقة الحرة / الزرقاء

غيات الشركة :-

- ١- المواد الكيماوية الخاصة بمعالجة المياه.
- ٢- إنتاج الزيوت المعدنية.
- ٣- المواد الكيماوية المستخدمة في النفط.
- ٤- استيراد وتصدير.
- ٥- وسطاء تجاريين.
- ٦- وكلاء تجاريين.
- ٧- تجارة عامة.
- ٨- تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة.

مركز الشركة : المناطق الحرة / الزرقاء.

مقدار رأسمال الشركة :

(٢٠٠٠٠٠) مائتان ألف دينار.

مدة الشركة : ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات.
تاريخ ابتداء العمل :
٢٠٠١/٥/٢٠
رقم الإحصاء المالي :
(١٢٨٢٨٠) تاريخ ٢٠٠١/٥/٢٠

١٦ - أعلن بأن شركة (محمد طالب وشريكه) والمسجلة لدينا في سجل شركات التضامن تحت الرقم (٢٩٧) تاريخ ٢٠٠١/٥/٢٠
اسم الشركة : محمد طالب وشريكه.

العنوان	الجنسية	اسماء الشركاء
المنطقة الحرة / الزرقاء	عراقي	محمد طالب، محمد العاني
المنطقة الحرة / الزرقاء	عراقي	طالب، محمد سعيد حسن

شركات الشركة :-

- ١- صناعة مواد الطلاء بأنواعه المختلفة.
- ٢- صناعة مواد التنظيف بأنواعها المختلفة.

مركز الشركة : المناطق الحرة / الزرقاء.

مقدار رأسمال الشركة :
(٥٠٠٠) خمسة آلاف دينار.
مدة الشركة : ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات.

تاريخ ابتداء العمل :
٢٠٠١/٥/٢٠

رقم الإحصاء المالي :
(١٢٨١٣٢) تاريخ ٢٠٠١/٥/٢٠

١٧ - أعلن بأن شركة (عبد الأحد قطان وأولاده) والمسجلة لدينا في سجل شركات التضامن (فرع)
تحت الرقم (٢٩٢) تاريخ ٢٠٠١/٤/٢٦
اسم الشركة : عبد الأحد قطان وأولاده.

العنوان	الجنسية	اسماء الشركاء
المنطقة الحرة / الزرقاء	أرمني	نبيل عبد الأحد قطان
المنطقة الحرة / الزرقاء	أرمني	لهم عبد الأحد قطان

شركات الشركة :-

- ١- استيراد وتصدير.

مركز الشركة : المناطق الحرة / الزرقاء (فرع).

مقدار رأسمال الشركة :
(٥٠٠٠) خمسة آلاف دينار.
مدة الشركة : ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات.

تاريخ ابتداء العمل :
٢٠٠١/٤/٢٦

رقم الإحصاء المالي :
(٩٨١٣) تاريخ ٢٠٠١/٤/٢٦

١٨ - أعلن بأن شركة (محمد شافي وشريكه) والمسجلة لدينا في سجل شركات التضامن تحت الرقم (٢٩١) تاريخ ٢٠٠١/٥/٢٠
اسم الشركة : محمد شافي وشريكه.

العنوان	الجنسية	اسماء الشركاء
المنطقة الحرة / الزرقاء	باكستاني	محمد شافي زكريا عبد الشكور
المنطقة الحرة / الزرقاء	باكستاني	محمد فيروز اومرجي باهورشا

شركات الشركة :-

- ١- استيراد وتصدير.

مركز الشركة : المناطق الحرة / الزرقاء.

مقدار رأسمال الشركة :
(٥٠٠٠) خمسة آلاف دينار.
مدة الشركة : ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات.

تاريخ ابتداء العمل :
٢٠٠١/٥/٢٠

رقم الإحصاء المالي :
(٩٨٨٩٤) تاريخ ٢٠٠١/٥/٢٠

١٩١ - أعلن بأن الشركة (أوراسيا للتكنولوجيا والهندسة والأنشاءات) والمسجلة لدينا في سجل شركات (ذات المسؤولية المحدودة) تحت الرقم (١٥٥) تاريخ ٢٠٠١/٤/٢٣ .

اسم الشركة : شركة أوراسيا للتكنولوجيا والهندسة والأنشاءات .

الرقم	أسماء الشركاء	الجنسية	العنوان
١ -	محمد سعيد أقات	تركي	المنطقة الحرة / الزرقاء
٢ -	سلجوق أقات	تركي	المنطقة الحرة / الزرقاء
٣ -	أليف أقات	تركي	المنطقة الحرة / الزرقاء

مركز الشركة : المنطقة الحرة / الزرقاء .

مقدار رأسمال الشركة : (٣١٠٠٠) واحد وثلاثون ألف دينار أردني .

مدة الشركة : ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات .

تاريخ إبتداء العمل : ٢٠٠١ / ٤ / ٢٣ .

رقم الإيصال المالي : (٩٩٧٦٦) تاريخ ٢٠٠١/٤/٢٣ .

٢٠ - أعلن بأن الشركة (المكاتب) والمسجلة لدينا (كفرع) في سجل الشركات ذات مسؤولية محدودة تحت الرقم (١٦١) تاريخ ٢٠٠١/٥/٢٨ .

اسم الشركة : شركة المكاتب .

الرقم	أسماء الشركاء	الجنسية	العنوان
١ -	حسن حسني حسن عمر	أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء
٢ -	أحمد محمد الهوشان	سعودي	المنطقة الحرة / الزرقاء

١٩٢ - أعلنت الشركة : ١ - إستيراد وتصدير وتوزيع ووكالات فبارك .
٢ - تجارة الأجهزة واللوازم المكتبية والقرطاسية والأثاث المكتبي .

مركز الشركة : المنطقة الحرة / الزرقاء .

مقدار رأسمال الشركة : (٣٠٠٠٠) ثلاثون ألف دينار .

مدة الشركة : ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات .

تاريخ إبتداء العمل : ٢٠٠١ / ٥ / ٢٨ .

رقم الإيصال المالي (١٢٨٣٧٤) تاريخ ٢٠٠١/٦/٧

٢١ - أعلن بأن شركة (السهم الأخضر للأستيراد والتصدير) والمسجلة لدينا في سجل الشركات ذات المسؤولية المحدودة تحت الرقم (١٥٤) تاريخ ٢٠٠١/٤/١٧ .

اسم الشركة : شركة السهم الأخضر للأستيراد والتصدير .

الرقم	أسماء الشركاء	الجنسية	العنوان
١ -	ريكار دو أسامه موسى خوري	أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء
٢ -	سمير أسامه خوري	أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء

مهايات الشركة : ١ - إستيراد وتصدير

مركز الشركة : المنطقة الحرة / الزرقاء .

مقدار رأسمال الشركة : (٣٠٠٠٠) ثلاثون ألف دينار .

مدة الشركة : ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات .

تاريخ إبتداء العمل : ٢٠٠١ / ٤ / ١٧ .

رقم الإيصال المالي : (٩٩٦٨٠) تاريخ ٢٠٠١/٤/١٧

٢٢ - أعلن بأن الشركة (عبر الأردن للمواشي) (مواشي) والمسجلة لدينا في سجل الشركات ذات المسؤولية المحدودة تحت الرقم (١٥٧) تاريخ ٢٠٠١/٥/١ .

اسم الشركة : عبر الأردن للمواشي (مواشي) .

الرقم	أسماء الشركاء	العنوان
١ -	شركة مرجان كابيتال لتدبير جي	منطقة حرة خاصه
٢ -	أيهم خليل حنا خليل	منطقة حرة خاصه
٣ -	يسام فيلكس أبو اردينه	منطقة حرة خاصه

شركات الشركة : ١ - استيراد وتصدير ٢ - تسويق الإنتاج ٣ - تجاره عامه ٤ - وسطاء تجاريون ٥ - تملك الأموال المنقوله وغير المنقوله ٦ - استثمار الأوراق المالية ٧ - أعمال السمسره والوكاله والإداره للعقارات ٨ - اقتراض الأموال اللازمه لها من البنوك ٩ - تجارة الجملة في المواشي والأغنام ١٠ - تجارة الجملة في المواد التموينيه ١١ - تجارة الجملة في المواد الزراعيه ١٢ - تجارة الحبوب ١٣ - تخزين البضائع والمواد الخاصه بالشركه .

مركز الشركة : المنطقة الحرة / الزرقاء .

مقدار رأسمال الشركة : (٢٦٠٠٠٠٠) مليونان وستمائة ألف دينار .

مدة الشركة : ضمن القوانين والأنظمه والتعليمات .

تاريخ إبطاء العمل : ٢٠٠١/٥/١ .

رقم الإبطاء العلني : (٩٩٨٨٢) تاريخ ٢٠٠١/٥/١ .

٢٣ - أعلن بأن شركة (التأهيل للتجاره العامه) والمسجله لدينا في سجل الشركات ذات المسؤولية المحدوده تحت الرقم (١٥٦) تاريخ ٢٠٠١/٤/٢٤ .

اسم الشركة : التأهيل للتجاره العامه .

أسماء الشركاء	الجنسيه	العنوان
علي خليل الحبيبي	عراقي	المنطقه الحرة / الزرقاء
أيمن ياس الحبيبي	عراقي	المنطقه الحرة / الزرقاء

شركات الشركة : -
١ - تجاره عامه .
٢ - استيراد وتصدير .
٣ - تمثيل الشركات والتوكل عنها .
٤ - تخزين البضائع .

مركز الشركة : المناطق الحرة / الزرقاء .
مقدار رأسمال الشركة :
(١٠٠٠٠٠) مائة ألف دينار .
مدة الشركة : ضمن القوانين والأنظمه والتعليمات .
تاريخ ابتداء العمل :
٢٠٠١/٤/٢٤ .
رقم الإبطاء المالي :
(٩٩٧٧٨) تاريخ ٢٠٠١/٤/٢٤ .

٢٤ - أعلن بأن شركة (الشرق الأدنى للمعدات) والمسجله لدينا كشرع في سجل شركات ذات المسؤولية المحدوده تحت الرقم (١٦٠) تاريخ ٢٠٠١/٥/٨ .

اسم الشركة : شركة الشرق الأدنى للمعدات .

أسماء الشركاء	الجنسيه	العنوان
وديع زكي إبراهيم	إردني	المنطقه الحرة / الزرقاء
مفاد وديع إبراهيم	إردني	المنطقه الحرة / الزرقاء
لقولا عطا الله نجمه	إردني	المنطقه الحرة / الزرقاء

شركات الشركة : -
١ - التجاره العامه وتشمل تجارة السيارات والتركبات بكافة انواعها واحجامها والمعدات الانشائيه والثقيله اللازمه لها الأنابيب وشق الطرق وتعبيلها والخلاطات الأسفلتيه والأسمنت والكتسارات والرافعات والشاحنات بجميع احجامها والطائرات والجرارات الزراعيه وغير الزراعيه واللولب الكهربيائيه وتركيبها وضامطعات الهواء على اختلاف انواعها والآلات حفر الأبار على اختلاف انواعها وتجاره قطع الغيار وصيانة جميع الآليات والمعدات والمكانن التي تتعامل بها الشركة .
٢ - الوكالات التجاريه بكافة انواعها .
٣ - الأشر اك بالمطامات .
٤ - الاستيراد والتصدير .
٥ - المساهمه والأشر اك بالشركات الصناعيه والماليه .
٦ - إدارة ورشات الصيانه والتصليح وتصنيع وتجميع المعدات .
٧ - يحق للشركة قبول رهن الأموال لحساب الشركة على أية مبالغ ناتجه عن أية بيعوعات أو حقوق وفك الرهن عنها على أن لا تكون الفايده من الرهن لمجرد الاستهلاك .
٨ - إنشاء وإدارة ورشات الصيانه والتصليح وتصنيع وتجميع المعدات .

شركات الشركة

مركز الشبكة : المناطق الحرة / الزرقاء.
مقدار رأسمال الشركة :
(٨٠٠٠٠) لمانون ألف دينار.
مدة الشركة : ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات.
تاريخ ابتداء العمل :
٢٠٠١/٥/٨.
وتم الإرسال المالي :
(٩٩٩٥٩) تاريخ ٢٠٠١/٥/٨.

٢٥ - أعلن بأن شركة (الشرق الأوسط لتكنولوجيا البيئة) والمسجلة لدينا (كفرع) في سجل الشركات ذات المسؤولية المحدودة تحت الرقم (١٥٨) تاريخ ٢٠٠١/٥/٧.

اسم الشركة : شركة الشرق الأوسط لتكنولوجيا البيئة .

الرقم	أسماء الشركاء	الجنسية	العنوان
١ -	شركة طارق أبو دهيس وشركاه	أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء
٢ -	شركة مجموعة الأعمار الهندسية	أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء
٣ -	عبد المجيد محمد حسن عفانه	أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء
٤ -	شركة التعهدات والائتماء	أردني	المنطقة الحرة / الزرقاء

غايات الشركة :

١ - تصميم وإنتاج معالجة وتنقيته المياه والهواء والمخلفات الصناعية ٢ - الاتجار بمعدات معالجة البيئة شراء وبيعاً ٣ - استيراد وتصدير الآليات والمواد والمعدات المنتجة لغايات الشركة ٤ - الأشراك بالناقصات وتنفيذ المشاريع الخاصة بالبيئة ٥ - تمثيل الشركات ٦ - تشغيل وصيانة معدات معالجة البيئة ٧ - القيام بأية أعمال وصناعات مكمله لغايات الشركة ٨ - تدفئة وتكرير وقلتره والاتجار بها .

مقر الشركة : المنطقة الحرة / الزرقاء .

مقدار رأسمال الشركة : (٥٠٠٠٠) خمسون ألف دينار .

مدة الشركة : ضمن القوانين والأنظمة والتعليمات .

تاريخ ابتداء العمل : ٢٠٠١/٥/٧ .

وتم الإرسال المالي (٩٩٩٥٥) تاريخ ٢٠٠١/٥/٧

المطالبات

إعلان

يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم بدرجة تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تالياً لإجراء الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والسادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.
مدير عام دائرة ضريبة الدخل
الدكتور محمد عديلات

الرقم	أسماء المالكين التابعين لمديرية (فرع عمان)	الرقم الضريبي	المبلغ المستحق		السنودات المستحقة
			للسنة	دينار	
١ -	لثييه عمر يمكوب وميه	٠٠٠٢٦١٣٦٩	٣٠٠	٨٥٨	١٩٩٩
٢ -	عدنان احمد ابراهيم السور	٠٠٠١٨٢٨٢٢	٢٠٠	١١٢	١٩٩٩
٣ -	علي محمد سعيد عيسى	٠٠٠٢٩٩٠٤٩	٤٢٥	٧٩٥	٩٩-٨٩+٨١-٧٩
٤ -	عدنان سعيد حسن الجمبور	٠٠٠٤٦٧٤٥٩	٦٠٠	٤٤٦	١٩٩٥-١٩٨٠
٥ -	فوزي حلمي عبد الرحمن ابو ليه	٠٠٠٣٩٤٧٩٣	١٠٠	٩٨٩	١٩٩٨
٦ -	موسى محمد عبد التادر الاسمر	٠٠٠٣٩٧١٩٩	٤٠٠	٤٧٣	١٩٩٥
٧ -	احمد حسن علي حسن	٠٠٠٤٦٠٤٣٥	٦٠٠	٩٥٤	٩٩-٩٤+٩١-٨٦
٨ -	الممثل الشخصي للمرحوم مهدي خلف ارحيد العبدالات	٠٠٠٠٦٣٦٦٥	٦٠٠	١٩٤٠	٩٧-٩٤

إعلان

يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تالياً لإجراء الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل

الدكتور محمد عدنات

الرقم	اسماء المالكين التابعين لمديرية (غرب صان)	الرقم الضريبي	أرصدة ضريبة المستحقة		السلوك
			ل.س	دينار	
١-	شركة الأفق للتكنولوجيا	٠٠٤٠٢٩١٥١	٥٠١	٩٩	
٢-	شركة الفرات للصناعات البلاستيكية	٠٠٤٠٣٧٦٨٥	٣٤٠	٧٦٤	٩٨/٩٩
٣-	شركة الصناعات الخفيفة	٠٠٤٠٠٣٦٦٧	١٧٦٠	٩٧/٩٦	
٤-	شركة صان للصناعات الغذائية	٠٠٤٠٠٨٦٩٣	٦٢٥	١٠٦٩	٩٨/٩٣
٥-	الشركة المتحدة للمعادن كرومكو	٠٠٤٠٠٧٧١٩	٦٥٢	٩٧	
٦-	شركة مجمع للجراح لتصنيع زجاج السوكريت	٠٠٤٠٣٩٨٣١	٨٢٥	٣٥٣١	٩٦
٧-	شركة المدارس الإنجليزية الحديثة	٠٠٤٠٢٥٤٢٣	٨٢٠	١٣٥٣٣٩	٩٩/٩٨/٩٧
٨-	شركة السلام الأردنية للأجهزة الإلكترونية	٠٠٤٠٣٧٧١٥	١٥٤٧	٩٧/٩٦/٩٥	
٩-	الشركة العربية لصناعة أجهزة ومعدات الطاقة	٠٠٤٠٢٩٦١٥	٥٠٠٤	٩٢/٩١	
١٠-	شركة للنس العربي التجارية	٠٠٤٠١٦٥٠٥	٣٥٨٣٨	٩٩/٩٧/٩٦	
١١-	شركة العرب للتسويق والتجارة	٠٠٤٠١٠٤٥٠	١٥٠٠	٩٨	
١٢-	شركة مطاحن الزرقاء الكبرى ذات م.م	٠٠٤٠٩٤٧٩	٤١٩٦	٩٨	

إعلان

يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تالياً لإجراء الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل

الدكتور محمد عدنات

الرقم	اسماء المالكين التابعين لمديرية (غرب صان)	الرقم الضريبي	أرصدة ضريبة المستحقة		السلوك
			ل.س	دينار	
١-	محمد عزمي رضوان عبد الحكيم التنبسي	823997	28	200	81-76
٢-	احمد عبدالهادي احمد ذيب	822478	850	113٠	81-77
٣-	صالح احمد ملحق الحنطلي	819922	540	175	81-78
٤-	مصطفى محمود صوفى احمد	819795	880	222	81-78
٥-	مصطفى احمد مصطفى حسين	817680	199	278	81-74
٦-	حسن محمد حسين مسعد	813517	840	125	82-71
٧-	ابراهيم عبدالوهاب ابراهيم الزاغة	813258	120	131	85-79
٨-	يوسف اسحق محمد المصالي	810372	60	175	95-78
٩-	موسى الياض سليم الصراوي	807924	80	190	81-72
١٠-	احمد محمد عبدالقادر الشلاله	807096	180	116	81-75
١١-	عبد الحميد ابراهيم سمور ابو خلف	147303		209	99-97
١٢-	خميس محمد عبدالكريم القصاص	132381	900	189	99-93
١٣-	سليمان حسن محمد حسين	1208292	650	144	79-77
١٤-	علاء محمد عبداللّٰه عبدالعزیز	457710	800	138	78-77
١٥-	عصام لطفى حوده التنبسي	449741	710	259	82-78
١٦-	محمد علي محمود خليل حداد	448532	600	149	78-75
١٧-	احمد محمد حسن احمد حواد	390866	680	192	80-78
١٨-	احمد صالح لفاضل سالم	832030	5	170	77-72
١٩-	محمد كريم فلاح المساعده	833010	985	125	81-78
٢٠-	احمد حميدات جزار الصراحي	833061	150	117	78-76
٢١-	احمد محمود حيدان القيمان	805471	50	108	78-75

الجريدة الرسمية

الرقم	اسماء الملاكين التابعين لمديرية (حرب عمان)	الرقم الضريبي	مقدار الضريبة المستحقة		السنوات
			للس	دولار	
22	خالد محمد علي شاهين	506397	740	157	79-75
23	عزت حسن محمد صندوقة	1213946	705	122	81-78
24	سلام علي محمود دحلبس	1213490	100	100	79-78
25	أشرف خميس احمد أمين النعالي	1255916	334	261	85-70
26	احمد يعقوب زمر لميز	1055518	163	114	77-64
27	عبدالله محمد عبدالله الحمود السريات	1045016	580	108	79-75
28	امري محمد عثمان زيد الكيلاني	1040871	415	125	95-83
29	خالد حسن سيد الجواني	1205757	100	111	76-74
30	صالح يعقوب زمر لميز	1055526	634	131	77-84
31	جبريل محمد عبدالمعلم مسوده	1202057	788	285	86-72
32	سلامه عبدالله سلامة محسن	1202227	278	466	81-73
33	عبد يوسف البديوي ابو ديه	1200984	298	234	84-78
34	احمد مجيد رضا نكلا	746277	725	377	98-92
35	كايد صالح لتكايد اللوات	1211188	114	159	84-77
36	محمد ابراهيم حسن الحريبي	1206780	880	179	88-75
37	احمد ابراهيم العبد لناعور	1207172	850	124	79-78
38	عزني عبد ربيع البرداني	507318	200	191	84-81
39	محمود احمد شكري الكوكك	508914	435	310	87-80
40	صقر حسين موسى صالحه	510939	140	261	79-77
41	محمود علي اصبح الربيعه	510955		121	79-77
42	محمد صالح صلاح محمود	516260	200	112	79-77
43	محمد عبد احمد مشعل	520138	650	100	79-77
44	أبيه توفيق يوسف النسي	530530	500	214	86-85
45	هواطف عبدالوهاب سعد الطاهر	530980	300	256	90-85
46	وصلي محمد اسماعيل داود	532827	660	123	84-92
47	عزيز عطاالله حنا ابو طريح	832953	220	288	84-77
48	محمد شعاده محمد هريان	831450	870	144	81-79

الجريدة الرسمية

الرقم	اسماء الملاكين التابعين لمديرية (حرب عمان)	الرقم الضريبي	مقدار الضريبة المستحقة		السنوات
			للس	دولار	
49	فايز علي خليل خلف	831345	917	128	81-76
50	مارتن لازلي صالح سلع	838989	200	273	86-82
51	حسن ابراهيم لندى خروس	328006	234	220	87-88
52	محمد عبدالقادر حسن الصلوات	327395	200	385	80-77
53	اسامه عثمان داود معنوق	988980	500	182	89-87
54	صالح ظاهر عمر ابو بكر	987557	800	327	90-80
55	عبدالقاسم حسين علي المعالي	323683	820	106	1993
56	ماهر ثنائي محمود حارس خريم	322784	450	164	81-77
57	عزلي جميل عيسى كرفشه	489336	651	132	91-90
58	جمال سليم لجيب عثور	479883		150	84-81
59	وليد محمد سليمان القليله	478849	750	102	81-76
60	زيد نائل زيد العنوان	981893	654	310	89-84
61	ابرهان نائل زيد العنوان	981877	742	239	89-84
62	صباح نائل زيد العنوان	981869	888	217	89-84
63	خوله نائل زيد العنوان	981850	888	217	89-84
64	سهام صبحي حميد الشكثير	977144	425	194	90-87
65	عبدالقاسم سعدي عبدالجود بدران	976206	300	179	92-91
66	امير سليمان علي عبدالله	314323	550	198	80-73
67	حسن محمد محمود الربيعي	998181	804	122	81-77
68	مصباح محمد احمد البها	994847	100	133	88-85
69	عماد صلاح الدين امين الكشور	994170	300	287	87-80
70	محمد حسين محمد عباد	993918	445	108	88-78
71	محمد نائل زيد العنوان	981807	314	289	89-84
72	سليمان صالح سليمان احمد	983807	710	177	87-83

محكمة العدل

السلطات	رقعة الضريبة المستحقة		الرقم الضريبي	اسماء المكلفين للتأمين لمديرية (غرب عمان)	الرقم
	دينار	ليرة			
98-94	106	400	981337	عيسى طه سليم حيداه	-73
85-81	205	603	980390	محمد الهادي ناصر محمد العركان	-74
81-80	103	103	831174	حيداه صود نعيم ملتح	-75
86-64	153	450	830518	خلاد عبدالقادر ابراهيم شريكس	-76
81-78	142	450	836471	سمور عبدالحميد شهاب السالم	-77
88-81	253	610	311610	رائد لعمه نخل الله صاري	-78
88-82	120	-	833304	الرحيم مر اسامير يمين وادع وبندك نيرة	-79
85-78	113	440	300314	سليم مرعي احمد الحوراني	-80
79-77	261	330	491950	عيسى احمد مصطفى شاوريش	-81
79-76	173	260	494046	محمود محمد محمود بركات	-82
79-76	111	160	494054	موسى حسين موسى سليمان	-83
79-77	215	600	497684	عزت عبدالهادي حسن الاثغر	-84
79-72	232	375	492485	حسن محمود محمد صباح	-85
89-86	125	350	788689	عمر احمد حيداه عثمان	-86
89-95	256	300	819000	عصام سعيد احمد طه	-87
88-93	110	340	809412	محمد خلف عزاله المهورات	-88
89	275	-	388860	ايفان اريد طريف البديوي	-89
89	178	369	382762	محمدين محمد حيداه حسن دولة	-90
89-97	564	750	156183	سعدني داود حيداه كريم الجدي	-91
88-84	149	457	834220	داوود محمد محمود علي حماد	-92
84-87	156	810	1282307	مائل علي شريف الله مكاحله	-93
95-84	319	-	883662	ابيل حيداه كريم محمود الصبيحي	-94
90-85	111	100	1281283	شريف الله احمد تلالان العرائس	-95
81-79	124	80	588373	اؤاد حيداه قاسم سعد	-96

السلطات	رقعة الضريبة المستحقة		الرقم الضريبي	اسماء المكلفين للتأمين لمديرية (غرب عمان)	الرقم
	دينار	ليرة			
80-78	225	500	538442	احمد خميس مطر ابو شلتيه	-97
80-70	119	350	539848	محمد محمود محمد عويور	-98
80-76	173	800	540072	ابراهيم حسن عبدالقادر جوره	-99
84-81	327	360	540850	كمال عبدالرحيم علي الشلالده	-100
81-78	127	302	574040	احمد امين علي العكور	-101
81-75	140	-	572989	عزاد خميس محمد صافي	-102
80-89	125	950	582487	احمد ملتح علي الصبيحي	-103
84-81	123	930	891100	محمود حيداه قاتح عبدالرحمن ابو حور	-104
94-82	108	313	883492	علي محمد حسين الصمادي	-105
84-81	136	228	887047	ميسون احمد بسلان ماضي	-106
86-82	180	-	838845	سمور موسى علي صندواكه	-107
84-74	234	20	838278	بسام ابراهيم خليل اسحق	-108
85-78	163	308	882685	عصام حيداه حسن سنانة كتمان	-109
89-74	226	270	994049	محمود مصطفى حيداه قاتح البرغوثي	-110
81-76	245	410	498963	احمد حيداه قاتح احمد حسن عيسى	-111
80-77	141	900	837300	احمد حيداه مصطفى الخلاله	-112
83-79	164	550	837075	احمد طيب سليم عيسى لبادوي	-113
79-76	103	400	832480	محمد حيداه مهدي راشد المجارمه	-114
78-75	199	100	838273	احمد خليل محمد المرعي	-115
79-76	149	800	836899	احمد محمد التلاح المساحله	-116
88-78	105	400	836805	محمد احمد نصر الله جميل	-117
89	128	820	838532	عبد حرب ماضي السواحد	-118
89-88	199	570	859480	علي موسى ارحان ارحان	-119
89-88	405	855	848042	فديه ميرزا اسحق اورقنه	-120

الرقم	اسماء المتكلمين التابعين لمديرية (غرب عمان)	الرقم الضريبي	أرصدة ضريبة المستحقين		السنوات
			للس	دولار	
121-	أبيدا فريد رشيد خريمان	844083	404	263	77-82
122-	أحمد حسن محمود أبو الشيخ	910830	344	245	69-81
123-	أمينة محمود أشروخ فاكور	888926	302	192	80-84
124-	تمام حسين علي سماره	894001	854	197	78-85
125-	راني بطوط يوسف سكر	891827	60	188	77-84
126-	محمود جميل سالم الصوا	1085808	182	217	78-81
127-	سهييل رشدي رمضان رمضان	680858	60	258	75-84
128-	بسام صبر عبد النزال	1273884	800	228	82-89
129-	محمود أحمد إبراهيم الداربه	688709	498	180	78-81
130-	محمد أحمد الرحيم حسن الخادي	688374	245	201	88-81
131-	عبد اللطيف عبد الحليم سعيد عطيه	708169	870	239	78-83
132-	محمد علي محمود لارهي	688245	-	184	82-83
133-	صفوان محمد كريم النورله	1278410	-	220	86-89
134-	مسعود طرفة محمد شافعي	1202707	136	174	72-81
135-	محمد أحمد خليل زولكن	1342578	-	110	1989
136-	لادي سليمان جبره حاتم	1383115	975	117	1989
137-	حسين محمد حسين الأثرع	588832	300	234	82-89
138-	محمد إبراهيم إبراهيم جالوط	584897	39	147	89-98
139-	محمد حسن أحمد داود	1021931	400	147	88-99
140-	مازن رجب سمور حذالله	582013	975	588	81-91
141-	أمين لهند محمد شمادة	1385020	200	178	80-92
142-	محمد صالح موسى محمود	1281810	300	124	80-90
143-	أبراهيم موسى محمد الصباح	602088	420	255	78-84
144-	عيسى جريس لفر لا لدير	238885	610	181	77-81

إعلان

يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تالياً لإجراء الحجز الملصوق عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٩) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٦٤ ولتكون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل
الدكتور محمد عنبات

الرقم	أسماء المتكلمين التابعين لمديرية (شمال عمان)	الرقم الضريبي	أرصدة الضريبة المستحقة		السنوات
			للس	دولار	
١.	مصطفى محمد مصطفى يحيى	٠٠٢٠٠٣٠٤٠	٠	٢١٠	٩٩-٩٨
٢.	أميرة زاهد بلال حجازي	٠٠٢٠٠٨٠٢٥	٠	٢٠٠	٩٣
٣.	جمال تيسير حسن الحوري	٠٠٢٠١١٣٤٤	٠	٥١١	٩٧-٩٦
٤.	لنحي تيسير حسن الحوري	٠٠٢٠١١٣٥٢	٠	٣٥٠	٩٧
٥.	محمد علي - حسن أحمد مصطفى	٠٠٢٠١٣٣٣١	٠	١٠٨	٩٧-٩٦
٦.	إبراهيم عبد المحسن حسين موسى	٠٠٢٠١٤٥٩٤	٠	١٥٠	٩٩
٧.	بخارة محمد أمين بخير الديوك	٠٠٢٠١٤٥٩٩	٠	٤٩٠	٩٨
٨.	خولة جميل إبراهيم علوش	٠٠٢٠٢١٩٠٩	٠	٢٥٠	٩٨
٩.	زاهي يوسف خريستو سلامة	٠٠٢٠٣٠٤٧٠	٠	١٦٢	٩٨-٩٦
١٠.	محمد فايز - صلاح صالح المدهون	٠٠٢٠٣٢٧١٦	٠	٢٢١٥	٩٨
١١.	مزال أحمد توليق الدباس	٠٠٢٠٣٢٨٥٦	٠	٢٢٨	٩٨-٩٧
١٢.	محمود - محمد صالح - محمود الكسواني	٠٠٢٠٣٥٠٧٣	٠	١٢٠	٩٨
١٣.	عوني محمد يوسف جرانات	٠٠٢٠٣٨٩٩٢	٠	٢٣٥	٩٧-٩٥
١٤.	نجاح شبيب محروس بسيسو	٠٠٢٠٤٦٣٩٤	٠	٨١٠	٩٨
١٥.	اسماعيل محمود عبد الله الطريفي	٠٠٢٠٤٦٣٩١	٠	٢٤٣	٢٠٠٠-٩٨
١٦.	نبيل سليم رشيد راببة	٠٠٧٨٧٨٤٤٤	٠	١٥٥٤	٩٦-٩٥
١٧.	فلتح مزيد دهمي الزبيدي	٠٠٧٨١٨١٦٥	٠	٦٨٠	٩٨
١٨.	أسامة فؤاد سليم مازر	٠٠٧٥١٤٣٣٩	٠	٢٠٠	٩٨-٩٤
١٩.	أحمد محمد علي التوتري	٠٠٣٥٩٤٣٨	٠	٣٨٤	٩٩-٩٨
٢٠.	نهي جورج الياس شبر	٠٠٧٠٩١٤٧٨	٠	٣٧٠	٩٨
٢١.	سعيد ثابت علي اللحام	٠٠٧٢٤٢٨٠	٠	٢٠٢٢	٩٥-٩٤
٢٢.	لانا محمد خير حلقولة	٠٠٧٣٧١٦٦٩	٠	٥١٥	٩٨

الجريدة الرسمية

٣٠٠٦

الرقم	اسماء المكلفين التامين لديرية (شمال عمان)	الرقم الضريبي	ارصدة الضريبة المستحقة		المقوات
			قلس	دينار	
٢٣	اياد سعد الدين اسعد ملجيس	٠٠٥٦٢١٥١٨	٥٣٢		٩٦
٢٤	شركة جهاد ياسين واولاده	٠٠٢٩٢٢٤٩٥	٧٥٠		٩٨
٢٥	شركة جلال مصطفى واولاده	٠٠٤٥٨٩٠٢٥	٣٦٩٠		٩٩-٩٨
٢٦	ايمان ابراهيم اسماعيل باطا	٠٠٣٠٢٩٠٤٢	١٨٤		٩٨
٢٧	شركة رزق سكارده وشرف هياجله وشركاهم	٠٠٢٩١٤٧١٣	٣٠٠		٩٩-٩٨
٢٨	شركة عبدالعطي الناصر وشركاه	٠٠٢٩١٢١١٢	٨٧٢		٩٩-٩٨
٢٩	محمد موسى بكري قعدان	٠٠٢١٢٧٢٢٩	١٩٠٠		٩٥-٩٣
٣٠	لخري موسى بكري قعدان	٠٠٢١٢٦٠٥٢	١٩٠٠		٩٥-٩٣
٣١	اديب موسى بكري قعدان	٠٠٢١٢٣٠٧٠	١٩٠٠		٩٥-٩٣
٣٢	ملك تاج الدين يوسف الخريفي	٠٠٢١٠٩٩٥٦	٢٥٠		٩٧-٩٥
٣٣	ناثل احمد عيسى مراد	٠٠١٣٦٣٠٤٢	١٣٥		٩٤
٣٤	سهير عبدالعطي حامد الحجاوي	٠٠١٣٧٠٩٥٢	٢٥٠		٩٧-٩٥
٣٥	عمر حسين عبدالخالق بعمور	٠٠١٣٧١٥٩٤	١٩٦		٩٩-٩٨
٣٦	شركة منعم زرقه وشركاه	٠٠٤٥٩٢٦٠٣	٢٣٠		٩٨
٣٧	سميح حسن خليل عبدالله	٠٠١٣٩٢١٦٦	٣٠٠		٩٩-٩٨
٣٨	محمد عبدالعزيز محمد لبيب صالح	٠٠١٥٤٢٦٣٦	١١٦٤		٩٩-٩٨
٣٩	معاد خميس عبدالله مقدادي	٠٠٢٠٥٦٤٨٨	١٠٠		٩٧-٩٦
٤٠	سنان ثائر صبحي فوشه	٠٠٢٠٠٠٤١٥	١٠٠		٩٧-٩٦
٤١	هند طه الخليلي المكاوي	٠٠٢٠٥٣٥١٩	٦١٨		٩٨
٤٢	زين شفيق عبدالعطي قطيشات	٠٠٢٠٤٨٩٦٥	٢٥٩		٩٨-٩٧
٤٣	محمد محمود محمد صبيحه	٠٠٢٠٤٨٧٧٩	٢٥٠		٩٨

الجريدة الرسمية

٣٠٠٧

الرقم	اسماء المكلفين التامين لديرية (شمال عمان)	الرقم الضريبي	ارصدة الضريبة المستحقة		المقوات
			قلس	دينار	
٤٤	محمد موسى محمد باميه	٠٠٢٠٤٧٦١٦		٢٧٤٦	٩٩-٩٥
٤٥	امل عبدالقادر شحاده حمدان	٠٠٢٠٤٧٥٨٦		١١٢	٩٨
٤٦	سميح واصف شيخ عبدالقادر الحموري	٠٠٢٠٤٦٣٧٧		١٥٢٤	٩٥
٤٧	عمر عبداللطيف محمود صويص	٠٠٢٠٥٦٨٤٤		٣٩٦	٩٨-٩٧
٤٨	رامي عبداللطيف محمود صويص	٠٠٢٠٥٦٨٥٢		٣٥٤	٩٨-٩٧
٤٩	فهد محمود كايد حسن	٠٠٢٠٥٧٨٥٩		٣٦٠	٩٨
٥٠	احمد محمود حسين الكسواني	٠٠٢٠٦٤٢٠٠		٣٧٥	٩٩
٥١	شادي عبدالله سلامة المزرعوي	٠٠٢٠٦١٨٢١		١٧٠٠	٩٩
٥٢	وائل عبدالرزاق خميس الجبالي	٠٠٢٠٦٠٠٠٠		٤٠٠	٩٨
٥٣	ناصر عبدالرزاق خميس الجبالي	٠٠٢٠٥٩٩٩١		٣٤٧٦	٩٨-٩٧
٥٤	نذير عبدالرزاق خميس الجبالي	٠٠٢٠٥٩٩٨٣		٨٢٠	٩٨-٩٧
٥٥	وجيه كايد ملوح عبيدات	٠٠٢٠٦٦٣٩٤		١٧٢	٩٨
٥٦	رزق سلامة عبدالله المزرعوي	٠٠٢٠٦١٨١٣		١٢٠٠	٩٩
٥٧	انيس احمد محمد الجبشه	٠٠٧٦٦٧١٢٤		٦٠٠	٩٩-٨٨
٥٨	منى رسمي خالد عبيد	٠٠٢٠٣٣٧٧١		٤٢٠	٩٩-٩٧
٥٩	عبدالله احمد عبدالله ابو طالة	٠٠٢٠٣٠٢٥٤		٣٩٠٠	٩٧
٦٠	ابراهيم احمد توفيق الدباس	٠٠٢٠٠٧٠٩٦		١١٢٥	٩٨-٩٧

د. محمد بن النعمان

إعلان

يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تالياً لإجراء الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٥٢ وتحديثه.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل
الدكتور محمد عديلت

الرقم	الاسم الكامل (الاسم واللقب)	الارصدة الضريبة المستحقة	المسجلة
1	رحاب محي الدين شاكر بلك	180	١٩٩٥-١٩٩٦
2	رلفت صبحي السيدشهادة حامد	652	١٩٩٧
3	صبران عزت محمد بدوي	079	١٩٩٤-١٩٩٨
4	محمدفاكهة محمد عادل المصري	000	١٩٩٩
5	صبحي هيمى محمود زين	000	١٩٩٠-١٩٩٥
6	عبدالكريم بنينة سليمان ابوريش	000	١٩٩٥-١٩٩٨
7	اعتقال ثيب محمد العمري	400	١٩٩٨-١٩٩٩
8	عمر صلاح عثمان ابوسعد	800	١٩٩٦-١٩٩٩
9	خلال احمد محمد الحراشنة	000	١٩٩٤-١٩٩٨
10	زهير صبحي شاكر جبر	640	١٩٩٤-١٩٩٨
11	رضوان حمزة محمد شوايش	180	١٩٩٦-١٩٩٩
12	صالح مصطفى صالح ابوخاص	900	١٩٩٨
13	شوقي نايف عبدالحافظ ابوسرية	320	١٩٩٧-١٩٩٨
14	عبدالرحمن سليمان سلمان الكوز	800	١٩٩٧-١٩٩٨
15	شركة خاد جبريل واخوته للاثلاث المزلتي	680	١٩٩٧-١٩٩٨
16	عبدالرحمن عثمان سلمان اللجاجة	520	١٩٩٦-١٩٩٨
17	علي مصطفى صالح ابوخاص	600	١٩٩٨
18	خليل محمدغازي خليل دعيس	860	١٩٩٥-١٩٩٨
19	وردة مطيع دخل الله ابراهيم	000	١٩٩١-١٩٩٩

20	نعم محمد عبدالفتاح داود	200	101	١٩٩٧
21	نعم محي الدين محمد العتيبي	500	346	١٩٩٨
22	هاني فايز صادق حسن	160	769	١٩٩٧-١٩٩٨
23	زكريا موسى داود الكاتب	928	222	١٩٩٦-١٩٩٨
24	حسين مصطفى محمد البيجاوي	500	577	١٩٩٨
25	مامون حمدان طالب ابوسيلة	200	1531	١٩٩٨
26	جان كيلفورك اوهانس مجاريان	000	1056	١٩٩٨
27	جمال محمد يوسف هيجر	200	2532	١٩٩٧-١٩٩٨
28	رياض يوسف اسماعيل الاخرس	680	858	١٩٩٨
29	محمدخالد سليم طالب ابوسيلة	000	1782	١٩٩٨
30	حمدي حمدان طالب ابوسيلة	100	2861	١٩٩٨
31	لاديا حسني السيد الزعري	500	1237	١٩٩٧-١٩٩٩
32	سهام وصفي محمد حسن	950	1699	١٩٩١-١٩٩٨
33	ايهاب نايف عبدالفتاح استيائية	200	1190	١٩٩٩
34	عبدالمعطي جودت عبدالمجيد للتشة	000	717	١٩٩٨
35	جورج صليبا سليمان غاوي	600	1260	١٩٩٨
36	محمدغازي خليل محمد ادعيس	000	825	١٩٩٨
37	محمد علي احمد خلف	865	1016	١٩٩٢-١٩٩٥

إعلان

يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تلافياً لإجراء الحجز المتصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل
الدكتور محمد عدينت

الرقم	اسماء المكلفين التابعين لمديرية الزيد	أرصدة الضريبة المستحقة	
		فلس	دينار
١	احمد حسن سعيد كوكوشه	١٤٧٤	---
٢	احمد علي تيم قاسم	٧٤٣	---
٣	احمد نصر عيد بشارت	٦١٠	---
٤	احمد جميل احمد ردايده	٤٥٦	---
٥	امجد صايل سالم زريقات	١١٤٥	---
٦	بدري شنبور سليمان البطاينة	٨٤٨	---
٧	بدر قاسم محمد المومني	٢٨٩٧	---
٨	تيسير محمد عبدالله الشبول	٣٣٦	---
٩	جاسر محمد حسين ابو جراس	١٧٨٥	---
١٠	جميل نهار عبد الرحمن عبيد	٨٥٣	---
١١	حسين محمد عبد الرحيم الطعماني	٥٣٤٤	---
١٢	حسام محمد حسن يعقوب	٢٠٠٠	---
١٣	خالد ابراهيم رفاعي حمدي زعبي	١٥٧٩	---
١٤	رائد حكمت حافظ عبد الحافظ	٤٨٣	---
١٥	رائد محمد امين حمد الزعبي	٣٢٩٢	---
١٦	روحي عبدالله ابراهيم ابو سمرة	١١٤٠٦٢	---
١٧	رزق سامي سليم اطيشات	١٥٩٨	---
١٨	رنا هاني محمد خضر	٣٢٤٤	---
١٩	سليمان عبد القادر سليمان رحال	١١١٧	---

الرقم	اسماء المكلفين التابعين لمديرية الزيد	أرصدة الضريبة المستحقة	
		فلس	دينار
٢٠	سامي سليمان محمد الحواري	١٧٦٤	---
٢١	شركة عادل ابو حموده وشركاه	٢١٧	---
٢٢	شركة احمد سليمان خليل ابراهيم وشركاه	١٠٦٠	---
٢٣	شركة عز الدين الشبول وشركاه	١٠٩٩	---
٢٤	صبيحي عبدالله حسن ابو الخير	٦٥٥	---
٢٥	طارق اسماعيل حمد الشريف	٤٩٢٥	---
٢٦	عمر حمد رشيد الزعبي	٣٤٩٦٠	---
٢٧	عبد القادر احمد عبد القادر ابو ربيع	٦٥١١	---
٢٨	عبد الفتاح قاسم محمد طيبشات	٢٤٥٧	---
٢٩	عيله فضيل محمد التل	١٦٤	---
٣٠	عز الدين حسن موسى ابراهيم	١٠٦٣٨	---
٣١	عبد الرحمن مقبل مصطفى منسي	٤٠٨	---
٣٢	عبد الفتاح محمد مصطفى مهداوي	٢٢٨	---
٣٣	عبدالله مفلح حسن مصاروه	٧٥٥	---
٣٤	عبدالله سليمان يوسف العتوم	١٢٧٠	---
٣٥	عبد الرحمن احمد حسين الخطيب	٤٢٥٦	---
٣٦	غسان مامون جميل الشريجي	٢١٦	---
٣٧	فندي عبدالرحيم احمد الغزاوي	٤٢٤٤	---
٣٨	قاسم محمد جبر ابو الهيجاء	١١١٨٠	---

السنون	الاسم	ارصدة الضريبة المستحقة	
		فلس	دينار
٣٩	قاسم مصطفى حسن بلي عواد	٣٤٦	٩٦-٩١
٤٠	كمال محمود مصطفى السليتي	٢٠٩	٩٤-٩٠
٤١	مريم علي حسن ابو راشد	٣٩٨	٩٦-٩٠
٤٢	مريم محمد عقله معايرة	٥٥٢	٩٠-٨٩
٤٣	محمود اسعد محمد	١٦٢٦٩	١٩٩٨
٤٤	مشهور كايد حامد الروسان	١٢٢٢	٩٢-٨٦
٤٥	محمد عبد الفتاح قاسم طيبشات	٨٤٢	٩٩-٩٨
٤٦	محمود محمد عزيز محمد	١٩٠	٩٧-٩٥
٤٧	وليد فتحي عبد الخالق الكوامله	٣٢٦	٩٦-٩٤
٤٨	وديع عيسى فلاح معايرة	٤٠٠	٨٧-٧٦
٤٩	وحيد احمد مصطفى ابو الزيش	٧٠٦	٩٨-٩٧
٥٠	يوسف عوض صالح هرايمه	٢٧٥٠	٩٣-٩١

إعلان

يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تالياً لإجراء الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٥٢ وتحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتحصيله.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل
المذكور محمد عدنانك

الرقم	أسماء المالكين التامين لديرية (شمال عمان)	الرقم الضريبي	أرصدة الضريبة المستحقة	
			فلس	دينار
١	بسام محمد سليم عبدالهادي	٠٠١٣٢٥٠٢٧	٢٠٠	١٥٢
٢	نظمي محمود اسعد صباح	٠٠١٣٣٥١٥٤	١٦٨	٣٧٠
٣	زياد طه عبدالفتاح الشمايلة	٠٠١٣٤٦٦٥٢	٠	٤٠٠
٤	سلي صبحي محمد	٠٠١٣٥٨١٦٢	٠	٤٠٠
٥	زياد جليل طعمة اللبح	٠٠١٤٤٣٥٤	٠	٧٠٠
٦	زهير محمد سعيد سليم	٠٠١٣٤٥٤٨٦	٠	٣٠٠
٧	ايتنام سعيد احمد حمدان	٠٠١٣٨٧٠٠١	٠	١٥٠
٨	زكي موسى بكري قيمان	٠٠٢١٢٢١٩٧	٠	٣٠٤٠
٩	عائشة مروان ابراهيم القيسي	٠٠٢٠٥٨٩٢٨	٠٠	٢٢٧
١٠	فهد رشيدي علي عتل	٠٠١٢٥٦٥٤٨	٠	٤١٦
١١	محمد عواد عليان العبادي	٠٠٠٩٨٩٩٠٨	٤٠٠	٢١٤
١٢	خيمس محمد سلامة ابو زيد	٠٠٠٩٩٧٢٩٣	٣٨٧	٦١٩
١٣	فايز عبدالكريم عثمان الشمايلة	٠٠٠٩٩٨٠٩٥	٠	٢٤٦
١٤	مخير محمد احمد عبدالهادي	٠٠١١٥٢٧٠٠	٠	١٠٠
١٥	احمد صالح محمد البس	٠٠١١٦٨١٩٣	٠	٥٥٠
١٦	يعقوب عبدالعطي علي ابو حسين	٠٠١١٧٠٥٩٧	٠	١٤٢٠٨
١٧	امجد محمد راشد العوضي	٠٠١٢٢٤٤٣٣	٠	١٨٠
١٩	عماد محمد توفيق مكي	٠٠١٣٣٧٨٧٠	٧٥٦	٢٦٠٠
٢٠	جلال عبدالحكيم مصطفى النوباني	٠٠١٢٤٢٤٢٣	٠	٥٨٨
٢١	وائل احمد عيسى مراد	٠٠١٢٢٤٤٩٠	٢٠٠	٦٩٥
٢٢	فرحان حمد وهبه عبدالهادي	٠٠١٣١٣٢٠٧	٠	١٧٧٦

الرقم	الاسم (اللقب)	الرقم القومي	أرصدة الضريبة المستحقة		السنوات
			دينار	قلس	
٢٣	عصام الياس جريس لادزي	٠٠١٣١٩٥٥٨	٢١٠٠	٠	٩٤-٩٩
٢٤	عبدالقادر محمود عبدالحسين مريش	٠٠٠٦٢٤٤٩٧	٥٣٢٨	٠	٩٧-٩٨
٢٥	سميح احمد محمد قويدر	٠٠٠٦٢٦٧٦٧	١٦١٠	٠	٩٨
٢٦	مظفر ميخائيل عيسى قرايين	٠٠٠٦٣٨١١٩	٧٥٠	٠	٩٨
٢٧	عبداللطيف محمود حسين قناده	٠٠٠٦٤٥١٤١	٢٠٠٥٧	٣٩٥	٨٤-٩٩
٢٨	محمد جمعه خفيس محمد حموه	٠٠٠٦٦٩٢٠٢	١٩٨	٠	٩٣
٢٩	لؤاد عيسى ابراهيم اللوح	٠٠٠٧٠١٥٧٢	٤٠٠	٠	٩٨
٣٠	سمير سلامة محمود قزوصه	٠٠٠٧١٣٩٤٥	١٤٩٤	٠	٩٠-٩٣
٣١	محمد حافظ احمد حافظ	٠٠٠٧٧٨١٦٨	٢٠٧٢	٤٢٠	٧٩-٨٠
٣٢	محمد علي سعيد علي ابو طوق	٠٠٠٧٨٩٦١٥	٤٠٨	٠	٩٩
٣٣	ناجح عبدالحق محمود خليل	٠٠٠٨١٨١٠٠	١٧٧٥	٧٥٧	٨٤-٩٥
٣٤	عبدالحق يوسف عبدالحق الزعيم	٠٠٠٨٢٤١٥١	٢٥٥	٠	٩٣-٩٧
٣٥	شعاده نمر ديهان الجبالي	٠٠٠٨٧٧٤١٧	١٥٦	٠	٩٨
٣٦	ماهر يوسف عبدالقادر عرار	٠٠٠٨٩٧٣٢٩	٨٣٤	٠	٩٥-٩٩
٣٧	حامد محمد حامد مكنوك	٠٠٠٩١٨٤٦٠	١٦٨٠	٠	٩٨
٣٨	نسيم جميل عبداله الشافعي	٠٠٢٠٦٠٤٠	١٠٠٠	٠	٩٣-٩٥
٣٩	عبداله اسماعيل حسين الكسواني	٠٠٢٤٦٦٦٦	٢٤٣٦	٠	٩٨
٤٠	عبداللطيف محمود عبدالحق مريش	٠٠٢٥٥٨٧٤	٢٠٠٠	٠	٩٦
٤١	ديب فريد علي النابلسي	٠٠٢٧٥٦٨٩	١٢٠	٠	٩٨
٤٢	مارون الياس العابد الدباوي	٠٠٣١٥٩٤٠	٧٠٠	٠	٩٠
٤٣	جميل قسيم محمد ناصر	٠٠٠٤١٢٦٦٠	٢٥٦٤	٠	٩٨-٩٩
٤٤	اسامه سمير ادين سكري	٠٠٠٤٤٤٦٠٠	١٠٥٢٤	٠	٩١-٩٨
٤٥	سليم جورج ابراهيم ابو مريم	٠٠٠٤٧٧٤٠	٢٠٥	٠	٩٤-٩٩
٤٦	لفري شعاده محمد شاطف	٠٠٠٥١٧٧٢٠	٣٠٠	٠	٩٨-٩٩
٤٧	محمد عبدالقادر ابراهيم البوسوي	٠٠٠٥٦٢٢٣٨	٣٠٠	٠	٩٨
٤٨	مصطفى عبدالقادر درويش الكلحه	٠٠٠٥٧٠٩٩٠	٤١٦	٠	٩٥

إعلان

يطلب من السادة المذكورين أثناء أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم ليجري تسديدها خلال سنتين يوماً من نشر هذا الإعلان تالياً لإجراء الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٥٧ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

ملين عام دائرة ضريبة الدخل
للكور محمد حبيبت

الرقم	الاسم (اللقب)	الرقم القومي	أرصدة الضريبة المستحقة		السنوات
			دينار	قلس	
1	مسعد خليل ابراهيم الكنتي	٠٠٠١٩٨١٠٠٠	198	495	١٩٩٣-١٩٩٠
2	محمود محمد اسماعيل الدماغ	٠٠٠١٩٩٦٠٠٠	116	100	١٩٩٦-١٩٩٤
3	حكمت جابر جمعة صقيل	٠٠٠١٩٩٥٠٠٠	108	080	١٩٩٥-١٩٩٢
4	رقية سليم ذياب الشريف	٠٠٠١٩٩٦٠٠٠	176	520	١٩٩٦-١٩٩٢
5	احمد محمد داود حضيبيات	٠٠٠١٩٩٥٠٠٠	103	400	١٩٩٥
6	صالح ابراهيم خليل حمدان	٠٠٠٢٠٠٠٠٠٠	103	500	١٩٩٦-١٩٩٥
7	ابراهيم جميل محمود شالاف	٠٠٠٢٠٠٠٠٠٠	239	800	١٩٩٥-٢٠٠٠
8	سلامة مصطفى محمد ابو مصطفى	٠٠٠٢٠٠٠٠٠٠	148	500	١٩٩٥
9	شركة السلامة لخدمات البريد ومراكز سيارات	٠٠٠٢٠٠٠٠٠٠	1801	200	١٩٩٩-١٩٩٨
10	خلاد مسعد عبدالقادر سماعة	٠٠٠٢٠٠٠٠٠٠	74688	680	١٩٩٥-١٩٨٩
11	شكري توفيق ابراهيم ابو مريم	٠٠٠٢٠٠٠٠٠٠	107	800	١٩٩٨
12	محمود فايز محمود الازم	٠٠٠٢٠٠٠٠٠٠	7497	140	١٩٩٥-١٩٩٤
13	فارس ابراهيم جميل العماد	٠٠٠٢٠٠٠٠٠٠	5260	200	١٩٩٧-١٩٩٦
14	ابراهيم سليمان ابراهيم حماد	٠٠٠٢٠٠٠٠٠٠	7391	600	١٩٩٦-١٩٩٠
15	زيد حسين محمد البيطار	٠٠٠٢٠٠٠٠٠٠	6174	010	١٩٩٠-١٩٩٠
16	لؤي سالم خاتم الكوز	٠٠٠٢٠٠٠٠٠٠	1148	000	١٩٩٩-١٩٩٨
17	محمود ذيب حسن مطر	٠٠٠٢٠٠٠٠٠٠	450	000	١٩٩٥-١٩٨٨
18	نبيل عزت محمد العماد	٠٠٠٢٠٠٠٠٠٠	175	000	١٩٩٥-١٩٩٢
19	سمير عبدالقادر حارف ابو شمس	٠٠٠٢٠٠٠٠٠٠	282	000	١٩٩٧

١٩٩٩-١٩٩٣	732	382	مصطفى سرحان عبدالموجود للنشأة	20
١٩٩٨	1250	000	عقل خليل سالم خليفة	21
١٩٩٦	1080	000	حسام رشاد احمد جزر	22
١٩٩٨-١٩٩٦	3306	000	عبدالمعالي محمد عبدالقادر الطواني	23
١٩٩٨-١٩٩٧	130	000	عصام ابراهيم عيسى تانرس	24
١٩٨١-١٩٧٩	180	000	احمد سالم حسين القريني	25
١٩٩٩-١٩٩٨	100	000	جمال عبدالرحمن عبدالفتاح قاسم	26
١٩٩٢	198	000	حمزة محمد علي العناني	27
١٩٩٢	169	000	خليل احمد مسلم ابو عنزة	28
١٩٨٩-١٩٨٨	130	000	مازن عبدالحميد موسى القنومي	29
١٩٩٧-١٩٩٦	154	000	حسين علي حسين جبر	30
١٩٩٩-١٩٩٨	490	000	احمد علي حسين لمار	31
١٩٩٨-١٩٩١	232	000	شبابي ارح طعمة بطارسة	32
١٩٩٨	284	000	سعد حسين حرب الحديدي	33
١٩٩٩-١٩٨٥	1661	000	صباحية حسن طليان ابودلود	34
١٩٩٤-١٩٨٨	196	800	امجد عبدالمجيد عاشور سدر	35
١٩٩٥-١٩٨٩	299	780	ماجد امين سليم ابوالديوك	36
١٩٩٨-١٩٨٤	1419	000	سعيد خليل محمد زمزم	37
١٩٩٥	134	000	حمدان احمد عبدالهادي العولمة	38
١٩٩٤-١٩٨٧	220	000	ياسر عيسى محمود زين	39
١٩٩٥-١٩٩١	154	000	جاسر عيسى محمود زين	40
١٩٩٥-١٩٧٨	538	950	مروان عبدالرحيم محمد عبدالهادي	41
١٩٩٩-١٩٩٧	2250	824	محمد زياد حلي محمد الملاك	42
١٩٩٦	163	900	صفية حسين محمود منصور	43
١٩٩٥-١٩٩١	687	500	زهير زهدي سلامة عبدالدين	44
١٩٩٨	104	200	شركة لسمق احمد عدي وشركاه	45
١٩٩٨	735	900	سمير مصطفى صالح ابوخاص	46
١٩٩٨-١٩٩٣	1419	080	ابو محمد درويش القواسمي	47

١٩٩٧	2479	025	موسى محمد مسلم الدريبع	48
١٩٨٦-١٩٨٠	477	400	خالد عبد يوسف طنطش	49
١٩٩٩-١٩٨٥	381	970	عبد محمد عوض الله جادالله	50
١٩٩٥-١٩٩٤	642	640	افواز موسى غنيم ابورييمه	51
١٩٩٩-١٩٧٨	449	500	محمد رشيد رشاد الفاخوري	52
١٩٩٨	295	000	هوام زكي شكيم عواش	53
١٩٩٩-١٩٩١	2737	125	سناء مطيع دخل الله ابراهيم	54
١٩٩٥-١٩٨١	1985	800	عبدان موسى محمد سرحان	55
١٩٩٨-١٩٩٠	688	400	محمد سعدالله محمد المغربي	56
١٩٩٧-١٩٩٢	2200	460	محمد ابراهيم حسن الكور	57
١٩٩٨	225	500	محمد طه عبدالرزاق موسى ابورمان	58
١٩٩٩-١٩٩٨	196	800	سعود هازم سالم العواد	59
١٩٩٨-١٩٩٥	203	500	خسام حمدالله حسن العاصي	60
١٩٩٧	141	217	عمر درويش احمد باطا	61

إعلان

يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال سنتين يوماً من نشر هذا الإعلان تالياً لإجراء الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (١) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل
الدكتور محمد عدينت

ت	أسماء المكلفين التابعين للمديرية الكرك	الرقم الضريبي	أرصدة الضريبة المستحقة		السنوات
			دينار	فلس	
١	احمد سليمان سلامة القضاة	٠٠٧٥٨٢٨٠٣	٤٧٩	-	٩٢-٨٦
٢	خليل عبد الحميد عبدالله البستجي	٠١٤٠٠٠١١٣	٣٠٦	-	٩٨-٩٦
٣	احرف عبد الرحيم حزة التشة	٠١٤٠٠٢٢٢١	١٤٣	-	٩٩
٤	يوسف احمد يوسف الناصرة	٠١٤٠٠٢٢٧٢	٢٣٤	-	٩٩
٥	محمد ذيب محمد حسين الزمر	٠١٤٠١٢١٠٣	٣١٠	-	٩٩
٦	عبدالكريم سليم ثابت حرز الله	٠١٤٠١٧٥٥٥	٤٣٣٣	-	٩٩-٨٤
٧	ابراهيم ابراهيم عيسى الصرايرة	٠١٤٠١٧٩٢٠	٥٤٨٤	-	٩٧-٨٧
٨	مير كامل حمد الخطيب	٠١٤٠٢٥٤٥٠	٤٠٠	-	٩٩-٨٩
٩	طارق عبدالوهاب عبد الحميد الصرايرة	٠١٤٠٤٠٦٠٣	٨٥٥	-	٩٨-٩٥
١٠	بسام محمود محمد الكركي	٠١٤٠٤٣٥٠٥	٥٢٢	-	٩٨-٩٧
١١	حامد عبدالله ذياب المضايقة	٠١٤٠٤٨٢٤٨	٣٨٨	-	٩٩-٩٢
١٢	شوبع علي شوبع الخادين	٠١٤٠٥٢٨٠٦	١٨٥	-	٩٥-٩٤
١٣	طه محمد سليمان الطراونة	٠١٤٠٥٥٤٤٩	١٨٨٣	-	٩٩
١٤	صبيح عبد الحميد علي الخازرة	٠١٤١٦٢١٨٠	١٤٨	-	٩٥-٩٠
١٥	متي اسليم سلمان القرالة	٠١٤١٧٠٧٠١	١٠٧	-	٩٤-٩٠
١٦	سماح محمود خليل الصعوب	٠١٤٠٣٩٣٠٣	١٠٥	-	٩٩
١٧	عمود داود محمد الطراونة	٠١٤٠٠٩٩٧٩	٤١٦٩	-	٩٨
١٨	حسين عبد الحميد عبد الكريم الضمور	٠١٥٢٣٢٥١٤	٥٢٤	-	٩٧-٩٦
١٩	امين سلامة فلاح المضايقة	٠١٤١٦٩٤٦٠	٣٥٤	-	٩٩
٢٠	عزير عبدالامير حاتم العكيلي	٠١٤١٥٢٩٧٥	١١٠	-	٢٠٠٠

ت	أسماء المكلفين التابعين للمديرية الكرك	الرقم الضريبي	أرصدة الضريبة المستحقة		السنوات
			دينار	فلس	
٢١	عمود محمد محمد قنوسة	٠١٤٠٦٢٦٩٠	٣٢٢	-	٩٨-٩٦
٢٢	صالح عطا الله عبداللهم الضمور	٠١٤٠٥٦٣٤٨	٢٨٤	-	٩٩
٢٣	عمود محمد حمدان الشويكي	٠١٤٠٤٥٤٦٠	١٦٢	-	٩٩-٩٨
٢٤	محمد يوسف غنيم الطراونة	٠١٤٠٣٩٢٢٢	٤٦٤	-	٩٩
٢٥	لاي غنيم سويلم الطراونة	٠١٤٠٣٩٢١٤	٢٨٧	-	٩٩
٢٦	جمال عز الدين عبدالعزيز العاشق	٠١٤٠٠٥٨٨٣	٣٩٥	-	٩٨-٩٥
٢٧	محمد لوج محمد العابد	٠١٤٠٠٥٢٣٩	١٢٤	-	٩٥-٩٣
٢٨	نايد نايف مرعي القيسي	٠١٤٠٠٤٣٩٩	٨٣٦	-	٩٩-٩٣
٢٩	عاطف عطا الله تيم القروم	٠١٤٠٠٣٣٧٦	٢٩٧	-	٩٥-٩٣
٣٠	سليمان خالد عابد المعاينة	٠٠٧٦١٥٩٧٣	١٣٩	-	٩٩-٩٦
٣١	عطا الله عبد سام الصرايرة	٠١٤٠٠٩٢٧٧	٢٩٠٦٠	-	٩٩-٩٦
٣٢	سميح مطر دحيلان المطارلة	٠١٤٠٢٨٨٥٩	٤٦٨٤	-	٩٤-٨٦
٣٣	شركة باصات عبدالقي سليم القرالة	٠١٤٢٠٢٨١٦	٤٤٢٥	-	٢٠٠٠-٩٦
٣٤	عطية الله خليفة عودالله الختانة	٠١٤٠٦٢٧٢٠	٨١	-	٨٤-٨٢

إعلان

● صلا بأحكام الفقرة (ب) من المادة السادسة من قانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته:-

يرجى من السادة المذكورين أسماؤهم بالكشوفات المرفقة المبادرة لدفع المبالغ المتحققة عليهم لحساب المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي والمبينة إزاء اسم كل منهم خلال فترة أقصاها ستون يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية، وفي حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ الإجراءات القانونية اللازمة.

أحمد عبدالفتاح
المدير العام

اسم المنشأة	أسماء الشركاء	المبلغ	العنوان
مطعم أبو اللواتي الشعبي	حسن علي اللواتي	٢٢٢٤	الزرقاء - مقابل مخيم العودة
الشركة المتخصصة للصناعات الإلكترونية	حسن علي الحوامده حسام علي عبد الحوامده عبد علي عبد الحوامده أسامة علي عبد الحوامده	٧٥٠٠	العبدلي - مجمع عفاركو
شركة عمان للصناعات الغذائية	عبد الكريم يحيى زلوم شكر يحيى زلوم	١٦٥٨٩	سحاب - المنطقة الصناعية
شركة الوفاة للاستثمار	رلى أسامة الحايوي زينبا كامل لغوار جودا فؤاد أرج	٩٤٧٣	الصويلبة - قرب مخايل السفراء
مشغل البحر الأحمر	عبدان جاسر محمد عطيه	٤٢٠٢	العقبة - المنطقة الحرفية
استراحة أم المصريين	حامد طه الكباريتي	٢٧٥٠	العقبة - حدود الدره

إعلان

● صلا بأحكام المواد (٦٠٥) من قانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته:-
يرجى من السادة (وهيب حسني أحمد الحاج حسن/ فتحي علي موسى خليل) المبادرة لدفع المبالغ المتحققة عليهم لحساب القرض رقم (٢٠٥٢) والبالغة (١٢٧١٨٠٢٨) دينار لغاية تاريخ ٢٠٠١/٦/١٤ إضافة لما يلحقها من فوائد وعيول ومصاريف حتى السداد التام، وذلك خلال فترة أقصاها ستون يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية، وفي حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ بحقهم الإجراءات القانونية اللازمة.

مدير عام بنك الإجماء الصناعي
الدكتور ماهر اللواتي

مطالبات

صادرة عن مدير عام دائرة الجمارك

● يتحقق على:-

عادل زهدي سعيد العموري
مبلغ (٤٥٠) أريمانية وخمسون دينارا، سندا لقرار تغريم مكتسب الدرجة القطعية.
فعلى المذكور المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال (٦٠) يوما من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافيا لتحصيله بالطرق القانونية.

● يتحقق على:-

١ - صلاح سعيد الجهيني/ سعودي
٢ - هاني رجا سالم مساعده
٣ - بلال تيسير صالح أبو عوده
مبلغ (٣٨٠) ثمانية وثمانين دينارا، سندا لقرار تغريم مكتسب الدرجة القطعية.
فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال (٦٠) يوما من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافيا لتحصيله بالطرق القانونية.

● يتحقق على:-

شركة تالجرام الإيطالية
مبلغ (٣٠١١) ثلاثة آلاف وأحد عشر دينارا و ٢٥٠ فلسا، سندا لقرار تغريم مكتسب الدرجة القطعية.
فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال (٦٠) يوما من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافيا لتحصيله بالطرق القانونية.

● يتحقق على:-

سامر نمر عبدالغني أبو عيان/ صويلح
مبلغ (٧٩٨) سبعمائة وثمان وتسعين دينارا، سندا لقرار تحصيل مكتسب الدرجة القطعية.
فعلى المذكور المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال (٦٠) يوما من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافيا لتحصيله بالطرق القانونية.

مذكرة تبليغ متهم
صادرة عن محكمة صلح جزاء المزار الجنوبي
رقم الدعوى ٢٠٠٠/٩٦١

الاسم والشهرة ومحل الإقامة:-

غلام ثروت محمد أمين/ باكستاني

تعين يوم الأحد الواقع في ٢٠٠١/٧/٢٢ الساعة التاسعة صباحا موعدا لرؤية دعوى جزائية التي أقامها عليك الحق العام فيقتضي حضورك في الوقت المعين إلى هذه المحكمة وإن لم تحضر تجري عليك الأحكام المخصوصة من قانون أصول المحاكمات الجزائية.

محكمة صلح